مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثاني / السنة التاسعة - حزيران / يونيو ١٩٨١

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الثاني / السنة التاسعة ـ حزيران / يونيو ١٩٨١

فصلية أكاديمية علمية محكمة تعنى بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر موادها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والابحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ـ ص.ب: ٥٤٨٦ ـ الكويت
☎ ٥١٠١٨٨ / ٢٥٠-٣٧٣

ثمن العـــدد

الكويت	٣٠٠ فلسا
الاردن	٢٥٠ فلسا
البحرين	نصف دينار
قطر	٤ ريالات
المغرب	٥ دراهم
تونس	٥٠٠ مليم
السعودية	٤ ريالات
الامارات	٤ دراهم
العراق	٣٥٠ فلسا
لبنان	٤ ليرات
الجزائر	٥ دنانير
ليبيا	٢٥ قرشا
سوريا	٤ ليرات
ج٠م٠ع٠	٢٥ قرشا
اليمن الشمالي	٤ ريالات
اليمن الجنوبي	٢٥٠ فلسا
السودان	٢٥٠ فلسا
عمان	نصف ريال
الدول الاخرى	٢ دولار او مايعادلها

الاشتراكات:

للمؤسسات والدوائر الحكومية: في الكويت (١٢) دينارا، في الخارج (٤٥) دولار او مايعادلها.

للافراد: في الكويت ديناران كويتيان، دينار للطلاب.

في الوطن العربي: ديناران ونصف كويتيان او مايعادلها، ديناران للطلاب، في الدول الاخرى ١٥ دولارا امريكيا او مايعادلها.

المحتوى

● ابحاث بالانجليز ية.

١ ــ خصائص الخطر المردود على الاستثمارات
في الاسهم العادية في بورصة بيروت

د . محمد الميدانى

٢ ــ تخصيصات الاستثمار وتنفيذ اهداف
التنمية : طاقة العراق الاستيعابية
(١٩٥١ ــ ١٩٨٠)

د. عبد الوهاب الامين

٣ ــ حماية المستهلك بالدول النامية: مشاكل وقضايا

د. محمد بسطامي

مجلة
دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الغنيم

– مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

تصل أعدادها الى أيدي نحو ١٢٥٫٠٠٠ قارىء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :–

– مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.
– عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
– أبواب ثابتة : تقارير – وثائق – يوميات – بيبليوجرافيا .
– ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية .

ثمن العـدد : ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج .
الاشتراكات : للأفراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي).

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٢ دينارا كويتيا في الكويت ، ٤٠ دولارا أمريكيا في الخارج (بالبريد الجوي) .

طلب اشتراك لعام ١٩٨

ارجو اعتماد اشتراكي في ( ) نسخة لعام ١٩٨

الاسم ....

العنوان الكامل ....

....

مرفق شيك أرجو ارسال القائمة للتسديد

التاريخ .... التوقيع ....

العنـوان : جامعة الكويت – كلية الآداب والتربية – الشويخ – دولة الكويت .
ص.ب . ١٧٠٧٣ – الخالدية
الهاتف : ٨١٦٨٠٧ – ٨١٦٧٩٩ – ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .

كلمة العدد

مرة أخرى، تضطرنا المراسلات النادرة الى توضيح نقطة لانريد أن تحيط بها أية ظلال. وهذه النقطة متعلقة مباشرة بموضوع اجازة أو عدم اجازة بعض الدراسات للنشر في المجلة. ولا بأس من التكرار لأن تلك النقطة هامة وحساسة:

أولا : مجلة العلوم الاجتماعية مجلة محكمة، والتحكيم فيها سري، ومحكموها كفاءات علمية داخل جامعة الكويت أو داخل الكويت ذاتها. ولولا «معضلات» البريد العربي واعتبارات الزمن لقامت هيئة التحرير بتحكيم الكفاءات العلمية على امتداد الوطن العربي وخارجه.

ثانيا : يجرى تحويل البحث، وقبل أن ينتهي دوام يوم وصوله، الى اثنين من المحكمين تبعا لاختصاصاتهم الدقيقة، ووفقا لما هو مقرر في ملف المحكمين الذين زودونا به بناء على طلبنا. ثم أن المجلة تلح على المحكمين المتعاونين معها موافاتها بتقويماتهم المكتوبة في غضون اسبوعين مشفوعة بعوامل اجازتهم أو عدم اجازتهم للبحث.

ثالثا : اذا ما اتفق المحكمان على اجازة البحث، نظرت فيه هيئة التحرير – بناء على طلب رئيس التحرير كلما ارتأى ضرورة ذلك – لاعتماده نهائيا. واذا تعاكس التقويمان في حكميهما، يجرى فوراً تحويل البحث الى محكم ثالث لترجيح الكفة باتجاه أو بآخر. فاذا كان الترجيح باتجاه الاجازة، يعتبر البحث مجازا الا اذا قام رئيس التحرير بتحويله الى هيئة التحرير وارتأت هي عكس ذلك.

رابعا : اما اذا رفض المحكمان الأولان الدراسة، فانها تعتبر بحكم غير المجازة بمعنى أن قرار المحكمين نهائي. وكذلك الحال، اذا رجح المحكم الثالث كفة عدم اجازة الدراسة وذلك في الحالات التي تحول فيها بعض الابحاث الى محكم ثالث – وفق ماهو مبين سابقا.

هذه هي سياسة هيئة التحرير حول اجازة أو عدم اجازة اى بحث. وهي سياسة تتحمل الهيئة فيها مسؤولية اتخاذ قرار «القبول» النهائي، في حين تترك مسؤولية قرار «الرفض» النهائي للمحكمين احتراما منها لآرائهم. اما اذا جرى رفض دراسات بعد «قبولها» من المحكمين (وهذه حالات نادرة) فان الرفض هو رفض هيئة التحرير أو رفض العضو المختص داخلها.

وهـذه السياسة ـ مع ادراكنا الكامل ـ سياسة لا تتمتع بالكمال المطلق. غير اننا ندرك في الوقت ذاته انها السياسة الاقرب الى الكمال لانها تعتمد مبدأ «القواعد والأسس والمعايير العامة» غير الشخصية وتبتعد، بالتالى، عن اعتبارات الفردية أو المزاجية. وفي هـذا المجال، ترحب هيئـة التحر ير بأى اقتراح قد يبعد المجلة عن «عيوب» هذه السياسة و يقر بها من حدود «الكمال» المتوخى منها.

وأخيرا تعترف هيئـة التحر ير بان قرار «عدم اجازة» بحث معين لا يعني بالضرورة الانتقاص القطعي من قيمة ذلك البحث. كما ان قرار «رفض» أى بحث يجب ان لا يعني انتقاص شخص الاستاذ الفاضل الذي وضعه وقدمه لهذه المجلة. ولا تعتقد رئاسة التحر ير أن أى استاذ ـ بما في ذلك العباقرة الكبار ـ الا وتعرض بحث له أو أكثر للرفض من قبل هذه الجهة أو تلك. وكم هي كثيرة الحالات التي نعرفها والتي تم فيها رفض دراسات، بدءا بابحاث رئيس التحر ير، و مرورا بابحاث أعضاء هيئة التحر ير وانتهاء بابحاث محكمي هذه المجلة أو المساهمين فيها أو في غيرها من المجلات. فمثل هذه «الكوارث» تحدث.. وللجميع.

وليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة أكاديمية واثقة نحو تطو ير العلوم الاجتماعية عند العرب.

رئيس التحرير

الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي

د. عبد المالك خلف التميمي *

مقدمة:ــ

تقدم هذه الورقة تحليلا لبعض جوانب التار يخ الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الخليج العربي.. والتار يخ الاجتماعي والاقتصادي، رغم أهميته، لا يحظى باهتمام كتابنا ومؤرخينا ليس في الخليج فقط وأنما في الوطن العر بي كله.

ان دراسة التار يخ الاجتماعي والاقتصادي تعني دراسة دور الانسان العادي ونشاطاته وعلاقاته اي دراسة حركة المجتمع وطبقاته الفاعلة المنتجة الحقيقية. ان الدراسة التقليدية للتار يخ المعتمدة على العرض التار يخي قد انتهت وان بقى البعض يسير على نهجها.. ثم ان تار يخنا عبر الزمن كان ولا يزال في كثير من جوانبه تار يخاً رسمياً.. ان هذه الكتابات تغفل الكثير من الحقائق المتعلقة بحركة الجماهير ور بما تقلب كثيرا من الحقائق التار يخية.

آن الأوان ليكتب تار يخ الناس و يعاد النظر بما كتب واعتماد العلمية والموضوعية والتحليل في هذا النوع من الكتابة التار يخية.

ان العلاقات الانسانية والنشاطات الاقتصادية والسياسية والحر بية لا يمكن فهمها الا بدراسة التار يخ الاجتماعي والاقتصادي.. في الحقيقة ان واقعنا الراهن هو نتاج حركة المجتمع المستمر من أجل العيش والبقاء واثبات الذات والتطور.. ان الناس البسطاء صنعوا تار يخنا وهم الذين عانوا و يعانون، فمنهم الحرفي الذي كان يصنع حاجاتنا اليومية، ومنهم الجندي الذي حارب واستشهد، ومنهم البحار الذى كان يحصل على قوته و يوفر السلعة للأخر ين بعرقه وغر بته عن أهله و يغوص فى أعماق الخليج بحثا عن اللؤلؤ ليعيش، ومنهم الراعي الذي كان يوفر اللحم والصوف وغيره لمواطنيه، ومنهم المزارع الذي يحرث و يزرع و يحصد ليأكل النلس هؤلاء الذين وقع عليهم عبء البناء الحقيقي للتار يخ وأحداثه مرها وحلوها، أين دورهم فى كتاباتنا التار يخية؟؟

ان دور الناس لم يكن بمعزل عن عملية الصراع السياسي من أجل السلطة..

* مدرس تار يخ العرب الحديث والمعاصر بجامعة الكو يت ورئيس قسم التار يخ بها.

ذلك أنـه في هـذا الصراع تظهر وتتحدد القوى الاجتماعية فالسلطة هدفها السيطرة على النظام الاجتماعي وتسيره بما يخدم أهدافها.(١)

بمعنى ان دور الناس قد استغل في الوقت الذي لم يكونوا فيه قادر ين على التأثير على مجر يات الامور لصالحهم وفي أحايين كثيرة كانوا معزولين عن الصراع القائم في مجتمعهم بفعل التخلف أو نتيجة محار بة السلطات لهم.

ان دراسة التار يخ يجب ان لا يكون على أساس انه فقط مصدر للمعلومات التي شكلت أحداث الماضي الانساني بل أيضا تتبع خبرات المجتمع وتطور أحداثه لفهم الحاضر وتصور المستقبل.. بدون تلك الدراسة التحليلية لم تكن هناك قدرة على تجاوز التخلف وعلى رؤية العناصر المكونة للمستقبل.

ان التخلف ليس حالة متأصلة أو متوارثة، وصراع التخلف مع التطور هو الذي سيخلق التقدم الحضاري.. اننا اذا تحدثنا عن التخلف فلا يجب أن نغفل حقيقة نمو التخلف بحكم وجود القوى الرجعية والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في نموه، وايقاف نموه ومن ثم القضاء عليه لا يتأتى الا بالتطور الحقيقي وأولى تلك الخطوات هي دراسة التار يخ بعلمية وموضوعية دراسة تحليلية ناقدة.. ان التنمية الحقيقية لا يمكن أن تحدث الا بمعزل عن التأثير الامبر يالي الغر بي بأشكاله المختلفة، الاقتصادية والسياسية والفكر ية، و يخطىء من يعتقد ان التخلف الراهن هو نتيجة وانعكاس لخصائص البلدان المتخلفة أو بنيتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضار ية الداخلية فحسب بل هناك عامل هام مؤثر في هذا التخلف وهو الامبر يالية وتأثيرها المستمر.(٢)

والسؤال هو: هل التطور القائم الآن في منطقة الخليج العر بي غير من العقلية والمفاهيم والسلوك والوضع الاجتماعي لشعب المنطقة أم أنه كان ولا يزال ز يتا فوق الماء يخفي تحته العقلية العشائر ية والقبليه والتخلف؟ ان الحقائق الاجتماعية في أبعادها العميقة حقائق تار يخية وهي مرتبطة بالفكر التار يخي(٣).. انه من المستحيل عند دراسة تار يخ المنطقة عزلها عن محيطها الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي والتار يخي وتأثير هذا المحيط الاقليمي والعر بي فيها. ان التحليل النقدي هو الرئة التي بدونها لا حياة ولا تطور حقيقي لأوضاعنا.. لقد تردد المثقف العر بي طو يلا وتأخر كثيرا في نقد الكتابات المطروحة والاوضاع القائمة بعلمية وموضوعية، هذا النقد يجب أن يتحرك بعيدأ عن الخوف والمجاملة والتردد والتزلف والتجارة.

انه لأمر ملح أن ندرس الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للواقع الراهن في المنطقة لمعرفة طبيعة التطور القائم ومعوقاته.

الوضع الاقتصادي فى الخليج العربي قبل النفط

ان القاء نظرة سريعة على الوضع الاقتصادي للمنطقة قديماً ولو ذهبنا الى الالفين الثاني والأول قبل الميلاد لتبين لنا أن المواد الاولية الهامة كانت متوفرة فيها بالاضافة الى الزراعة كان هناك النحاس والاحجار الكريمة واللؤلؤ و بيض النعام .. و كما أدى موقع الخليج العربي الهام الى ممارسة سكانه نشاطاً اقتصادياً تمثل في التبادل التجاري وكانت هناك مراكز تجارية هامة مثل البحرين وجزيرة فيلكا وثاروت والجرعاء وامتدت هذه المراكز على طول الساحل.. ان هذا الوضع الاقتصادي ساعد على نشوء مستوطنات ذات حضارة جمعت بين الأصالة والعناصر المستوردة من بلاد الرافدين و وادي السند وظروف كهذه دفعت المواطنين نحو الانشطة التجارية لقد كانت هناك طرق بحرية تربط بين السند والخليج و بلاد الرافدين، ساعدت على التجارة حيث كان هذا الطريق يمثل شريانا حيويا لبلاد الرافدين مما دفع ملوكها للمحافظة عليه للمنافع الاقتصادية وكونه منطقة حدودية لبلادهم. (٤)

وكانت البيئة الزراعية في المنطقة لها أهمية في اقتصادها و يستدل على ذلك من أسماء القرى والمستوطنات المأهولة بالسكان والتي أورد ذكرها البلدانيون العرب، الا أن كثيرا منها قد اختفى من خارطة المنطقة فيما بعد.. ولو رجعنا الى القرن ٦هـ/ ١٢م والقرن ٧هـ/١٣م وخاصة أثناء عهد «امارة العصفور يين»* في البحرين وكان يطلق على منطقة شرق الجزيرة العربية كلها عاصمتها الاحساء..لقد كانت الزراعة فى المنطقة تكفى احتياجات سكانها و يصدر الفائض الى السواحل المطلة على البحار العربية والمحيط الهندي وشرق افريقيا.. ان هذه البيئة الزراعية قد فرضت وجود نشاط اقتصادي ذي أوجه متعددة وقيام علاقات انتاجية وتركيب اجتماعي معين.. أيضا كانت المنطقة تتمتع بنشاط بحري باستخراج اللؤلؤ وصيد السمك، وقيام التجارة البحرية والبرية بالاضافة الى وجود الرعي في الصحراء (٥).

لو تركنا الماضي البعيد وانتقلنا الى فترة ماقبل النفط ماهي طبيعة الوضع الاقتصادي قبل النفط؟

لقد كانت الجزيرة العربية تتمتع باكتفاء ذاتى من الناحية الاقتصادية

* امارة العصفور يين : قامت في بداية القرن السابع الهجرى / الثالث عشر الميلادي تزعمها عصفور بن راشد زعيم بنى عامر في الاحساء، اسم لامارة البحرين وتشمل كل منطقة شرق الجزيرة العربية.

لتوفر المصادر الهامة في المجتمع التقليدي انذاك من زراعة ورعي، والغوص على اللؤلؤ.

لقد كان لاستخراج اللؤؤ وتجارته أهم المصادر الاقتصادية. فالبدو الرحل والمستقرون يتعاطون التجارة داخليا وخارجيا حيث كانت سفن تجارها تجوب الخليج والبحر الاحمر والمحيط الهندي. وأهمية موقع الخليج العربي يشكل ذراعا اخر مع البحر الاحمر للمحيط الهندي جعل التجارة نشيطة فى هذه المنطقة منذ القدم وحتى التاريخ المعاصر. وصورة الاقتصاد كانت متخلفة مثلا: كان الاقتصاد العمانى متخلفا ومن النوع البدائي اذ كانت الزراعة المصدر الاساسي للاقتصاد العماني وكذلك صيد السمك. وكان الفلاحون يعيشون فى حالة من الاكتفاء الذاتي اذ كانوا يتبادلون محصولاتهم وحيواناتهم بالسلاح والملابس التي تجلب من المناطق الساحلية. وكانت التجارة الخارجية لا تتجاوز أصنافا قليلة من المواد الاولية وأنواعا قليلة من المصنوعات الضرورية كالاسمنت والقطن (٦).

ان النشاطات الاقتصادية فى منطقة الخليج العربي قبل النفط متشابهة. فقد كان اقتصادها شبه متكامل. فالغوص على اللؤلؤ كان يتركز في الكويت والبحرين والامارات وقطر، والزراعة فى الاحساء والعراق وعمان والبحرين، والرعي فى الصحراء والتجارة البحرية فى الخليج والتجارة البرية فى الصحراء.

ان مرحلة ما بين الحربين العالميتين كانت مرحلة الاقتصاد المضطرب لكساد تجارة اللؤلؤ فى الثلاثينات بسبب الازمة الاقتصادية العالمية. كما أن ظهور اللؤلؤ الصناعى الياباني (٧) أيضا يتشابه الى حد كبير والنشاطات الاقتصادية فى المرحلة المعاصرة بعد ظهور البترول. حيث ترتبت عليها مشكلات اقتصادية واجتماعية متشابهة(الانتاج الاستهلاكي، الهجرة ومشكلاتها، الاعتماد على الاقتصاد الاحادي النفط والتجارة الوظيفة الحكومية، دور المرأة، الديمقراطية، التبعية الاقتصادية والسياسية للغرب.. الخ).

ان الوجود البريطاني فى المنطقة كان له تأثير على مجمل الاوضاع الاقتصادية والسياسية حيث خضع اقتصاد المنطقة للاحتكار الامبريالي البريطاني في عمان خاصة.

كانت التجارة والزراعة من الدعامات الاساسية للاقتصاد العمانى لكن بر يطانيا باحتكارها الاقتصادي وسيطرتها على المنطقة شلت الاقتصاد العمانى منذ منتصف القرن التاسع عشر وخضوع عمان للسيطرة البر يطانية أدى الى ضعف اقتصادها نتيجة فقدانها لنفوذها فى افر يقيا وخاصة زنجبار، وظهرت موانىء جديدة منافسة لعمان في المنطقة كما سيطر التجار الأجانب وخاصة الهنود بحماية بر يطانيا واحتكارها على تجارة المنطقة، وكان لتدمير الاقتصاد العماني نتائج أولها وقوع عمان فى أزمة اقتصادية أدت الى انحسار وضعها العشائري التقليدي داخل حدودها بفعل السياسة البر يطانية. والثاني: تفاقم حدة النزاع بين الساحل والداخل الجبلى حيث اضطر السلطان لضائقته المالية أن يقوم بتحصيل الضرائب من الداخل دون مقابل في الخدمات للمواطنين. ان الوضع القبلي والديني المتزمت منذ سيطرة قبيلة الحارثي على الساحل عام ١٨٦٨ لم تتمكن من استيعاب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى عمان ولم تتمكن من مواجهة الاستعمار البر يطاني لا بل سارت في فلكه (٨).

والحقيقة ان سيطرة بر يطانيا على الخليج جعلها تخضع تجارة المنطقة أيضا لاحتكارها الرأسمالي عن طر يق عقد الا تفاقيات مع امارات الخليج. وقد كانت جزءاً من الا تفاقيات السياسية التي كانت في حقيقتها من طرف واحد وغير متكافئه. لقد أدركت بر يطانيا أهمية المنطقة الاستراتيجية لوقوعها على طر يق الهند، وان قبول مشايخها وسلاطينها لحماية بر يطانيا كان من أجل البقاء في السلطة. ولكن المستفيد الحقيقي كان الاستعمار البر يطاني والرأسمالي الغر بي. ان تجار اللؤلؤ فى الهند كانوا الوكلاء المسئولين عن تحو يل لؤلؤ الخليج الطبيعي الى جواهر تباع فى أسواق لندن و بار يس ونيو يورك فى الوقت الذي كان فيه اللؤلؤ سلعة ثمينة نادرة. وان كان كساد تجارة اللؤلؤ بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التى بدأت ١٩٢٩ وظهور اللؤلؤ الصناعي الياباني جعل بر يطانيا التي تدعي حمايتها للخليج تترك هذا الشعب لقدرة دون أن تساعده على تجاوز محنته الاقتصادية، الى أن ظهر البترول فى المنطقة. وهنا نشطت الشركات البترولية البر يطانية والغر بية الأخرى للسيطرة والاحتكار (٩).

الغوص على اللؤلؤ:

نر يد التركيز هنا بعض الشيء على الغوص على اللؤلؤ لأنه كان المجال الاساسى للعمل والانتاج فى المنطقة قبل اكتشاف البترول. حيث كان الغوص على اللؤلؤ هو المصدر الاقتصادي الأساسي لسكان المنطقة خاصة فى نهاية القرن التاسع

عشر و بداية القرن العشرين.فالكويت التي كان عدد سكانها أنذاك حوالي ٥٠٫٠٠٠ كان لديها ٨٠٠ سفينة للغوص فى الخليج فى أشهر الصيف بين مايو وسبتمبر كل سنة، عندما يكون البحر حارا وهادئا. ان أكثر من ١٥٫٠٠٠ رجل يقومون بهذه المهمه واحدا من كل عائلة تقريبا وتعتبر البحرين مركز الغوص على اللؤلؤ في عدد الناس الذين يعملون فى هذا العمل والناتج المترتب عليه اقتصاديا. ولم تكن صناعة الغوص يحكمها القانون فى المنطقة حتى عام ١٩٤٠ عندما صدر فى الكويت قانون الغواصين فى ٢٩ مايو من ذلك العام لتنظيم شئون الغوص على اللؤلؤ. لقد كان الهدف منه تنظيم العلاقة بين البحارة وربانية السفن من جهة و بين البحارة بعضهم البعض من جهة أخرى، ولتنظيم العلاقة بين البحارة وربانية السفن ومالكيها. وفي نفس العام صدر «قانون السفر» بشأن تنظيم الرحلات التجارية البحرية بين الكويت والاقطار الأخرى وقد تضمن موادا مشابهة لقانون الغواصين (١٠).و بعد ذلك بعام أي في عام ١٩٤١ صدر قانون للغوص في البحرين بعد تعيين تشارلز بلكريف البريطاني مستشارا لحاكم البحرين.

المهم في هذه القوانين هو مردودها ومدى حمايتها للغواصين. في الحقيقة كانت العملية لتنظيم شئون العاملين في هذه الصناعة لكن أوضاع الغواصين أنفسهم لم يطرأ عليها تغيير أو تطور نتيجة صدور هذه القوانين، فلم تتوفر الحماية الفعلية لهم حيث استمرت مشكلة الديون (السلفة)* للغواصين التي كانت تمنح وتحجب بشكل عشوائي وتراكمها وعدم قدرة الغواص على دفعها معناه تعرضه للأساليب التعسفية من قبل التجار، وهذه القوانين ايضا لم تضع أي نوع من القيود على التجار تحد من استغلالهم (١١).

وتأتي المناطق الاخرى بعد البحرين والكويت في استخراج اللؤلؤ وتجارته قطر وأبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة. وترتب على هذا النشاط أعمال أخرى مثل صناعة السفن التى كانت رائجة في هذه المناطق حيث كانت تجلب الأخشاب من شرق افريقيا والهند. وفي بداية الثلاثينات بدأت أهمية اللؤلؤ الطبيعي بالتدهور أمام صناعة اللؤلؤ فى اليابان وهذا بدون شك لـه تأثير على كساد تجارة اللؤلؤ

* السلفه : لقد كان الغواص يأخذ سلفة لحاجة عائلية قبل موسم الغوص يستردها الممول بعد الموسم، وهذا الدين غالبا مايعجز عن سداده الغواص فيتحول الى الموسم التالي و يبقى الغواص أقرب (للعبد) مرتبطا بالممول و يؤدى في كثير من الاحيان الى فقد منزله أو عقاره لصالح الدائنين، ولايستطيع أن يعمل لدى أخرين بل ملزم بالعمل عند دائنه .

الطبيعي الخليجي، مما أثر على مستوى معيشة الناس الذين كانوا يعملون باستخراجه وتجارته. لكن في الوقت الذى بدأت فيه هذه الصناعة تتدهور في المنطقة بدأ اكتشاف البترول. و بعد عقدين فقط من بدء الأزمة بدأت المنطقة تعتمد اساسا على مصدر آخر وهو البترول الذى اكتشف بكميات كبيرة قلب في فترة زمنية قصيرة أوضاع المنطقة وغير كثيرا من تركيبتها الاجتماعية والبشر ية والاقتصادية. لقد كان الخليج غنيا بموارده الطبيعية خاصة اللؤلؤ الذي اصبح الغوص عليه لاستخراجه وتجارته العمل الأساسي للمواطنين في المنطقة. ان الطرق التى كانت مستخدمة تقليدية ولكنها منتجه ومؤثرة في اقتصاد المنطقه لا بل وفي تجارته الخارجية. ولو أخذنا الاحصائية التي ذكرها لورمير Lorimer حول نسبة السكان العاملين في هذا الميدان في بداية القرن العشر ين لتبين أن ١٨٪ من سكان البحر ين و ٢٠٪ من سكان الكو يت و ٤٨٪ من سكان قطر و ٣١٪ من سكان الساحل العماني يعملون في الغوص على اللؤلؤ (١٢). من ذلك نستنتج ان استخراج اللؤلؤ وتجارته كان المصدر الأساسي في حياة الناس وان حوالى ٢٥٪ من السكان كانوا يعملون في هذا الميدان. وحول الديون التى كان يقع فيها الغواصون والتى سبقت الاشارة اليها، تذكر زهرة ديكسون فر يث، بأن الغواصين كانوا يخسرون كل ماالديهم من أموال ادخروها في مغامراتهم لصيد اللؤلؤ. واذا لازمت الخيبة (نوخذة) ر بانـاً ما بضع سنوات متتالية أغرقته الديون حتى ليضطر في معظم الاحيان الى بيع سفينته. كذلك اذا لم يوفق الغواص بصيد لؤلؤة ثمينة غدأ مدينا (للنوخذة). وسنة بعد أخرى تثقل الديون كاهله، وقد يقضي عمره كدا وكدحا لدى (النوخذة) (١٣).

وكان يحدث اذا توفي غواص قبل أن يسدد ما بذمته من دين، يقوم (النوخذة) بملاحقة ابن ذلك الغواص للعمل مكان والده. وقد ألغي هذا النظام في السنوات الأخيرة من فترة الغوص (١٤) ان العمل في الغوص كان شاقا ليس فقط كعمل يقوم به الرجال انما بالعلاقات الاجتماعية التي أفرزها هذا العمل. ان العلاقات الاجتماعية لهذه الصناعة كانت تضع العبء على الغواص. حيث أنه لم يكن يحصل نتيجة عمله الشاق الا الفتات بالاضافة الى الاخطار التى كان يتعرض لها في حياته عند الغوص في أعماق الخليج و بحر العرب، وما يترتب على ذلك بالنسبة لعائلات وأطفال الذين يموتون في البحر و يصبحون طعاما للاسماك (١٥).

تلك هي قصة الماضي لاستخراج هذا الجوهر الطبيعي بمشقة دون أن يشعر الغواص بأن مردود هذا العمل يوازي الجهد الذى بذله. ولكنه مضطر للقيام بهذا

العمل لعدم وجود البديل. ولأنه كان يسعى للحصول حتى على الحد الأدنى الذى يسد رمق عائلته وأطفاله. وانه لا يمكن أن يحصل على (سلفة) دون أن يجند للغوص في سفن التجار. ان اعطاءنا أهمية لهذا المجال الاقتصادي لأهميته حيث أنه المورد الاقتصادي الاساسي وأن الطبقة العاملة المنتجة أنذاك كانت تتركز في هذا المجال لكن ذلك لا يعني اغفالنا أو عدم اعطاء الأهمية للمجالات الاقتصادية الأخرى مثل، الرعي والزراعة، فقد كان الرعي يشكل مجالا اقتصاديا هاما في حياة البادية ومؤثرا في حياتها الاجتماعية. لا ينعكس تأثيره على المناطق الساحلية أيضا لحاجتها الى هذه الثروة في الاستهلاك والتجارة والزراعة لأن مجالها هام وناتجها مؤثر في بعض الأجزاء من المنطقة مثل عمان والأحساء و بعض الواحات الأخرى. حيث انها كانت تفي بحاجات الناس أنذاك نظرا لقلة عدد السكان ووفرة هذا الانتاج وتنوعه.

انه من الأهمية بمكان ن نلقي نظرة بعد ذلك على الوضع الاجتماعي في المنطقة قبل النفط.

الوضع الاجتماعي في الخليج العر بي قبل النفط

أولا: القبيلة والقبلية

لقد كانت القبيلة أساس الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومحورها انها الشكل السائد للتنظيم الاجتماعي في المنطقة، والقبيلة وحدة قرابيه تقوم على الانتماء الى سلالة واحدة. وقد كانت محور النشاط الاقتصادي والعسكري والسياسي. كما أنها كانت الوجود الشرعي عرفا للتنظيم الاجتماعي. ان العلاقة التجار ية مع الخارج في السباق لم تؤثر أو تعمل على اضعاف التماسك القبلي، بل أدت الى تقو ية الروابط القبلية في محاولة للحفاظ على الذات أمام التيارات التي قد تؤثر على هذا الوجود. وكان ذلك أمرا طبيعيا وتلقائيا لم يأت عنوة أو مخططاً له ان التار يخ السياسي للقبائل كان تار يخ الصراع فيما بينها. وكان يتزعم القبيلة شيخ له السلطة السياسية والقانونية ومركز الشيخ كان مقتصرا على عائلات معينة داخل القبيلة ذات النفوذ والقوة.

و ينظم العلاقات القبلية مجموعة من التقاليد بمثابة قانون غير مكتوب، كما ان المجتمع القبلي يتكون من طبقات اجتماعية متباينة من حيث السلطة والثروة، والقبائل كانت على أساس الأقوى والاضعف، الاغنى والافقر، المسلحة وغير المسلحة (١٦) ان طبيعة تركيب القوى الاجتماعية في المنطقه آنذاك لم تكن أيضاً

بعيدة عن الاستغلال. ذلك ان القوى العائلية والقبلية المسيطرة صاحبة النفوذ الاقتصادي والسياسي كان لا يمكن لها أن تبقى في مراكزها الاجتماعية دون استغلال تلك القوى المنتجة في المجتمع.

ولكن نوعية الاستغلال ووسائله كانت تختلف عنها اليوم لاختلاف طبيعة البنية الاقتصادية وكذلك القوى الاجتماعية وما طرأ عليها من تغيير وتأثير. ولذا علينا ان نأخذ بعين الاعتبار ان هناك فترات تار يخية مرت على هذا المجتمع عاش فيها في ركود بفعل ظروف داخلية وخارجية، أضعفت من نشاطه الفكرى والمادى في التأثير على الهياكل الأساسية والتركيبة الداخلية لهذا المجتمع.

ان تار يخ المنطقة في تلك الفترة واصول المجتمع هي في الحقيقة امتداد لتراث البدو، والقبيلة قد اخذت مكانها في المنطقة كسلطة سياسية وتتفاوت درجة التماسك داخل القبيلة من قبيلة لأخرى.والقبيلة قد تكون مقيمه حضر ية أو مترحلة بدو ية، فالقبائل الحضر ية كانت أكثر ميلا للالتفاف حول ادارة مركز ية قو ية بينما تنقسم القبائل القو ية والأخرى الضعيفة. القو ية منها صاحب ظهورها اقامة بعض المستوطنات وهي نواة المدن الحالية على الساحل. وأدى تمركز القبائل القو ية الى تزايد سلطة الحكم الفردي فيها، واتاح ذلك للسلطات الاستعمار ية البر يطانية للتعاون مع أولئك الحكام. حيث عقدت معهم الا تفاقيات السياسية والاقتصادية، لقد حافظ الوجود الاستعماري على هذا الوضع القبلي التقليدي مما ادى بمرور الوقت الى تمركز السلطة القبلية في مناطق جغرافية معينة نشأت على شكل امارات خاضعة للسلطة البر يطانية (١٧).

ان المجتمع السابق كان قائما على الاساس القبلي والعشائري. وكانت الفروقات القبلية والاجتماعية والمصلحية تؤدي الى الصدامات بين القبائل. لقد كان داخل كل قبيله تمايز اجتماعي سواء كانت حضر ية أم بدو ية (١٨). كما انه عند كتابة تار يخنا فان البعض يغالي الحديث عن الوضع الاجتماعي والقبلي وفي تصو ير العلاقات التي كانت قائمة. لا بل يسيء الى المجتمع في الوقت الحاضر حينما يركز على الحروب القبلية والغزوات وتصور على أنها انتصارات وهزائم و بطولات وشهداء. ورغم قيام المدن والدول والتحديث والتطور الا ان أطفالنا في المدارس لا يزالون يدرسون عن انتصارات وهزائم هذه القبائل لتحقيق أهداف هذه القبيلة أو تلك.وهذه بدون شك تزرع الحقد وتخلق الكراهية بين المجتمع الواحد في منطقة الخليج العربي والجز يرة. لا خلاف على أنها كانت واقعاً سيئاً في تار يخنا، ولكن

تصو يرهـا على أنها انتصارات وهزائم نعتز بها ونغذى ناشئتنا عليها له خطورته في تركيـز الخلاف وفى الحفاظ على استمرار ية العقلية القبلية، لا بل ترسيخ الاقليمية أيضا.

ثانيا: الناس صنعت تار يخ المنطقة

ان التـار يخ الحقيقي يصنعه الناس فى المجتمع، حيث لايتسنى لنا الحديث عـن تـار يخ الخليج قبل النفطـدون التحدث عن دور البحاره والحرفيين (البنائيين والحـدادين والنـجـار ين صـانـعـو السفن) والمزارع والراعى. وهؤلاء كانوا الطبقة العـاملـة الحقـيـقية المنتجة فى مجتمع ماقبل النفط. وهنا نذكر بعض الامثلة فقط للتدليل على دورهم حتى فى عملية التحديث والتطو ير انذاك.

أ ــفى مجـال الـتـعـلـيم: لقد بدأ التعليم الحديث فى الكو يت بتأسيس المدرسة المباركـة عـام ١٩١١ وهـي ثمرة جهود أبناء البلاد عن طر يق جمع التبرعات لهذا المشروع. حيث لم تقف صعو بة الحياة الاقتصادية أمام ادخال التعليم الحديث الى بـلادهـم.وفي هـذا الميـدان أيـضـا حـدث أمـر مـمـاثـل فى البحر ين عام ١٩١٩ عندمـا ظـهـرت. فـكـرة تـأسـيس أول مـدرسـة لـبـدء الـتـعليم الحديث، فقامت مجموعة من المـواطـنـين بجمع التبرعات من الأهالي وتحت اشرافهم. وفي المنطقتين أشرفوا على ادارة هـاتـين المـدرسـتـين بـنـجـاح حـتـى الثلا ثينات من هذا القرن عندما استلمت الحكومة مسئولية الاشراف على التعليم رسميا. (١٩)

ب ــبـنـاء سور الـكـو يـت: لـقـد بنى هذا السور على ثلاث مراحل من فترات زمنية متباعدة بعض الشيء، ففى عام ١٧٩٨ اشترك الأهالي فى الكو يت في بناء أول سور للكو يت والغرض منه حمايتها من الغارات الخارجية. وفي عام ١٨١٤ بنى سور آخـر بـعـدمـا تـهـدم الـسـور الاول حـيـث قـام الأهـالي بـالـبناء، وفى عـام ١٩١٩ و بنفس الـطـر يـقـة والمـسـاهـمـة الـفـعلية للمواطنين بنى السور الجديد على أنقاض الاسوار القـديمة، وأز يل هذا الاخير عام ١٩٥٧ وأبقي على البوابات الرئيسية كأثر تار يخي بعد النهضة العمرانية التى شهدتها الكو يت بعد اكتشاف النفط.

ج ــالمـكـتـبـة الأهـلـيـة الـعـامـة: أنشئت هذه المكتبة وهي الاولى من نوعها فى الكو يت عـام ١٩٢٣ وذلـك بـتـبـرعـات المـواطنين حيث الحقت بادارة المعارف عـام ١٩٣٧.

ثالثا: النشاط المسرحى:

بدأ هـذا الـنـشـاط بمـبـادرة من هـواة الـتمثيل من المواطنين فى الكو يت في

الثلاثينات من هذا القرن وقد شهد عام ١٩٣٦ اقامة أول عمل مسرحي قدمه تلاميذ ومدرسو احدى المدارس ثم تبعته خطوات أخرى وكانت المسرحيات تعتمد على الاسلوب المرتجل وكانت هذه الاعمال عبارة عن نقد للظواهر السلبية فى المجتمع و باللهجة المحلية واستمر هذا الوضع حتى بداية الخمسينات عندما بدأت الحركة المسرحية تتخذ طابع التخطيط والدراسة حيث تكونت فرقة المسرح الشعبى عام ١٩٥٦ وهي أول فرقة مسرحية فى الكو يت والخليج العر بي. (٢٠)

من هنا نعلم حقيقة دور الناس وليس النخبة في صنع تار يخ المنطقة. ان الانسان العادي كان هو المنتج الحقيقي. وكان هو الذى يعمل وهو الذي صنع بيديه وذهنه الفطرى أوضاع المنطقة الاقتصادية والاجتماعية، كما انه هو الذي يعانى قساوة تلك الاوضاع وضنكها.ان التار يخ الاجتماعي تار يخ أغلبية الناس الذي لم يكتب بعد وماهو مكتوب أو تجرى كتابتة هو التار يخ الرسمى، عدا بعض المحاولات الفردية المحدودة والتى تعانى من ضغوطات كثيرة.

هذه النماذج التي نكرناها مجرد أمثله لقضايا لا حصر لها وهي بحاجة الى بحث وتقص فى عمق الر يف والصحراء والمدينة لمعرفة دور هذا الانسان فى تشكيل و بناء تار يخ المنطقة. ولنلق نظرة سر يعة على دور الأدب والفلكلور في هذا التار يخ.

رابعاً: الأدب الشعبي والوضع الاجتماعي

ان الثقافة أو الأدب الشعبي فى هذا المجتمع البسيط أنذاك مرت بصعو بات وظروف ومراحل مختلفة فرضتها طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وعندما نقول الأدب الشعبي نعنى فيه الاكثر التصاقا بمشاكل وهموم ومعاناة الانسان العادى. فقد تحدث الشعر وتحدثت الأغنية عن الغوص والبحر والفقر والطبيعة والغزل والسياسة.

لقد كان هناك الشعر العمودى الفصيح، وهناك الشعر باللهجة العامية، وهو نوعان: الشعر النبطى (شعر البادية)، وشعر المدينة. والشعر الشعبي بالفعل سجل صادق لتار يخ المنطقة الاجتماعي. لقد تحدث عن معاناة الغواص في أعماق البحر وعن حالة الفقر التي عاشها المجتمع وعن الفلاح. وهذه الصفة عامة فى منطقة شرق الجز يرة العر بية في عمان والبحر ين والكو يت والاحساء والساحل العماني وقطر. لم يكن الأدب ترفا الا فى حدود ضيقة انما كان معبرا عن معانا الناس وهو اللغة الصامته التى تحدثت بصدق عن الوضع الاجتماعي بدون نفاق او تزلف أو

تجارة، بل بصدق و واقعية وعمق. فعندما يقول الشاعر الشعبي البحريني* هذه الابيات عن الغوص نحس عمق المعاناة وقسوة الحياة والتعبير الصادق والشفافية الصافية:

نشكى العرى والجوع و يا المذلة	ونركض فى خدمتهم مثل البنانيس**
و ين القماش ***اللى من الدرجبنا	اللـه عليهم وان كلوا من تعبنا
قماشنا بالهند والله طايح	وحنا غدينا بين شانى****وصايح*****
هذه السنة صار علينا فضايح	أنتم تبون فلوس وحنا مفاليس (٢١)

اما فى الكويت فان شعر فهد راشد بورسلي كان مثلا رائعاً على معايشة مشاكل البسطاء والتعبير عنهم بعفوية صادقة.

فيقول:

حجة العاجز يقول	دوم اللـه كريم
القوى غصب تخضع له	ليه ضرب وجهك بنعله

هذا الشاعر الشعبي✝ تحدث فى شعره باللهجة العامية عن قضايا اجتماعية كثيرة: مشكلة المياة فى الكويت وتعليم المرأة، وعن الاستعمار البريطاني وعن

* المصدر لم يذكر اسم الشاعر البحرينى الذى قال هذه الابيات.
** البنانيس: العبيد الذين يجلبون من ممباسه
*** القماش: اللؤلؤ.
**** شانى: الحالة السيئة
***** صايح: المدين

✝ الشاعر فهد راشد بورسلى شاعر شعبي كويتى عاش في الفترة مابين ١٩١٨ - ١٩٦٠ وهي فترة هامة شهد مرحلتين هامتين من تاريخ المنطقة، قبل ظهور النفط وفترة من عصر النفط. ولم يتغير شعره ولم يتحول، بل بقى حتى وفاته وفيا لالتزامه بقضايا الناس معبرا عنها.

مقاطعة البضائع الاجنبية كذلك تحدث عن الفقر وأوضاع البحارة وقد وصف البحارة وهم يقفون لأخذ مستحقاتهم كأنهم يقفون لأخذ الصدقة، وهذا تعبير صادق وواضح عن حالة البؤس التى كان يعيشها هؤلاء المنتجون الحقيقيون فى المجتمع أنذاك.-(٢٢)

كما ان الفلكلور يمثل الثقافة الشعبية باللهجة العامية والتي تشمل الشعر الشعبي والاغاني والرقصات والعادات الشعبية والأمثال العامية.

فى الحقيقة هناك خطورة فى الاغراق بالتأكيد على الثقافة الشعبية باللهجة العامية، حيث ان التوجه لها يجب ان لا يكون على حساب الأصالة العربية واللغة الفصيحة، لان المبالغة فى ابراز الثقافة الشعبية باللهجة العامية قد تؤدى الى ترسيخ الاقليمية وتؤثر على فكرة الوحدة العربية بطريق غير مباشر.

خامسا: المرأة

المرأة التي توصف بأنها نصف المجتمع لم تكن معطلة عن العمل المنتج فى فترة ما قبل النفط اذ عانت المرأة الخليجية مع الرجل قسوة الحياة، وساهمت بشكل ايجابي حسب موقعها الاجتماعي التقليدي فى النشاطات الانتاجية المختلفة، وخاصة المرأة الفقيرة. لقد كانت زوجة الغواص تساهم مساهمة فعالة فى حياة الاسرة وأيضا فى حياة مجتمعها الصغير البسيط فهى بسبب حاجتها وندرة مصادر الدخل كانت تساعد زوجها فى العمل، فكانت تقوم بأعمالها المنزلية. بجانب ذلك كانت تقوم ببعض الاعمال التي تدر عليها ربحا، كأن تقوم بخياطة الملابس لنساء الحي أو المتاجرة بسلع بسيطة أو تربية الماشية والاغنام. (٢٣) لقد كانت علاقات الانتاج المختلفة فى المنطقة كثيرا ماتؤثر على وضعها. فقد كانت عائلة البحار (الغواص) تعاني الكثير بسبب غيابه في موسم الغوص الذى يمتد لعدة أشهر. فهى التى ترعى شئون العائلة وتدبر أمورها المعاشية ثم تتحمل التضحية عندما يقع زوجها أو عائلتها في الديون ولا يتمكن من سدادها. ان هذه المرأة لم تكن بعيدة عن المعاناة. وتلك الحياة كانت بمرارتها في كثير من الاحيان تنعكس عليها. أما وضع المرأة فى المناطق الزراعية فلم يكن أقل شأنا فقد كانت تعمل مع الرجل فى الحقل وتشاركه فى أعمال الفلاحة وغيرها، عدا تلك النشاطات التى تتطلب قوة جسدية لا تتناسب مع طبيعتها كامرأة.

والمرأة العربية فى الصحراء بالاضافة الى أعمالها المنزلية وتربية الاولاد تقوم برعى الغنم والماشية.

رغـم مسـاهـمـتـها الايجابية فى الحياة فى تلك الفترة القاسية الا ان التعسف كـان يـلاحـقـهـا اجـتـمـاعيا، فقد كان الرجل هو السيد وصاحب الرأي في كل شيء في بيـتـه. وزواج بـنـاتـهـا يـتـم فى الـغـالب دون مشورتها، كما أن الزواج بأكثر من امرأة واحدة كان عرفا سائدا.

لـقـد كـان المجـتـمـع بـسيـطـاً يـحـكـمـه الـعرف الاجـتـمـاعـي وحـاجـاته بسيطة ومـحـدودة والمـرأة كـانـت عـنـصـراً فـعـالا فى نلك المجتمع. فكان نشاطها الدائب طوال الـنـهـار لا يـهـدأ في منزلها أو مساعدة زوجها، ولكن طبيعة العلاقات الاجتماعية لم تجعل لـهـا مكانتها التي تستحقها، وفى ظل تلك الاوضاع لم تحظ بنصيبها من التعليم التقليدي الذى كان سائدا الا بشكل محدود جدا.

سادسا: التعليم

قـبـل الـتـعـلـيـم الحديث في المنطقة، كان هناك نوع واحد من التعليم مسيطر لـفـتـرة زمـنـيـة طـو يـلـة كـان هـذا الـنوع من التعليم يقوم على أساس تحفيظ القرآن والاحـاديـث الـنـبـو يـة والـكـتـابة والقراءة البسيطة عن طر يق «الكتاب». وكان يدير الـكـتـاب أو المدرسة الدينية «الملا» الذى يقوم بدور المدرس والمدير، و يستخدم منزله لهذه الغاية حيث يقصده التلاميذ لتلقي العلم، وعندما لم تعد المنازل ملائمة للقيام بـتـلـك الـمـهـمـة لـتـزايد الطلب على هذا النوع من التعليم الذي لا يوجد سواه أو بديل عـنـه،، اضـطـر هـؤلاء «المـعـلـمـون» ان يحولوا هذا النوع من التعليم من كونه عملا خير يا الى حرفة لكسب الرزق، مما أدى بهم الى استقبال تلاميذهم فى أماكن خاصة في أحد المنازل، (٢٤) أو فى زوايا احدى الدكاكين او أروقة الأسواق فى فصل الصيف. ومـمـا يـلـفت النظر عند استعراض هذا النوع من التعليم نجد انه كان مختلطا حيث كـانـت الـفتاة تجلس الى جانب الفتى للتعليم رغم محافظة المجتمع الشديدة أنذاك. وهذا لا يعنى انه لا توجد نساء يقمن بدور المعلم «الملا» ولكن عددهن كان ضئيلا.

والـبـرنـامـج الـتـعـلـيـمـي هـو حفظ القرآن وقليل من القراءة والكتابة (٢٥). وعـنـدمـا كـان الـتـلـمـيـذ أو الـتـلـمـيـذة يـخـتم القرآن و يحفظه كان والده أو والدها وأصـدقـاؤه يـشـتـركـون فى احتفال شعبي بديع يعرف. «بالختمة»* وهو احتفال أشبه مايكون باحتفالات التخرج هذه الايام، لا بل أكثر أهمية.

* الختمة : كلمة مشتقة من الفعل ختم أى بلغ النهاية، وسميت بالختمة لأن التلميذ نجح في حفظ القرآن .

لقد كان التلميذ يختم هذا النوع من الدراسة فى سنة أو سنتين، ور بما أكثر لبعض التلاميذ، ولم يكن هناك امتحان فى هذا النوع من الدراسة. والشىء الوحيد الذى كان يعتبر دليلا على ان الولد قد تعلم هو حفظه القرآن بأكمله. وكان يتبع هذا المستوى من الدراسة القراءة والكتابة بشكل عام.

ولكن هذه المرحلة كانت مرحلة عالية، لم يكن يحضرها سوى القليل من المتفوقين الطموحين، وعندما يصبح التلميذ ماهرا فى الكتابه على اللوح الخشبي يسمح له بالكتابه على الورق حيث كانت تعتبر المرحلة الأخيرة. و بعدها كان الناس يعتبرونه شخصا متعلما. «والملا» كان الآمر الناهي فى «الكتاب». ولكونه ــ عادة ــ من رجال الدين فان الثقة به كاملة.

لم يكن أحد من التلاميذ يستطيع المناقشة المعارضة أو الشكوى، حيث أنه كان يأمر وعلى التلاميذ جميعا أن يمتثلوا لأمره ودورهم الوحيد هو التلقى. كما كان الملا يعامل تلاميذه بشىء من الغطرسة والعقو بة كانت غاية فى القسوة، وقد كان يعتقد ان الضرب ضروري لتعو يد تلاميذه على النظام، وكثيرا ما كان يردد هذا البيت من الشعر الشعبي:

«رحم الله من بكانى لانه هو الذى ر باني» (٢٦)

والحقيقة ان هذه العقو بة لم تكن تؤثر أو تمس التلاميذ أبناء الاغنياء أو الشيوخ، فقد كانت من نصيب الفقراء فقط وقد كان الملا يبرز هذا السلوك بالاستشهاد بالمثل التالي:

«اضرب أبناء العامة، يتأدب أبناء الخاصة»!

وتفسير ذلك اما تقر با من الاغنياء للحصول على قدر مناسب من المال والهبات أو خوفا منهم. لقد كانت العقو بة بالغة القسوة، فقد تؤدى أحيانا الى المرض المزمن أو الجنون، والملا كان يميل الى العقاب الصارم اعتقاداً منه بأنه سيقنع أولياء أمور التلاميذ بحرصه على مصلحة أبنائهم.ـ(٢٧)

ودخل (الكتاب) يأتى من الاجور التي يدفعها الآباء نقدا أو عينا فى مناسبات دينية، أو عند دخول ابنائهم الكتاب أو انتهائهم منه. لقد انتهى هذا النوع من

التعليم تدريجيا بعد دخول التعليم الحديث الى المنطقة حيث استمرت بعض الكتاتيب تعمل حتى نهاية الاربعينات وفي بعض المناطق الى بداية الخمسينات من هذا القرن. (٢٨) لقد دخل التعليم الحديث الى المنطقة قبل ظهور النفط في الوقت الذى كان فيه التعليم التقليدي قائما، حيث ان انتشار التعليم الحديث في كثير من الدول العربية في القرن العشرين ساعد على الاستفادة منه في منطقة الخليج منذ الثلاثينات من هذا القرن.

فترة النفط

الوضع الاقتصادى:

ارتبط تاريخ المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالنفط حيث كان له أكبر الأثر في تغيير نمط الحياة وخلق مشكلات اجتماعية لم تألفها المنطقة في السابق. هذا الأمر تطلب القاء الضوء على هذا المورد الاقتصادي الهام. لقد بدأ المد الامبريالي لاكتشاف البترول والسيطرة عليه واحتكاره مع بداية هذا القرن في العراق وايران بزعامة بريطانيا ثم امتد الى امارات الخليج العربي فيما بعد ذلك. فقد أدركت الامبريالية منذ وقت مبكر الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية لنفط الخليج العربي. حيث جاء ذلك بعد قرار البحرية البريطانية عام ١٩١٣ في استبدال الفحم بالبترول كوقود في السفن وتبع ذلك التفكير بضمان امدادات النفط خاصة من المستعمرات في المستقبل، مما أدى الى اقدام بريطانيا على فرض اتفاقيات اقتصادية ذات طابع سياسي على مستعمراتها كما صاحب ذلك احتكار من قبل بريطانيا للتنقيب والاستثمار حيث فرضت على مستعمراتها عدم اعطاء حقوق التنقيب عن البترول لأية شركة غير بريطانية بدون موافقة مسبقة منها حدث ذلك مع بداية الحرب العالمية الاولى و بعدها. فقد احتكرت الشركات البريطانية بترول العراق وايران قبل الحرب العالمية الاولى حيث أعيد التحالف وترتيب القوى الامبريالية في المناطق المستعمرة وخاصة الشرق الاوسط وكان نتيجة ذلك أن دخلت الشركات الفرنسية والتي تضامنت مع بريطانية لمنع النشاط الالمانى في المنطقة. وكذلك الامريكي الشمالي، المنافس الامبريالي الجديد. ولكن فترة ما بين الحربين العالميتين شهدت تغلغل النفوذ الامريكي الى الشرق الاوسط والخليج العربي والجزيرة بشكل خاص، فحصلت مؤسستان أمريكيتان هما (ستاندر أويل وسيكونى موبيل) على حصة تعادل ٢٣٫٧٥٪ من أسهم نفط العراق، وحافظت

شركة البترول الفرنسية CFB و بر يتش بتروليوم وشل كل على حصصها أما الخمسة بالمئة الباقية فقد كانت من نصيب المقاول جابنكيان وهو الذي لعب دورا هاما في مفاوضات لعقد الصفقة مع الا تراك عام ١٩١٢.و بعد الصفقة التي تمت بين الدول الغر بية عام ١٩٢٧ بشأن احتكار امتياز التنقيب والاستثمار البترولي في المشرق العر بي والخليج والجز يرة تحرك الامر يكان باتجاه المملكة العر بية السعودية الناشئة خلال الثلا ثينات حيث منح الملك عبد العز يز بن سعود عام ١٩٣٣ حق الامتياز لشركة ستاندر أو يل أوف كاليفورنيا (سوكال) في المنطقة الشرقية من المملكة. و بعد خمس سنوات عام ١٩٣٨ اكتشف البترول فيها بكميات اقتصادية تجار ية، بعد ذلك أنضمت مؤسسات امر يكية أخرى كونت مجموعة احتكار ية جديدة حيث تأسست شركة أرامكو (شركة الز يت العر بية الامر يكية) وامتد نشاط الشركات الامر يكية الى البحر ين بموافقة البر يطانيين على اعطاء حق امتيازلها هناك في نفس الفترة (٢٩)

في الكو يت كما في البحر ين، فقد منحت الشركات الامر يكية حقوقا في الامتياز والتسو ية كانت تتم بين الحكومتين الامر يكية والبر يطانية بشأن نفط المنطقة، ونشأت شركة نفط الكو يت KOC التي وقعت اتفاقا في الكو يت عام ١٩٣٤ واكتشف النفط بكميات اقتصادية تجار ية في نفس العلم الذي اكتشف فيه في المملكة العر بية السعودية والبحر ين عام ١٩٣٨، لكن الانتاج الفعلي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية اذ تأجل لظروف الحزب حتى عام ١٩٤٦. لعد كان الانتاج يزداد و يتطور في المنطقة والغرض الاساسي كان لسد حاجة الدول الغر بية المتزايدة على النفط ومنذ بداية الخمسينات ازداد بشكل ملحوظ انتاج النفط في امارات الخليج العر بي لسد العجز الناشيء عن توقف الانتاج الايراني ما بين ١٩٥٠ ــ ١٩٥٣ بعد ثورة مصدق.

لقد اصبح مع الوقت نفط الخليج العر بي يلبي طلب العالم المتزايد عليه. أما قطر فقد بدأ الانتاج فيها متأخرا بعض الشيء عام ١٩٤٩ وزاد بشكل كبير في منتصف الستينات وكذلك الأمر بالنسبة للامارات في الساحل العماني. لقد تقاسمت الشركات البر يطانية والفرنسية والامر يكية الاستثمار في هذا الميدان حتى دخلت الشركات العالمية الاخرى في بداية السبعينات وعندما انحسر النشاط البر يطاني في ايران بعد حركة مصدق وتأميم النفط الايراني بدأ التغلغل الامر يكى فيها وأصبح يملك حصة الأسد في حق الامتياز.

ان الصراع بين الشركات والحكومات المحلية أو بين الشركات النفطية أعطت الفرصة لدخول شركات عالمية الى هذا الميدان في المنطقة (٣٠). وفي تقييم لمردود الثروة النفطية وعائداتها في المنطقة ينكر David Ricardo ان عائدات البترول تصب في صحراء المنطقة منذ حوالى ٤٠ سنة الا أنها لا تزال متخلفة. ليس هناك استثمار جدي غير الاستثمار المالي لهذه الارباح. ان الخدمات ليست موفرة في كل المناطق وان الوظيفة الحكومية هي العمل الاساسي للسكان وليست هناك مشاريع انتاجية لها أهميتها في حاضر المنطقة ومستقبلها الا بشكل محدود جدا. (٣١)

المردود الاجتماعي للثروة النفطية:

ان مردود النفط في منطقة الخليج العربي كان كبيرا ومؤثرا وذلك لقلة عدد السكان وصغر المساحة، فقد انعكس ذلك على التعليم والخدمات الأخرى، ولكن هذه الثروة وظفت الى حد كبير بشكل عشوائي وغير مخطط في كثير من الاحيان والاحوال. والتجار الذين كانوا يعتمدون على تجارة اللؤلؤ وغيره في السابق اتجهوا الى مناطقهم للاستفادة من الثروة النفطية ونشطوا في مجال استيراد البضائع الأجنبية اضافة الى العقار. لقد كان اقتناء اراضي البناء والعقارات من أهم المجالات التي جعلت الكثيرين منهم يحصلون على أرباح ضخمة في فترة زمنية بسيطة ثم ان المضاربة في السوق المالية تشكل أحد الوظائف التى يلجأ اليها التجار في وقت يلعب النفط دوراً رئيسياً في تغذية النشاطات الاقتصادية. حيث أن الهدف هو الربح العالى والسريع. وهذا ناتج عن الجشع من جهة، وعن عدم وضوح الرؤية والوعي لدى المستثمرين من جهة أخرى لا بل عدم وجود مجالات الاستثمار الحقيقي. ونتج عن ذلك تفاوت فاحش في الدخل وتركيز للاموال في يد كبار المستثمرين، ثم شهدت السوق أسعاراً مصطنعة ووهمية لبعض الاراضي الخاضعة للمضاربة وعدم استثمارها انتاجيا. ومما لا شك فيه ان ذلك ادى الى نمو حركة عمرانية ولكنها أيضا على حساب الاراضي الزراعية في بعض المناطق. هذا الاسلوب الاستثماري لم يتجه الى اقامة المشاريع الانتاجية لتساعد الاقتصاد الأحادي المعتمد على النفط في الحاضر والمستقبل. كما أن منطقة الخليج خلال مسيرتها النفطية تعتمد اعتمادا شبه كامل في سد احتياجاتها على السلع الاستهلاكية وغيرها عن طريق الاستيراد الخارجي. (٣٢) هذه النهضة بسلبياتها وايجابياتها استدعت استقدام الايدي العاملة العربية والاجنبية الماهرة وغير الماهرة مما نتج وسينتج عنها مشاكل

وسلبيات كثيرة تتعلق بعروبة المنطقة والكثافة السكانية غير المنتجة. والخطر الذي تشكله الاعداد الهائلة من الأجانب خاصة الآسيويين، في المنطقة. وسنأتى الى معالجة هذا الامر عند التعرض للهجرة الى منطقة الخليج العربى.

ان منطقة الخليج العربي والتي تعتمد على البترول كمصدر أساسي فى اقتصادها عليها أن تستفيد من هذه الثروة ومن هذه الفرصة التاريخية لخلق وتطور مجالات الانتاج الاخرى مثل الزراعة والصناعة التى تقوم على مشتقات البترول «البتروكيماويات» وتلك التى تقوم على المنتجات الزراعية.

*والحقيقة ان منطقة الخليج فقيرة فى الزراعة عدا ماتنتجه عمان والواحات القليلة (٣٣) ففي مجال الزراعة في عمان مثلا فان معظم القوى العاملة تعمل في الزراعة وصيد الاسماك بالوسائل التقليدية، وان التحديث العمراني تركز فى مسقط ولم يصل الى عمق عمان الا بشكل بسيط جدا في السنوات الاخيرة. ان الاقتصاد العماني نتيجة لضغط البرجوازية المحلية قد خضع للرأسمالية الغربية والبريطانية بصفة خاصة، وزيادة انتاج النفط ترتب عليه اقامة الشركات الاجنبية الاحتكارية وفتح عمان، كما فتحت أجزاء الخليج الأخرى سوقا للمنتجات المصنعة الغربية. ان البنوك الثلاثة الكبرى في مسقط هى بنوك بريطانية والبنك البريطاني للشرق الاوسط هو الذى يتولى ادارة مجلس النقد العمانى، ويتحكم فى ٨٥٪ من كل الاعمال المصرفية فى عمان، وحتى الفندقين الوحيدين فى عمان فندق الفلج وفندق مطرح فهما ملك للاجانب، وفي الفترة الاخيرة خفت حدة الاحتكار البريطاني لصالح قوى غربية أخرى، وتبقى المناطق الريفية فى عمان تعيش اقتصادها التقليدي وبدون خدمات تذكر. (٣٤)

ان المنطقة والموارد المتوفرة فيها في الامكان اذا توفر الاستقلال الوطنى الحقيقي عن التبعية للامبريالية والاقتصاد الرأسمالي الغربي أن تتكامل عناصر الانتاج فيها. ان الاراضي الزراعية فى العراق وعمان والاحساء والواحات وفى ابو ظبي وغيرها يمكن استثمارها بشكل جيد بحيث تكون ركيزة اقتصادية هامة الى جانب البترول، كما أن صناعة استهلاكية وانتاجية يمكن اقامتها لتوفر المواد الخام الضرورية لها (مشتقات البترول والانتاج الزراعى بالاضافة الى صناعات أخرى). وبذا تكون حكومات المنطقة قد استغلت الثروة النفطية لصالح الاجيال القادمة

* يعتبر المؤلف هنا منطقة الخليج بدون العراق عندما يذكر بانها فقيرة في الزراعة الا بشكل محدود. ان العراق يقع جغرافيا واستراتيجيا ضمن منطقة الخليج العربي.

و بدون ذلك يبقى التطور أعرجا وناقصا وخطيرا.

الامبر يالية والتنمية في المنطقة:

انه من الصعب الحديث عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بمعزل عن الظروف والصراعات الدولية المحيطة بها ذلك انها تنعكس بشكل مباشر على أوضاعنا انه عند البحث في اسباب التخلف في هذه المنطقة والوطن العر بي يجب ان لا نحصرها في فقر الموارد الطبيعية أو عدم استثمارها وعدم انتشار التعليم والثقافة فقط ولكن أيضا يجب ان نضيف عاملا أساسيا وهو التبعية للامبر يالية وضغوطها المستمرة لعرقلة تطوره الحضارى من اجل الحفاظ على مصالحها في استنزاف الموارد الطبيعية وابقاء المنطقة سوقاً لمنتجاتها واحتكارها الاقتصادي والسياسي.

أثناء فترة ماقبل النفط كانت المنطقة تخضع للسيطرة الامبر يالية البر يطانية بشكل أساسي ثم بعد اكتشاف النفط لم ينته التأثير الامبر يالي الرأسمالي الاحتكاري، انما اتسع نطاقه ودخلته قوى غر بيه على رأسها الولايات المتحدة الامر يكية، التي حلت فعليا محل الوجود البر يطاني في المنطقة.

انه لا يمكن عزو نجاح الامبر يالية الى الغزو العسكري والحرب المضادة للثورات فحسب، بل هو ناجم بالدرجة الاولى عن غزو اعمق تأثيراً وأكثر فعالية وخطرا وهو الغزو الثقافي والاقتصادي، وهو بالفعل ما يواجه منطقتنا. ان عملية الاحتكار والسيطرة الاقتصادية والسياسية الامبر يالية ترافقها كذلك عملية اخضاع اجتماعي. ان عملية التحرر في الاقطار المتخلفة مرهون ومشروط بالقضاء على النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتج التخلف والتبعية، أي تغيير نظام العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الذى ينتج التخلف والاستغلال .(٣٥)

ان من المشاكل التى تعرقل التطور الحقيقي في منطقة الخليج العر بي لا بل والوطن العر بي كله، واقع التجزئة الذى خلقته الامبر يالية الغر بية. ان التمز يق الجغرافي نتج عنه الضعف ومن ثم عدم القدرة على التكامل الاقتصادي والتحديث، وقد كان للامبر يالية دور هام في تأخير التحديث وعرقلة التنمية الحقيقية عن طر يق دعمها للفئات الاجتماعية التابعة لها بشكل مباشر أو غير مباشر(٣٦)

ان التجزئة الامبر يالية لهذه المنطقة بخلق كيانات ودول صغيرة لا تلغى الوحدة التار يخية للمنطقة جغرافيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا.

لكن تلك التجزئة لاشك انها أدت، وخاصة بعد ظهور البترول، الى نوع من الاقليمية التى ستكون لها تأثيرها فى وحدة المنطقة. و يقول الدكتور محمد الرميحى بهذا الصدد انه بالرغم من كل الدلائل التار يخية والاصول الاجتماعية المشتركة التى تؤكد بوضوح الخلفية الاجتماعية والاقتصادية الموحدة للشعب التي يقطن منطقة الخليج العر بي، وتشير الى استمرار التواصل البشرى من خلال العلاقات القبلية والهجرات الكبيرة المتبادلة بين منطقة الخليج العر بي، فان ظهور الدولة والنفط والالتزام بالكيانات والسيادات الاقليمية كانا من بين العوامل التى ساعدت على ظهور نوع جديد من الاقليمية النفطية.(٣٧)

والامبر يالية اليوم بثقلها الثقافي والاقتصادي والسياسي ولر بما العسكري ليس فقط للحفاظ على التجزئة القائمة، فهذا جزء من مهماتها، ولكن أيضا لتعز يز وجودها وتطو ير وتحديث أساليبها وتمكين الرجعية من البقاء والاستمرار بحجة المحافظة على الاستقرار تارة عن طر يق التهديد والتخو يف وتارة عن طر يق الاغراء والتقرب.

والامبر يالية لاشك تدرس وضع المعارضة المحلية فى المنطقة لسياستها بدقة وتفصيل، وتصنفها الى معارضة تقدمية ومعارضة مصلحية ومعارضة خجولة مترفة ومترددة نلك حتى تتمكن من مواجهتها لا بل كسب بعض أطرافها.

ان الهجمة الامبر يالية الثقافية والاقتصادية والسياسية في المنطقة مكثفة وخطرة تجري دون أية مواجهة فعلية. وهي بلا شك جزء من هجمة امبر يالية ورجعية عامة يعيشها الوطن العر بي في مغر به ومشرقه. ان من المهم بالنسبة للامبر يالية ان لا تكون لعملية التنمية الاقتصادية أبعادا اجتماعية، نلك يعني تغيير النمط والتركيب الاجتماعي القائم حيث سيمتد التأثير الى قطاعات شعبية واسعة كانت هامشية فى الوضع التقليدي. وأن يتطور الأمر الى المشاركة في القرار الاقتصادي والسياسي عن طر يق اسلوب الديمقراطية، فان هذا يؤثر على الاوضاع الاوتقراطية، مما يجعل الحكومات القائمة لا تتحمس بل وتعارض اعطاء أهمية للابعاد الاجتماعية والمشاركة الشعبية بمعناها الحقيقي.

الوضع الاجتماعي بعد اكتشاف النفط

ان التحول الكبير عن ممارسة الاعمال التقليدية جاء فى اعقاب لكتشاف

النفط وتصديره. وقد ادى انتشار المراكز الحضرية ذات تقاليد وهي مزيج بين التقليدية والحديثة الى غلبة التقاليد الحديثة يوما بعد آخر، وأدى ذلك الى فرص أكثر للعمالة الدائمة كما ادى ذلك التطور الى تغيير في القيم والتقاليد، ذلك الذي دفع رجال القبائل للالتحاق بالاعمال التي وفرتها الادارة الحكومية لانهم أدركوا ان ذلك يشكل اكثر ضمانا و يحقق لهم ولابنائهم امتيازات في الوضع المادي والتعليمي والرعاية الصحية الخ..

لقد ازداد نمو الوعي نتيجة التعليم والاحتكاك بالعالم الخارجي ونتج عنه انحسار للقبلية وجوداً وفكراً وسلوكاً، حيث انتزع ماكان من مهام سياسية واقتصادية وعسكرية، وتعزز حكم الشيوخ وتركزت السلطة والنشاط الاقتصادي في عدد محدود من أصحاب النفوذ.

وان ادى ذلك التطور الى الاضمحلال التدريجي لنفوذ القبائل، الا ان العقلية القبلية والعشائرية حتى في الوضع الحديث لم تنته بل أخذت تنسحب وتؤثر في كثير من التصرفات والمواقف بطريق مباشر أو غير مباشر. ان ظهور النفط في المنطقة كان السبب الرئيسي الذي ادى الى تغيير أنماط الحياة والى اعادة ترتيبها لا بل تغيير في العلاقات الاجتماعية حيث ادى ذلك الى اضمحلال النظام القبلي، وازدياد سلطة الحكومات التي كانت اصلا قبلية آخذة بالاساليب الحديثة في الادارة وغيرها بعد التطور الاقتصادي والسياسي الذي طرأ على المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية. لقد تحولت الوحدات القبليه الى امارات ثم الى دويلات، هذا التحول لم يقطع جدوره بالسلطه القبلية سلوكا ولا بالعقلية، بل أصبح الوضع مزيجاً من استمرار العقلية القبلية في ظل سلطات سياسية وادارية حديثة، ذلك يعنى انه على الرغم من ان الدولة قد حلت محل القبيلة كوحدة سياسية الا انها لا تزال تعتمد في عدد من مكوناتها على النظام القبلي.

وابرز الأمثلة على ذلك الواقع، ما تعيشه كل دولة خليجية متمثلا في احتكار فئة قليلة للوضع الاقتصادي والسياسي.

ان للثروة النفطية تأثير كبير على الوضع الاجتماعي في المنطقة حيث أدى الى تغييره وان لذلك التغيير عوامل نوجزها فيما يلي:

١ ـ الثروة الناتجة عن ظهور البترول وتصديره بكميات اقتصادية تجارية.
٢ ـ استغلال جزء من الثروة في خلق مجتمع يختلف عن المجتمع التقليدي

بوسائل وعلاقات الانتاج التي كانت سائده، مما نجم عنه الاستعانه بأيد عاملة عربية واجنبية.وهذا ادى الى وفود اعداد كبيرة من الوافدين وهم يحملون عادات وقيما وصورا حضارية مختلفة أثرت بدون شك في المجتمع المحلي.

٣ ـ اتاحة الفرصة للانفتاح على الحضارة والتقدم العالمي عن طريق التعليم وخاصة البعثات الدراسية والتدريبية الى الخارج. (٣٩)

لقد نجم عن عملية التحول والتغيير الاجتماعي مشكلات اجتماعية كثيرة. ومواجهة هذه المشكلات لا تتطلب فقط اقامة مؤسسات اجتماعية قصحية وتعليمية، بل أن ترقى الى مستوى تكون معه قادرة على مواجهة مثل هذه المشكلات وحلها. في الحقيقة ان لب الحل يكمن فى النظرة الى انساننا على انه انسان له قيمة كبيرة وهامة، ومن ثم التشريع له كيف يعيش و ينتج و يفكر و يشارك من خلال المناخ الحر الذي يوفر له قدرة على التفكير والمشاركة والابداع.

الطبقات الاجتماعية بعد اكتشاف النفط

الطبقة التجارية: هذه الطبقة لها جذورها في المجتمع التقليدي قبل النفط حيث انها لعبت دوراً عندما كان الخليج مركزا هاما لاستخراج وتجارة اللؤلؤ، و بعد ظهور النفط كانت هذه الطبقة هي الاقدر على ممارسة الدور الاقتصادي حيث استثمرت أموالها في المؤسسات التجارية وحصلت على اراض شاسعة معظمها بشكل منحه من العائلات الحاكمه، أو عن طريق وضع اليد.لذلك من الطبيعي أن تتسع قاعدتها عما كانت عليه. لقد أصبح لها نفوذ سياسي حيث منها ينتقى كبار موظفي الدولة و يتمتعون بامتيازات كبيرة رغم قلة أفراد هذه الطبقة قياسا على مجموع ابناء الشعب وان هذه الطبقة تشكل وحدة أساسها المصلحة المشتركة رغم عدم تجانسها القومي، فمنهم المواطنون والعرب والأجانب.

الطبقة الوسطى: هذه طبقة واسعة غير متجانسة مادياً وثقافياً، وتتكون من موظفي الحكومة والشركات الأهلية والاجنبية وصغار التجار وأصحاب المهن والحرف اليدوية التقليدية. انها تشمل مواطنين و وافدين عرب وأجانب ومع أنها تشكل أغلب السكان العاملين الا أن انتاجيتها محدودة. ونتيجة للتعليم الذي حصل عليه عدد لا بأس به من أفراد هذه الطبقة أصبح لها وجود في الوظيفة الحكومية التي تشكل مجال العمل الأساسي لها في المنطقة. لقد استطاعت بحكم وجود العناصر المثقفة فيها من أن تلعب دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية

وكان لعدد من أفرادها دور هام في الحركة الوطنية لتمتعهم بوعي ثقافي وطموحهم لقيادة المجتمع.

الطبقة العاملة: لقد كانت الطبقة العاملة في المجتمع التقليدي قبل البترول تتكون من البحارة (الغواصين) ومن البنائين والحدادين وصيادي السمك، وهذه التركيبة لا يمكن أن نطلق عليها الطبقة العاملة بالمعنى الحديث، ولكنها في الحقيقة هي الطبقة المنتجة في المجتمع أنذاك.

و بعد ظهور البترول والثروة التي ترتبت عليه و وجود الشركات البترولية والتجار ية ومجالات العمل المختلفة، ظهرت طبقة عمالية جديدة في تركيبها وخصائصها. وحتى هذه الطبقة التي ظهرت بعد اكتشاف البترول لم تأخذ مفهوم الطبقة المتعارف عليه، حيث انها ليست طبقة عمالية صناعية ولا زراعية، وانما هي عاملة في الشركات البترولية والتجار ية والخدمات الحكومية. (٤٠) كما ان الصراع الطبقي في المجتمع ليس حادا لذا فقد انعكس ذلك عليها نتيجة وضعها الاقتصادي وطبيعة التركيب الاجتماعي الذي تنتمي اليه. والعمل النقابي العمالي لا يتخذ شكلا علنيا الا في الكو يت وقد حقق فعلا انجازات هامة على مستوى البناء النقابي والثقافة العمالية، والمشاركة في الاحداث الوطنية والقومية. ولكن دور الطبقة العاملة النقابي في المنطقة بعضه يأخذ أشكالا سر ية و بعضه غير منظم لا يزال غير مؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالشكل المطلوب، ذلك لعدم توفر المناخ الديمقراطي الذي تستطيع من خلاله ممارسة دورها النقابي والاقتصادي والسياسي ومن ثم كون أعداد كبيرة من أفراد هذه الطبقة من الوافدين العرب والاجانب.

وفي اكثر أجزاء الخليج لا تتمتع هذه الطبقة بحقوقها الأساسية والتي تتلخص في:

ـ **الخدمة الاجتماعية:** وأولها التعليم ولمبررات كثيرة حددت بعض المناطق نسبة مئو ية في قبول أبناء الوافدين في مدارسها بحجة اننا غير قادر ين على قبول هذه الاعداد الكبيرة، أو استيعابها. وأغلب هؤلاء من الطبقة العاملة الذين لا يتمكنون من ارسال أبنائهم للخارج على نفقتهم الخاصة. ففي الكو يت قانون حدد مؤخراً قبول أبناء الوافدين في السنة الاولى ابتدائي فقط و يتدرج في السلم التعليمي. وكما أن جامعة الكو يت حددت قبول ١٠٪ من أبناء الوافدين والاولو ية لابناء الهيئة التدر يسية.

السكن: المشكلة الكبيرة التي تواجه الطبقة العاملة في المنطقة ارتفاع ايجار السكن الى درجة انه يساوى أو يفوق أحيانا دخل العامل الشهري، مما يضطر الكثيرون منهم عدم جلب عائلاتهم معهم أو العمل في المساء لتغطية تكاليف المعيشة. والتدريب من القضايا الهامة التي بدونها لا تتوفر لدينا الكفاءة الفنية وهي في حدود ضيقة، كما ان هناك قضايا تتعلق بالسلامة المهنية والترويح وعدم الفصل التعسفي وحقوق المرأة العاملة وتشغيل الاحداث وتأهيل ذوي العاهات.

ـ **الحق النقابي** ان الحرية النقابية ضرورة لهذه الطبقة. ان الفكرة الخاطئة بأن التنظيم النقابي له مخاطر سياسية والنظر اليه من هذه الزاوية فقط نظرة ضيقة، ذلك ان التنظيم النقابي يعتبر: أولا حقاً من حقوق العمال وثانيا بتكتلهم ضمان لحصولهم على حقوقهم المشروعة وثالثا بالتنظيم تتوفر الثقافة العمالية التي لها تأثير على انتاجية العامل والتي يعود مردودها على الوطن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ـ **الثقافة العمالية:** من أهم ضرورات تطوير هذه الطبقة وتنمية قدرتها وهي أساساً من مسئولية التنظيمات النقابية العمالية وحدها حيث ان السلطة اذا تدخلت في هذا الامر فانها تعمل على التأثير في الاتجاهات الفكرية العمالية باتجاه سياستها. والثقافة العمالية التي تبدأ بمحو الامية ثم اعداد القادة النقابيين، وتنمية ثقافة العمال لمواكبة التطور التقني ووعي الواقع الذي يعيشون فيه عماليا، وواقع مجتمعهم وهذه الثقافة لا شك انها تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (٤١) وهي مرتبطة بطبيعة الظروف، السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المنطقة.

الهجرة الى المنطقة وآثارها

ان عملية التحديث التي تعيشها المنطقة منذ ظهر البترول فيها أدت الى تدفق الايدي العاملة اليها عربية وأجنبية، فبالاضافة الى الحاجة الماسة لهذه الايدي العاملة فان نسبة كبيرة منها غير ماهرة، ومما ساعد وفسح المجال أمام الكثير منها بالعمل وربما فوق الحاجة المطلوبة ان المواطنين كانوا يطالبون وضعا مميزا وربما طفيليا. (٤٢)

بلا شك ان هذه الاعداد المهاجرة للمنطقة خلال الثلاثين سنة الماضية أحدثت تغيرات في الخريطة السكانية، بالاضافة الى الهجرة الداخلية وانتقال البدو

الرحل وشبه الرحل نحو المدن وضواحيها بمعدلات عاليه، والى فترة ليست قصيرة سوف تبقى المنطقة بحاجة الى الأيدي العاملة الوافدة، ولكن الفنية الماهرة من الآن فصاعدا. وان فتح باب الهجرة لتنشيط الحركة التجار ية في المنطقة، حيث انها طاقة استهلاكية (٤٣)، أمر يجب أن لا يكون مبررا لعدم وضع ضوابط خاصة بالنسبة لهجرة الأجانب الاسيو يين، حيث يشكلون ثقلا سكانيا له أخطاره المستقبلية والتى سنأتى في الحديث عنها بعد قليل.

ان تأثير الهجرة على البناء السكاني في الخليج العر بي كبير. ذلك ان الاعداد الوافدة تفوق فى بعض المناطق عدد السكان المحليين، ولا بد من الاشارة هنا اننا لا نعتبر هجرة العرب الى المنطقة تشكل أي نوع من الخطر مهما كانت أعدادهم ولكن تزايد عدد الاجانب وخاصة الباكستانيين والهنود والكور يين الجنو بيين يشكلون خطرا حقيقياً ذا أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية في المستقبل. في أسفل الخليج في الامارات وعمان يكثر الهنود والباكستانيون حيث يفوق عددهم عدد العرب الوافدين. بينما يفوقهم العرب في الكو يت والبحر ين وقطر، وهنا يجب ان نلاحظ ان معظم المهاجر ين الى المنطقة غير مؤهلين علمياً وفنيا، خاصة الهنود والباكستانيين. (٣)

في الحقيقة يعتبر موضوع الهجرة الى المنطقة وتقو يم أوضاع المهاجر ين فيها والا ثار المترتبة على وجودهم مستقبلا من التحديات التي تواجه شعب المنطقة وهنا لا بد من تحليلها ودراستها والضغط باتجاه الحد منها، لا بل دراسة أوضاع الموجودين في المنطقة حيث يجب معرفة العناصر الغير مؤهلة علمياً وفنياً منها والموجودة بصفة غير شرعية حيث تشكل عبئا يجب معالجته، ثم هناك حد أقصى تستطيع المنطقة استيعابه من هذه الاعداد اذ يجب أن يوضع بالحسبان بالاضافة الى الا ثار الاجتماعية والسياسية المترتبة على وجود الاعداد الهائلة من الاجانب، ان الهجرة تعد عنصرا هاما من عناصر الدراسة السكانية، ذلك انها فيما عدا الز يادة الطبيعية تعد المصدر الوحيد لتغيير حجم السكان، وتعتبر عاملا مؤثراً في نمو السكان وخصائصهم الديموغرافيه والإقتصادية. انها توفر الايدي العاملة وتقوم بتنشيط الاقتصاد المحلي وتؤثر ثقافيا في المجتمع ولكن أيضا لها جوانبها السلبية، ولذا يجب أن يخطط لها وتكون مدر وسة. انه وان كان وضع المهاجر ين الى المنطقة جاء بشكل عشوائي ومكثف في الفترة السابقة فقد آن الآوان لدراسة الامر والتركيز على أمر ين هما: الاستفادة من الايدي العاملة العر بية من جهة وتأهيل الايدي العاملة المحلية فنيا من جهة أخرى، والحد من الهجرة الاجنبية من جهة ثالثة.

هذه احصائية لعام ١٩٧٥ حول أعداد الاجانب في منطقة الخليج العربي*. (٤٤)

البلد	أسيو يون	أورو بيون	ايرانيون وأتراك وأفارقة
البحرين	١٦٫٦٠٠	٤٫٤٠٠	٣٠٫٠٠٠
الكويت	٣٣٫٦٠٠	٢٫٠٠٠	٢٠٨٫٠٠٠
السعودية	٣٨٫٠٠٠	١٥٫٠٠٠	٧٧٣٫٤٠٠
قطر	٣٤٫٠٠٠	٨٠٠٫	٥٣٫٨٠٠
الامارات العربية	١٦٣٫٥٠٠	٥٫٠٠٠	٢٥١٫٥٠٠

وتعطينا سجلات شركة «أرامكو» في المملكة العربية السعودية فكرة عن عدد العمال الأجانب العاملين في الشركة كالآتي:
٧٥٠٠ فليبين و ٥٧٠٠ كوري جنوبي و ٢٣٨٠ اندونيسيا و ١٨٥٠ تركيا و ١٧٥٠ تايلانديا و ١٤٩٠ باكستانيا و ٥٩٠ هنديا. (٤٥)

واذا ماتتبعنا الهجرة الأجنبية في الكويت في ثماني عشر سنه ما بين ١٩٥٧ ـ ١٩٧٥ وجدناها كالآتي: (٤٦)

الجنسية	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
ايرانيون	١٨٠٨٢	٣٠٧٩٠	٣٩١٢٩	٤٠٨٤٢
هنود	٣٧٤٠	١١٦٩٩	١٧٣٣٦	٣٢١٠٥
باكستانيون	٢٥٠٩	١١٧٣٥	١٤٧١١	٢٣٠١٦
آخرون	٣٢٣١	٥١٠١	٧١٦٤	٧٥٩٩
غير مبين	٥٤٨٧	٣٢	٧٦	—
المجموع				

وللتعرف على نسبة العرب الى الأجانب نأخذ الكويت مثلا، ففي عام ١٩٥٧ كانت نسبتهم ٦٠٪ بينما بلغت نسبتهم ٨٠٪ في عام ١٩٧٥ (٤٧)، هذه النسبة ربما تريحنا شكليا ولكنها في الحقيقة والمضمون تعطينا فكرة عن الحجم الكبير للاجانب

* لم يذكر المصدر عدد الاجانب في عمان ولربما لم تتوفر احصائيات عن أعدادهم.

في هذا البلد اذا أخذنا بعين الاعتبار زيادة حجم الاعداد الوافدة من العرب والاجانب في الفترة ما بين ١٩٥٧ ـ ١٩٧٥. عند دراسة هذه الظاهرة علينا أن نأخذ بعين الاعتبار حجم العائلة وعدم تحديد النسل بالنسبة للاسيو بين ونموهم الكبير وتأثير ذلك اقتصاديا واجتماعيا، خاصة أولئك الذين يمكثون فترة زمنية طويلة. كما ان الاعداد الحقيقية لهؤلاء تزيد عن الاحصائيات المذكورة ذلك لوجود بعضهم بصفة غير شرعية، اما بقايا الحجاج أو تسللا عن طريق السفن، أو أولئك الذين لا يجددون اقامتهم و يغيرون عناوينهم الخ..

ان التعداد العام للسكان يجرى في مناطق الخليج مرة كل خمس أو عشر سنوات، ولذا فان الاحصائيات المتوفرة هي حتى عام ١٩٧٥، ذلك يعنى ان كثيرا من الحقائق حول حجم الهجرة الغير عربية في المنطقة ستظهر مستقبلا، ولربما تضيف كثيراً من المعلومات ذات الأهمية بالنسبة لهذا الموضوع، اضافة الى ذلك ان بعض مناطق الخليج لا تتوفر فيها عملية الدقة في الاحصاء عن طريق استخدام الفنيين والوسائل العلمية، و ينتج عن ذلك اللجوء الى الاساليب التقليدية التي بدورها تغفل الكثير من الحقائق.

لقد نشرت وكالة رويتر بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٠ تصريحا هاما لناطق بلسان وزارة الخارجية الهندية من نيودلهى يقول فيه: ان اثنين من المسئولين سيتوجهان الى (أبو ظبي) في الاسبوع القادم للبحث مع حكومة دولة الامارات في قانون جديد لطرد العاملين غير الشرعيين. (الموجودون بصفة غير شرعية).

وتضيف الوكالة: و يتأثر لهذا القانون المقرر، ان يصبح ساري المفعول اعتبارا من ٢١ الشهر الحالي، الوف من العمال الهنود المقيمين في الامارات دون سمات صالحة أو اذون عمل. وهناك حوالي ٢٥٠ر٠٠٠ هندي يعيشون في دولة الامارات معظمهم من ولاية كيرالا في جنوب الهند التي ازدهر اقتصادها في السنوات القليلة الماضية بفضل الأموال التي يرسلها المهاجرون (الهنود في الخليج العربي) الى ذويهم. (٤٨)

ان الأرقام التي نقرأ عنها عن عدد الهنود والباكستانين فى منطقة الخليج هذه الايام مخيفة، فالاحصائيات غير الرسمية تعطي اعداداً كبيرة جداً حيث أن العدد الكلي للباكستانيين والهنود في الخليج في الوقت الحاضر قد يصل الى ثلاثة أرباع المليون، وهو فى ازدياد مستمر.

ان الاهتمام الذي اعطيناه للهجرة الاجنبية الى منطقة الخليج العربي يرجع للعوامل التالية:

١ ـ ان هناك آثاراً اقتصادية مترتبة على هذا الامر، منها مزاحمة العامل العربي للعمل في المنطقة، ومن جهة أخرى تحو يل الأموال الطائلة الى بلادهم حيث ذكرت احدى الاحصائيات ان الاسيو يين يحولون حوالى ٢٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ مليون (الفي مليون) (٤٩) دولار سنو يا.. ان كثيرا من بلدان العالم تفرض على الأجانب العاملين فيها شروطا بحيث يصرف جزءاً من المبلغ في البلاد، ولكن مثل هذه القوانين غير موجودة في منطقتنا.

٢ ـ **الآثار الاجتماعية:** ان هؤلاء الاجانب جاءوا من بلدان مختلفة لها تراثها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها و وجودها لفترة طو يلة في المنطقة لا شك له تأثير اجتماعي وسلبيات يجب الوقف عندها.

٣ ـ **الآثار السياسية:** ان هؤلاء الاجانب لا شك يتأثرون بأوضاع بلادهم السياسية ولهم مواقف سلبية أو ايجابية من حكوماتهم تنعكس على أوضاعهم وتفكيرهم وممارستهم. اننا وان سلمنا جدلا بأن الغرض الاساسي لقدومهم هو الرزق، لكن علينا أن لا نغفل الحقائق الأخرى، فوجود هذه الاعداد الكبيرة ومكوثها فترة زمنية طو يلة تشكل خطراً على عرو بة المنطقة وثقافتها، وكل دول العالم المتقدمة اليوم أدركت ذلك وتعمل على الحد من هذه الظاهرة حسب الحاجة الضرور ية للايدي الفنية والمؤهلة علمياً فقط و بنسبة معينة سنو ياً بحيث لا تؤثر بذلك في البنية البشر ية للمجتمع مستقبلا.

٤ ـ **الآثار الثقافية:** اننا لا نجد ان هناك تأثيراً ايجابيا لهؤلاء في منطقتنا، لأن التأثير الايجابي هو للعرب الوافدين حيث انهم ساهموا ولا يزالون في قطاع التعليم والصحافة وغيره. ان الهجرة العر بية تعد رافدا ثقافيا هاماً لمصلحة المنطقة وتطو يرها، أما الهجرة الاجنبية ان لم تكن فنيه فهي ضارة، ولتفكيرها وثقافتها تأثير غير مباشر تظهر نتائجه مستقبلا.

الخاتمة

بعد تحليل أوضاع المنطقة الاقتصادية والاجتماعية قبل ظهور البترول وفي العصر البترولي لابد من تحديد بعض القضايا الهامة المستخلصة من دراسة هذه الأوضاع نجملها فيما يلي:

ان مجتمع المنطقة ذو بناء اجتماعي عميق في تقليديته، لكنه لم يكن سدا منيعاً أمام تأثير التحديات الاقتصادية والثقافية والسياسية التي واجهتها المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية.

لقد أحدث في الحقيقة ظهور البترول في المنطقة تغيرات سر يعة وشديدة في

الوضع من مختلف النواحي، ولكن مردود ذلك كما يبدو آنيا، حيث ان توظيف العائدات النفطية لم يكن لصالح الجميع، و يبدو أن نصيب الأجيال القائمة منها ضئيل ان لم يكن معدوما اذا استمرت عجلة استغلال هذا المورد كما هي عليه.

ان الآثار التي ترتبت على ظهور البترول كانت انقلاباً في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وأهمية ذلك وخطورته لا يقل عما أحدثته الثورة الصناعية في الغرب والتي هزت المجتمعات الغربية وغيرت من ملامحها مع الفارق الكبير بين الحدثين التاريخيين، فالثورة الصناعية في الغرب قد امتدت آثارها الى عمق المجتمع الغربي وغيرت من التركيب الطبقي ومن المفاهيم التي كانت سائدة حيث المجتمعات تحولا فكريا واقتصاديا مس بنيتها بادخال تقنينات وطرق انتاجية حديثة. وما ترتب على ظهور البترول فقد كان ولا يزال نموا اقتصاديا انحصر في شبه جزر منفصلة عن المجتمع.

ان غالبية الناس يعيشون بصورة هامشية حيث أن الاستقطاب الاجتماعي لم يكن شاملا وعميقا و يمثل اهمال الأبعاد الاجتماعية للتنمية فى البلدان التابعة والمتأخرة، اذ أن النفطية منها تعتبر موطن الضعف الهام للاستراتيجيات الاقتصادية (٥٠). كما أن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وتطبيقه شبه معدومة، وانعدام المشاركة الشعبية الحقيقية أعطى الفرصة لتركيز الاستغلال السياسي والاقتصادي في يد طبقة التجار والمنتفعين، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية بدون وجود الديمقراطية السياسية والاجتماعية والثقافية.

ومن الحقائق التي يجب الاشارة لها والوقوف عندها هي أن التأثير الامبريالي اقتصاديا وثقافيا وسياسيا كان ولا يزال قائما في المنطقة، يمارس الاحتكار والسيطرة بطرق مباشرة وغير مباشرة، اننا نواجه هجمة امبريالية اقتصادية وثقافية أو جدتها طبيعة المد الامبريالي من جهة والوضع الاقتصادي في المنطقة بالاضافة الى ضعف القوى التقدمية وعدم قدرتها على تعميق وتصعيد نضالها وتماسك قواها.

مما لا شك فيه ان هذا التأثير المتشعب للامبريالية وهذا التخلف الناتج عن ذلك التأثير وعن النشاط الدؤب للقوى المحلية المتخلفة قد أثر على الاستقلال السياسي والاقتصادي الذى يعيش حالة من الازدواجية والتردد وعدم التأثير المباشر والمخطط للواقع والمستقبل.

ان هناك عوامل عديدة شجعت وأخرى أعاقت عملية التنمية الحقيقية، كما

أن هناك تصادم بين هذه العوامل. ونظرا لسيطرة القوى الاقتصادية التي تعتمد على عوامل اعاقة عملية التنمية حفاظا على مصالحها فقد شكل هذا الوضع تحديا وتجسيداً لايجاد تنمية حقيقية تتوفر لها المناخات المطلو بة على جميع المستو يات.

ان التغيير النوعي للبنية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يحدث بدون وجود العقلية المنسجمة مع هذا التغيير حيث أن الحلول لا تخدم الطبقات الشعبية عند وعي الواقع ومعرفة وتحديد الأهداف والعمل من أجلها، حيث ان مجرد المطالبة بالأفضل لا يحدث التغيير الاجتماعي المطلوب.

ان جانبا مهما في العمل الجاد من أجل الأجيال القادمة يجب أن يتوجه للخروج من الحلقة الاقتصادية الاحادية الانتاج والتي ميزت الاقتصاد المعتمد على النفط نلك عن طر يق التصنيع وتنو يع مصادر الدخل ومجالات النشاط الاقتصادي.

والتصنيع القائم على مشار يع انتاجية يكون هدفه السوق المحلي والعالمي وليس فقط باقامة صناعات تحو يلية استهلاكية محدودة كما ان التصنيع أيا كان نوعه لا أهمية له بدون ارتباطه بخطط التنمية المختلفة للحاضر والمستقبل.

ان منطقتنا تعاني تخلفا علميا وتنظيمياً وثقافياً واقتصاديا على صعيد الفرد والمؤسسة وكذلك على صعيد العلاقات الاجتماعية السائدة، فالمرأة على سبيل المثال وهى نصف المجتمع لا تزال بعيدة عن المشاركة الحقيقية فى مجالات العمل المختلفة في كثير من مناطق الخليج العر بي، كما أنها محرومة من حقوقها السياسية.

إنها واكبت الرجل في الحصول على العلم، ودخلت فى بعض أجزاء الخليج العر بي مجالات عمل مختلفة أثبتت جدارتها ولكن النظرة لها لا تزال قاصرة ومتخلفة، كما أنها هي نفسها تتحمل جزءا من المسئولية في التحرك والعمل واثبات وجودها من أجل الحصول على حقوقها.

ان دور الحركة الوطنية في عملية التطور والتنمية هام جدا، فعليها دور مواجهة المد الامبر يالي وركائزه بكل أشكاله وصوره والعمل من أجل تغيير الواقع واعادة بنائه من جديد، تلك مسئولية كبيرة لم تضطلع بها الحركة الوطنية بعد وهى غير قادرة حتى الآن على تجاوز سلبياتها لتأدية هذا الدور، والعوامل التي تشل قدرتها على ذلك بعضها ذاتية و بعضها تتحكم به ظروف الواقع المحلي والأوضاع العر بية بشكل عام.

الحواشي

(١) بروفسور البرت حوراني، **الاسس العثمانية للشرق الاوسط الحديث مجلة تاريخ العرب والعالم**، عدد ١٤، ديسمبر ١٩٧٩م ص. ٣ ـ ٤ بيروت ـ لبنان.

(٢) د. عبدالعزيز الدورى، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، بيروت ١٩٦٩ ص ٥ انظر أيضا: د. سمير التنبر، **نموذج تطبيقي للتنمية في العالم الثالث**، بيروت ١٩٧٨ ص ٧ ـ ٨.
انظر أيضا: أندرية جندر فرانك، **تطور التخلف، الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة**، ترجمة عصام الخفاجي، بيروت ١٩٧٤ ص ١٠٣.

(٣) اندرية جندر فرانك، المصدر السابق، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٤) الدكتور / سليمان سعدون البدر، **منطقة الخليج العربي خلال الالفين الثاني والأول قبل الميلاد**، الكويت ١٩٧٨ ص ٤٦، ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٥) عبداللطيف الناصر الحميدان، **امارة العصفورين ودروها السياسى في تاريخ شرق الجزيرة العربية**، جامعة البصرة، مجلة كلية الآداب عدد ١٥ سنه ٧٩ ص ٧١ ـ ٧٣.

6) Halliday Fred, **Arabia without Sultans,** G.B., 1974, pp. 35-3.
See also Wilson T.A., **The Persian Gulf,** G.B., 1928, 1954, 19P.I.

7) Halliday Fred, **op. cit.,** p. 266.

8) Halliday Fred, **Ibid,** P. 269 - 70.

9) R. S. Zahlan, Hegemony, **Dependence and Development in the Gulf,** paper presented for the Inaugural Conference of the Center for Arab Gulf Studies, University of Exeter July 9th - 13th, 1979, pp. 6-7.
See also, Dr. Mylrea S.C., **Kuwait Before Oil,** unpublished., p. 32.

(١٠) عبدالله غلوم حسين، **الخدمة الاجتماعية العمالية في الكويت**، الكويت ١٩٧٧ ص ٥٣.

(١١) ابراهيم خلف العبيدى، ص ٩٨ ـ ٩٩، ١٣٥ ـ ١٣٧..

12) Peter T. Bauer and Basil S. Yomey, **The Gulf Absirtion for What ?** Radney Wilson, the Economies of the Middle East, Great Britain, 1979, P.P. 74-75.

13) J. G. Lorimer, **Gazeteer of the Persian Gulf,** Calcutta, 1908-15, Republished in, UK, Vol. 2, PP. 2256-9.

(١٤) زهره ديكسون فر يث، **الكو يت كانت منزلي** ، دار الكتاب العربي، بيروت ص ١٣٤ .

(١٥) الدكتور محمد غانم الرميحي ، **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي،** القاهرة ١٩٧٥ معهد البحوث والدراسات العربيه ص ٣٢ .

16) Halliday Fred, **Arabia Without Sultans,** G.B., 1974, pp. 36-40.

(١٧) ج . ا . بترسون ، ترجمة حسين على اللبودى ، **القبائل والسياسة في شرقي الجزيرة العربية،** نشرة يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية يونيو ١٩٧٠ ص ٨ - ١١ .

18) Halliday Fred, **Arabia Without Sultans,** G.B., 1974, pp. 26-6.

(١٩) يوسف عبدالمحسن التركى، **لمحات من ماضى الكويت،** يناير ١٩٧٩ الكويت ص ٣٠ انظر ايضا : ابراهيم خلف العبيدي ، **الحركة الوطنية في البحرين ١٩٨٤ - ١٩٧١،** بغداد ، ١٩٧٦، ص ١٥٨ - ٥٩.

(٢٠) يوسف عبدالمحسن التركى، **لمحات من ماضي الكويت،** يناير ١٩٧٩ الكويت ص ٢٠ - ٢٤ ، ٣٤ - ٣٥ ، ٤٢ .

انظر أيضا : ملحق مجلة العامل، **تاريخ الحركة المسرحية في الكويت ،** الاحد ٩ ديسمبر ١٩٧٩، الكويت ص ٤ .

(٢١) ابراهيم خلف العبيدى ، ص ١٣٧

(٢٢) الدكتور عبدالله العتيبي، والانسة أمنة راشد، ندوة رابطة الاجتماعيين، **الأثار الاجتماعية لشعر فهد بورسلي،** الكويت ٢٨/١/١٩٨٠.

(٢٣) الدكتور عباس ياسر الزيدي ، **دراسة عن المرأة في الخليج العربي،** منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة الكتاب الثاني ١٩٧٩، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

24) Tibawi, L.A., **Islamic Education,** London 1972, pp. 47-50.

25) Ibid, p. 26.

(٢٦) عبدالله النوري، **التعليم في الكويت في نصف قرن،** القاهرة، ص ١٤ (بدون تاريخ)

(٢٧) المصدر السابق ص ٤٤.

28) Abdul Malek Al-Tamimi, **The Arabian Mission in the Arabian Gulf Region,** Ph.D. Thesis, Durham University, U.K., 1978, pp. 151-155.

(٢٩) جون هوليد اي، **النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران،** ترجمة زاهر ماجد - حزيران ١٩٧٥ بيروت - لبنان، ص ٩ - ١٢.
انظر ايضا : الدكتور احمد عبدالرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي،** سلسلة عالم المعرفه - الكويت ابريل ١٩٧٨، الفصل الاول.

(٣٠) جون هوليد اي، **النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران،** ترجمة زاهر ماجد - حزيران ١٩٧٥، بيروت - لبنان، ص ١٢ - ١٧.

31) David Ricardo, **Saudi Arabia, Enigmas of a Kentier Economy,** The Economies of the Middle East, Rodney Wilson, C.B., 1979, pp. 40-41.

(٣٢) د. محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية،** سلسلة عالم المعرفه، الكويت، ابريل ١٩٧٩، ص ٧٧، ١٢٠، ١٢٨، ١٢٩، ص ١٩٧، ١٩٨.

33) Peter T. Bauer and Basil S. Yamey, pp. 76-79.

34) Halliday Fred, **Arabia Without Sultans,** G.B., 1974, 1975, pp. 289.

(٣٥) محمد حافظ يعقوب، **التخلف العربي والتحرر العربي،** بيروت، اكتوبر ١٩٧٧، ص ٢٢.

(٣٦) هشام شرابي، **المثقفون العرب والغرب،** الطبعة الاولى ١٩٧١، بيروت ١٩٧٨، ص ١٣٦ - ١٣٧.

(٣٧) الدكتور محمد الرميحى ، **الاسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي في الخليج العربي**، بحث مقدم الى ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت ٢٩ ابريل - ٢ مايو ١٩٧٨ ص ٩ .

(٣٨) ج . ا . ترجمة حسين على اللبودى ، **القبائل والسياسة في شرقي شبه الجزيرة العربية**، نشرة يصدرها قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتيه يونيو ١٩٧٩ ـ ٢٥ ـ ٢٨، ٣١ ـ ٣٢ .

(٣٩) عبدالله غلوم حسين ، **الخدمة الاجتماعية العمالية في الكويت**، الكويت ١٩٧٧ ، ص ٣٤ ـ ٣٥ .

(٤٠) ابراهيم خلف العبيدى ، **الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ ـ ١٩٧١**، بغداد ١٩٧٦ ، ص ٩٤-٩٧.

ـ الدكتور محمد غانم الرميحى، **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة** نوفمبر ١٩٧٧، الكويت ص ٢٣ . ٢٤ .

ـ انظر أيضا : جون هوليد اى ، **النفط والتحرر في الخليج العربي وايران**، ترجمة زاهر ماجد حز يران ١٩٧٥ ، ص ٣٦ ـ ٣٧ .

(٤١) عبدالله غلوم حسين ، **الخدمة الاجتماعية العمالية في الكويت**، الكويت ١٩٧٧، ص ٤٤ ، ١٧٤، ٢٠١، ٢١٩.

انظر أيضا : **في الثقافة العمالية** ، ملحق مجلة العامل، ٩ ديسمبر ١٩٧٩، الكويت ص ٣ .

(٤٢) جون هوليد اى، **النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران**، ترجمة زاهر ماجد حزيران، ١٩٧٥، ص ٣٧ ـ ٣٩.

(٤٣) الدكتور اسحاق يعقوب القطب، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في مجتمعات الخليج العربي**، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي ــ جامعة البصرة العدد، ١٩٧٩، ص ٣٥ ــ ٣٦.

44) Birks J.S. and Sinclair C.A., **Economic and Social Implications of Current Development in the Arab Gulf.** Paper presented to the Inaugural Conference of the center for Arab Gulf Studies, University of Exeter July 9th - 13th 1979, P. 9.

See also, Peter T. Bauer and Basil S. Yemey, P. 83.

(٤٥) مرسي نو يشي، جر يدة الانباء، ١٩٧٩/١٢/١٦، الكو يت ص ٨
-لمز يد من المعلومات انظر **وقائع ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي**، معهد التخطيط العربي في الكو يت ١٦ -١٨ ديسمبر ١٩٧٨ .
-كذلك انظر:

(٤٦) **ندوة السكان والعمالة والهجرة في دولة الخليج العربي**، المعهد العربي للتخطيط بالكو يت ، الكو يت ١٦ -١٨ ديسمبر ١٩٧٨ ص ٥٥ .

(٤٧) المصدر السابق ص ٥٤ .

(٤٨) جر يدة الوطن، ١٩٨٠/٢/١٣، الكو يت ، ص ١

(٤٩) **ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي** -المعهد العربي لتخطيط في الكو يت ١٦ ، ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ الكو يت .

(٥٠) د . عبدالباقي هرماسى، **غياب الابعاد الاجتماعية في النمو الاقتصادي العربي**، جر يدة القبس ، العدد ٢٧٧١ ، الأحد ١٩٨٠/٢/٣، الكو يت ، ص ٩٠ .



تطبيقات الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية :

الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي

د. أنس السيد نور *

مقدمـــة

مما لاشك فيه أن الدول المتقدمة قد حققت شوطا بعيدا في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية (١) في شتى الميادين، وتزداد عظمة هذا القدر الذي حققته الدول الصناعية اذا ما قورن بالمدى الذي قطعته الدول النامية وخاصة العربية منها في هذا الميدان.

ومع الاعتراف بأن الدول النامية والعربية ذات موارد وامكانيات محدودة، فأن الهدف الرئيسي من تلك المقارنة هو تقويم تجربة الدول العربية في هذا المجال والاستفادة من دروس التطبيق التي تعلمتها ومازالت تتلقاها الدول الصناعية المتقدمة.

وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض:

أ ـ الدلائل العملية لواقع التطبيق العربي في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية.

ب ـ الدروس المستفادة من خبرة الدول الصناعية المتقدمة.

جـ ـ اقتراح خطة عملية للاهتمام الجدى باستخدام الحاسبات الالكترونية في مجال الاعمال ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الطبيعي أن تنشأ لدى أولئك الضالعين بمسؤليات ادارة المؤسسات والوحدات التنظيمية (سواء كانت مؤسسة تجارية او شركة صناعية او ادارة حكومية) الرغبة في المزيد من المعرفة عما يمكن للحاسبات الالكترونية أن تنجزه من أعمال سواء في مجال تسهيل عمليات تشغيل البيانات الدورية أو في مجالات تطبيق الوسائل الكمية في الادارة و بناء النماذج و بالتالي تمكينهم من التعمق فيما وراء الارقام.

---

* مدرس الحاسبات الالكترونية ونظم المعلومات بجامعة الكويت.

ومن ثم فأن ارتباط الوحدات التنظيمية بقرار الاستثمار في الحاسبات الالكترونية يعني بداية طريق شاق لبناء نظم معلومات تساهم في التغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

والسؤال الملح الان مضمونه الا تي:

هل تستطيع الدول العربية أن تستفيد من خبرة الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان وأوروبا متفادين الاخطاء الفادحة التي صاحبت تطبيقات نظم التشغيل الالكتروني؟

واذا جاز لنا أن نصنف اطار الحاسبات الالكترونية في المجالات الا تية:

- الاليات والاجهزة Machines & Devices
- اللغات Languages
- البرامج الجاهزة Software
- نظم التطبيق Application Systems

واذا حاولنا تعديد الابتكارات الاصيلة للدول العربية (٢)، لا تضح لنا لماذا لايستطيع الباحث أن يؤكد بأن الدول العربية تقوم الان بتنفيذ خطط متناسقة ومتكاملة لتوظيف القدرات الالكترونية في اتخاذ العديد من القرارات الادارية سواء على المستويات القومية او على مستوى الوحدات التنظيمية داخل الحدود الاقليمية.

وعلى الرغم من ان هناك اختلافات اساسيه في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الدول الصناعية المتقدمه من ناحية و بين الدول العربية من ناحية اخرى، فان لها انعكاساتها على النظم المحاسبية والادارية والاحصائية الا ان الهدف الاساسي للباحث هنا هو الطموح للنهوض بتطبيقات واستخدامات الحاسبات الالكترونية في اطار من تنمية النظم الادارية والمحاسبية والاحصائية.

ومن ثم فان منطلق الباحث من وراء مناقشة المشكلة، هو اثارة الاهتمام حول بناء نظم معلومات فعالة، ترشد القرارت الادارية، وتسهم في بناء ركائز باستخدام واعي للحاسبات الالكترونية وقدرتها الهائلة (٣).

التطبيقات المختلفة للحاسبات الالكترونية

أن الدلائل تشير الى ان استخدام الحاسبات الالكترونية قد أمتد الى العديد من المجالات والميادين المختلفة لدرجة أنه من الصعب تعديد تلك الاستخدامات. وربما كان من الافضل ان يحدد المجال اولا ثم يلي ذلك تعديد الاستخدامات المختلفة التي تم فيها بناء وتنفيذ نظم تقارير او معلومات لتحقيق اهداف معينة.

تلعب الحاسبات الالكترونية دورا فعالا في حل المشكلات واعداد التقارير الدورية في العديد من مجالات التجارة والاعمال، نذكر منها على سبيل المثال تحليل المبيعات (حسب العملاء، حسب المناطق، حسب حجم المبيعات وقيمتها، حسب الاسعار، حسب التوقيت الزمني للبيع ...الخ) والمشتروات وأوامر التوريد والتمويل، والاستثمار والنفقات المالية، مراقبة الانتاج والمخزون والتوزيع والاعلان وغيرها. كما غزت الحسابات الالكترونية ميادين الطب وتشخيص الامراض المختلفة والرعاية الصحية والتعليم والسياحة، ووضع وتنفيذ الخطط الاقتصادية على المستوى القومي، هذا و يستطيع الباحث ان يذكر النقاط الاتية:

اولا : لقد شهدت الستينات والسبعينات من هذا القرن تقدما واسعا في تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية سواء في مجال الاجهزة والالات الالكترونية او في مجال البرامج الجاهزة والمساعدة. والقاء نظرة على شكل (أ ــ ١) بالملاحق يمكن ان يعطي نبذة مختصرة عن ملامح ذلك التقدم. هذا و يذكر الباحث التطورات التالية على سبيل المثال (٤):

- السرعة الفائقة للحاسبات الالكترونية المتاحة في الوقت الحاضر. اذا ماقورنت بالاجيال السابقة للحسابات الالكترونية التي كانت متاحة في الخمسينات والستينات. وقد صاحب ذلك انخفاض تكلفة التشغيل وازدياد امكانيات تخزين البيانات وسرعة منالها واسترجاعها.
- امكانية نقل واستقبال البيانات من بعد Telecommunications سواء عبر خطوط الانتقال بواسطة اشارات مغناطيسية من بعد او على موجات الراديو، وذلك من بين نقط اتصال على مسافات بعيدة.
- التقدم الملحوظ في مجال لغات الحاسبات الالكترونية حيث أصبح التدريب عليها اكثر سهولة وكفاءة كما أصبح استخدامها بين الاجهزة والالات المختلفة أقل صعوبة.

- انتشار المشاركة الزمنية Time Sharing بحيث أصبح من اليسير على العديد من وحدات الاستقبال او الارسال النائية Remote Terminals التعامل مع نفس وحدة التشغيل المركز ية للحاسب الالكتروني، و بالتالي أمكن للمستخدم الاخير أن يكون على اتصال مباشر بالجهاز الرئيسي.
- تحسين وسائل ادخال واستخراج البيانات التي أدت الى ز يادة فاعلية وكفاءة استخدام القدرات الالكترونية ومن أوضح الامثلة على ذلك الشاشات الفسفور ية للعرض المرئي المعروفة Cathod ray tubes

واسلوب التعرف على الحروف ضوئيا Optical character recognition
- التقدم الكبير في مجال توليد التقار ير العامة والخاصة وانظمة ادارة البيانات.

ثانيا: اذا تم تبو يب القرارات الادار ية الى نوعين متميز ين هما الروتينية منها وغير الروتينية، لا تضح الدور الذي يمكن ان تلعبه الحاسبات الالكترونية في مجال تذليل قدر من المصاعب التي تصاحب اتخاذ القرارت الادار ية. وفي ضوء هذا التبو يب يمكن تركيز الجهود على النواحي التالية:

- الدراسة الوافية للقرارت المتكررة والمتوقع لها أن تتكرر في المستقبل واعداد البرامج المناسبة حتى يتسنى توفير البيانات والمعلومات التي تحتاجها الادارة عند اتخاذها للقرارت، مستخدمة في ذلك موارد الحاسبات المتاحة في تخز ين، وتشغيل واسترجاع البيانات واعداد المعلومات، و بالتالي يمكن لمتخذي القرارات الاستفادة من تلك الامكانيات في تقليل الاعتماد على الجانب الانساني في التغذية الدور ية لمثل تلك الاحتياجات المتكررة .
- تنمية قاعدة البيانات Data base المتاحة لدى الوحدة التنظيمية محل الاعتبار لتكون ركيزة اساسية يمكن الاعتماد عليها والرجوع اليها لاستخلاص المؤشرات والتعرف على الا تجاهات مما يفيد في تقييم البدائل المتاحة.

ومن الطبيعي أن تصنيف القرارات الى روتينية وغير روتينية هو أمر نسبي، اذ يمثل هذان النوعان الحدود القصوى و يقع بينهما أنواع اخرى من القرارت اقل تكرارا وأكثر صعو بة في برمجتها (٥):

قرارات متكررة	قرارات شبه متكررة	قرارات غير متكررة
يمكن برمجتها	شبه مبرمجة	يصعب برمجتها

كما ان روتينية القرارات ودرجة برمجتها لا تعني الاستغناء عن الجهد البشري واحلاله بالقدرات الالكترونية ولكن الهدف هو الاستفادة بمثل تلك القدارت في المجالات التي تم دراستها بعناية وامكن للانسان التوصل الى مجموعة من الخطوات المتكاملة لتنفيذها.

ثالثا : أن استعراض تطور واغراض الخصائص الفنية للغات الحاسب الالكترونى، (٦) يكمن في طياته الرغبة في تسخير الحاسبات الالكترونية، لتقليل الجهد الانساني المرتبط بتشغيل كميات هائلة من البيانات المتكررة او المتعلق بحل المعادلات الرياضية المعقدة، (التي كان حلها يستغرق وقتا طويلا او التي كان من الصعب طرقها قبل دخول عصر التشغيل الالكتروني، ومن ثم أصبح من الممكن التركيز على نواحي التحليل والتعمق في الجوانب المتعددة للنظام موضوع الدراسة).

هذا وتوجد الان ثروة من اساليب ومقترحات برمجة الحاسبات الالكترونية التي يمكن ان تساعد في التركيز على التفهم الاكثر وضوحا للمشكلات موضع النظر وامكانية التعرف على بدائل جديدة لحلها. ولا يعتقد الباحث ان هناك مبالغة في القول بان الاستخدام الفعال للحاسبات الالكترونية ــ مع بقاء العوامل الاخرى على ماهي عليه ــ سوف يكون أحد الفروق الرئيسية بين:

- المنشآت المتقدمة وغير المتقدمة.
- نظم المعلومات الفعالة وغير الفعالة.
- القرارات الرشيدة وغير الرشيدة.

وفي الواقع يتضمن هذا التأكيد الذي طرحه الباحث أعلاه عنصر ين اساسيين: الاول و يتعلق بصفة الاستخدام الفعال ومقتضاه ان الاستخدام يجب ان يحقق الاهداف المنشودة منه، ومن ثم لاحاجة لنا للتأكيد ان الاستخدام ليس غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق هدف او اهداف يمكن تحديدها وقياسها. والعنصر الثاني هو الدراسة الواعية لما هو متاح بالفعل للوقوف على مدى امكانية تطويعه لملاءمة البيئة المحلية .

هذا وقد يكون من المناسب ـ تمهيدا لمناقشة الدلائل العملية لواقع التطبيق العربي الاشارة الى بعض الامور الاساسية بخصوص صناعة الحاسبات الالكترونية وموقف الدول العربية من تلك الصناعة. ومن بين تلك الامور مايلي:

اولا: (أ) الدول العربية هي دول مستوردة لاجهزة وآليات الحاسبات الالكترونية (٧). كما ان معدلات نمو واردات الدول العربية من الحاسبات الالكترونية(واجهزة المكاتب) طبقا لاحصائيات الامم المتحدة تعد من أعلى المعدلات بين مناطق العالم [(٨) انظر جداول ارقام (ب ـ ١) الى (ب ـ ٤) بالملاحق]

ومن الطبيعي ان هناك اهتماما متزايدا لاستخدام الحاسبات الالكترونية في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية و بصفة اساسية تنبغي الاشارة الى النواحى التالية:

(١) تؤكد الدراسات التي أجريت على عمليات استثمار وتوظيف الوحدات التنظيمية للحاسبات الالكترونية ان هناك أربع مراحل اساسية لكل منها خصائصها المميزة. تلك المراحل هي:

* التمهيد، البدء
  الاستهلال Initiation
* التوسع Expansion
* التشكيل الرسمى Formalization
  او الصياغة الرسمية
* النضوج Maturity

تلك المراحل تأخذ عادة شكل من البدء حتى النضوج.

ومن ثم فان هناك فترة زمنية تجاوز في الغالب العديد من السنوات تمر بين استحواذ الوحدات التنظيمية للحاسبات الالكترونية و بين نضوج توظيف تلك القدرات لخدمة اهداف الوحدات التنظيمية موضع الاعتبار.

(٢) إن استيراد احدث وافضل أجهزة وآليات الحاسبات الالكترونية لا يعنى ولا يتضمن بالضرورة التوظيف الفعال لتلك القدرات الالكترونية في تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم فان اخذ معدلات ارتفاع الواردات من الحاسبات الالكترونية كما وقيمة كدليل لنضوج استخدام الحاسبات الالكترونية فيه تبسيط زائد للامور.

ومن الحيوى ان يصحب استيراد عناصر التكنولوجيا تهيئة البيئة الادارية والمحاسبية والاحصائية الملاءمة وتواجد ومتابعة خططاً طويلة الاجل تهدف الى احداث نوع من التكامل والتطويع بغرض الاستخدام الفعال للحاسبات الالكترونية.

ان فاعلية وتطويع استخدام الحاسبات الالكترونية لا تعتمد كلية على استيراد افضل وسائل وعناصر التكنولوجيا حيث ان هذا العامل الاخير هو احد العوامل الواجب اخذها في الاعتبار.

(٣) ان استيراد افضل الاجهزة والآليات لايضمن، بالضرورة توافر الانماط الجيدة في هذا المجال Good Computing Practices

سواء في مجال تحليل النظم او مجال البرمجة .. ومن الطبيعي ان نضوج استخدام الامكانيات الالية يتوقف الى حد كبير على قدرة الموارد البشرية لاكتساب تلك الانماط الجيدة..

ب — تسود صناعة الحاسبات الالكترونية عددا من الشركات العالمية التي يمتد نشاطها الى العديد من بلدان العالم (٩). كما ان جو الصناعة ودرجة تعقد المتغيرات المتشابكة تجعل من تلك الصناعة من الصناعات المثيرة للاهتمام (١٠).

ومن البديهي ان التقدم الهائل الذي نلاحظه على تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية هو ناتج العديد من العوامل منها:

— المنافسة الحادة بين الشركات والمؤسسات التي تعمل في مجالات واحدة او متماثلة.

— استمرارية البحوث والتطوير وهي احدي الوظائف الهامة التي لعبت وتلعب دورا اساسيا في التحسن المستمر في الدول الصناعية المتقدمة.

— قدرة تلك المؤسسات والوحدات التنظيمية على ادماج وتكامل ناتج البحوث والتطوير مع نشاطاتها بما يدفع عجلة التقدم.

ومن الملاحظ ان مهمة البحوث والتطوير في الدول النامية — ان وجدت — فانها لا تحظى بنفس الاهتمام.

ثانيا: ان المستوى المعاصر الذي وصلت اليه تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية يشكل في الواقع تطورا تدريجيا — وان كان بمعدلات سريعة — لمراحل النمو. و يوضح الشكل المبين على الصفحة التالية ابعاد تطور الكمبيوتر

Exhibit I
Facets of computer evolution

Name	Period	New hardware	New software	New functions	Organizational location	Effect on organization
Gee whiz	1953-1958	Vacuum tubes, magnetic records	None	Initial experimental batch applications	Controller's department	First appearance of technicians (with salary, responsibility, and behavior problems), automation fears among employees
Paper pushers	1958-1966	Transistors, magnetic cores	Compilers, input/output control systems	Full range of applications, inquiry systems	Proliferation in operating departments	EDP group proliferation; some workers and supervisors alienated or displaced, introduction of new rigidity but also new opportunities
Communicators	1966-1974	Large-scale integrated circuits, interactive terminals	Multifunction operating systems, communications controllers	Network data collection, remote batch processing	Consolidation into centrally controlled regional or corporate centers with remote terminals	Centralization of EDP organization, division data visible to central management; some division managers alienated, response times shortened
Information custodians	1974-c 1982	Very large file stores, satellite computers	General-purpose data manipulators, virtual machines	Integration of files, operational dispatching, full transaction processing	Versatile satellites instead of terminals, with control still centralized	Redistribution of management functions, with logistic decisions moving to headquarters and tactical decisions moving out, resulting reorganization, field personnel pleased
Action aids	c 1982-?	Magnetic bubble and/or laser-holographic technology, distributed systems	Interactive languages, convenient simulators	Private information and simulation systems, intercompany linkages	Systems capabilities projected to all parts of organization, networks of different organizations interconnected	Semiautomatic operating decisions, plans initiated by many individuals, leading toward flickering authority and management by consensus, greater involvement of people at all levels central EDP group shrinkage

أوجه نمو الكمبيوتر

والخصائص المميزة لاجياله المختلفة خاصة في النواحي الا تية (لكل من تلك الاجيال)

ـ الاجهزة الآليات Hardware الجديدة بالنسبة لكل جيل من تلك الاجيال.

ـ البرامج الجاهزة والمساعدة Software الجديدة بالنسبة لكل من تلك الاجيال.

ـ الوظائف Functions الجديدة بالنسبة لكل من تلك المراحل الزمنية المميزة.

ـ الموقع على الخريطة التنظيمية Organizational Location الذى يمكن اعتباره ممثلا لكل من تلك المراحل الزمنية أو الاجيال المتميزة

ـ الاثر على الوحدة التنظيمية او المؤسسة Organization الناتج عن استخدام الاجهزة والاليات والبرامج الجاهزة والمساعدة وغيرها من الاعتبارات المرتبطة بكل جيل من الاجيال (١١)

الدلائل العملية لواقع التطبيق العربي

من الممكن الاستعانة ببعض المؤشرات الواقعية عن مدي توظيف قدرات الحاسبات الالكترونية في المجالات المحاسبية والادارية والاحصائية في التطبيق العربي، التي يمكن التوصل اليها عن طريق العديد من المصادر المتنوعة، سواء عن طريق الدراسة والبحث والاتصال المباشر، او عن طريق المناقشات والكتابات العلمية في هذا الشأن * وتجدر الاشارة الى ان المناقشة هنا تنصب على الاتجاهات العامة، وليس على الحالات الاستثنائية، سواء كانت على درجة عالية من التقدم، او كانت على مستوى فقير جدا من التطبيق.

هذا و يعتقد الباحث أن اسلوب طرح بعض التساؤلات ومحاولة الاجابة عليها يعد اسلوبا مناسبا يتلائم مع حالة عدم توفر البيانات لتكوين مؤشرات واتجاهات ومعاملات احصائية. وتعبر التساؤلات الاتية عن الامثلة التي يمكن اثارتها ومناقشتها في المرحلة الحالية من البحث :

– هل هناك وعي (بناء) لاستخدام القدرات الحديثة للحاسبات الالكترونية في ميدان الاعمال والعلوم الاجتماعية والسياسية؟

– هل يوجد برنامج متكامل لدمج المناهج والمقررات الخاصة، بالاستخدام الفعال للحاسبات الالكترونية في الجامعات العربية وخاصة بكليات التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية؟

– هل يوجد دورية عربية (أو أكثر) تتخصص في تبادل الفكر وتنميته وتشجيعه في هذا المجال؟

– هل يوجد مراكز بحوث متخصصة تتنافس في تطويع الحصيلة العلمية التي حققتها الدول المتقدمة لواقع التطبيق العربي؟

– هل يوجد هيئات مهنية ذات نشاط فعال في الجوانب الفنية والادارية لنظم تشغيل المعلومات؟

---

* يشكل موضوع فاعلية استخدام الحاسبات الالكترونية في بناء نظم المعلومات الادارية والمحاسبية والاحصائية احدى مجالات اهتمام الباحث

هذا وقد قام الباحث بدراسه تفصيلية بالتطبيق على دولة الكويت عنوانها «فاعلية استخدام الحاسبات الالكترونية في بناء نظم المعلومات الاحصائية والادارية والمحاسبية في الكويت : كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسيه - جامعة الكويت، ١٩٧٩) .

و يأمل الباحث أن تثير تلك الدراسات وغيرها من البحوث المتصلة اهتمام الباحثين الآخرين نحو تقليل الفجوة بين الأهداف المنشودة والواقع الفعلي .

ـ هل هناك استيعاب حقيقي لمفاهيم وابعاد التطو يع المنشود؟

وفيما يلي مناقشة الباحث لكل من هذه التساؤلات بشيء من التفصيل.

أ ـ هل هناك وعي بناء لاستخدام القدرات الحديثة للحاسبات الالكترونية في ميادين الاعمال والعلوم الاجتماعية؟

يمكن القول بأن مابذل في هذا الاتجاه مازال غير كاف وفي حاجة الى برامج متكاملة للتدر يب والتعليم على قدرات ومحددات الحاسبات الالكترونية: ما يمكن لها انجازه وما لا يمكن لها تحقيقه. حقا أن هناك رغبات صادقة لدى الكثير ين للتعرف على تلك الامكانيات والمحددات، الا أن الكمبيوتر مازال «صندوق العجائب» بالنسبة للكثير ين خاصة في مجال ادارة الوحدات التنظيمية ومؤسسات الاعمال والادارات الحكومية والاجتماعية.

و يجب علينا أن لا نتوقع المعجزات في هذا الشأن حيث ان ذلك مرتبط بمدى التقدم في تطبيق وتطو يع الاساليب العلمية للادارة والتخطيط والرقابة لواقعنا العر بي.

وفي ضوء هذا لابد من تبني خطة قومية لنشر الوعي البناء في مجال استخدام قدرات الحاسبات الالكترونية ومن الطبيعي ان تلعب مراكز البحث العلمي (ومنها الجامعات) دورا طليعا في هذا الصدد. وهذا يثير التساؤل التالي:
ب ـ هل يوجد برنامج متكامل لدمج المناهج والمقررات الخاصة بالاستخدام الفعال للحاسبات الالكترونية في الجامعات العر بية وخاصة بكليات التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية؟

يصعب القول بأنه توجد برامج متكاملة، خاصة على مرحلة البكالور يوس او الليسانس، لدمج مثل هذه المناهج مع التخصصات التعليمية او التدر يبية الاخرى، وان وجد فان ذلك يعد الاستثناء، لا القاعدة العامة. ومن الواضح أن ذلك يمكن تفسيره بالعديد من العوامل منها:

١ ـ عدم الر بط الكافي بين نوعية العرض من القوى البشر ية والبرامج الجامعية والتدر يب الخاصة بتشكيل العرض (نوعا وكما).
٢ ـ النقص ـ بل والافتقار ـ الملحوظ للمتخصصين في هذا المجال.
٣ ـ مشكلة الاعداد المتزايدة الراغبة في التعليم ونقص الامكانيات المادية والفنية

والبشرية لتطبيق واستخدام الوسائل التعليمية والتوضيحية الضرورية لفاعلية التدريب والتعليم في هذا المجال.

قد لا يكون مبالغة ان يذكر الباحث ان فاعلية الجهود المبذولة حتى الان في هذا المجال لا تتعدى دور الترجمة. وأن كان هذا امرا طبيعيا في المراحل الاولى لتطويع ونقل تلك المعرفة الا ان المحاولات العربية للحاق بالركب مازالت تحتاج الى بذل الكثير من الجهد في هذا الاتجاه.

جـ ـ هل يوجد دورية عربية (او اكثر) تتخصص في تبادل الفكر وتنميته وتشجيعه في هذا المجال؟

من الواضح ان الجهود في هذا الاتجاه مازالت محدودة جدا. ومن الطبيعي ان ذلك سوف يكون من اهتمام المحترفين والمهنيين المتخصصين في هذا المجال بعد أن يلمسوا الحاجة الى دورية او اكثر تتخصص في تنمية وتبادل الفكر المتعلق بالحاسبات الالكترونية واستخدامها.

وتتضح هذه الفجوة في هذا المجال اذا ماذكر الباحث أنه يوجد أكثر من ٣٥ دورية متخصصة مصدرها العالم الناطق باللغة الانجليزية كجزء لايتجزأ من وسائل تنمية وتبادل الفكر والمنطق في هذا المجال.

د ـ هل يوجد مراكز بحوث متخصصة تتنافس في تطويع الحصيلة العلمية التي حققتها الدول المتقدمة للواقع العربي.

تصعب الاجابة على مثل هذا التساؤل بالايجاب او التأكيد بأن وحداتنا التنظيمية في قطاعات الاعمال التجارية وغير التجارية قد بدأت تجني ثمار مثل هذا النشاط المنشود. لاشك ان هناك حماسٍ لدى الكثيرين من مديري الاعمال والمسؤولين الاداريين في قطاعات الاعمال الحكومية المختلفة للاستفادة بأعلى مستويات المعرفة التي وصلت اليها الدول المتقدمة في هذا المجال، ولكنه من الواضح ان هذه التطلعات والامال المنشودة لايصاحبها تخطيط منسق لتطويع تلك المعرفة.

مازال الكثيرون ينظرون الى عملية اجراء البحوث العلمية التطبيقية على أنها رفاهية غير لازمة في المجتمعات النامية ولا حاجة للباحث للتأكيد على خطأ مثل هذا الاعتقاد.

يدرك الباحث بأن هناك مراكز بحوث عديدة في العالم العربي ومن المؤكد أن بعض هذه المراكز يتطرق الى تطبيق الحاسبات الالكترونية في تنفيذ بعض البحوث ولكن هناك بعض الملاحظات الهامة في هذا الصدد.

أولا : أنه لا توجد مراكز بحوث تتخصص في ذلك النوع من المشكلات المرتبطة ارتباطا مباشرا بنظم المعلومات الالكترونية. هذا و يتضمن الارتباط المباشر بنظم المعلومات القيام بالعديد من الانشطة المختلفة منها:

- التجاوب الفعال مع البيئة المحلية وخاصة في مجالات بناء نظم المعلومات الادارية باستخدام الحاسبات الالكترونية مع التركيز على تلبية الاحتياجات الادارية من البيانات والمعلومات التي تتناسب مع الامكانيات والقدرات المتاحة.
- الاستجابة لبحث احتياجات القطاعين الخاص والعام من نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر.
- الاضطلاع بمشكلات تطويع الحصيلة العلمية المطبقة حاليا في الدول المتقدمة لواقع التطبيق العربي.
- نشر حصيلة جهود التطويع على أولئك الذين يتوقع ان يستفيدوا منها.
- التنافس مع مراكز البحوث المماثلة في نشر النتائج العملية لبحوث قومية ومحلية وفقا لاساليب البحث العلمي ومتطلباته المعروفة بعيدا عن التكرار غير المنتج والترجمة غير الهادفة.

ثانيا: يصعب القول بأن العديد من مشكلات الساعة المرتبطة باستخدام الحاسبات قد وجدت طريقها للبحث العلمي والمناقشة الموضوعية والنقد البناء.

و يتضح عظم هذه المشكلة باستعراض العديد من المشكلات الملحة في هذا الصدد مثل:

- المركزية واللامركزية في انشاء نظم الحاسبات الالكترونية وتوزيع قدراتها على المستفيدين الحاليين والمستقبلين ــ واذا اخذنا الجامعات ومراكز البحث العلمي في احدى الاقطار العربية مثل السعودية العربية ومصر فانه قد يتراءى للبعض ان اتباع اسلوب الميني كمبيوتر (١٢) Mini Computers قد يكون حلا مناسبا لتوفير احتياجات

الجامعات ومراكز البحث العلمي المنتشرة جغرافيا من القدرات الالكترونية. كما قد يري البعض ان حيازة كل من الجامعات ومراكز البحث العلمي لاحتياجاتها من نظم الحاسبات الالكترو ينة الكبيرة او المتوسطة يعد امرا مناسبا. ومن الطبيعي ان الحل الامثل هو الذي يوفر لمستخدمي تلك النظم القدرات الالكترونية التي تتناسب مع احتياجاتهم وطبيعة المشكلات التي يقومون بمعالجتها اخذين في الاعتبار اقتصاديات الاستخدام.

- التشغيل الموزع **Distributed Processing** للبيانات والمعلومات وخاصة في مجالات الخدمات واذا اخذنا الخدمات المصرفية علي سبيل المثال لا تضح لنا أن نسبة كبيرة من مصارفنا التجار ية مازالت تعتنق في تعاملها مع الجمهور طرقا ومناهج لا تتفق مع التطورات الحديثة في الخدمة المصرفية ولا تتناسب مع تعقيد العمليات التجار ية الحالية ولا تعكس المفاهيم المصرفية الحديثة.

ان الحاجة ماسة الى أنشاء مراكز متخصصة للاضطلاع بمهمة نقل تلك المعرفة وتطو يعها لتتلائم مع البيئة العر بية، وعلى وجه الخصوص فان الحاجة ضرور ية لانشاء مراكز بحوث متخصصة لنظم المعلومات.

ولاحساس عمق الفجوة في هذا الا تجاه يذكر الباحث بعض الجوانب المتعددة للحاسبات الالكترونية واستخداماتها متسائلا عما تم انجازه من بحوث تطبيقية تطور تلك المعرفة للبيئة العر بية (تهتم بكيفية التطبيق ومشكلاتها).

- **تشغيل بيانات الاعمال Business Data Processing**

- هل تم بنجاح استخدام الحاسبات الالكترونية في مراقبة المشتروات، المخزون، الانتاج التوز يع، التسو يق، التمو يل، والاستثمار؟
- هل نجحت شركاتنا ومؤسساتنا في تجنيد الحاسبات الالكترونية في مراقبة نظم الموازنات التخطيطية واعداد التقار ير الادار ية لاغراض التقار ير الدور ية؟
- هل نجحت وحداتنا التنظيمية في الاستعانة بالحاسبات الالكترونية في تحليل بدائل الاستثمارات. والاجابة على السؤال «ماذا يحدث لو؟» في تخطيط سياستها المستقبلة؟

● نظم ادارة قاعدة البيانات **Data-Base Management Systems**

— يراقب المطلع على ميدان التشغيل الالكتروني للبيانات ان هناك تطورات متلاحقة في ميدان نظم ادارة قاعدة البيانات، حيث تتوافر الان العديد من النظم التي تقدمها المؤسسات والشركات المتخصصة كما هو موضح بالجدول التالي:

النظام	المؤسسة أو الشركة المنتجة/ البائعة
Total	Cincom Systems, Inc.
Information Management System IMS/VS	IBM
Integrated Data Store (IDS)	Honeywell Information Systems
Integrated Data Base Management System (IDMS)	Cullinane Corp.
(Univac) Data Management System for the 1100	Sperry Rand Corporation
Burroughs Data Management System	Burroughs Corporatin

أمثلة لنظم قاعدة البيانات المستخدمة حاليا في الوحدات التنظيمية المتقدمة.

هذا و يصعب للباحث القول بأن مثل هذه التطورات قد وجدت طر يقها بطر يقة متكاملة وفعاله الى مؤسساتنا الانتاجية في قطاع الاعمال، ومن المرجح ان استفادة المؤسسات والوحدات التنظيمية العر بيه لا تعدو مرحلة التفكير فقط، ومن الطبيعي ان تضطلع مراكز نظم المعلومات الادار ية بدراسة مدى امكانية استفادتنا من تلك النظم والمشكلات المتعلقة بالتنفيذ.

● هل توجد هيئات مهنية ذا ت نشاط فعال في الجوانب الفنية لنظم تشغيل المعلومات؟

من الواضح أن طموحنا في هذا المجال يدفعنا الى القول بأن النشاطات التي تقوم بها مثل الهيئات (ان وجدت) لا يحقق الاهداف المنشودة حيث أنه للان لم

تستطع تلك الهيئات المهنية أن تحدث تغيرا جذر يا في مجال تشغيل المعلومات.

أن وجود مثل هذه المؤسسات التنظيمية والهيئات المهنية وقيامها بدورها المنشود يعد أحد الركائز الرئيسية لممارسة اي نشاط ذو شأن يذكر، وتجدر الاشارة لاحد التنظيمات المهنية في الولايات المتحدة الاميركية، على سبيل المثال، كجمعية ACM (Association for Computing Machinery) (١٣) ليتضح لنا أهمية المسؤوليات الممكن أن تضطلع بها مثل هذه الهيئات وحيو ية الدور الذي تقوم له.

ان التعمق في استعراض ودراسة ما تقدمه هذه الجمعية من دور يات منشوره ومؤلفات و برامج تدر يبية وتعليمية، لايدع مجالا للشك الى حاجة ماسة لان نتعلم وندرس مثل هذه التجر بة الحيو ية في هذا الميدان (١٤) ان دراسة التطور الذى طرأ على صناعة الحاسبات الالكترونية وأثارها الاجتماعية والاقتصادية في الثلاثين سنة الماضية يؤكد اهمية الدور الذي تلعبه الهيئات والجمعيات المهنية. ولعل هذا من بين ابرز الدروس الواجب علينا ان نعيها جيدا عند الرغبة في الاستفادة من تجارب الدول الصناعية المتقدمة في هذا المجال. ومن الطبيعى ان نطوع تلك التجر به بما يلاءم احتياجات واهداف الدول العر بية في مجالات استخدام الحاسبات الالكترونية والمعرفة المرتبطة بها.

ان اكتسابنا للخبرة الفعالة في ميدان تشغيل المعلومات لن يتأتى عن طر يق اجادتنا فقط لاحدى لغات الحاسبات الالكترونية (مثل فورتران او كو بول أو الجول) ولكن عن طر يق التخطيط المنظم المتكامل والدراسة الواعية لاحتياجاتنا وقدراتنا ومواردنا في هذا الشأن وانشاء أو تطو ير الهيئات المهنية العر بية التي تضطلع بمسئولياتها التي تتناسب مع الامال المعقودة، لابديل للنظرة المتكاملة بغية الاستخدام الفعال للقدرات الالكترونية.

كما أن النظرة الواقعية لتطبيقاتنا في هذا المجال تحتاج الى الكثير من الدراسة والمتابعة بغرض التحسين وتحقيق قدر معين من التقدم المنشود.

و ــ هل هناك استيعاب حقيقي لمفاهيم وابعاد التطوع المنشود؟

من الواضح ان هذا التساؤل الحالي مرتبط ارتباطا وثيقا بالتساؤلات الموضحة اعلاه ولكن الغرض من اثارة مثل هذا التساؤل هو الاشارة الى مدى ضخامة اعباء التطو يع المنشود وادراك الحاجة الماسة الى تخطيط التحول من نظم تشغيل يدوي

الى تشغيل آلي باستخدام الحاسبات الالكترونية.

ولكن ماهو المقصود بالاستيعاب الحقيقي لمفاهيم التطو يع المنشود؟
ومتى يمكن القول بأن هناك استيعاباً حقيقيا لمفاهيم وابعاد التطو يع؟

يحدد الباحث اطار الاستيعاب الحقيقي لمفاهيم التطو يع بالقدرة الذاتية لوحداتنا التنظيمية ومؤسساتنا العر بية المختلفة على الاستخدام الفعال للحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات الدور ية وغير الدرو ية تلبية للاحتياجات الادار ية لمستو ياتها المختلفة وابرز الامثلة على ذلك تطو يع انشطة تحليل النظم و وضع البرامج لنظم الحاسبات الالكترونية في وحداتنا التنظيمية العر بية (أي الشركات والبنوك ومؤسسات الاعمال والاجهزة الادار ية المختلفة التي يمكن أن يؤدي استخدام الحاسبات الالكترونية فيها الى ز يادة فاعلية القرارات لتحقيق الاهداف الموضوعه).

و بتعديد الخطوات التفصيلية اللازمة لتحليل النظم واهمها:(١٥)

- التعرف على الحقائق Fact Finding
- تعر يف النظام وتحديد اهدافه Systems definition
- تحديد الاهداف ومقاييس الفاعلية measures of effectiviness
- اعداد التقر ير المبدئي للامكانية Preliminary Feasibility Report
- الدراسة التفصيلية للنظام ومواصفاته Detailed System Specification
- التنفيذ Implementation
- المتابعة بعد التنفيذ Follow-ups

يمكن لنا التساؤل عن مدى توافر الخبرات العر بية التي تضطلع بالقيام بمثل هذه المسئوليات بما يتفق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة. هذا ولا توجد دلائل واضحة تفيد بأن مؤسساتنا وشركاتنا العر بية قد أصبحت متمكنة في

هذا المجال و بالقدر الذي يجعلنا نؤكد أن وجود ذلك النوع من الخبرة قد أصبح القاعدة العامة وليس الاستثناء.

أن حاجتنا ماسة لدراسة ما حققته الدول المتقدمه في مجالات تحليل النظم والبرمجة واعداد التقار ير وادارة البيانات بما يتلائم مع أحتياجات ومتطلبات بيئتنا و بما يحقق النهوض الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحل الكثير من مشكلا تنا الادار ية. *

الدروس المستفادة

تهدف المناقشة في هذا الجزء الى محاولة استخلاص أهم الدروس التي استفادتها الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الاميركية، واورو با واليابان فيما يتعلق بتطبيقات الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن المؤكد اننا لن نتمكن من التهام تلك الخبرة في يوم وليلة ولكن التوعية بها تعد ضرورة اساسية من ضرور يات التطو يع للبيئة المحلية. و بالتالي كان لزاما أن تناقش تلك الدروس في اطار استراتيجية عر بية تهدف الى تطو ير نظم المعلومات باستخدام التشغيل الالكتروني للبيانات.

دور الهيئات المهنية على المستو يات القومية:

تلعب المؤسسات والهيئات المهنية في شمال امر يكا واور با ـ على سبيل المثال (١٦) ـ دورا هاما في اعداد اجيال الفنيين والمتخصصين في مجال التشغيل

* تجدر الاشارة الى الجهود المخلصة التي تبذلها الجهات المتعددة ـ الحكومية منها وغير الحكومية ـ في مجال الارتقاء بفاعلية وكفاءة تطو يع المعرفة المعاصرة للحاسبات الالكترونية لخدمة اغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العديد من الدول العر بية .

وفي الواقع نوجد العديد من تلك الجهات نذكر منها على سبيل المثال : المركز القومى للحساب الألي بمصر والمركز الالكترونى بوزارة التخطيط بالكو بت وهذا بالاضافة الى ـ الجهود العلمية والعملية التي تبذلها الكثير من الجامعات ومراكز البحث العلمي العر بية بكل من مصر والسعودية والكو يت ولبنان والعراق وغيرها .

ان المسؤلية الملقاة على عاتق تلك الجهات والمراكز ضخمة وكبيرة، والمشكلات التى تحد من فاعلية تطو يع تلك المعرفة المعاصرة للحاسبات الالكترونية متشعبة ومعقدة الامر الذي يتطلب خططا متكاملة لدفع عجلة التقدم و النضوج في هذا الميدان بخطى واسعة .

و يعتقد الباحث ان محاولة تصنيف حالة الدول العر بية في هذا الصدر على أنها متقدمة أو غير متقدمة فيه تبسيط زائد للامور. ومجرد الاطلاع على التطورات الحديثة في الحاسبات الالكترونية ومجال البرامج المرتبطة بها والتوز يع الجغرافي لها عالميا للمنتجين والمستهلكين يوضح جليا حقيقه الامر .

الالكتروني للبيانات من اعداد البرامج التدريبية المتكاملة للوفاء بالاحتياجات القومية .

ولا يقتصر دور تلك الهيئات والتنظيمات المهنية على عقد دورات تدريبية أو عقد امتحانات دوريه في تصميم البرامج أو تحليل النظم ولكن يتعداها الى العديد من الانشطة والمجالات التي تؤثر بصفة مباشرة او غيرمباشرة على فاعلية نظم التشغيل الالكترونية للبيانات و يمكن ذكر الاسئلة الاتية كأمثلة للنقاط التي تشغل اهتمام مثل هذ الهيئات والتنظيمات المهنية:

– من هو واضع البرامج؟

– من هو محلل النظم؟

– ماهي المقاييس المهنية Professional standards الواجب توافرها في تلك الوظائف؟

– ماهي الانماط السلوكية المهنية Professional Code of Conduct (ethics) للعاملين في هذا المجال؟

– هل من الضروري ان تكون هناك برامج حكومية للاضطلاع بمهمة اعداد اجيال المختصين والفنيين في ميدان التشغيل الالكتروني للبيانات؟

ومن الطبيعي أن وجود نظم التشغيل الالكتروني للبيانات تتوقف – الى حد كبير – على مدى تصميم وتنفيذ برامج متكاملة للاجابة على الاسئلة المذكورة اعلاه. ولاحاجة لنا للتأكيد على أن النظرة السطحية لتلك النقاط سوف تؤدي في المدى البعيد الى مشكلات ضخمة في التطويع وعثرات ومعوقات في التطبيق.

ومن ثم كان من الضروري ان تقوم هيئات مماثلة في مجتمعنا العربي بالاضطلاع بمثل هذا الدور لضمان التمهيد الرشيد لتكوين حصيلتنا المناسبة من المعرفة الالكترونية وتطبيقاتها المختلفة.

ولا حاجة لنا للتأكيد على أن الامر لايقتصر على مجرد انشاء هيئات مماثلة ولكن من الضروري ان يتعداه الى الاعداد الكامل لتصميم ومتابعة الاستراتيجيات المتعلقة بمرحلة الانتقال الجارية حيث تنتظر مجموعة لايجب الاستهانة بها من

المشكلات التي تحتاج للدراسة والمناقشة الموضوعية البناءة. ومن أمثلة تلك المشكلات (التي يمكن ان تلقى درجات متفاوتة في الاهمية وفقا لظروف التطبيق السائدة):

* الاثار الاجتماعية للحاسبات الالكترونية والمسؤوليات الاجتماعية للتشغيل الالكتروني للبيانات.
* الخصوصية والامان والجوانب القانونية المرتبطة.
* اقتصاديات المعلومات والتشغيل الالكتروني للبيانات.
* الاولو يات في استراتيجية التطبيق.
* التدر يب والتعليم ونشر المعرفة الالكترونيه.
* تقو يم اداء اقسام وادارات الحاسبات الالكترونية.
* مدى فاعلية استخدام الحاسبات الالكترونية في الوحدات والمؤسسات التنظيمية والادارات الحكومية.

ومن الواضح انه يمكن للهيئات المهنية على المستو يات القومية والوطنية ان تلعب دورا هاما في اثارة تلك المشكلات ومحاولة المساهمة في وضع استراتيجيات التطو يع لظروف البيئة المحلية اقتصاديا واجتماعيا واداريا.

ولسنا في حاجة الى التأكيد على أن نظام المعلومات لوحدة تنظيمية ما في الغالب لا يلاءم وحدة تنظيمية اخرى في نفس القطاع ولابد من دراسة ظروف واحتيياجات الوحدة التنظيمية المنشودة (سواء كانت مؤسسة تجار ية أو ادارة حكومية) ووضع الاطار النظري والتطبيقي لنظام معلومات تتلاءم مع الظروف الادار ية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الوحدة.

حقا ان الاسس العلمية العامة واحدة ولكن تطو يعها لتخدم ظروف وحدة معينة يعد خطوة اساسية.

دور الجامعات ومراكز البحث العلمي:

تضطلع الجامعات المتقدمة بنشر الوعي والمعرفة الالكترونية ايمانا منها بسنة التطور وحرصا على مسايرة ركب التقدم التكنولوجي في هذا الميدان، بل وتلعب بعض الجامعات المتقدمة دورا رائدا في تشكيل ماسوف يكون عليه الحال في المستقبل.

و بالتركيز على مجالات العلوم الاقتصادية والاجتماعية ودراسات الاعمال (الادارة، والمحاسبة، والاحصاء وغيرها من التخصصات المرتبطة) نجد الامر لايقتصر على مجرد الالمام ببعض المبادىء السطحية ولكن يتعداه الى التغلغل في كافة الابعاد المختلفة لهذا الفرع من المعرفة، ومن ثم وجدت مجموعات من المقررات الدراسية طريقها الى مدارس الاعمال وكليات التجارة والاقتصاد او العلوم الاجتماعية (أيا كانت المسميات في هذا الشأن). ومن امثلة تلك المقررات الدراسية:

- مبادىء التشغيل الالكتروني للبيانات — Principles of E.D.P.
- مبادىء اعداد البرامج . — Principles of (Computer) Programming
- مبادىء تحليل النظم. — Principles of Systems Analysis
- معالجة وتنظيم البيانات — Data Organization and Manipulation
- لغات الحاسبات الالكترونية ذات المستوى المرتفع. — High-level programming Languages e.g.COBOL, FORTRAN IV, PL/1, PASCAI
- لغات التجميع. — Assembly Languages
- عمليات الترجمة والتجميع. — Translation and compiling processes
- نظم تشغيل الحاسبات الالكترونية. — Computer Operating Systems
- تصميم البرامج الجاهزة. — Software design
- نظم ادارة قاعدة البيانات. — Data Base Management Systems
- تطبيقات قاعدة البيانات (الطبية، القضائية، السكانية، التربو ية.. الخ) — Data Base Applications (Medical, Legal, Demographic)

- اساليب تحليل النظم Systems Analysis Techniques
- نظم المعلومات الادارية Management Information Systems
- بناء النماذج Model Building.
- نماذج المحاكاة في مجالات المختلفة: التسويق، المحاسبة، التمويل، الاقتصاد القياسي الكلي، الاقتصاديات الجزئية. (Simulation Models in different application Areas: marketing, accounting, finance, macro-econometric, micro-economic).
- اساليب التحليلات الاحصائية باستخدام الحاسبات الالكترونية (١٨) Computer techniques for statistical analyses.

ومن الطبيعي أن القائمة الموضحة أعلاه تحتوي على مايمكن أن يتضمنه برنامج متكامل للتخصص في نظم الحاسبات الالكترونية (مع استبعاد بعض النواحي المتداخلة بين المناهج التي قد تحتوى على موضوعات متشابهة).

ولتوضيح وجهة نظر الباحث في هذا الصدد. فانه يمكن تصور ثلاثة نماذج رئيسية لدمج نظم التشغيل الالكتروني للبيانات ضمن دراسات الاعمال والعلوم الاقتصادية والاجتماعية (نماذج ارقام ١، ٢، ٣ ـ على الصفحات الثلاثة التالية) ومن الواضح انه يمكن اشتقاق نماذج اخرى لتتلاءم مع بعض الاهداف الاخرى. *

* تقتصر المناقشة الحالية على عرض موجز لتلك النماذج، دون الدخول في تفصيلات المناهج والبرامج الدراسية المتعلقة بكل منها. على ان نترك المناقشة التفصيلية للجوانب المتعددة لهذا الموضوع الهام الى بحث مستقل

الاستخدام والتطبيق

مراعاة مجال التخصص الرئيسي بما يتلاءم مع احتياجات المنتج النهائي.
الهدف هو الالمام بالقدر «الكافي» الذي يمكن من الاستفادة من القدرات الالكترونية أي التركيز عل البرامج الجاهزه المتاحة. Software

↑

مبادي وأساسيات

الهدف هو اعطاء فكرة شاملة عن الاساسيات تمكن من استيعاب شيء من الدراسة والتدريب غير السطحي في هذا الميدان.

ادماج نظم التشغيل الالكتروني للبيانات ضمن دراسات الاعمال والعلوم الاقتصادية والاجتماعية.

نموذج «١»

التطبيق النهائي
الهدف هنا هو أن يكون لدى الدارس فكرة جدية عن البرامج واللغات وتحليل النظم والتطبيقات المتصلة بحيث يمكن له تنميتها مستقبلا.



التطبيق المتوسط
الدراسة التفصيلية لواحدة أو أكثر من لغات الحاسبات الالكترونية واساليب تحليل النظم المرتبطة بفرع التخصص الرئيسي للاعداد للاستخدام والتطبيق (وليس التخصص)



مباديء واساسيات
الهدف هو اعطاء فكرة شاملة عن الاساسيات. المنطق هنا هو الدراسة التفصيلية لخدمة اغراض التطبيق.

ادماج نظم التشغيل الالكتروني للبيانات ضمن دراسات الاعمال والعلوم الاقتصادية والاجتماعية .

نموذج «٢»

التخصص الدقيق

الهدف هو تخريج متخصص قادر على تصميم نظم الحاسبات الالكترونية ذات الحجم الكبير التي قد تأخذ شكل مشروع متكامل لحل مشكلة واقعية.



متوسط «ب»

الاعداد المتقدم للتخصص - الربط المتكامل بين نظم الحاسبات الالكترونية ولغاتها وأساليبها والتطبيقات المختلفة.



متوسط «أ» اعدادي التخصص

بناء الركائز الأساسية للتخصص في هذا المجال الذي يعتمد على النظرة المتعمقة لأساسيات الحاسبات الالكترونية .



مبادىء وأساسيات

الهدف هو اعطاء فكرة عامة وشاملة عن الأساسيات مفهوم الانطلاق هو الدراسة التفصيلية للتخصص في هذا الفرع من المعرفة .

ادماج نظم التشغيل الالكتروني للبيانات ضمن دراسات الاعمال والعلوم الاقتصادية والاجتماعية

نموذج «٣»

و بصفة عامة يمكن تحديد اطار كل من هذه النماذج الثلاثة على الوجه التالي:

النموذج الاول :

و يهدف الى اعطاء فكرة غير سطحية عن نظم التشغيل الالكترونية للبيانات لادراك مايمكن وما لا يمكن للحاسبات أن تنجزه. ولا يطمع هذا النموذج في اعداد الدارس حتى يتمكن من تحقيق قدر من الدراسة المتقدمة أو حتى المتوسطة في هذا المجال ولكنها تنظر الى الدارس على أنه قد يستخدم الحاسبات الالكترونية في مجال تخصصه و بالتالي يكفي أن يدرب على احدى البرامج الجاهزة الملائمة.

النموذج الثاني :

و يهدف الى اعطاء نظرة متعمقة بعض الشيء في هذا المجال بحيث يمكن كتابة البرامج غير المعقدة و يشترك في تحليل النظم المرتبطة بمجال تخصصه. وأبرز الامثلة على ذلك هو تدر يب الدارسين على الاستخدام والتطبيق الفعال للحاسبات الالكترونية في مجالات تخصصهم، و يتوقع أن يحتاج الدارس للاستعانة بمساعدة المتخصصين في هذا المجال فى المستقبل.

النموذج الثالث :

و يهدف الى بناء المتخصصين في هذا المجال الذي يمكن لهم بناء النظم المتكاملة ذات الحجم الكبير واعطاء النصح والمشورة للفئات الاخرى غير المتخصصة سواء في تحليل النظم أو اعداد البرامج المرتبطة بمجالات تخصصهم.

ومن الواضح أنه يمكن تنمية تلك الدراسات أما عن طر يق برامج الدراسات ألعليا أو عن طر يق البرامج التدر يبية في اشكالها المختلفة.

ولايغرب عن البال أن نجاح مثل تلك النماذج يعتمد على عوامل كثيرة منها مدى توافر الامكانيات البشر ية والمادية اللازمة للتنفيذ، كالتهيئة الذهنية والنفسية البناءة للمشتركين في دراسة مثل هذه النماذج. بالاضافة الى الاستثمار في دراسة مشكلات التطبيق والر بط بين الجامعات (١٧) ومراكز البحث الحكومية من ناحية والمؤسسات والوحدات التنظيمية والادارات الحكومية من ناحية اخرى لتحقيق قدر عال من التجاوب بين الجانبين.

هذا و يلاحظ:

- ان هذه النماذج لا تجعل من الآلات والاجهزة Hardware نقطة اساسية وقد تركت التخصصات المرتبطة بهذا الجانب الى كليات الهندسة والعلوم الطبيعية.
ونلاحظ أن التركيز هنا هو على اتقان 'ساسيات استخدام/ أو تصميم برامج ونظم الحساب الالكترونية بما يتفق مع احتياجات المنتج النهائي (سواء كان مجرد الاستخدام/ التطبيق أو التخصص في هذا المجال).
- معاملة الطالب كمنتج نهائي و بالتركيز على الاهداف التي يسعى الطالب الى تحقيقها. أي أنه ينظر الى البرامج والاجهزة على أنها وسيلة لتمكين الطالب لخدمة اهداف معينة، وليس كغاية في حد ذاتها ومن هنا يجب على واضعي البرامج الدراسية والمناهج التعليمية والتدر يبية مراعاة الاحتياجات والمتطلبات التي تحقق الاهداف.
و بالتالي يجبر النظام المقترح مصممي تلك البرامج على مراعاة الاحتياجات المطلو بة وتكاملها مع الخطوط العر يضة لتخطيط القوى العاملة في البيئة المحلية.
- باستبعاد أولئك الذين لن يكون لهم اتصال مباشر أو غير مباشر بالحاسبات الالكترونية، يمكن تصنيف المجموعات الباقية (في حدود الاطار الفكري لموضوع المناقشة في البحث الحالي) كما يلي:

X ———————— X
تخصيصي — تطبيقي
Specialization — Application

ومن الطبيعي أن يقع بين هاتين النقطتين العديد من النقاط التي تحقق اهداف معينة لفئات مختلفة.

دور الوحدات والمؤسسات التنظيمية

تضطلع المؤسسات والوحدات التنظيمية نفسها بمسؤوليات جسيمة في هذا الصدد اذ أن عليها أن تخطط احتياجاتها من الموارد والقدرات الالكترونية وعليها أن تتابع تنفيذ تلك الخطط بما يتلاءم مع بيئة الوحدة التنظيمية وظروفها السائدة.

ان اتباع القواعد العلمية للادارة ومراعاة أساسياتها يعد أمرا على درجة

عـالية من الاهمية وكلما خضعت عمليات ادخال نظم التشغيل الالكتروني للدراسة والتخطيط والرقابة والمتابعة، كلما ازدادت احتمالات النجاح.

و يعد ارتباط الادارة العليا ومشاركة الادارة التنفيذية من الركائز الرئيسية التي يعتمد عليها نجاح تلك النظم، والفشل في ادراك تلك الاساسيات تؤدي بالضرورة الى فشل الجهود الهادفة للاستفادة من تلك القدرات الالكترونية. ومجرد استعراض لطبيعة ونوعية المشكلات التي تعرضت لها غالبية الوحدات التنظيمية، يمكن أن يسهم في تحديد اطار المسؤولية الملقاة على عاتق الوحدات التنظيمية.

المشكلة

● عدم اضطلاع الادارة العليا للوحدة التنظيمية بمسؤولياتها بخصوص نظم التشغيل الالكترونية للبيانات.

تفسير موجز لها

تتحمل الادارة العليا لاي مشروع أو وحدة تنظيميةقدراً كبيراً من المسؤولية عند ادخال نظم الحاسبات الالكترونية. اذ يجب على تلك الادارة وضع الضمانات اللازمة لنجاح (أو تذليل الصعوبات التى قد تعترض) تنفيذ مشروعات التشغيل الالكتروني للبيانات.

ومن الطبيعي أن يترتب على عدم ادراك الادارة العليا لمسؤولياتها في هذا الشأن الكثير من المشكلات التي تؤدي في الغالب الى عدم فاعلية تنفيذ تلك النظم. ومن أمثلة الاعراض المتكررة لتلك المشكلة:

ـ عدم القيام بدراسة الامكانية **Feasibility Study** قبل البدء في تنفيذ المشروع.

ـ عدم التقدير الحقيقي للجهد اللازم بذله لتصميم النظام وتنفيذه.

ـ سوء تقدير اثار ادخال نظم التشغيل الالكتروني للبيانات على الوحدة التنظيمية وعلى شكل تدفق المعلومات في الوحدة.

ـ عدم متابعة التنفيذ.

ـ الفشل في تعبئة الوعي الالكترونية في الوحدة التنظيمية وعدم تهيئة الوحدة نفسيا للنظام الجديد.

والعوامل المسببة لتلك الاعراض كثيرة واضحة. ولا بديل للمشاركة الايجابية في هذا الصدد. ولن يتأتى ذلك الا عن طريق تقوية الادارة العليا لجبهتها في هذا الخصوص عن طريق التفهم الواعي لابعاد وقدرات ومحددات الحاسبات الالكترونية، هذا بالاضافة الى ضرورة التخطيط الفعال لاحتياجات الوحدة بما يتفق مع اهدافها.

المشكلة

- التحديد غير الواضح لعلاقة قسم الحاسبات الالكترونية بالأقسام الاخرى.

تفسير موجز لها

غالبا ما ادى ذلك الى الكثير من المشكلات والصعوبات التي تصاحب بناء وتنمية نظم التشغيل الالكتروني للبيانات ومن ابرز اعراض ذلك من المشكلات:

ـ ترك الاقسام المستفيدة عملية تحديد شكل ونوعية وابعاد المخرجات كلية الى المتخصصين في مجال الحاسبات الالكترونية، دون المشاركة الايجابية للتأكد من أن النظم الموضوعة تفي باحتياجاتهم وتخدم اولويات اقسامهم المستفيدة. وتتفاقم المشكلة كلما قلت معرفة وخبرة هؤلاء المتخصصين بطبيعة الجوانب العملية للنظم التي يصممون لها اساليب و برامج التشغيل الالكتروني.

ـ ضعف التنسيق بين قسم التشغيل الالكتروني والاقسام المستفيدة سواء في مجال تحليل النظم أو مجال التدريب والتعليم أو في مجال توعية الاقسام المستفيدة بما يمكن وما لا يمكن لها تجنبه من وراء التشغيل الالكتروني للبيانات.

ـ عدم تحديد الاقسام المستفيدة لاحتياجاتها من التشغيل الالكتروني تحديدا واضحا واتجاه بعض الاقسام الى تحويل أي مشكلة لقسم الحاسبات الالكترونية لمحاولة ايجاد حل لها بناء على الاعتقاد الخاطىء الذي يسيطر على البعض من أن الحاسب الالكتروني لابد وأن يكون لديه حل لكل مشكلة).

المشكلة

- عدم الاهتمام بالدورة المستندية المصاحبة لكل تطبيق أو نظام للتشغيل الالكتروني للبيانات.

تفسير موجز لها

غالبا ما ادى ذلك الى صعوبة تتبع دورة تدفق المعلومات داخل الوحدة التنظيمية، أو صعوبة تعديل بعض البرامج التي وضعها متخصصون انتقلوا الى وحدات تنظيمية اخرى أو مضى على تصميمها بعض الوقت.

هذا و يمكن التغلب على مثل تلك المشكلات (أو تقليل حدتها) عن طريق التشخيص الواقعي لاعراضها والدراسة الشاملة لمسبباتها وجوانبها المتعددة. و بالرغم من بداهة هذا القول الا أن الخبرة قد اشارت الى أن الكثير من الوحدات التنظيمية – خاصة عند حداثة التطبيق – غالبا ما يقعون في نفس المشكلات ومن الطبيعي القول بانه يجب على كل وحدة تنظيمية أن تعالج ذلك النوع من المشكلات التي تقابلها بما يتفق مع ظروفها وامكانياتها و بيئتها المحيطة.

هذا وقد يكون من المفيد تلخيص اهم الاعتبارات التي يجب على الوحدات التنظيمية مراعاتها عند تنمية التشغيل الالكتروني على النحو التالي:

أ – المراقبة الواعية للتطورات الحديثة في هذا الشأن اذ أن تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية في تطور سريع جدا والاتجاه الان هو تسهيل التعامل والاتصال المباشر بين المستفيد والاجهزة وذلك عن طريق ابتكار لغات واساليب وفنون للتخاطب والتعامل قريبة الشبه بلغات التخاطب التي يجيدها الانسان.

ب – الاهتمام بادارة البيانات والاستثمار في المعلومات واعتبار البيانات والمعلومات كأحد الموارد المتاحة للوحدة و بند هام من بنود الاصول. ومن ثم وجب الاهتمام بمراعاة التكامل للاحتياجات المستقبلية وتقليل التكرار في التطبيقات الحالية.

جـ – مراقبة جودة المعلومات اذ يجب أن يخضع منتج نظم التشغيل الالكتروني للبيانات لمقاييس «الجودة» للتأكد من أن النظام موضع الاعتبار يفي باحتياجات المستفيدين منه.

د – التفهم الواعي لكل من دور الانسان والالة والنظر للحاسبات الالكترونية على أنها اداة ادارية فقط لها محدداتها. أن السرعة الفائقة للحاسبات الالكترونية والقدرة الهائلة على تشغيل كمية ضخمة من البيانات المتكررة وحل المعادلات الرياضية المعقدة تقف عاجزة أمام القدرة الانسانية على التفكير واستنتاج العلاقات واتخاذ القرارات ومن ثم يجب أن يحدد الدور

الذى يمكن أن يلعبه كل منهما في تشغيل بيانات الوحدة التنظيمية .

هـ - اخضاع اقسام وادارات التشغيل الالكتروني للبيانات لنظم الرقابة وقياس الاداء والتكاليف وفقا للاسس العلمية المعروفة في محاسبة التكاليف وتقو يم الاداء. وتدليل تلك الاقسام - مهما كانت الاسباب - سوف يؤدي الى ز يادة باهظة في التكاليف تفوق كثيرا المنافع والخدمات التي تعود من وراء توظيف تلك القدرات الالكترونية.

و - اعداد وتنفيذ برامج متكاملة لتنمية الوعي البناء في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية وما يلزمها من دورات تدر يبية لتنمية المعرفة الالكترونية بالوحدة التنظيمية..

الخلاصـــة

استعرضت المناقشة الحالية التطورات الحديثة في مجال الحاسبات الالكترونية، واشارت الى الاستخدامات المختلفة التي يمكن فيها تسخير الحاسبات الالكترونية في خدمة الجهد الانساني، سواء في مجال الاعمال الروتينية المتكررة أو في المساعدة على حل المعادلات الر ياضية المعقدة، بغية حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والادار ية.

ومن خلال مناقشة بعض التساؤلات المرتبطة ارتباطا مباشرا بالتجر بة العر بية لتطو يع ذلك الفرع من المعرفة الخاص بالتشغيل الالكتروني للبيانات، أمكن للباحث القول بأن الدول العر بية في حاجة ماسة الى تخطيط متكامل لاستراتيجية التحول من نظم التشغيل اليدوي الى نظم التشغيل الالكتروني وذلك على اساس تفهم كامل لاحتياجاتها وامكانياتها الحالية والمستقبلية من موارد التشغيل الالكتروني. وقد أكدت المناقشة الحالية ضرورة الاستخدام الفعال لتلك القدرات الالكترونية والادراك الكامل لمحدداتهما.

هذا والى جانب العديد من المشكلات المرتبطة بمرحلة التحول الحالية (سواء المتعلقة منها بالموارد البشر ية أو الموارد الفنية والتنظيمية والمالية) فانه يمكن الاشارة الى نوعين رئيسيين من المشكلات: الاول منها يتعلق بالاستخدام الفعال للنماذج الكمية في الادارة **Quantitative models** معتمدين في تشغيل البيانات على القدرات الالكترونية، والثاني يتعلق بنظم قاعدة البيانات **Data Base Systems** هذا و يؤكد الباحث ضرورة توجيه الجهود لتحقيق

قدر من التقدم على تلك الجبهتين اذ أن الدلائل العلمية تشير الى الحاجة الماسة لمضاعفة الجهود في هذا الصدد. ولا حاجة للتأكيد على ضرورة تنسيق تلك الجهود للتغلب على غالبية المشكلات التى تعوق المؤسسات والوحدات التنظيمية العر بية عن الاستفادة الفعالة من الامكانات والموارد الالكترونية. و بمعنى آ خر يجب على الوحدات التنظيمية ومؤسسات الانتاج والخدمات والادارات الحكومية دراسة اهدافها من التشغيل الالكتروني وتحديد أولو يات التطبيق ورسم الخطط والاستراتيجيات، بما يكفل الاستخدام الفعال لتلك القدرات الهائلة في تشغيل البيانات لاغراض المتابعة والرقابة.

هذا وقد أكدت الدراسة الحالية اهمية الدور الذي يمكن للجمعيات والهيئات المهنية ومراكز البحث العلمي والجامعات أن تلعبه في تنمية الوعي في مجال التشغيل الالكتروني للبيانات و يقترح انشاء مثل تلك الهيئات والجمعيات المهنية ومراكز البحوث المتخصصة بشكل يكفل تنمية المعرفة الالكترونية العر بية والتطو يع المناسب للحصيلة الحالية من المعرفة في شتى مجالات التشغيل الالكتروني، التي حققتها الدول الصناعية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية حتى الان. كما اشار الباحث الى أن تخصيص دور ية متخصصة في هذا المجال يعد تطورا طبيعيا.

كما اقترح الباحث نواة للنماذج التي يمكن استخدامها لدمج نظم التشغيل الالكتروني للبيانات، ضم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ودراسات الاعمال، ومن الطبيعي أن المناقشة البناءة لمثل تلك النماذج وتشكيلها لتلائم الاحتياجات المختلفة يعد احد المقومات الاساسية للنجاح. والغرض الاساسي من عرض تلك النماذج هو اثارة الاهتمام باهمية مراعاة الاحتياجات وتحديد الاولو يات والاهداف من المقررات الدراسية والمناهج التعليمية والبرامج التدر يبية في تنمية الوعي بالمعرفة الالكترونية.

هذا ولا يمكن التقليل من جسامة الدور الذي يجب أن تلعبه الوحدات والمؤسسات التنظيمية نفسها في مجال بناء وتنمية واستخدام نظم المعلومات الفعالة حيث أن تلك المؤسسات والوحدات التنظيمية هي التي تعاني من جوانب عدم الكفاية في حالة عدم مراعاة اساسيات التخطيط والتنفيذ المتكامل لتلك النظم، كما أنها التي تجني ثمار الجهد والاستثمار في تنمية مواردها الالكترونية في حالة

الدراسة الواعية والتخطيط الجاد والمتابعة الفعالة لبناء نظم المعلومات المناسبة والملائمة بها.

و يعتقد الباحث بصفة اساسية أن الاستخدام الفعال للحاسبات الالكترونية (بالطبع مع بقاء العوامل الاخرى على ماهي عليه) سوف يكون احد الفروق الرئيسية بين:

- المنشآت المتقدمة وغير المتقدمة.
- نظم المعلومات الفعالة وغير الفعالة.
- القرارات الرشيدة وغير الرشيدة.

شكل (أ ـ ١) نبذه عن ملامح التقدم في مجال الحاسبات الالكترونية

البعـــد	امثلة لملامح التقدم
الحاسبات العملاقة Super Computers	(ذلك النوع من الحاسبات ذات الامكانات الضخمة ومعدلات الاداء العالية تلك الحاسبات التي تلائم تلك التطبيقات والاستخدامات المتقدمة، مثل تصميمات الاسلحة النوو ية ودراسة الاحوال الجو ية.. الخ) ـ الحاسبات طراز Cray - 1 التي صممها Cray S بعد ان استقل عن شركة CDC ـ الحاسبات طراز Cyber 203 من انتاج شركة Burroughs Scientific Processor
التحسن الكبير في معدلات الاداء للسعر Price/Performance ratio	(حيث حدث انخفاض كبير في السعر على الرغم من الارتفاع الكبير في الاداء تتمتع به الحاسبات الالكترونية سلسلة ٤٣٠٠ من انتاج شركة IBM بالاضافة الى استخدامها 64 K-bit chips في الذاكرة. هذا بالاضافة الى التحسن الكبير الذي صاحب اعلام نفس الشركة في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ عن الحاسبة طراز ٣٠٨١
النمو الكبير في سوق Plug - Compatible Computers or Machines PCC or PCM	(حيث شهدت السبعينات من هذا القرن النمو الكبير في مجال تلك الحاسبات الالكترونية Plug - Compatible Machines ـ ان تلك الحاسبات التي يمكن القول بانها تستخدم نفس تصميم وحدة التشغيل المركز يه CPU لتماثل الحاسبات معروفة كتلك التي تنتجها شركة IBM مع استخدام نفس البرامج المعده للتشغيل على الحاسب الاصلي emulating the software instruction set of other computers ـ الحاسبات من انتاج شركة Amdahl ينافس ما تنتجه شركة IBM ـ الحاسبات من انتاج شركات Itel, Magnuson systems, National Semi Conductor Hitachi, Fujitsu

شكل (أ – ١) نبذه عن ملامح التقدم في مجال الحاسبات الالكترونية

البعد	امثلة لملامح التقدم
الاجهزة الالية الثانوية والمساعدة Computer Peripherals	(حيث التقدم الهائل على غالبية الاجهزة المساعدة مثل الاقراص الممغنطة Magnetic disks والشرائط الممغنطة Magnetic Tapes اجهزة الطباعة ذات الأسطر Line Printers وغيرها لمعدلات كبيره جدا اذا ما قورنت بما كان سائدا في الستينات في هذا القرن.) (قد يكون من الخطأ اقتباس اية ارقام للحدود القصوى لاجهزة التخزين المساعد disks حيث انها في تقدم مستمر) في الواقع آلآف ملايين البايتات من التخزين المساعد و بسرعات عاليه. – اجهزة طباعة ذات سرعات تصل الى ٣٠٫٠٠٠ سطر / الدقيقة اصبحت ممكنة. – شبكات اتصال البيانات يتصل بها العديد من النهائيات الطرفية Terminals
شبكات اتصال البيانات	DEC net . Digital Equipment Corporation SNA . Systems Network Architecture (IBM) وغيرها من العديد من شبكات اتصال البيانات التي ادت الى نمو افاق جديدة للتشغيل التوزيعي. Distributed Processing
البرمجة والبرامج الجاهزة software ادوات واساليب البرمجة المتقدمة	حيث السعي المستمر للارتقاء بعملية البرمجة وتكويد التعليمات للحاسبات الالكترونية وكان من نتيجة ذلك تقدم كبير في هذا الميدان ومن اوضح الامثلة على ذلك: – نظم التشغيل ذات الامكانيات الضخمة والمعقدة بما فيها من امكانيات التخزين الافتراضي virtual storage – البرامج الجاهزة لقياس ومتابعة الداء Performance Measurement Tools – العديد من برامج توليد التقارير مثل Easytrieve – العديد من نظم إدارة قاعدة البيانات Data Base Management systems – اساليب البرمجه المعروفة بـ Structured programming

شكل (أ ـ ١) نبذه عن ملامح التقدم في مجال الجامعات الالكترونية

البعد	امثلة لملامح التقدم
الميني كمبيوتر العملاقة* Super minicomputers	ـ الحاسبات من طراز VAX 780 التي دخلت به شركة Digital Equipment Corporation في هذا المجال ـ العديد من الحاسبات التي تنتجها شركات Data General Corp. Prime Computer, Inc. Perkin - Elmer., Harris Corp.

* يدرك المطلعون على التطورات الجار ية في ميدان تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية ان مسألة اقتباس ارقام للتعبير عن حدود وامكانيات الاجهزة والاليات المعاصرة عرضة للتقادم السر يع نظرا للسرعة التي يحدث بها التطور المعاصر وذلك للمنافسه الشديدة في هذا المجال.

ونحن نعلم ـ على سبيل المثال ـ ان شركة IBM تنتج حاليا الحاسب طراز IBM 3033 معدل اداؤه خمسة ملايين تعليمة في الثانية.

5 MIPS (million instruction per second)

وحجمه يقاس بالياردات المكعبه، هذا وتخطط نفس الشركة الى انتاج حاسب في اواخر الثمانينات بمعدل اداء يصل الى ٧٠ (سبعون) مليون تعليمه في الثانية(70 MIPS)وفي حجم اقل كثيرا تقر يبا مكعب ٦ مكعبات.

هذا وللوقوف على مزيد من التفصيلات التى توضح ملامح التقدم يمكن للقارىء تتبع الاصدارات الحديثة من الدور يات المتصلة بالموضوع ومنها على سبيل المثال Computerword Datamation خاصة الاصدار Computerworld. Vol XIII. No. 53 January 7. 1980

وكذلك التقار ير العلمية التى تصدرها الجماعات ذات الاهتمامات الخاصة Special Interest Groups المنبثقة عن الجمعية الاميركية للحاسب الالى ACM

ملحق ب : بعض الاحصائيات عن واردات العالم من الحاسبات الالكترونية

SIGNIFICANCE OF COMPUTERS AMONG OTHER COMMODITIES

Rank		Imports in millions of $U.S.	Percent of world total
	World Total	781,898	100 0
1	Fuels	170,590	22 0
2	Agricultural products	104,314	13 0
3	Motor vehicles & parts	68,856	9 0
4	Raw materials	58,638	7 5
5	Chemicals	53,633	6 8
6	Industrial machinery	42,296	5 4
7	Electrical machinery	34,917	4 5
8	Iron and steel	26,122	3 3
9	Textile fabric and yarn	22,284	2 8
10	Clothing	20,241	2 6
11	Nonferrous metals	19,727	2 5
12	Telecommunications	18,604	2 4
13	Scientific instruments	14,506	1 8
14	Metal manufacturers	14,009	1 7
15	Paper	12,214	1 5
16	Computers & office eqpt	11,683	1 4
17	Tv, radios, phonographs	11,330	1 4
18	Diamonds	9,333	1 2
19	Aircraft	6,883	0 9
20	Agricultural machines	5,920	0 7

Sources National Foreign Assessment Center August 1979 United Nations International Trade Statistics September 1979

Table 1

شكل (ب ــ ١)

REGIONAL TRENDS IN COMPUTER IMPORTS 1976-77 (in millions of $U.S.)

Region	Total Imports in 1977	Total Imports in 1976	Percent change 1976-1977
World Total	11,683 9	10,520 8	+ 11 0
Western Europe	7,019 5	5,989 8	+ 17 2
North America	2,041 2	1,790 4	+ 14 0
Asia (including Far East)	882 2	768 7	+ 14 7
Latin America	566 9	520 8	+ 8 8
Soviet Bloc	389 5	775 7	− 49 8
Oceania	330 8	279 2	+ 18 5
Africa	263 6	235 0	+ 12 0
Middle East	189 9	161 5	+ 17 6
Arab States only *	169 4	134 5	+ 25 9

Source Compiled by 21st Century Research from international trade statistics preliminarily published by the United Nations in September 1979 for Standard International Trade Category (SITC)714, which includes computers and office machinery

* Arab States are a grouping of 20 Arab countries located in Africa or the Middle East The totals for Africa and Middle East also include their constituent Arab countries in these statistics These figures are developed for comparative purposes by region and do not add up to the world total as some duplication and overlap will occur

Table 2

شكل (ب ــ ٢)

TOP 50 COMPUTER AND OFFICE EQUIPMENT IMPORT MARKETS

Country	Rank	1977 Imports	Rank	1976 Imports	Percent change 1976-1977	Percent change 1975-1976
World Total		11 683 9		10 520 8	+ 11 0	+ 10 95
West Germany	1	1 382 9	3	1 171 9	+ 18 0	+ 8 3
United States	2	1 369 8	2	1 181 1	+ 15 9	+ 26 7
France	3	1 335 4	1	1 199 7	+ 11 3	+ 17 1
United Kingdom	4	1 159 8	4	977 9	+ 18 6	+ 18 1
Canada	5	669 5	5	607 1	+ 10 2	+ 19 8
Italy	6	620 0	6	579 5	+ 8 7	+ 13 2
Japan	7	499 6	7	432 8	+ 15 4	+ 6 2
Netherlands	8	483 3	8	410 4	+ 17 8	+ 15 2
Belgium/Luxembourg	9	341 7	10	263 6	+ 29 6	+ 14 3
Sweden	10	302 7	11	262 8	+ 15 2	+ 23 6
Australia	11	281 7	13	231 5	+ 21 7	+ 4 8
Spain	12	273 9	12	253 9	+ 7 8	+ 5 9
Switzerland	13	261 4	14	224 8	+ 16 3	+ 16 3
Denmark	14	173 6	19	129 3	+ 32 3	+ 8 6
Austria	15	169 0	17	140 5	+ 20 3	+ 18 4
Ireland	16	156 8	23	94 4	+ 66 1	+ 103 4
Brazil	17	135 2	18	134 0	+ 0 9	− 31 4
Soviet Union	18	115 6	9	315 7	− 63 4	+ 10 7
Norway	19	114 3	25	82 4	+ 38 7	+ 21 0
South Africa	20	113 0	21	104 5	+ 8 1	− 17 3
Hong Kong	21	111 4	22	100 7	+ 10 6	+ 31 5
Mexico	22	106 8	15	146 5	− 27 1	− 4 7
Venezuela	23	89 3	27	69 4	+ 28 6	+ 15 7
Finland	24	88 6	24	84 4	+ 4 9	− 1 1
Czechoslovakia	25	82 7	20	126 6	− 34 7	− 30 7
Argentina	26	81 0	36	39 1	+ 107 1	− 12 9
Yugoslavia	27	76 2	28	46 9	+ 62 5	− 14 6
South Korea	28	64 6	29	45 7	+ 41 3	+ 55 4
Poland	29	53 0	16	140 7	− 62 3	+ 9 2
Singapore	30	49 9	35	40 0	+ 24 7	− 8 5
East Germany	31	49 1	32	42 8	+ 14 7	− 21 8
Hungary	32	48 9	29	78 0	− 37 3	− 12 1
Iran	33	44 2	30	45 6	− 3 0	− 29 6
New Zealand	34	42 2	33	42 5	− 0 7	− 12 6
Israel	35	41 6	34	42 3	− 1 6	+ 2 4
Saudi Arabia	36	39 0	39	25 8	+ 51 2	+ 56 4
Portugal	37	35 9	40	25 2	+ 42 5	+ 8 2
Nigeria	38	34 6	41	24 9	+ 38 9	+ 37 6
Philippines	39	30 2	37	30 7	− 1 6	+ 15 4
Bulgaria	40	23 4	31	44 1	− 46 9	− 13 2
Panama (inc Canal Zone)	41	22 4	43	17 6	+ 27 3	+ 74 0
Algeria	42	21 0	42	19 5	+ 7 7	+ 31 8
Greece	43	20 7	46	16 8	+ 23 2	+ 14 3
Malaysia	44	19 9	48	14 6	+ 36 3	− 22 3
Chile	45	19 5	40(1975)	11 8	+ 65 3	NA
Colombia	46	18 0	44	16 8	+ 71 4	+ 2 4
Romania	47	16 5	38	27 6	− 40 2	− 21 1
Kuwait	48	16 1	—	9 9	+ 62 6	NA
Egypt	49	15 7	50	12 8	+ 22 6	+ 31 1
Iraq	50	14 7	—	9 3	+ 58 1	NA

Table 3

شكل (ب ـ ٣)

FASTEST GROWING IMPORT MARKETS IN 1977

Rank	Rank among top 50	Country	Percent growth 1976-1977	Market size millions of $ U.S.
1	71	Lebanon	158 8	4 4
2	26	Argentina	107 1	81 0
3	46	Colombia	71 4	18 0
4	16	Ireland	66 1	156 8
5	45	Chile	65 3	19 5
6	48	Kuwait	62 6	16 1
7	27	Yugoslavia	62 5	72 6
8	50	Iraq	58 1	14 7
9	36	Saudi Arabia	51 2	39 0
10	59	El Salvador	48 3	8 9

Table 4

شكل (ب ـ ٤)

الحواشي

(١) يقتصر الحديث في هذا البحث على الحاسبات الالكترونية الرقمية.
Digital Computers

(٢) بالرجوع الى المصادر المنشورة وخاصة تقارير Computer Survey وغيرها من المصادر يمكن القول بأن الدول العربية تحظى بنصيب محدود جدا في هذا المجال.

(٣) كما يهدف البحث الى اقتراح برنامج متكامل لادماج نظم التشغيل الالكتروني للبيانات ضمن دراسات الاعمال والعلوم الاجتماعية. ومن الطبيعي أن هذا الاقتراح سوف لا يتعدي رسم الخطوط العريضة دون الدخول في التفصيلات المتعلقة بالتطبيقات الخاصة في المجالات المتخصصة.

(٤) قد يكون من الصعب تصوير التقدم الذي احرزه ميدان تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية بكلمات وصفية، الا ان المقتطف قد يعطي القارىء فكرة مبسطة عن الاتجاه في هذا الميدان:

"Less than thirty years ago, electrical engineer J. Presper Eckert Jr. and physicist John W. Mauchly, at times assisted by as many as fifty helpers, laboriously built the world's first electronic digital computer. Their ENIAC (Electronic Numerical Integrator and Computer) was a fickle monster that weight thirty tons and ran on 18,000 vacuum tubes - when it ran. But it started the computer revolution.

Now under way is a new expansion of electronics into out lives, a second computer revolution that will transform ordinary products and create many new ones. The instrument of change is an electronic data-processing machines so tiny that it could easily have been lost in the socket of one of those ENIAC tubes. This remarkable device is the microcomputer also known as the computer-on-a-chip. In its basic configuration it consists of just that-a complex of circuits on a chip of silicon about the size of the first three letters in the word ENIAC as printed here. Yet even a medium-strength microcomputer can perform 100,000 calculations a second, twenty times as many as ENIAC could.

This smallest of all data-processing machines was invented six years ago, but its mass applications are just beginning to explode, setting off reverberations that will affect work and play, the profitability and productivity of corporations, and the nature of the computer industry

itself. For the microcomputer provides an awesome amount of computer power in a package that in its simplest form costs less than $10 bought in quantity and easiy fits inside a matchbox. Accessory devices bring microcomputer prices to between $50 and $250 apiece, to be sure, but that's still a lot less than the thousands of dollars a minicomputer costs".

المصدر:

Bylinsky, Gene, "Here Comes The Second Computer Revolution" **Fortune,** November, 1975 p. 135.

كما يمكن الرجوع الى المصادر التالية لمزيد من التفصيل:

Withington, F.G., "Beyond 1984: A Technology Forecast", **Datamation,** January, 1975, pp. 54-73.

Madnick, S.E., "Recent Technical Advances in the Computer Industry and Their Future Impact," **Sloan Management Review,** Vol. 14, No. 3, Spring 1973, pp. 67-84.

(٥) لمزيد من التفصيلات عن هذا التبو يب للقرارت الادار ية، انظر

Simon, H.A., **The New Science of Management Decision**, Harper & -Row, Publishers, N.Y., 1980.

(٦) يمكن تبو يب لغات الحاسب الالكتروني من حيث طبيعة اغراض اللغة كما يلي:

أ — تلك الخاصة بالحسبات العلمية العدده مثل Fortran, Algol

ب — تلك الخاصة بتشغيل بيانات الاعمال مثل Cobol

جـ — ذات الاغراض المتعددة مثل PL/I

د — تلك اللغات المتخصصة مثل Dynamo, Simscript, Gpss

لمزيد من التفاصيل عن تلك اللغات انظر على سبيل المثال:

Sammet, Jean, E., **Programming Languages: History and Fundamentals,** Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.Y., 1969.

(٧) من الممكن الرجوع الى ما تنشره الأمم المتحدة وكذلك مؤسسة 21ST Century Research بخصوص واردات مناطق العالم ودوله من الحاسبات الالكترونية كما ان DATAMATION تهتم ايضا بابراز الملامح الرئيسية للاتجاهات العامة في هذا الخصوص من حين لآخر.

(٨) Szuprowicz, B., "The World's Top 50 Computer Import Markets", **DATAMATION**, December 1979, pp. 125-127.

(٩) انظر على سبيل المثال

Barna, Becky, "THE DATAMATION 50 The Top 50 U.S. Companies in the D. P. Industry", **DATAMATION**, May 25, 1979, pp. 15-75. pp. 15-75.

Solomaon, L.O., "The Top Foreign Contenders", **DATAMATION**, May 25, 1979, pp. 79-81.

(١٠) Kirkley, J., "The Thin Green Line," **DATAMATION**, May 1979, p. 7.

Withington, F., "The Changing Profile", **DATAMATION**, May 25, 1979., pp. 10-12.

(١١) Wittington, F., "Five Generations of Computers, **Harvard Business Review**, July-August, 1974.

(١٢) لا تخاذ قرار رشيد في هذا الصدد يجب دراسة المفاهيم الاساسية ومزايا ومحددات الميني كمبيوتر Mini Computer والالمام بمجالات التطبيق المختلفة.

هذا ومن الممكن الاستفادة بالمصادر التالية على سبيل المثال:

- Auerbach, "Auerbach on Minicomputers" Auerbach, 1972.
- Eckhouse, R.H., **Minicomputer Systems: Organization and Programming** (PDP-11), Prentice-Hall, 1975.
- Gruenberger, F., **Computing with Minicomputers**, J.Wiley, 1973.
- Weitzman, G., **Minicomputer Systems: Structure, Implementation & Application,** Prentice-Hall, Inc., 1974.
- Yasaki, E.K., "The Mini- A Growing Alternative" **Datamation,** May, 1976, PP. 139-142.

(١٣) حددت أغراض الجمعية على الوجه التالي:

(1) To advance the sciences and arts of information processing including, but not restricted to, the study, design, development, construction, and application of modern technology, computing techniques and appropriate languages for general information processing, storage, retrieval, transmission/communication, and processing of data of all kinds, and for the automatic control and

simulation of processes.

(2) To promote the free interchange of information about the sciences and arts of information processing both among specialists and the public in the best scientific and professional tradition.

(3) To develop and maintain the integrity and competence of individuals engaged in the practice of information processing.

The methods of the Association for achieving these purposes include but are not restricted to formation of chapters and special interest groups, holding of meetings for the presentation and discussion of papers, holding of training and education meetings, and the publication of journals, books, and other materials.

(١٤) من أمثلة اللجان الجماعات ذات الاهتمامات الخاصة التي تنبثق عن الجمعية الام ما يلي:

SIGACT (Automata and Computability Theory); SIGARCH (Computer Architecture); SIGART (Artificial Inteligence); SIGBOP (Business Data Processing); SIGBIO (Biomedical Computing); SIGCAS (Computers and Sciety); SIGCOMM (Data Communication); SIGCOSIM (Computer Systems installation Management); SIGCPR (Computer Personnel Research); SIGCSE (Computer Science Education); SIGCUE (Computer Uses in Education); SICDOC (Special interest Committe on Documentation); SIGGRAPH (Computer Graphics); SIGIR (Information Retrieval); SIGLASH (Language Analysis & Studies in the Humanities); SIGMAP (Mathematical Programming); SIGMETRICS (Measurement & Evaluation); SIGMICRO (Microprogramming); SIGMINI (Minicomputers); SIGMOD (Management of Data) formerly SIGFIDET; SIGPLAN (Programming Languages); SIGPLAN - STAPL (SIGPLAN Technical Committee on APL); SIGSAM (Symbolic & Algebraic Manipulation); SIGSIM (Simulation); SIGSOC (Social & Behavioral Science Computing); SICSOFT (Special interest Committee on Software Engineering); SIGUCC (University Computing Centers)

(١٥) لمناقشة تفصيليه انظر على سبيل المثال:

Couger, J.D., & Knapp, R.W., **Systems Analysis Techniques**, J. Wiley & Sons, N.Y., 1974.

بالاضافة الى المصادر التى تصدر عن الشركات المصنعة للحاسبات الالكترونية مثل "Study Organization Plan" الصادر عن (IBM) و "Accurately Defined System" الصادر عن (NCR)

(١٦) يمكن نكر الهيئات الا تية على سبيل المثال:

Institute for Certification of Computer Professionals (ICCP)

والتي تضم في عضو يتها الهيئات الا تية:

Association for Computing Machinery (ACM); Association of Computer Programmers and Analysis (ACPA); Association for Educational Data Systems (AEDS); Automation One Association (AIA); Canadian Information Processing Society (CIPS); Data Processing Management Association (DPMA); IEEE Computer Society IEEE CS); and the Society of Certified Data Processors (SCDP).

وفي المملكة المتحدة The British Computer Society (BCS)

(١٧) انشأت بعض الجامعات المتقدمة مراكز بحوث لتحقيق مثل هذا الغرض و يذكر الباحث منها على سبيل المثال:

a. The Management Information Systems Research Center (University of Minnesota - U.S.A.).
b. Center for Information Systems Research (Alfred P. Sloan School of Management, Massachusetts Institute of Technology - U.S.A.).

(١٨) لسنا بحاجة الى تأكيد اهمية الدور الذي يجب ان تلعبه الاساليب الاحصائية في اكتشاف العلاقات ودرجة الارتباط بين المتغيرات واختبارات الفروض وغيرها من جوانب التحليل الاحصائي للبيانات والعلاقات (سواء كان تلك من النوع المعروف Analysis of dependence او من النوع الذي يطلق عليه Analysis of Interdependence

هذا و يعتقد الباحث أن مناقشة مستقلة لتلك الجوانب الاحصائية لنظم المعلومات الادار ية والاقتصادية والاجتماعية امر اساسي اذا اردنا ان نعطي هذا الموضوع بعض الاهتمام.

ولمناقشة تفصيلية لابعاد هذا التطبيق يمكن الرجوع الى المصادر التالية —على سبيل المثال

— Cooley, W.W., & Lohnes, P.R., **Multivariate Data Analysis** John Wiley, New York, 1971

— **Naylor, T.H., et al, Computer Simulation Techniques,** John Wiley, New York, 1966.

— McMillan, C. and Gonzalex, R.F., **Systems Analysis - A Computer Approach to Decision Models,** R.D. Irwin, Homewood, Illinois, 3rd ed., 1973.

— de Neufville, R., and Stafford, J.H., **Systems Analysis for Engineers and Managers,** McGraw-Hill, London 1971.



الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية

د. محمد علي الفراء*

حينما يرد ذكر العلم مجردا من أية صفة يكون القصد منه العلم العام، وهو خلاصة الفكر البشري يزاوله الانسان كوسيلة مثلى لتحقيق غايات وأهداف معينة. و يعرف «جون كيمني» العلم بقوله «انه المعرفة المجمعة بوسائل المنهج العلمي. والمنهج العلمي عبارة عن دورة تشمل الاستقراء والاستنباط والاثبات غايتها النهائية البحث من أجل تحسين النظر يات والتي هي دائما عرضة للفحص والتحري والتطور.» (١)

والعلم وحدة قائمة بذاتها، أو كل موحد مهما حاولنا تقسيمه الى اقسام وفروع. ففروع العلم وأقسامه لا يمكن بأية حال من الأحوال أن تشكل علوماً مستقلة، فعملية التقسيم هذه اعتباطية، ونظر ية بحتة ولا وجود لها في عالم الحقيقة والواقع، وانما هي من عمل الانسان، وغايته من ذلك تبسيط فهمه للعلم وتقر يبه لمداركه.

وتبدو لنا مشكلة تقسيم العلم الى اقسامه وفروعه ثم تصنيف هذه الاقسام في مجموعات وذلك حينما نر يد البحث عن معايير نتخذها أساساً للتقسيم والتصنيف، وكذلك حينما نفكر في وضع الحدود الفاصلة بين تلك الفروع والاقسام العلمية التي أوجدناها. ففي أثناء دراستنا لظاهرة من الظاهرات نرى بأن العوامل عديدة ومتداخلة ومتشابكة بحيث يستحيل علينا فصلها أو عزلها عن بعضها عمليا وان كنا نستطيع ذلك نظر يا. (٢)

ان الذين يؤمنون بوحدة العلم يرون بأن جميع الفروع لابد وأن تتحد في نهاية المطاف في علم موحد. فلو قلنا بأن الفروع الرئيسية للعلم تتألف من الفيز ياء والكيمياء والاحياء والنفس والعلوم الاجتماعية بأقسامها المختلفة كالاجتماع والاقتصاد والسياسة ونحوه فاننا نجد بأنها تمر في عملية اختزال مستمرة حتى تتحد في علم أساسي واحد.

فبموجب هذا الرأي فان العلوم الاجتماعية يمكن اختزالها لتصب في علم النفس على شكل تفسير أفعال المجموعة البشر ية على اساس علم النفس الفردي

* استاذ بقسم الجغرافيا في جامعة الكو يت

لاعضائها. وعلم النفس بدوره يصبح جزءاً من علم الاحياء، لأن أفعال وأعمال العقل البشري تفسر من حيث مفهوم وظائف وأعمال الجسم البشري والذي يدرس كما لو كان مصنوعاً من كيماو يات معينة وعرضه لقوانين كيماو ية متعددة. ولذلك تصبح الاحياء فرعا من الكيمياء. وأخيرا تختزل الكيمياء الى الفيز ياء لأن الاجسام مكونة من جز يئات تتألف من ذرات تتناولها الفيز ياء بالدراسة من حيث الحركة والسكون ونحوه. وعلى هذا النحو تتحد جميع العلوم على شكل فيز ياء مكونة القاعدة الاساسية للعلم العام. (٣)

واذا كان بعض العلماء حاول أن يقسم العلم الى قسمين رئيسيين يندرج تحتها فروع كثيرة فالقسم الاول اطلق عليه مجموعة العلوم الطبيعية كالفيز ياء والكيمياء والاحياء ونحوه بينما اطلق على القسم الثاني مجموعة العلوم الاجتماعية كالاجتماع والاقتصاد والسياسة ونحوه، فما موقع الجغرافيا من هذا التقسيم والتصنيف؟ وما علاقتها بتلك المجموعتين. و يهدف هذا البحث الاجابة عن هذا التساؤل الذي شغل ولا يزال يشغل فكر كثير من الجغرافيين وفلاسفة العلم.

العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية:

قبل أن نجيب على سؤالنا فنحدد هو ية الجغرافيا والى أية مجموعة من المجموعتين تنتمي ينبغي علينا في باديء الأمر أن نبين ان كان هناك تباين أو اختلاف بين كل من العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

لعل من أكثر الاسئلة التي طرحت وتناولها العلماء بالبحث والاستقصاء هو فيما اذا كان بالامكان دراسة الانسان بنفس المناهج المطبقة على الكائنات الاقل منه مرتبة أو الاشياء غير الحية التي تدرسها العلوم الطبيعية وتجري عليها الكثير من التجارب المعملية.

ان العلوم الطبيعية ـ ولا شك ـ تطورت الى مرحلة أبعد بكثير من تطور العلوم الاجتماعية في الحاضر، وحتى على ما يبدو في المستقبل المنظور. فلو تناولنا قوانين العلوم الطبيعية بالبحث والدراسة والتحليل وقارناها بالقوانين المعروفة في العلوم الاجتماعية لوجدنا الفروق واضحة بينها. فالقانون المثالي في العلوم الطبيعية يمتاز بالوضوح التام والدقة، و يعبر عنه عادة بالرموز الر ياضية ولا يقبل التأو يل لأنه خضع للتجر بة والفحص مراراً وثبت صدقه. أما القانون في العلوم الاجتماعية فيميز بجمله وكلماته البراقة، وعدم الثقة في تعبيراته واشتماله على قدر كبير من

الغموض. وقد جرت العادة أن يسبق القانون أو يتبعه بعض المصطلحات والمواصفات والاعتذارات مثل استخدام عباره «لو تساوت جميع الاشياء». وهي ان دلت على شيء فانما تدل على وضع مثالي يستحيل تحقيقه.

وكان من نتيجة هذا الاختلاف الواضح بين هذين النوعين من القوانين، أن القانون في العلوم الطبيعية يمكننا من عمل استنباطات أو استنتاجات معينة دقيقة تخضع للفحص والتجر بة وتجتازهما بنجاح. أما الاستنتاجات المشتقة من القانون في العلوم الاجتماعية فانها غير دقيقة وغالبا تعكس وجهة نظر واضعيها.

و يبدو لنا أن سبب تخلف العلوم الاجتماعية ناجم عن صعو بة ايجاد القوانين على نفس مستوى العلوم الطبيعية. وهذا يقودنا الى التساؤل عما اذا كانت هناك استحالة بأن تصبح العلوم الاجتماعية علمية حقاً بنفس درجة العلوم الطبيعية. و يجيب العلماء بأن من الصعب مقارنة العلوم الاجتماعية بنظيرتها الطبيعية ذلك أن الاخيرة تدرس في الغالب (و بخاصة الفيز ياء والكيمياء) أشياء غير حية، وهذه تطيع القوانين وتخضع لها بعكس الكائنات الحية التي تكون استجابتها لها أقل، وقد تصبح الاستجابة ضعيفة جدا كما في حالة الانسان. كما أن طبيعة الاشياء غير الحية تمكننا من عمل الاستنتاج في حين أنه قد يكون ذلك غير ممكن بالنسبة للانسان نظرا لمشيئته الحرة نسبياً بالمقارنة مع غيره من الكائنات. وفوق هذا وذاك فان العلوم الاجتماعية يجب ان تختلف أساساً عن العلوم الطبيعية طالما أن القيم تعتبر مسألة هامة وحيو ية في الاولى ولا وجود لها في الثانية. (٤)

ولكن هناك من يتصدى لمناقشة ما سبق و يرى بأن العلوم الاجتماعية يمكنها ان تحتل نفس المكانة التي تحتلها العلوم الطبيعية. وقد احتلت في الوقت الحاضر مكانة لم تكن لتحلم بها من قبل و بخاصة بعد ان نجحت في استخدام كثير من الوسائل العلمية المتطورة. و يرى أنصار هذا الا تجاه بأنه لا اساس للقول بأن الاشياء غير الحية تطيع القوانين بعكس الاشياء الحية، كما يرفضون الاعتراف بأن الانسان يتمرد على كل قانون و يقولون بأنه طالما أن من وظائف القانون الطبيعي وصف ماهو موجود فلا محل للاعتراض على نوعية الموصوف سواء كان حيا او غير حي، انسان ام حيوان. ولماذا نفترض بأن وصف الكائنات الحية أشق من وصف الذرات ومكونات الاشياء غير الحية. المفروض ان العكس هو الصحيح ما دامت لنا خبرة مباشرة اكثر بالانسان. أما من حيث القدرة الاستنباطية والقول بأن الارادة

الحرة تتعارض مع امكانية التوقع فان هناك أمثلة كثيرة على نجاح الاستنباط في العلوم الاجتماعية ومع هذا لا يمكن لأحد أن يدعي بأن ارادة الانسان الحرة قد انتهكت.

وعلى اية حال و بدون الدخول في مناقشة مثل تلك الآراء التي قد تقودنا الى موضوعات جانبية كثيرة فانه بامكاننا القول بأن العلوم الطبيعية اكثر تحديدا ودقة من العلوم الاجتماعية وان قوانين الأولى تمتاز بالوضوح والدقة كما أنها أسهل من حيث الاثبات والفحص والاستنباط والتوقع. ولذلك فان البعض يطلق على قوانين العلوم الطبيعية بالقوانين المؤكدة في حين يسمى قوانين العلوم الاجتماعية بالاحتمالية. (٥)

صلة الجغرافيا وارتباطها بكل من العلوم الطبيعية والاجتماعية:

لا يزال الجدل والنقاش قائما بين الجغرافيين حول ماهية علمهم ومدى ارتباطه أو اتصاله بمجموعتي العلوم الطبيعية والبشر ية. ومثل هذا الجدل والنقاش يدل على مرحلة التطور التي تمر فيها الجغرافيا في كل عصر من العصور. وغالبا يتمخض النقاش والحوار عن اتجاهات فكر ية يرقى بعضها الى مستوى المدارس. ولعل من اسباب هذا الحوار الجغرافي وما أفرزه من آراء قد تتباين احيانا يعود الى طبيعة الجغرافيا نفسها، وهي طبيعة مميزة. فالجغرافي يتوجب عليه أن يدرس الظاهرة او المكان بوجهيه، الطبيعي والبشري ولكن كثيرا ماكانت دراسات الجغرافيين للظاهرة او المكان غير متكافئة اذ أن منهم من أعطى الاهتمام الاكبر للجوانب الطبيعية على حساب الجوانب البشر ية، في حين حاول البعض ان يسلك العكس فركز على الامور البشر ية اكثر من الطبيعة. و بين هذين الا تجاهين احتارت الجغرافيا في أمر نفسها. فتارة نجد بعض طلابها وعلمائها ينسبونها الى مجموعة العلوم الطبيعية و يطلقون عليها وعلى الجيولوجيا علوم الارض.

وهناك من يرفض هذا النسب للجغرافيا فيرى بأن وضعها الطبيعي ومكانتها الحقيقية ينبغي أن تكون بين أشقائها في العلوم الاجتماعية. و ينبري من بين صفوف الجغرافيين نفر ثالث و يطرح براهينه واثباتاته التي يدحض بها آراء كلا الفر يقين و يقول بأن الجغرافيا تتميز بوضع خاص مما لا يسمح لها بالانتماء الى اية مجموعة وتستفيد من مناهج كل منهما و وسائله وطرائقه. ففي كثير من الجامعات نجد أن الجغرافيا تدرس في ثلاث كليات هي العلوم والاداب والعلوم

الاجتماعية مما يؤيد وجهة النظر القائلة بأن الجغرافيا عبارة عن جسر ير بط بين المجموعات العلمية المختلفة. (٦) وفيما يلي نحلل العلاقة والارتباط بين الجغرافيا من ناحية و بين مجموعتي العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية من ناحية اخرى.

الجغرافيا علم الأرض:

لعل «جيرلاند» كان من أوائل الذين عرفوا الجغرافيا على أنها علم الأرض اذ يقول بأن موضوع الجغرافيا يمكن استخلاصه من اسمها سواء كان هذا الأسم هو الكلمه الاغر يقيه «جغرافيا» أو الكلمة الألمانية البديلة «علم الارض» Erdkunde • فالكلمتان لا تغيران الحقيقة القائلة بأن الجغرافيا لا تخرج عن كونها علم الأرض. و يرى «جيرلاند» بأن ماهية الارض لا يرتبط بأية نظر ية من النظر يات كالقول بأن الارض عبارة عن نظام، ولا يستند على وجهة نظر غائيه كالاعتقاد بأن الارض موطن للانسان. فمن وجهة نظر موضوعية صرفه وجد «جيرلاند» بأن الأرض مثل ملايين الوحدات الأخرى في الكون عبارة عن مركب كبير من المواد في حالة تغير، ومرتبطة ببعضها، ومتصلة فيما بينها اتصال ترابط بقوى متنوعة مكونة ما يسمى «بالوحدة الكل» Unit Whole على الرغم من تعرضها لمؤثرات عوامل خارجية و بخاصة من الشمس. ولذلك فان موضوع الجغرافيا وغرضها دراسة العلاقات المتبادلة لهذه القوى والتغيرات الناتجة في المواد الارضية.

واستنادا الى تعر يف «جيرلاند» للعلم بأنه المنطق المحدد للعلم الطبيعي والذي يتطلب استنتاجات محددة، وقوانين مؤكدة، فان الجغرافيا البشر ية التي تتعامل مع الامكانيات ليست علما. واذا تتبعنا تعر يف «جيرلاند» للارض فان الجغرافيا كموضوع يدرس هذه الأرض يشمل كل ما تدرسه الجغرافيا وكذلك الجيوفيز ياء والجيولوجيا.

الجغرافيا علم التبيئو البشري:

يبين هذا المفهوم مدى تأثير العلوم البيولوجية في الجغرافيا. و يبدو أن كثيراً من الاعمال الجغرافية في المائة سنة الماضية استمدت الهامها بطر يقة مباشرة أو غير مباشرة من كتابات «دارون» وتلاميذه من بعده أو الذين تأثروا بأرائه وأفكاره مثل «والاس» و «هكسلي» و «بيتس» فهؤلاء جميعا بمن فيهم «دارون» نفسه اهتموا اهتماما كبيرا بعملية الارتياد الجغرافي. فالتوز يع الجغرافي للحقائق في

المكان ساعد «دارون» على صياغة أصل نظر يته في النشوء والارتقاء. (٧)

وفي الجغرافيا فسرت الدار ونية أساساً على أنها التطور بمعنى التغير المستمر في المنظور الزماني والذي يطول لدرجة كافية لانتاج سلاسل من التحولات. (٨)

أما تأثير نظر ية التطور «لدارون» فيبدو من خلال فكرة التنظيم والايكولوجيا، والتي تقوم على أساس العلاقات المتبادلة والا تصالات بين جميع الكائنات الحية و بيئاتها. وقد طور هذه الفكرة عالم الاحياء السو يسري «ارنست هيكل» في علمه الجديد الذي أطلق عليه الايكولوجيا Ecology أو علم التبيئو. ففي الفصل الثالث من أصل الانواع كتب «دارون»:ــ

«ان العلاقات المتبادلة لجميع الكائنات الحيه مع بعضها، ومع ظروف الحياة الطبيعية معقدة وغير محدوده». (٩)

وقد استخدم «هيكل» اصطلاح «الايكولوجيا» في سنة ١٨٦٩ · وقد تأثر الجغرافي الالماني «راتزال» بافكار استاذه «هيكل» فأعد دراسة تحلل العلاقة بين الانسان والبيئة ونشرها في كتابه المشهور والذي اطلق عليه بالجغرافيا البشر ية Anthropogeography . وقد تبنت «ألن تشرتشل سمبل» افكار استاذها «راتزل» و بالغت فيها حتى انها وصفت العلاقة بين الانسان والبيئة على انها حتمية وان الانسان خاضع لسيطرة البيئة وسلطانها.

هذا وقد تأثر كثير من طلاب العلوم الاجتماعية وعلمائها بفكرة التبيؤ، فقد استخدم «بارك» الايكولوجيا البشر ية لتدل على امور منها: توازن الطبيعة، ونسيج الحياه، ومفاهيم التنافس والسيادة، واقتصاديات البيولوجيا. والايكولوجيا البشر ية عند «بارك» تبحث وتتحرى عن العمليات التي تختص بالتوازن الحيوي حيث يكون الانسان فيه يتفاعل مع الطبيعة عبر الثقافة والتكنولوجيا.

وقد عبر «ماكنزي» عن أفكار مشابهة مركزا على الاسس الاقتصادية. وقد ردد الجغرافي الامر يكي «باروز» مفهوم الايكولوجيا البشر ية كاطار منهجي معبر عنه بمفاهيم بيولوجية صرفه اذ قال في مقاله الذي ألقاه في سنه ١٩٢٣ أمام رابطة الجغرافيين الامر يكان. (١٠)

«الجغرافيا هي علم الايكولوجيا البشر ية.... انها ترمي الى توضيح العلاقات القائمة بين البيئات الطبيعية ونشاط الانسان. وانه

لمن الحكمة ــكما اعتقد ــبأن على الجغرافيين أن ينظروا الى هذه المسألة عموما من حيث تكيف الانسان مع بيئته اكثر من التأثير البيئي. ان محور الجغرافيا هو دراسة البيئة البشر ية في مناطق محدودة».

وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التي تعرض لها مفهوم «باروز» البيئي للجغرافيا الا ان ذلك كان بمثابة محاولة لنقل الجغرافيا باتجاه العلوم الاجتماعية. وهي نقلة نراها اليوم واضحة المعالم بارزة الخصائص والمميزات لدى نفر كثير من الجغرافيين المعاصر ين.

حاضر الجغرافيا يؤكد على ارتباطها بالعلوم الاجتماعية:

لو قمنا بعملية استعراض سر يعة لكتابات الجغرافيين منذ النصف الثاني لهذا القرن وذلك من خلال المواضيع التي يطرقونها، والميادين التي يقتحمونها لوجدنا بأن الا تجاه صار يميل تدر يجياً نحو دراسة الظواهر التي يغلب عليها الطابع البشري، مما يجعل الجغرافيا تقترب من مجموعة العلوم الاجتماعية أكثر من أي وقت مضى.

لقد كانت الجغرافيا في القرن الماضي وحتى مطلع القرن الحالي أكثر التصاقا بمجموعة العلوم الطبيعية، وكان الجغرافيون أنذاك امثال «ر يختهوفن» و «بنك» و «وليم مور يس ديفز» ومن جاء بعدهم من التلاميذ والا تباع يركزون في أبحاثهم على وصف المظاهر الطبيعية وتحليلها ودراسة اشكال سطح الأرض والاهتمام باللاندسكيب Landscape مما يقر بهم من العلوم الطبيعية و بخاصة الجيولوجيا و يبعدهم عن العلوم الانسانية التي كانت أنذاك متخلفة لاعتمادها على النظرة الذاتية للباحث وصعو بة الأخذ بالموضوعية التي يفترضها العلم. الا انه في فترة ما بين الحر بين العالميتين الاولى والثانية حققت بعض العلوم الانسانية تقدماً ملحوظاً، و برز من بينها النفس والانثرو بولوجيا والاقتصاد (١١) بفضل الاساليب والمناهج العلمية التي طبقتها وسارت عليها في دراساتها المتعلقة بمسائل حيو ية وهامة كانت نتيجة ما افرزته الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من مشاكل عديدة طغت على سطح الاحداث.

وانه لما يؤسف له حقا أن الجغرافيا لم تكن أنذاك من العلوم المتطورة فقد ظلت مساهمتها متواضعة على الرغم من جهود لايستهان بها بذلها بعض طلابها وعلمائها كمحاولة منهم لرفع شأن الجغرافيا ومكانتها. وقد يكون السبب في هذا

ان الجغرافيا في تلك الفترة كانت شديدة الارتباط بكل من التار يخ والجيولوجيا وهما ليسا من ضمن العلوم المتقدمة أو المتطورة انذاك. فقد كانت الجغرافيا والتار يخ يشكلان ما يطلق عليه بالانسانيات Humanities وهناك من يشك في انتساب الانسانيات للعلوم الأصولية، اذ يعتقد «هارتشورن» Hartshorne بأنها لا تلتزم بالمنهج العلمي الذي يعتمد على القوانين وهذا أمر مستحيل، وان الانسانيات لا تخرج عن نطاق الوصف. وقال بأن أي توقع في الجغرافيا لا يحمل أية قيمة. و بهذا يكون «هارتشورن» قد توصل الى خلاصة الفيلسوف «كانط» والقائلة بأن كلا من التار يخ والجغرافيا يمكن وصفهما بأنهما علوم بسيطة وساذجه Naive لانهما تفحصان الحقيقه من وجهة نظر ساذجه (١٢).

اما ارتباط الجغرافيا بالجيولوجيا فقد نتج عنه ما يسمى بعلوم الأرض Earth Sciences أو ما يطلق عليه الجغرافيون الالمان و بخاصة «كارل ر يتر» اصطلاح Erdkunde . و بموجب هذا التصنيف فاننا نجد في بعض الجامعات الكندية والاسترالية وغيرها من اقطار العالم بأن الجغرافيا والجيولوجيا يدرسان معا و ينتميان الى قسم واحد يطلق عليه قسم علوم الارض.

لقد قيل بأن من نتائج ارتباط الجغرافيا بكل من التار يخ والجيولوجيا تمسك الجغرافيين بفلسفة الحتمية Determinism والتي تؤمن بسلطان البيئة على الانسان. والحتمية مستمدة من السببية والتي تقول بأن لكل سبب مسبب، وما من سبب الا وله نتيجة Cause and Effect . والسببية مردها الى اسحق «نيوتن» صاحب قوانين الجاذبية الشهيرة. وقد تأثر بالسببية معظم العلماء في شتى الاختصاصات حتى الانسانيات، ففي التار يخ ظهرت المقولة المشهورة «التار يخ يعيد نفسه».

ومع تقدم العلم و بروز دور الانسان وقدرته الفائقة على تذليل عقبات الطبيعة بدأ نجم الحتمية بالافول. فأهمل العلماء السببية وقوانينها، وصار وا يهتمون بالامكانات، و يركزون على القوانين التي تفسر العلاقات القائمة بين الظواهر وتقيس التفاعلات بينها. وهذه القوانين يطلق عليها بالقوانين الوظيفية. وقد سار الجغرافيون في هذا الا تجاه الحديث وفكوا كثيرا من ارتباطاتهم الوثيقة بكل من التار يخ والجيولوجيا، وظهرت في الجامعات الاورو بية والامر يكية اقسام

للجغرافيا مستقلة عن غيرها من العلوم. وعلى الرغم من هذا الاستقلال الا ان ذلك لم يمنع من توثيق العلاقة وتقوية الصلة بين الجغرافيا وعلوم العصر الاجتماعية التي احرزت تقدماً ملموساً مثل الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسلوك. وكان نتيجة هذه الصلات والروابط ان جاءت الثمرات على شكل مناهج كمية اعتمدت على الاحصاء والرياضيات التي سبق تطبيقها بنجاح في علوم الاقتصاد والاجتماع والنفس.

و يبدو لنا بأن هذا التحول الذي أصاب الجغرافيا فقربها من العلوم الاجتماعية يعود الى ما وصل اليه الانسان من تقدم في ميدان العلم عامة وتطبيقاته التي يطلق عليها بالمنجزات التكنولوجية بخاصة. فقد ابتكر الانسان من الاجهزة والآلات والمعدات التي مكنته من تذليل الطبيعة وفرض سلطانه على البيئة، حتى اصبح الانسان يتدخل اليوم في كل عنصر من عناصر البيئة ومكوناتها، فغير بذلك وجه الأرض ومعالمه البارزة، واختفت نتيجة لهذا التدخل المظاهر الطبيعية تقريبا، واصبحت الارض بمثابة بيئة بشرية من صنع الانسان تبدو بصماته واضحة عليها.

و بانقراض البيئات الطبيعية واختفاء الملامح الطبيعية لعناصر البيئة، غدت مهمة الجغرافي أن يركز على تحليل المظاهر الطبيعية، صعبة للغاية، وصار مجاله ضيقاً ومحدوداً ومعظمه أصبح يدخل ضمن ما يسمى بالدراسات الجغرافية التاريخية. واننا مع ذلك لا نقلل من أهمية الدراسات الطبيعية فهي القاعدة والأساس لكل بحث جغرافي.

وفي مقابل انكماش الجانب الطبيعي واتساع نظيره البشري كثرت مجالات البحث والدراسة في الميادين البشرية. فنتيجة للتفاعل القائم والمستمر بين كل من الانسان والبيئة برزت ظواهر ومسائل لم يكن لها من قبل وزن يذكر، وفرضت نفسها على مسرح الاحداث فأثارت اهتمام الجغرافيين، وتحولت اليها انظارهم و بذلك دخلوا ميادين لم يسبق لهم دخولها، و بحثوا مواضيع لم يكن قد أولوها من قبل مثل هذا الاهتمام والتركيز. و يجدر بنا في هذا المقام أن نشير الى هذه الاتجاهات التي سلكها الجغرافيون في زماننا هذا فقربتهم الى العلوم الاجتماعية وزادتهم بها تعاونا في بحث كثير من القضايا والمسائل التي تعالج أوجه الحياة في المجتمعات البشرية، وعلى مختلف الأصعده والمستويات. فالفرنسيون على سبيل المثال ركزوا في أبحاثهم على المواضيع التي تتناول السكان من حيث توزيعهم وانتشارهم في

مختلف انحاء البلاد، ومدى توفر المرتكزات الاساسية والاطر الهيكلية في الدولة، وكذلك بحثوا في المشاكل التي نجمت عن قيام التكتلات الاقتصادية الاورو بية مثل السوق الاورو بية المشتركة، ورابطة الفحم والصلب الاورو بية، ومنظمة التجارة الحرة وغيرها من المنظمات والمؤسسات التي انتشرت في أورو با بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. (١٣)

أما في الولايات المتحدة الامر يكية فقد انصب الاهتمام على المسائل المتعلقة بالشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجار ية. وعلى سبيل المثال نجد بعض ابحاث الجغرافيين الامر يكان تدور حول مواضيع من شأنها أن تساعد في عملية تخطيط المدارس وشبكات الطرق والمطارات والمراكز التجار ية، وكذلك التي تعين على تنمية المناطق الحضر ية الملتحمة والمدن الكبيرة Metropolitan Areas وكل ماله صلة بتوز يع المناطق الترفيهية والترو يحية وكذلك الميجالو بوليس ومشاكلها Megalopolis والتي هي عبارة عن تركز عدد من المدن الضخمة في اقليم معين مثل مدن نيو يورك وفيلادلفيا و بوستن و بلتيمور و واشنطن العاصمة. ولعل من أبرز الجغرافيين الذين أسهموا في هذا الميدان نذكر الجغرافي الفرنسي الأصل والمنشأ والامر يكي الموطن لفترة غير قصيرة من الزمن وقبل أن يصبح رئيساً لقسم الجغرافيا بجامعة اكسفورد منذ عام ١٩٦٩ ألا وهو «جان جوتمان» والذي اشتهر بمؤلفه ذائع الصيت والمسمى Megalopolis حيث حلل فيه هذا النمط الحضري من حيث كثافة السكان وفعالياتهم ومدى التفاعل والترابط بين المدن والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن مثل هذه الظاهرة فجاءت دراسته مثلا احتذى به كثير من الجغرافيين الذين اهتموا بمثل هذه الجوانب من الدراسات الجغرافية التي لها صلة وثيقة بالعلوم الاجتماعية. (١٤)

هذا وقد تعاون الجغرافيون والاقتصاديون في دراسة كثير من المشاكل التي تعاني منها الولايات المتحدة الامر يكية. وكان لمثل هذا التعاون نتائج ايجابية استفادت منها الجغرافيا كثيراً و بخاصة في ما يتعلق بالمناهج والاساليب وادوات البحث. ونود ان نخص بالذكر في هذا المجال أعمال الاقتصادي الامر يكي الشهير «والتر ايزارد» ومدرسة معهد ماساشوسيت للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology (M.I.T.) وما فيه من علماء بارز ين في علم الاقتصاد أمثال «ر وستو» صاحب نظر ية مراحل النمو الاقتصادي (١٥)، وزميله «سيمون كوزنتز».

لقد كان لكتابات هؤلاء وأمثالهم اكبر الاثر في توجيه البحث الجغرافي نحو اتجاهات كانت على هوامش اهتمام الجغرافيين مثل جغرافية التنمية الاقتصادية وجغرافية الصناعة والتصنيع. ففي ميدان التنمية الاقتصادية نجد جغرافياً بارزا مثل «فراير» يطبق المنهج الاقتصادي في دراسته فيقسم العالم الى اقسام بحسب مستو يات التنمية الاقتصادية فكان لكتابه الذي اطلق عليه «التنمية الاقتصادية العالمية» مدخلا جديدا في دراسة الجغرافيا الاقتصادية. (١٦) أما «جون فر يدمان فقد اشترك مع زميله «وليم النسو» في تحر ير كتاب بعنوان «التنمية الاقتصادية والتخطيط ساهم في كتابته نخبة مختارة من الجغرافيين والاقتصاد يين. (١٧)

وفي ميدان الصناعة برز عدد من الجغرافيين الذين كانت لمساهماتهم اهمية كبيرة امثال جون الاكسندر» و «جونار الكسندرسون» و «ديفيد سمث» وغيرهم.

و يرجع الفضل الى «ايزارد» في وضع الاسس العلمية والمنهجية للتحليل الاقليمي وذلك في كتابه الشهير «مناهج التحليل الاقليمي» (١٨) والذي استقى منه كثير من الجغرافيين اسس المعالجات الاقليمية، والامثلة على ذلك كثيرة لعل منها ذلك الكتاب الذي اشترك في تحر يره عدد من الجغرافيين والاقتصاديين واطلق عليه «التحليل الاقليمي والتنمية». (١٩)

وكان منهج التحليل الاقليمي بمثابة مقدمة لظهور علم جديد هو العلم الاقليمي Regional Science والذي أرسى مناهجه وقواعده «ايزارد» والذي يعترف بأن هذا العلم جغرافي المنشأ لأن الجغرافيين كانوا أول من تناولوا الاقليم بالبحث والدراسة والتحليل واطلقوا على هذا النوع من الدراسة بالجغرافية الاقليمية والتي هي بنائية الطابع Synthetic تركيبية الاسلوب والمنهج، الا ان الاقتصاديين تمكنوا من تحديد الاقليم تحديداً علميا نظرا لاستخدامهم المقاييس الاحصائية والنماذج الديناميكيةو ينبغي علينا ان نذكر في هذا المقام اعمال الاقتصادي الالماني الشهير «اوجست لوش» والذي استطاع ان يحدد الاقليم الاقتصادي بعد أن اجرى كثيرا من التعديل على نظر ية «كرستالر».

ونتيجة للاتصال المستمر بين الاقتصاديين والجغرافيين ظهر الاهتمام بمسألة «الحيز» Space وقد كان هذا بالنسبة للاقتصاديين كشفا لم يسبق لهم ان عرفوه لولا احتكاكهم بالجغرافيين فالحيز وهو جزء من المكان من المسائل التي توليها الجغرافيا أهمية كبيرة. وفي مقابل ذلك استفاد الجغرافيون من تطبيق

النظر ية الاقتصادية وقد نشأ عن التقاء علمي الجغرافيا والاقتصاد فرع من فروع العلم لم يكن له من قبل وجود وهو علم اقتصاديات الحيز Space Economy

وقد نتج عن التعاون بين الجغرافيا والعلوم الاجتماعية استعمال مفاهيم وتعابير ومصطلحات مشتركة مثل المسافة الجغرافية والمسافة الاقتصادية، والتفاعل والتداول والتدفق والنقل و بعض الجغرافيين اراد أن يحذو حذو علم الاجتماع في تحديد مفهومه. فالجغرافي الامر يكي المعروف «اولمان» يقارن بصراحة و بوضوح بين علمي الجغرافيا والاجتماع فيقول: (٢١)

«لقد عرف البعض علم الاجتماع على أنه دراسة التفاعل الاجتماعي.

ونفس الشيء يمكن تعر يف الجغرافيا على أنها دراسة التفاعل المكاني.

واعني بذلك بالتأكيد العلاقات البشر ية بين المناطق على سطح الارض، مثل العلاقات المتبادلة المشتركة، وكذلك تدفقات جميع انواع الصناعات والمواد الخام والاسواق والثقافة والنقل».

وفي بر يطانيا ركز الجغرافيون في أبحاثهم على المواضيع البشر ية، و بخاصة تلك التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتخطيط الحضري والاقليمي. وفي فترة ما بين الحر بين قام الجغرافيون البر يطانيون بعمل مسوحات جغرافية للاقاليم والمناطق بحيث تتمشى مع تغير الاحوال والظروف في البلاد أنذاك. وكانت لهذه المسوحات أهمية كبرى استند عليها التخطيط الذي ظهرت أهميته نتيجة تزايد ضغط الرأي العام البر يطاني من جراء الحاجة الملحة اليه والذي يهدف الى ايجاد بيئات حضر ية جديدة على ضوء معطيات الظروف الراهنة أنذاك والتي تختلف تماما عن الظروف السابقة التي أوجدت معظم مدن وقرى بر يطانيا. فمن المعلوم أن تلك المدن سابقة في وجودها لحركة الثورة الصناعية، فلما انقلبت اوضاع المجتمع بعد تلك الثورة اصبحت الحاجة ماسة وملحة لاعادة تخطيط المدن في بر يطانيا بعد المشاكل الكثيرة التي نجمت عن تركز اكثر من ٨٠٪ من سكان البلاد في تجمعات حضر ية.

وقد أدت تلك المسوحات التي قام بها الجغرافيون البر يطانيون الى ز يادة الوعي عند الناس، ونبهت الاختصاصيين منهم الى ضرورة العمل السر يع لحل كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وقد توجت هذه الحركة من المسوحات

الاقليمية بأن أصبحت أساس الخطط الاقليمية التي يعتمد عليها مخططو المدن، ولعل أشهرهم السير «باتر يك ابركر مبي» الذي وضع في الار بعينات مخططا لمدينة لندن. وهو صاحب فكرة الحزام الاخضر Green belt والذي يرمي الى الحد من امتداد مدينة لندن واتساعها. ولذلك اقترح «ابركرمبي» عمل حزام أخضر من الاشجار والنباتات ومنع اقامة أي نوع من المباني عليه حتى يفصل لندن عن المناطق المجاورة، وليكون بمثابة الحد الأقصى لا تساع هذه العاصمة وامتدادها.

و بصرف النظر عن تلك المسوحات الاقليمية سابقة الذكر قام الاستاذ «ددلي ستامب» بمسحه الشهير لاستعمالات الاراضي في بر يطانيا. وكان عمله هذا اساساً لدراسة وتحليل المكونات الشاملة للدراسات الاقليمية.

وقد بدأ «ستامب» مشروعه في سنه ١٩٣٠ وانتهى منه في عام ١٩٣٩. وقد استطاع عن طر يق هذا المسح أن يبين العلاقة بين التقدم الجغرافي و بين الحاجات الاجتماعية للفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٩. ففي تلك الفترة ضاعت أخصب الأراضي البر يطانية وأهمها، واستهلكت في بناء المساكن والمصانع نتيجة الغزو والامتداد الحضري آنذاك Urban Sprawl . وسار على هذا النحو جغرافيون مثل «ستانلي بيفر» Stanley H. Beaver الذى أحصى مقدار ما تفقده بر يطانيا سنو يا من أراضيها الزراعية الخصبة في الخمسينات لأغراض الصناعة والبناء فقدرها بنحو ٣٥٠٠٠ فدان أو نحو ١٤٠٠٠ هكتار سنو يا منها نحو خمسة الاف فدان أو نحو ألفي هكتار تضيع سنو يا من جراء عمليات التعدين. وهذا في رأيه خسارة كبيرة لا تستطيع بر يطانيا تعو يضها و بخاصة ان البلاد في أمس الحاجة الى الاراضي الزراعية لاطعام السكان المتزايدين. (٢٢)

وكان من نتيجة مثل هذه المسوحات تشكيل لجان حكومية للتحقيق في هذه المشكلة والتي أصبحت الحكومة تدرك خطورتها وأبعادها في المستقبل فسنت التشر يعات والقوانين التي تجبر المعدنين وار باب الصناعات على اعادة استصلاح الاراضي التي تسببوا في افسادها، كما ألزمت البعض على اختيار مواقع لمصانعهم بعيدا عن الاراضي الزراعية الخصبة.

و بعد أن طبقت بر يطانيا سياسة تخطيط المدن ظهرت الحاجة قو ية من أجل تطبيق الوسائل الجغرافية على مسائل البنية الداخلية للمدن، وعلى العلاقة بين المدينة وما جاورها من الر يف. وفي هذا المجال قام الاستاذ «رو برت دكنسون» بدور

كبير حيث استطاع ان يؤسس منهجا دراسياً طبق على المشاكل التي تتعرض لها المدن البر يطانية فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد اعتنق «دكنسون» الافكار والاراء والنظر يات التي ظهرت ونمت في المانيا والولايات المتحدة الامر يكية، و بين مدى نجاح تطبيقها في بر يطانيا. ومن بعد ذلك أصبح واضحا بأن المدن لا يمكن أن تكون لها شخصية متكاملة بدون المنطقة التي تعتمد عليها وتتبادل معها الخدمات والمنافع والتي يطلق عليها منطقة الظهير Hinterland . و بناء عليه اذا اردنا التخطيط السليم لأ ية مدينة لابد من الاعتماد على الفهم الكامل للعلاقة بين تلك المدينة وظهيرها . و بهذا بدأ «دكنسون» التركيز على ابراز الحقائق الخاصة بالاختلافات المكانية في الر يف والمدينة وتأسيس العلاقة الوظيفية بين المدن والمناطق التي تعتمد عليها. (٢٣)

ولكن الكساد العظيم والبطالة الكبيرة التي حدثت في بعض الجهات والأقاليم البر يطانية أدى الى تحر يك الشعور الوطني بضرورة مكافحته. وكان من نتائج هذا الكساد وتلك البطالة ظهور مناطق أو اقاليم كاسدة في بر يطانيا هجرها السكان بعد أن اقفلت فيها مناجم الفحم وتوقفت المصانع نتيجة الظروف التي عليها البلاد و بسبب تغيير العوامل المشجعة لقيام كثير من الصناعات واستمرار بقائها. وفي مقابل ذلك ظهرت مناطق أو اقاليم مزدهرة اصبحت تجذب اليها سكان المناطق الكاسدة. وكان من نتيجة ذلك بروز مشاكل في الاقاليم الكاسدة والمزدهرة على حد سواء. فالأقاليم الكاسدة عمت فيها البطالة وانخفض مستوى الخدمات بها، أما الأقاليم المزدهرة فقد عانت من الضغط السكاني الزائد عن حاجتها مما نجم عن ذلك مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية.

وكانت هذه المشاكل تعتبر بمثابة مواضيع جذابة للجغرافيين الذين ارادوا معالجة قضايا الوطن الآنية مساهمة منهم في حلها. وهذه المواضيع نظرا لكونها اقتصادية واجتماعية وسياسية فقد قر بت الجغرافيين كثيرا من العلوم الاجتماعية مما استدعى قيام تعاون مشترك في هذه الحقول كما نجم عن ذلك ازدهار الدراسات الجغرافية البشر ية.

ولعل من أبرز الجغرافيين الذين عالجوا الصناعة ومواقعها آنذاك «تيلر» و «الفرد سميث» و «بيفر» و «ديش» وغيرهم.

وقد انصب اهتمام الجغرافيين بعد الحرب على المتطلبات الاجتماعية للبلاد مثل تحسين البيئة وازالة آثار الحروب، وهدم المساكن القديمة والآيلة للسقوط

وكذلك اهتموا بمشاكل اللاندسكيب في المناطق الصناعية التي ترجع الى القرن التاسع عشر. كما بحثوا في مسألة التوزيع الجغرافي للسكان لمواجهة التغير التكنولوجي والقيم الاجتماعية في عقد الستينات.

والمتتبع اليوم لابحاث الجغرافيين البريطانيين واعمالهم نجدها تسير على عدة محاور مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعلوم الاجتماعية لعل اهمها:

المحور الاول: و يدور حول الوضع الاقتصادي السيء الذي تعاني منه بريطانيا هذه الايام وما أصاب بعض صناعاتها من تدهور و بخاصة صناعة الصلب والحديد وتعدين الفحم والطاقة ومصادرها. ومن أبرز جغرافيي هذا الاتجاه حاليا «وارن» و «بيتر اوديل» و «باترسون» و «جيرالد مانرز» و «بيفر».

المحور الثاني: و يدور حول الابحاث التي لها صلة بالتخطيط الحضري والاقليمي. ومن أبرز رجاله «بيتر هول» و «وايز» و «سيزر» و «ادواردز» و «فريمان».

المحور الثالث: و يدور حول دراسة الشئون السياحية والترفيهية ومن ابرز رجاله «ادواردز» و «هاوس» و «كبك» و «برتون».

على الرغم من أن الجغرافيا في البلاد العربية لم تصل المستوى الذي وصلته في الاقطار المتقدمة، الا أننا نشهد هذه الايام بوادر نهضة جغرافية طيبة ممثلة في نوعية كثير من ابحاث الجغرافيين العرب والتي يعالجون فيها قضايا تهم بلدانهم. ان المتتبع لكتابات الجغرافيين العرب ونشاطاتهم في الوقت الحاضر يدرك مدى التركيز على الامور التي تعاني منها مجتمعاتهم شأنها في ذلك شأن جميع الاقطار النامية والتي على الرغم من تحررها من الاستعمار الا انها تواجه في نفس الوقت الكثير من المشاكل والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهذه المشاكل أغرت الجغرافيين وكانت بمثابة دعوة مفتوحة موجهة لهم كي يسهموا مع اشقائهم من العلوم الاجتماعية في بحثها وتحليلها وتبصير الناس بها ولفت نظر المسئولين الى اهميتها ومساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

ان المواضيع التي يتطرق اليها الجغرافيون العرب هذه الايام عديدة، وكان بودنا أن نستعرض اهم تلك المواضيع والاتجاهات والاشخاص الذين أسهموا فيها الا اننا فضلنا ارجاء هذا الامر الى بحث أخر نتكلم فيه عن مساهمات الجغرافيين العرب في قضايا بلادهم الراهنة، ولكننا هنا سنشير بايجاز الى بعض المسائل التي هي مثار اهتمام الجغرافيا في بلادنا العربية.

لقد كتب الجغرافيون العرب في المواضيع الاقتصادية والاجتماعية من زراعة وتعدين وصناعة ومصادر للطاقة وكتبوا عن المدن والمستوطنات البشرية ومشاكلها، كما أسهموا في كثير من المؤتمرات التي عقدت في البلاد العربية لبحث بعض القضايا الهامة مثل ندوة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي والذي اشرف على عقدها المؤتمر الجغرافي العربي الثاني المنعقد في بغداد في شهر فبراير ١٩٧٦، وندوة البترول العربي والافاق المستقبلية لمشكلة الطاقة والمنعقدة في مدينة الرباط بالمغرب في شهر يونيو ١٩٧٧، وندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي المنعقدة بالكويت في شهر ابريل ١٩٧٨. كما أسهم الجغرافيون العرب مع غيرهم من الجغرافيين المسلمين في دراسة اوضاع العالم الاسلامي وذلك في المؤتمر الجغرافي الاسلامي الأول الذي دعت اليه جامعة الامام محمد بن سعود بالرياض وعقد في يناير عام ١٩٧٩.

نظرة مستقبلية

على ضوء ما سبق و بالنظر الى المشاكل الحالية التي تعاني منها البشرية واعتماداً على الرؤيا المستقبلية لتلك المشاكل فان ارتباط الجغرافيا ــ على ما يبدو ــ بالعلوم الاجتماعية سيزداد و يقوى على مر الزمن. فكلما أحرز الانسان تقدماً في ميادين العلم وتطبيقاته التكنولوجية وحقق سيطرته على البيئة برزت الكثير من المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسلوكية وجميعها تتطلب الدراسة والبحث والعلاج. والجغرافيا كعلم مطالبة بأن تقوم بدورها في هذا المجال. ولا يمكنها أن تنجح في مهمتها الا اذا استعانت بالعلوم الاجتماعية دون أن تهمل الاستفادة من العلوم الطبيعية.

و يبدو أن مستقبل الجغرافيا ــ و بخاصة البشرية ــ والعلوم الاجتماعية مرتبط بمدى قدرة هذه العلوم على الاستفادة من تطبيق الاساليب الرياضية وهذا ما نطلق عليه بالمعالجات الكمية. و بناء عليه فان أي تقدم منتظر في العلوم الاجتماعية (بما فيها الجغرافيا) يتوقف على تطور الرياضيات وامكانية ابتكار وسائل يمكن استخدامها بنجاح في ميادين الدراسات البشرية. و يعتقد بعض علماء الرياضة البارزين بأن الالهام الذي سبق لهم أن استمدوه من العلوم الفيزيائية وأسهم في تقدمها وتطورها قد أشرف على نهايته وحقق غايته، وان المجال والميدان المرتقب الذي من المنتظر ان تحقق فيه الرياضيات تقدمها وأن تأتي فيه بشيء جديد هو في العلوم الاجتماعية التي يمكنها أن تولد الالهام للرياضيين

ليحققوا انجازات علمية على غرار انجازاتهم السابقة في العلوم الطبيعية.

و يشير تار يخ العلم بأن أي فرع من فروع العلم يتطور ليصبح اكثر ارتباطاً بالر ياضيات، ولذلك فان الطالب الذي اختار العلوم الاجتماعية في الماضي كتخصص له حتى يتجنب الر ياضيات في دراسته، يجد نفسه اليوم يدرس اكثر فأكثر العلوم الر ياضية كلما تطور علمه وتقدم، ونما ونضج. وليس هذا القول بجديد على كثير ين من طلاب العلوم الاجتماعية اذ ان هناك العديد من المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاجتماعية في الوقت الحاضر تبحث في كيفية تطبيق الر ياضيات في الاقتصاد والاجتماع والجغرافيا. كما ان المقال او البحث العلمي الذي يستخدم المعادلات الر ياضية صار ينظر اليه اليوم بتقدير واحترام.

ومما لا شك فيه ان تقدم التقنية الر ياضية والقدرة على تطبيقها في العلوم الاجتماعية يرتبط ولا شك بمدى تعاون الر ياضيين والاجتماعيين. فالر ياضيون هم صانعو الاداة أو الوسيلة الر ياضية بينما الاجتماعيون يستخدمونها. وطالما ان الذي يستخدم الشيء ينبغى أن يحدد هدفه وغرضه فعليه أن يحدد مواصفات الاداة التي يستخدمها لتحقيق هذا الهدف. وصانع الاداة ينبغي أن لا يعمل في فراغ والا كان مثله كمثل الصانع الذي يصنع ولا يعرف شيئا عن طبيعة السوق الذي يستهلك سلعته. وحتى يتحقق هذا الهدف لابد من نقطة يلتقي فيها الر ياضي والاجتماعي. وكي يصل الاثنان الى نقطة الوصل والتلاقي هذه يجب على كل منهما ان يلم بطبيعة علم الآخر. فالر ياضي مطالب بفهم وسائل واهداف العلوم الاجتماعية في حين ينبغى على الاجتماعي ان يعرف العلوم الر ياضية وكيفية تطبيقها والاستفادة منها في دراساته وابحاثه.

الخلاصة

اذا جاز لنا تقسيم العلم الى اقسام وفروع ثم اعادة تجميع هذه الاقسام والفروع وتصنيفها على شكل مجموعات متجانسة، فان من الصعب علينا ايجاد المجمو عة التي يمكن ان تدخل ضمنها الجغرافيا. ان الجغرافيا علم له اسسه ومناهجه واهدافه التي يستمدها من العلم العام، وترتبط ارتباطا وثيقا بكل الفروع والمجموعات العلمية. ولذلك لا يجوز لنا ان ننسب الجغرافيا الى العلوم الطبيعية وحدها او العلوم الاجتماعية والانسانية. وقد انتقد كثير من أعلام الجغرافيا مثل «رتشارد هارتشورن» تقسيم الجغرافيا الى طبيعية و بشر ية لما يحمله هذا التقسيم من ازدواجية لا يقبلها العلم. ان الجغرافيا علم موحد يدرس الامكنة والظواهر من

جميع جوانبها: الطبيعة والبشرية. ونظرا للتداخل والتشابك والترابط بين الجوانب والعوامل الطبيعية والبشرية في الظاهرة الواحدة مما يستحيل فصلها عن بعضها فان الجغرافي مطالب ببحث هذه العوامل جميعها وتحليل التشابك والترابط بينها وقياس التفاعل القائم فيها وآثاره ونتائجه.

هذا وقد حاول بعض الجغرافيين حل مسألة الازدواجية في الجغرافيا وهي من أهم القضايا التي تناولها الجغرافيون بالبحث والدراسة، لأن عليها يتوقف صلة الجغرافيا بغيرها من الفروع والمجموعات العلمية. ولعل من أفضل من ساهم في هذا الميدان الجغرافي المعاصر «بيتر هاجيت» والذي استخدم أشكال «فن» البيانية والمجموعات الرياضية في حل الازدواجية و بموجب ذلك فان الجغرافيا تدخل كعنصر في مجموعات ثلاث هي: مجموعة علوم الارض، ومجموعة العلوم الاجتماعية، ومجموعة العلوم الهندسية. (٢٤)

ونحن لا نقصد في هذا البحث تقرير مسألة انتماء الجغرافيا الى الفروع والمجموعات العلمية فذلك أمر كثر فيه الجدل والنقاش واختلف فيه الجغرافيون أنفسهم، ولكننا نهدف هنا الى اظهار العلاقة الوثيقة بين كل من الجغرافيا ومجموعة العلوم الاجتماعية، و بخاصة في زماننا هذا الذي شهد انجازات علمية لم يسبق ان حققها الانسان من قبل. وكان من نتائج هذا التقدم العلمي الكبير تطور مصاحب للتكنولوجيا والتي هي عبارة عن التطبيق العملي للعلم ممثلا في مبتكراته ووسائله. ولهذا التقدم العلمي والتكنولوجي، الذي احرزه الانسان و به ذلل الطبيعة وسيطر على البيئة حتى بات سيدها، آثار ونتائج كانت ولا تزال في غاية الأهمية والخطورة على الانسان وحياته على سطح هذا الكوكب حاضرا ومستقبلا. وكانت المشاكل والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسلوكية اهم تلك الاثار والنتائج التي تتطلب مزيدا من البحث والدراسة من قبل طلاب العلوم الاجتماعية وعلمائها.

ونظرا لاهتمام الجغرافيا بدراسة الظواهر مكانيا وتحليلها رأسيا وافقيا فان التعاون أخذ ينمو و يزداد بين الجغرافيا والعلوم الاجتماعية قبيل الحرب العالمية الثانية و بعدها مباشرة ثم اشتد في الخمسينات والستينات من هذا القرن كما اوضحنا ذلك في البحث. ونحن على قناعة تامه بأن هذا التعاون سيظل ينمو و يتزايد مستقبليا نظرا لتزايد المشاكل الاجتماعية وتراكمها كلما ارتفع ضغط الانسان على الطبيعة وزاد من تأثيراته عليها.ونكاد نلمس هذا من الابحاث والمقالات والكتب

الجعرافية التي اصبحت تركز اكثر من اي وقت مضى على القضايا والمسائل الاجتماعية او البشر ية. وفي هذه الابحاث نرى التأثير المتبادل واضحا بين الجغرافيا والعلوم الاجتماعية من حيث المناهج والاساليب والمقاييس المستخدمة. و يظهر الارتباط قو ياً في هذه الناحية بين كل من الجغرافيا والاقتصاد والاجتماع والسياسة وعلم السلوك.

ولعل من بعض المؤشرات التي قد نستند عليها ايضا في تأكيد العلاقة المتنامية بين الجغرافيا والعلوم الاجتماعية ان معظم الطلبة في اقسام الجغرافيا في كثير من الجامعات يركزون على المقررات الاجتماعية و يقبلون على التخصص فيها تلبية لمتطلبات هذا العصر.

وملخص القول فان التعاون والارتباط بين الجغرافيا والعلوم الاجتماعية سيزداد مستقبلا. و يبدو ان العلوم الطبيعية ستحرز تقدما كبيرا في المستقبل المنظور بحيث ان الفجوة بينها و بين العلوم الطبيعية ستزداد ضيقا و بخاصة بعد ان تقترب النظر يات والقوانين الاجتماعية من نظيرتها في العلوم الطبيعية. ولكن تقدم العلوم الاجتماعية مرتبط ولا شك بمدى قدرتها على الاستفادة من تطبيق الوسائل الكمية، والاستعانة بالعلوم الر ياضية. وحتى يكون بالامكان تحقيق هذا الهدف لابد من قيام تعاون وثيق بين العلوم الاجتماعية والعلوم الر ياضية بحيث يعرف علماء كل منهما طبيعة علم الآخر.

المراجع

1- Kemeny, J., **A Philosopher Looks at Science,** D. Van Nastrand Company New York, 1959, P. 175.

2- Hartshorne, R., **The Nature of Geography,** The Association of American Geographers, Fourth printing, 1969, P. 368.

3- Kemeny, J., **op. cit.,** PP. 180-182.

4- **Ibid.,** PP. 244-247.

5- Harvey, D., **Explanation in Geography** Edward Arnold, London, 1969, PP. 107-113.

6- King, C.A.M., "Hypotheses and Models" in Balchin, W.G. V., (ed.), **Geography Routledge and Kegan Paul,** London, 1970, P. 71.

7- Stoddart, D.R., "Darwin's Impact on Geography" in Davies, W.K.D., (ed.), **The Conceptual Revolution in Geography** University of London Press, London, 1972, P. 52.

8- **Ibid.,** P. 53.
9- **Ibid.,** P. 57.
10- **Ibid.,** P. 57.
11- Ackerman, E., "Where is a Research Frontier" in Davies, W.K.D., **op. cit.,** P. 265.
12- Hartshorne, R., **op. cit.,** P. 375.
13- Leszczycki, S., "Applied Geography or Practical Application of Geographical Research" **in Polish Scientific Publishers,** (ed.), "Problems of Applied Geography II", 1964, P. 12.
14- Gottmann, J., **Megalopolis, The Urbanized Northeastern Seaboard of the United States.** Twentieth Century Fund, New York, 1961.
15- Rostow, W.W., **The Stages of Economic Growth** Cambridge at the University Press, 1967.
16- Fryer, D.W., **World Economic Development** McGraw-Hill, New York, 1965.
17- Friedmann, J., and Alonso, W. (eds.) **Regional Development and Planning** Massachusetts Institute of Technology, 1964.
18- Isard, W., **Methods of Regional Analysis: An Introduction to Regional Science** The M.I.T., 1969.
19- Blunden J., et al (eds.), **Regional Analysis and Development,** Harper and Row, London, 1973.
20. Isard, W., **Introduction to Regional Science** Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1975.
21- Bunge, W., **Theoretical Geography** The Royal University of Lund, Sweden, 1966, P. 209.
22- Beaver, S.A., "The Reclamation of Industrial Waste-land for Agriculture and Other Purposes" **in Problems of Applied Geography** op. cit., P. 111.
23- Dicdinson, R.E., **City and Region** Routledge and Kegan Paul, London, 1966, See Chapters 2, 3 and 4.
24- Haggett, P., **Locational Analysis in the Human Geography** Edward Arnold, London, 1969, PP. 13-15.

نظام النقد الاوروبي : أهدافه ومستقبله

د. اسكندر النجار *

من المشاكل الاساسية والهامة التي يواجهها العالم اليوم، الافتقار الى نظام نقدى سليم يساعد على نمو العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة متكافئة، مجنبا العالم مغبة التضخم وفوضى اسعار الصرف، اللذين اصبحا ظاهرتين مميزتين للنشاط الاقتصادي الدولى، الامر الذي يؤثر سلبيا على تكاليف المعيشة والاستثمار والعلاقات الاقتصادية الدولية. ومن الطبيعي ان يترتب على هذه الازمة ردود فعل دولية مختلفة تجنبا لا ثارها. وقد كان من ضمن ردود الفعل هذه اتجاه دول المجموعة الاوروبية الى تكثيف مساعيها لتحقيق هدف اقامة اتحاد نقدى واقتصادي اوروبي، فتبنت ضمن هذه المساعي والمحاولات، ترتيبات اسعار صرف خاصة بها عرفت بترتيبات الثعبان، كما اقدمت في مارس ١٩٧٩ على وضع نظام النقد الاوروبي موضع التطبيق. فهل سينجح هذا النظام حيث فشلت ترتيبات الثعبان ونظام برتون وودز؟

ان هذه الدراسة اذ تهدف اساسا الى تقييم نظام النقد الاوروبي فانها ستستعرض وتقيم في الجزء الاول منها مراحل ومساعي التعاون النقدي الاوربي المختلفة، بينما يتناول الجزء الثاني منها اهداف النظام ومبادئه بالاضافة لأركانه الاساسية وسيقتصر الجزء الثالث والاخير على تقييم النظام.

لا شك ان الاحداث النقدية الدولية قد لعبت دورها في تنشيط التعاون النقدي الاوروبي، اذ انه على الرغم من ان فكرة اقامة اتحاد اقتصادي ونقدي اوربي قد نمت خلال السنوات الاولى من اقامة السوق المشتركة، الا انها لم تتخذ شكل محاولات جدية الا في اواخر الستينات اثر تأزم الظروف النقدية الدولية. و يعود ذلك الى :(١) طبيعة اتفاقية روما اذ انها لم تنص على اقامة اي اتحاد أو نظام نقدي بل دعت الدول الاعضاء الى توثيق التعاون النقدي ومراعاة المصلحة

---

* استاذ مساعد الاقتصاد الدولي في جامعة الكويت

المشتركة لدى وضعهم لسياساتهم النقدية والاقتصادية الامر الذي يشكل مخرجا يبرر تقاعس بعض الدول الاعضاء عن التطوير الفعال لاهداف ومؤسسات السوق. (٢) انتماء دول السوق الى نظام برتون وودز الذي تحدد اتفاقيته طبيعة وسياسة اسعار الصرف لحد كبير. وحيث ان نظام النقد الدولي قد تميز بالاستقرار في تلك الفترة فان سياسة اسعار الصرف لم تكن موضع اهتمام مباشر من قبل هيئات السوق. وقد يرى البعض في ذلك قصر نظر، اذ انه على الرغم من الاستقرار الظاهري الذى ساد نظام النقد الدولي فان بوادر الازمة كانت تلوح في الافق، ومن ناحية اخرى فان تطوير النظام لا يخضع للازمات النقدية الدولية.

لقد اكدت بداية الازمات النقدية الدولية سنتى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ لمجموعة دول السوق الاوربية ان عدم وجود تنسيق وتعاون فعال على الصعيد النقدي لا يترتب عليه مضار داخلية فقط بل خارجية ايضا، وذلك نتيجة عدم قدرة الدول الاعضاء على الدفاع عن استقلالها النقدي ومصلحتها المشتركة ازاء الازمات النقدية الدولية. فقد ترتب على اختلال ميزان المدفوعات الفرنسي سنة ١٩٦٨، اثر تسوية مشاكل الاجور، اشتداد حركة المضاربة على الفرنك لصالح المارك الالماني. ونتيجة لاصرار كلتا الدولتين على المحافظة على سعري تعادل عملتيهما، اتبعتا سياسات مالية لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات في كل منهما، دون التشاور او التنسيق المسبق مع باقي الدول الاعضاء. ففرضت المانيا في نوفمبر ١٩٦٨ ضريبة مقدارها ٤٪ على الصادرات ومنحت اعانة مقدارها ٢٪ للواردات، بينما زادت فرنسا من نسبة الضريبة المضافة ومنحت اعانة للصادرات. (١) لقد ترتب على هذه الاجراءات الاخلال بحركة ونمط التجارة بين دول السوق، الامر الذي يتعارض مع المباديء الاساسية للسوق. اما على الصعيد الدولي فان ازمة الدولار لم تهدد فقط استقرار واستمرارية نظام النقد الدولي الامر الذي يؤثر على العلاقات الاقتصادية الدولية ككل، بما فيها العلاقات الاقتصادية لدول مجموعة السوق، بل وايضا استقلال السياسة النقدية لهذه المجموعة، نظرا للنمو المتزايد لسوق الدولار الاوربي. الامر الذي نمى شعور البنوك المركزية الاوربية بضرورة السعى لوضع استراتيجية مشتركة لايجاد عملة اوربية. (٢) وقد تفاقمت الازمة عندما اعلنت الولايات المتحدة في مارس ١٩٦٨ عن توقفها عن تحويل الدولار الى ذهب الا لتسوية المعاملات الرسمية بين البنوك المركزية. وقد ترتب على ذلك ان خفضت فرنسا سعر صرف الفرنك في اغسطس ١٩٦٩ بمقدار ١١٪، بينما لجأت المانيا في سبتمبر الى

تعويم المارك ثم رفعت سعر صرفه بمقدار ٩٪ في اكتوبر ١٩٦٩. وقد تمت هذه الاجراءات مرة ثانية دون التشاور او التنسيق المسبق مع باقي دول المجموعة الاوربية الامر الذي كان له اثره السلبي على تجارة السوق. (٣)

لقد ترتب على تلك الازمة ان تقدمت هيئة السوق برئاسة ريموند بار Raymond Barre بمذكرة لمجلس وزراء السوق في فبراير ١٩٦٩ واخرى اكثر تفصيلا في ديسمبر ١٩٦٩، تقترح فيهما على الدول الاعضاء الست تنسيق سياساتهما الاقتصادية والنقدية واتباع خطة من عدة مراحل يتحقق في نهايتها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي. (٤) وقد قام مجلس الوزراء، بعد دراسة الخطتين، بتحويلهما الى الهيئات الوطنية السياسية في المجلس لدراستهما وابداء الرأي فيهما. فشكلت لجنة برئاسة بيير ويرنر Pierre Werner. وقد قدمت هذه اللجنة تقريرا مبدئيا في يونيو ١٩٧٠ يتضمن الاجراءات والخطوات الواجب اتباعها لاقامة اتحاد اقتصادي ونقدي(٥) وقد تبنى مجلس الوزراء في يونيو ايضا خلاصة التقرير، التي تتمثل في النقاط الاساسية التالية:

١ ــ ان امكانية تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي خلال السنوات ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠ يتوقف على توفر الدعم السياسي الدائم من قبل الدول الاعضاء للخطة المعتمدة.

٢ ــ ان مفهوم الاتحاد الاقتصادي والنقدي يتضمن اتخاذ القرارات الرئيسية للسياسة الاقتصادية على صعيد المجموعة، وهذا يقتضي تحويل السلطات اللازمة من المستوى الوطني الى مستوى المجموعة. وقد ينجم عن هذه الترتيبات تبني عملة أوروبية واحدة الامر الذى يضمن عدم امكانية التراجع عن القرارات المتخذة.

٣ ــ ان اتخاذ بعض الاجراءات الضرورية لاقامة السوق تقتضي تعديل اتفاقية روما لذا يجب اتخاذ التدابير اللازمة خلال المرحلة الاولى.

٤ ــ يجب ان تبدأ المرحلة الاولى اعتبارا من ١/١/٧١، و يمكن ان تتم من الناحية الفنية خلال ثلاث سنوات. وتكرس هذه المرحلة لاعداد الهيئات والاجهزة اللازمة لاقامة الاتحاد بالاضافة الى تنشيط الاجهزة والهيئات القائمة وجعلها اكثر فعالية. وتمثل هذه المرحلة بداية عهد ظهور المجموعة الأوروبية كوحدة مميزة لها شخصيتها المستقلة في نظام النقد الدولي.

٥ ــ يجب اعتبار المرحلة الاولى خطوة ــ وليس هدفا ــ ضمن سلسلة الخطوات

الرامية الى تحقيق الاندماج الاقتصادي والنقدي.

٦ ــ يجب على الدول الاعضاء في المرحلة الاولى تعز يز اجراءات التشاور، وتنسيق سياسات الميزانية والسياسات النقدية والائتمانية بحيث تتفق واهداف المجموعة. كما يجب العمل على تجانس بعض الضرائب ودمج الاسواق المالية.

٧ ــ يجب ان تتبنى دول المجموعة خطا واحدا في علاقاتها النقدية مع الدول غير الاعضاء والمنظمات الدولية. كما يجب الا تسمح بمرونة اسعار الصرف فيما بينها، وان تلتزم بهذه السياسة حتى لو سمح نظام النقد الدولي باتساع حدود تقلب اسعار الصرف.

وقد قدمت لجنة و يرنر تقر يرها النهائي في اكتو بر ١٩٧٠ (٦) و بناء على تقار ير بار و و يرنر قدمت هيئة السوق في ٣٠ اكتو بر ١٩٧٠ لمجلس وزراء السوق تقر يرا رسميا باقتراح اقامة الا تحاد الاقتصادي والنقدي الاور بي. وقد اعقب ذلك، في ٩ فبراير ١٩٧١ ان وافقت الدول الاعضاء، معبرة عن رغبتها السياسية في اقامة اتحاد اقتصادي ونقدي تبعا لخطة مرحلية تبدأ في فبراير ١٩٧١، وتكون طبيعة الاجراءات المتخذة بحيث تؤدي في نهاية ١٩٨٠ الى تحقيق واقامة الا تحاد، وستشكل دول المجموعة آنذاك:

١ ــ منطقة تتميز بحر ية انتقال الافراد ورأس المال والسلع والخدمات، على الا تخل بطبيعة المنافسة القائمة او ان يترتب عليها اختلال هيكلي او اقليمي.

٢ ــ شخصية نقدية واحدة في نظام النقد الدولي، تتميز بثبات اسعار التعادل، وزوال حدود التقلب بين دول المجموعة. اذ ان هذه الخطوات اساسية لخلق عملة نقدية واحدة، كما يترتب عليها تنظيم البنوك المركز ية على مستوى المجموعة.

٣ ــ وحدة تتمتع بالصلاحيات والمسئوليات في الحقلين الاقتصادي والنقدي تمكن مؤسساتها من ادارة الا تحاد. ولتحقيق هذه الغاية فان قرارات السياسة الاقتصادية ستتخذ على مستوى المجموعة الامر الذي يقتضي توفير الصلاحيات اللازمة لمؤسسات السوق او المجموعة. ان توز يع الصلاحيات والمسؤوليات على صعيدي المجموعة من ناحية والدول الاعضاء من ناحية اخرى يجب ان يكون بحيث يتفق وضرورة تحقيق الانسجام وفعالية عمل المجموعة في الا تحاد.

وقد وافق مجلس الوزراء ايضا على جملة اجراءات تنفذ خلال المرحلة الاولى (١٩٧١ ـ ١٩٧٣) وتشمل تعزيز تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الاعضاء في الاجل القصير، و بصورة خاصة تحقيق قدر اكبر من الالتزام بضرورة التشاور المسبق لا تخاذ اي اجراء، وتضييق حدود التقلب بين اسعار عملات المجموعة. كما وافق على اقامة مساعدة مالية متوسطة الاجل برأسمال قدره بليوني دولار لتقديم القروض للدول الاعضاء التي تواجه مشاكل او تهديد بمشاكل في ميزان المدفوعات. (٧)

لقد وضعت هذه القرارات موضع الاختبار في مايو ١٩٧١، الا انها لم تصمد ازاء تدفق رأس المال الاجنبي على الاسواق الاوربية، فاغلقت اسواق الصرف في المانيا وهولندا و بلجيكا وسو يسرا. وقد قامت الدول الاعضاء بالتشاور فيما بينها، واتخذت هيئة السوق موقفا يتعارض مع الاتجاه نحو رفع اسعار تعادل عملات دول المجموعة، كما عارضت الاتجاه الى حرية تقلب اسعار العملات بالنسبة للدولار، او توسيع حدود تقلب اسعار الصرف، تجنبا للاثار الضارة لحركة المضاربة التي ستنجم عن ذلك. الا ان الدول الاعضاء لم تتوصل الى موقف مشترك بصدد سياسة اسعار الصرف. فلجأت المانيا في ١٠ مايو ١٩٧١ الى تعويم المارك، بينما اتبعت هولندا اسلوب السعرين وأبقت دول المجموعة الاخرى على اسعار تعادل عملاتها. (٨) الا ان ذلك لم يكن نهاية المطاف، اذ ان اعلان الولايات المتحدة في ١٥ اغسطس ١٩٧١ عن توقفها عن تحويل الدولار الى ذهب، وما نجم عن ذلك من انتشار الاضطراب في الاسواق المالية، برهن مرة اخرى على عجز الدول الاعضاء عن اتخاذ موقف مشترك ازاء تلك الازمة خصوصا فيما يتعلق بسياسة اسعار الصرف. فقد عرضت اللجنة التنفيذية اقتراحا بخيارين على الدول الاعضاء بصدد أسعار الصرف الأول يتضمن التعويم الحر بعملات الدول الاعضاء كمجموعة مع المحافظة على او تضييق حدود التقلب بين اسعار هذه العملات. والثاني، و يتضمن تبني اسلوب السعرين (٩) الا ان الدول الاعضاء لم تتفق مرة اخرى على اسلوب موحد. فاستمرت المانيا وانضمت اليها هولندا ـ في تعويم عملتيهما، بينما اتبعت فرنسا و بلجيكا اسلوب السعرين، كما اقدمت ايطاليا على تعويم الليره ضمن حدود ضيقة. وعلى الرغم من ان اتفاقية السمثيونيان Smithonian Agreement المعقودة في ١٨/١٢/١٩٧١ قد اضفت نوعا من الاستقرار على الاسواق المالية الدولية، الا انها لم تساعد على حل مشاكل دول المجموعة الاوروبية كما

اعلن مجلس وزراء السوق في ١٢يناير ١٩٧٢، اذ ان توسيع حدود التقلب ـ حسب الاتفاقية ـ سيخل بنمط تجارة دول المجموعة، كما ان الاتفاقية لم تقرر اعادة مبدأ تحو يل الدولار الى ذهب او تنظيم حركة رأس المال دوليا. (١٠)

لقد اعقب اتفاقية السمثونيان تجديد المجموعة الاورو بية لسعيها من اجل اقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، فتبنت في مارس ١٩٧٢ و بناء على اقتراح هيئة السوق ـ قرارات تقضي بتضييق حدود التقلب بين اسعار صرف عملات المجموعة الى + ١٢٥ر١٪ بينما تتبع حدود التقلب المقترحة في اتفاقية السمثونيان (+ ٢٥ر٢٪) بينها و بين الدول غير الاعضاء. وقد تضمن القرار ايضا ضرورة استخدام عملات المجموعة في التدخل للحفاظ على حدود التقلب هذه بدلا من الدولار بالاضافة الى اتخاذ عمل جماعي مشترك تجاه حركة رأس المال الاجنبي. وقد اشتهرت ترتيبات اسعار الصرف هذه بترتيبات الثعبان او مجموعة الثعبان (١١)

ان فترة الاستقرار النسبي التي وفرتها اتفاقية السمثونيان لم يطل امدها. فقد تعرض الجنيه الاسترليني في ١٥ يونيو ١٩٧٢ لضغط خروج رؤوس الاموال قصيرة الاجل، الامر الذى اضطر الحكومة البر يطانية الى الخروج على الاتفاقية فعومت الجنيه فى ٢٣ يونيو ١٩٧٢، وتبعتها في هذا الاجراء دول اخرى ترتبط بالاسترليني. (١٢) وقد اشتدت حركة المضار بة على الدولار والعملات الاورو بية. وقد سمح لايطاليا بالتدخل للحفاظ على سعر عملتها، بالدولار بدلا من عملات السوق. وقد تبع ذلك اتفاق مجلس الوزراء في سبتمبر ١٩٧٢ على اقامة صندوق النقد الاوروبي التعاوني European Monetary Co-operation Fund وتتمثل مهام هذا الصندوق في:

١ ـ تضييق حدود التقلب بين اسعار صرف عملات دول السوق المشتركة في ترتيبات الثعبان.
٢ ـ التدخل بعملات دول السوق في اسواق الصرف.
٣ ـ تسو ية الحسابات بين البنوك المركز ية، بحيث يؤدي ذلك الى سياسة متجانسة بالنسبة للاحتياطي.
٤ ـ ادارة تسهيل المساعدة النقدية قصيرة الاجل.

الا ان اشتداد الازمة النقدية أجل وضع هذا القرار موضع التنفيذ. اذ استمر

تدفق الدولار على الاسواق الاورو بية وخصوصا على المارك الالماني الذي بلغ سعره حده الاعلى في أول فبراير ١٩٧٣. وقد كان العالم على شفا ازمة نقدية اخرى. فقد اضطر البنك المركزي الالماني لشراء ما يقارب ستة ملايين دولار خلال الفترة ١ ـ ٩ فبراير ١٩٧٣ للحفاظ على سعر المارك. وقد اخذ تدفق الدولار يهدد الجلدر ايضا.

وقد ازداد الضغط على العملات الاورو بية عموما. وقد اكدت هيئة السوق مرة اخرى ضرورة تعز يز الرقابة على حركة رأس المال الاجنبي. وقد عزز هذا القرار باغلاق اسواق الصرف الاورو بية اعتبارا من ٥ فبراير ١٩٧٣ وحتى اليوم التالي لاعلان الولايات المتحدة عن تخفيضها الثاني لسعر الدولار بمقدار ١٠٪ في ١٢ فبراير ١٩٧٣. كما اعلنت ايطاليا تعو يم الليرة خارجة بذلك على قرار المجموعة. (١٤)

ان تخفيض سعر الدولار لم يحل الازمة اذ استمرت المضار بة وازداد الاقبال على شراء الذهب فاقفلت المانيا سوق صرفها الرسمي مرة ثانية في ١ مارس ١٩٧٣، لتفاقم تدفق الدولار، وتبعتها دول السوق الاخرى، فقررت اقفال اسواقها الرسمية لمدة اسبوعين ابتداء من ٤ مارس ١٩٧٣، لاجل التباحث في التدابير التي يجب اتخاذها تجاه ازمة العملات هذه. وقد انتهت الى قرار في ١١ مارس ١٩٧٣، بتعو يم عملاتها كمجموعة مستقلة عن الدولار، خارجة بذلك عن اتفاقية السمثونيان، كما قررت وضع قرار اقامة صندوق النقد الاوربي التعاوني موضع التنفيذ اعتبارا من ابر يل ١٩٧٣. الا ان هذه الاجراءات لم تكن كافية ايضا، اذ بقي كيان المجموعة هشا عرضة لاي عامل خارجي لتقو يضه، وقد جاء ذلك على صورة تضاعف اسعار النفط الامر الذي ادى الى اعاقة المجموعة عن التقدم الى المرحلة الثانية من مراحل الاتحاد. (١٥)

لقد كان مجلس وزراء السوق يأمل بقرار في مارس ١٩٧١ ان تبدأ مرحلة الاتحاد الثانية في يناير ١٩٧٤، الا ان التأخير في وضع القرارات السابقة موضع التنفيذ اعاق ذلك. وقد اقترحت هيئة السوق في ديسمبر ١٩٧٣ جملة قرارات يمكن ان توصف بأنها متواضعة في مجالها وابعادها.. وقد تبناها مجلس الوزراء في فبراير ١٩٧٤ وهي: (١٦)

١ ـ السعي لتحقيق تنسيق اكبر في مجال السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء.
٢ ـ وضع مؤشرات تحقيق الاستقرار والنمو والتوظف الكامل في المجموعة.

٣ ــ اقامة لجنة للسياسة الاقتصادية.
٤ ــ تعديل المساعدة النقدية قصيرة الاجل بحيث تشمل الاعضاء الجدد: بر يطانيا، وايرلندا والدانمارك.

ان هذه القرارات لم تكن ذات جدوى، فقد صيغ ــ خصوصاً ــ القراران الاولان بصورة عامة غير محددة، اذ تركت لكل عضو أن يفسرها وفق مصلحته.

ان اشتداد حركة المضار بة على الفرنك الفرنسي ادى بفرنسا الى تعو يم الفرنك بصورة مؤقتة في يناير ١٩٧٤،لكنها عادت وقررت في يوليو ١٩٧٥ ان الظروف ليست مناسبة للعودة الى ترتيبات الثعبان، ثم تركت ترتيبات الثعبان رسميا في مارس ١٩٧٦. وقد تخلت ايطاليا ايضا عن التقيد بهذه الترتيبات في مايو ١٩٧٤ نظرا للعجز المتفاقم في ميزان مدفوعاتها فلجأت الى تعو يم الليرة. وقد دفعت هذه الازمة رئيس وزراء السوق في خطابه للمجلس في ١٦ سبتمبر ١٩٧٤ الى تحذير الاعضاء وحثهم على نبذ التقاعس والعمل على مجابهة الازمة وتطو ير اجهزة السوق. (١٧) وقد اقترح اتخاذ اجراءات منها:

١ ــ اصدار قرض على مستوى المجموعة لمساعدة الدول التي تعاني من مشاكل ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع اسعار النفط
٢ ــ تشكيل وحدة حساب أورو بية.
٣ ــ تعديل جهاز صرف المجموعة.
٤ ــ تنسيق العمل لدمج الاسواق الاورو بية

لقد تجاو بت الدول الاعضاء مع بعض هذه الاقتراحات، اذ اتخذت ترتيبات في اكتو بر ١٩٧٤ لاصدار قرض على مستوى المجموعة قدره ٣ بليون دولار. كما تم اخراج وحدة الحساب الاورو بية الى حيز الوجود في مارس ١٩٧٥. (١٨) وتتمثل فوائد وحدة الحساب هذه في:

١ ــ احتساب قيمتها يومياً على اساس اسعار صرف عملات المجموعة.
٢ ــ تمثيلها للشخصية النقدية الأورو بية.
٣ ــ خطوة اساسية نحو تحقيق الاتحاد النقدي.

هـذا ولـم يـعقب ذلك قرارات او اجراءات في سبيل تحقيق الا تحاد النقدي، او تـعـز يز ترتيبات اسعار الصرف، حيث الانجاز الظاهر لدول المجموعة. وقد افاد تقر ير هـيئـة الـسـوق المقـدم لمجلس الوزراء في ٦ ديسمبر ١٩٧٧ عن الخطوات والمساعي المبذولة نحو اقامة الا تحاد الاقتصادي والنقدي، بأن الدول الاعضاء كانت منهمكة بمعالجة مشاكلها الداخلية ومن ثم لم يحرز اي تقدم يذكر. وقد اقترحت اللجنة في تقر يرها برنامجا لتطبيقه سنة ١٩٧٨، تتمثل خطوطه العر يضة في: (١٩)

١ ــ ز يادة الاندماج على المستوى الاقتصادي والسياسة الاقتصادية.
٢ ــ بذل الجهود نحو خلق سوق اور بية واحدة متنافسة.
٣ ــ تنمية سياسة المجموعة الهيكلية والاجتماعية .

وقد اعـقـب ذلـك بـعـد سبعة اشهر ان قام المجلس الاورو بي في اجتماعه في بر يمن في يوليو ١٩٧٨، بمناقشة خطة لتعز يز التعاون النقدى الاورو بي من خلال اقامة نظام اورو بي. (٢٠)

ان انجازات دول المجموعة الاورو بية حتى ذلك التار يخ تتلخص فيما يلي:

١ ــ الا تفـاق من حيث المبدأ على ثبات اسعار الصرف مع امكانية تعديلها، الا ان بر يطانيا وفرنسا وايرلندا وايطاليا خرجت على ذلك الا تفاق وعومت عملا تها لاحقا.
٢ ــ الا تفـاق على تضـيـيق حدود التقلب بين اسعار صرف عملات الدول الاعضاء وقـد اسـتـمـرت المانـيـا والـدول وثـيـقـة الـصلة اقتصاديا بها كبلجيكا وهولندا واللـكـسـمـبـرج والدانمرك فقط في تطبيق هذا الا تفاق بينما خرجت عنه باقي الدول الاعضاء.
٣ ــ الا تفاق على التعو يم المشترك ازاء الدولار والعملات الاخرى.
٤ ــ الا تـفـاق على اسـتـخـدام عـمـلات الـمجموعة في التدخل الا انه حصل استثناء بالنسبة لايطاليا.
٥ ــ الا تـفـاق على اقـامـة تـسـهـيـل نقدي قصير الاجل وآخر متوسط الاجل، الا ان فعاليتهما كانت محدودة نظرا لضآلة ارصدتهما.
٦ ــ الا تفـاق على اقامة صندوق النقد الاورو بي التعاوني، الا ان دوره في الشئون النقدية الاورو بية كان محدودا جدا.
٧ ــ الا تفاق على مبدأ الرقابة على حركة رأس المال الاجنبي.

ان العرض المتقدم لمساعي الدول الاعضاء، وان يكن يدل على الا تفاق على الاهداف الا انه لا يعدو كونه جملة محاولات متعثرة ينقصها التكامل من حيث توقيت وطبيعة القرارات بالاضافة الى الافتقار للعزم والتصميم على وضع القرارات موضع التنفيذ، اذ لجأت الدول الاعضاء أبان الازمات الى تغليب المصلحة الوطنية على مصلحة المجموعة، الامر الذي يثير التساؤل حول جدية الدول الاعضاء او تفهمهم الكافي لطبيعة او ماهية الا تحاد النقدي والشروط الواجب توافرها.

ان تقصي طبيعة الاسباب التي ادت الى تعثر المحاولات المتقدمة امر اساسي لا يجب اغفاله لدى صياغة نظام النقد الاوربي اذا ار يد له النجاح، وتنقسم هذه الاسباب الى: خارجية، لا نعتقد ان لواضعي النظام اى سلطان عليها، واخرى داخلية مترابطة.

الاسباب الخارجية:

وتتمثل في الازمات النقدية المتتالية، الامر الذى لم يوفر جو عمل طبيعي، بعيدا عن المؤثرات الخارجية، يساعد على وضع المراحل المتفق عليها موضع التطبيق، مع ان الازمات النقدية هذه هي التي حفزت الدول الاعضاء على العمل المشترك.

الاسباب الداخلية:

١ ـ عدم التفهم والاستيعاب الكافيين لدى دول المجموعة لماهية الا تحاد النقدي او الشروط الواجب توافرها (٢١) وقد انعكس ذلك في التفاوت الزمني للقرارات كما حدث بالنسبة لترتيبات اسعار الصرف واجهزتها، وايضا في طبيعة القرارات، حيث اغفلت او لم تعط حقيقة تعارض السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء قدرها الكافي من الاهمية لدى وضع ترتيبات اسعار الصرف.

٢ ـ عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء، ومن ثم تعارض سياسات بعض هذه الدول مع سياسة اسعار الصرف المتمثلة بترتيبات الثعبان.

٣ ـ عدم كفاية ترتيبات اسعار الصرف واجهزتها.. ان ترتيبات اسعار الصرف (الثعبان) تقتضي من الدول الاعضاء المحافظة على اسعار تعادل عملاتها والا تسمح لها بالتقلب فيما بينها الا ضمن حدود ضيقة وتلجأ في سبيل المحافظة على اسعار تعادل عملاتها، ان كان هناك تهديد بتغيرها، لاسباب داخلية او خارجية، الى التدخل في سوق سعر الصرف. ولا يكون

التدخل قاصرا على دولة العجز مثلا بل دولة الفائض ايضا. وتستخدم الدولة احتياطياتها او تلجأ الى الاقتراض من التسهيل النقدي قصير الاجل. والاعتراض هنا يتمثل في:

أ ــ ان عبء التعديل او التدخل يقع على كاهل الدولة التي تواجه تهديداً بتخفيض سعر عملتها، وان تدخلت الدولة الاخرى ايضا، الا ان دولة العجز ملزمة بتسديد مقدار التدخل للدولة الاخرى. وكان من الافضل لو وزع عبء التدخل على سائر دول المجموعة.

ب ــ ان قدرة الدولة على التدخل يتوقف على الاحتياطيات المتوفرة لديها وما يوفره التسهيل النقدي قصير الاجل. وهذا يعني تعرض الدولة الى فقدان احتياطياتها اذا لم تتحسن الظروف الاقتصادية. اما من حيث التسهيل النقدي قصير الاجل، فان ما يتاح منه في مواجهة الازمات النقدية ضئيل وغير كافي اذا ما قورن بسوق الدولار الاور بي الذي قارب حجمه حوالي ١٨٠ بليون دولار.

٤ ــ هذا و يتمثل قصور الاجهزة في عدم فعالية صندوق النقد الاور بي التعاوني، اذ لم يقم بالدور او بالمهام المناطة به وذلك لاحجام البنوك المركز ية للدول الاعضاء عن التعاون.

٥ ــ تعارض ترتيبات اسعار الصرف مع السياسة النقدية للدول الاعضاء. اذ قد تضطر الدولة في سبيل الحفاظ على سعر تعادل عملتها الى رفع سعر الفائدة كي تحول دون خروج رؤوس الاموال، الامر الذي يؤثر سلبيا على سياستها لتشجيع الاستثمار المحلي.

لا شك ان ترتيبات اسعار الصرف (الثعبان) قد اضفت في بداية عهدها نوعا من الاستقرار، الا انها للاسباب المتقدمة، لم تصمد طو يلا في مواجهة الازمات النقدية الدولية، وقد تحولت ــ كما اتهمها البعض ــ الى كتلة المارك، اذ اقتصرت، كما قدمنا، على المانيا والدول وثيقة الصلة اقتصاديا بها. (٢٢)

ان قرار المجلس الاورو بي في اجتماعه في بروكسل في ٤ و ٥ ديسمبر ١٩٧٨، بتبني نظام النقد الاورو بي ثم وضعه موضع التطبيق في ١٣ مارس ١٩٧٩، يعتبر في ضوء القرارات والمحاولات المتقدمة المتعثرة، انجازا وتقدما جوهر يا على صعيد التعاون النقدي والاقتصادي الاور بي. (٢٣) وسنترك البحث في مباديء واهداف واركان النظام ومن ثم تقييمه الى الجزئين التاليين.

٢

ان هدف اقامة نظام النقد الاوربي لا يمكن عزله عن الاسباب التي ادت الى إقامته. ان هدف النظام ليس بجديد فهو كترتيبات الثعبان يرمي الى زيادة استقرار اسعار الصرف من خلال اقامة منطقة اسعار صرف أوروبية مستقرة. والجديد يكمن في اجهزة ووسائل النظام، التي تفوق في امكانياتها تلك المتاحة لترتيبات الثعبان ونظام برتون وودز، وهى ان دلت على شيء فانما تدل على ما يبدو ـ على الروح والعزم الجديدين لتحقيق تعاون نقدي وثيق وفعال.

وقد كان من الاسباب الدافعة لذلك، التردى النسبي في الاوضاع الاقتصادية الاوروبية، والرغبة في نفض التقاعس والتردد الذين اكتنفا المحاولات السابقة اذ ان الدول الأوروبية على الرغم من انقضاء سنوات على الكساد الاقتصادي الشديد الذي سادها ـ لا تزال تعاني من انخفاض و بطء معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض معدل توظيف الطاقة الاقتصادية بالاضافة الى الارتفاع النسبي في معدلات البطالة الامر الذي قد يؤدي بهذه الدول الى اتباع سياسة الحماية، مقيدة بذلك التجارة الخارجية. وهذا ان حدث سيترتب عليه آثار اقتصادية وخيمة تعم الدول الاوروبية مباشرة، نظرا للعلاقات التجارية الوثيقة الهامة القائمة فيما بينها. ومن ناحية اخرى يسود الاقتصاد بأن تقلبات أسعار الصرف قد زعزعت ثقة رجال الاعمال و بالتالي خفضت معدل نمو الاستثمار الخاص. (٢٤)

وقد ارتأى المؤتمرون في بريمن ان خلق نظام نقدي أوروبي لا يساعد فقط على اتباع سياسة نقدية وموقف مشترك ازاء الازمات النقدية، بل يساعد ايضا على حل المشاكل الاقتصادية للدول الاعضاء من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة مؤديا بذلك الى تقليص مستوى البطالة، وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق قدر اكبر من الاستقرار النقدي بالاضافة الى تقليل التفاوت في التقدم الاقليمي، وتنشيط الطلب وزيادة حجم التجارة الدولية. وهذه ان تحققت فانها ستمهد السبيل أمام اقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي.

ان نظام النقد الاوربي، وان كان يتفق مع ترتيبات الثعبان ونظام برتون وودز من حيث الاهداف والمباديء الاساسية، الا انه يختلف مع كليهما من حيث درجة شمول واكتمال الترتيبات والاجهزة والامكانيات. اذ حاول واضعوا النظام تفادى العيوب التي اكتنفت كليهما وأدت الى انهيارهما. ولكي ندرك طبيعة هذا الاختلاف وابعاده سنعرض مفصلا اركان النظام الاساسية وهي:

١ ــ وحدة النقد الأوروبية
٢ ــ سعر الصرف وجهاز التدخل
٣ ــ جهاز الائتمان
٤ ــ جهاز تحويل الموارد (٢٥).

١ ــ وحدة النقد الاوروبية ومهامها:

تعتبر وحدة النقد هذه ركنا اساسيا في النظام، بسبب طبيعة مهامها واستخداماتها. وستتطابق في قيمتها وتركيبها، في المراحل الاولى للنظام، مع وحدة الحساب الاوربية، اذ انها ستحل محلها. (٢٦) لكنها كما سنلاحظ لاحقا تختلف عنها من حيث طبيعة المهام. كما تتفق مع حقوق السحب الخاصة التي استحدثت في نظام برتون وودز من حيث المبدأ. وقد كانت قيمة الاخيرة تعادل قيمة وحدة الحساب الاوربية في ٢٨/٦/١٩٧٤، الا ان قيمتهما اختلفتا بسبب اختلاف قيم واوزان عملات سلتيهما في ١/٣/١٩٧٩. فاصبحت وحدة الحساب الاوربية تعادل ٣٥٢ر١ دولار. بينما اصبحت وحدة حقوق السحب الخاصة تعادل ٢٨٨ر١ دولار. وقد كانت اوزان العملات المكونة لسلة عملات وحدة الحساب و بالتالي وحدة النقد الأوروبية لدى بداية النظام كالتالي:

«اوزان العملات في وحدة النقد الأوروبية في ١/٣/١٩٧٩ م. (٢٧)

العملة	كمقادير مطلقة من العملة	كنسبة مئوية من سلة العملات (وحدة النقد)
مارك الماني	٨٢٨٠٠ر٠	٠٢ر٣٣
فرنك فرنسي	١٥٠٠٠ر١	٨٩ر١٩
جنيه استرليني	٠٨٨٥٠ر٠	٢٥ر١٣
جلدر هولندي	٢٨٦٠٠ر٠	٥٦ر١٠
ليرة ايطالية	٠٠٠٠٠٠ر١٠٩	٥٨ر٩
فرنك بلجيكي	٦٦٠٠٠ر٣	٢٣ر٩
كرون دانمركي	٢١٧٠٠ر٠	١٠ر٣
جنيه ايرلندي	٠٠٧٥٩ر٠	١١ر١
فرنك لكسمبرجي	١٤٠٠٠ر٠	٣٥ر٠

ان اهمية وحدة النقد الأورو بية، لا تتوقف فقط على استخداماتها، بل ايضا على ثقة الاعضاء بها وقبولهم لها، الامر الذي يتوقف الى حد كبير على التمثيل الحقيقي لاوزان العملات في السلة. اذ لا يخفى ان تغير الظروف الاقتصادية وما قد يترتب عليها من آثار على الناتج الاجمالي او التجارة الخارجية للدولة يقتضي تغيير الوزن النسبي للعملة و بالتالي الاوزان النسبية لسائر العملات في السلة. وقد احتاط واضعوا النظام لذلك، فقرروا مراجعة اوزان العملات بعد انقضاء ستة اشهر على بداية النظام اذا اقتضى الامر، ومن ثم بعد كل خمس سنوات. كما يمكن تغيير الاوزان بناءاً على طلب الاعضاء، اذا تغير نصيب اي عملة بأكثر من ٢٥٪. واذا وجد انه يجب تغيير الوزن النسبي لعملة ما فان التعديل يشمل الاوزان النسبية لجميع العملات بحيث يحافظ على ثبات واستقرار القيمة الخارجية لوحدة النقد الأورو بية ازاء اى عملة لحظة التغيير.

هذا وتتمثل الاستخدامات او المهام التي صيغت من اجلها وحدة النقد الأورو بية بالتالي:

أ ـ معيار النظام وجهاز الصرف:

لابد لاي نظام نقدي من معيار سواء كان يتبع نظام سعر الصرف الثابت او الحر، او مابينهما من انظمة او ترتيبات. وقد علمتنا التجارب التار يخية النقدية عدم الاعتماد على معدن كالذهب او عملة وطنية كالدولار كمعيار للنظام. وخير شاهد على ذلك ما آل اليه نظام برتون و ودز وايضا نظام الذهب. ولا شك ان واضعي النظام لم تفتهم هذه التجارب فاختاروا وحدة النقد الأورو بية معياراً للنظام، تحدد بموجبها الدول الاعضاء اسعار عملاتها المركز ية، ومن ثم اسعار صرف عملاتها الثنائية. و يمثل الجدول التالي الاسعار المركز ية للعملات الأورو بية فى ١٩٧٩/٣/١:

العملة مقومة بوحدة النقد الأوروبية   أو   وحدة النقد مقومة بالعملات الاوروبية

العملة	وحدة نقد الأوروبية		العملة	وحدة نقد الأوروبية
مارك الماني	٠ر٣٩٨٣٠٥		٢ر٢١٠٦٤	مارك الماني
فرنك فرنسي	٠ر١٧٢٤٦٤	وحدة النقد	٥ر٧٩٨٣٠	فرنك فرنسي
جلدر هولندي	٠ر٣٦٧٥٤٣	الاورو بية تعادل	٢ر٧٢٠٧٧	جلدر هولندي
ليرة ايطالية	٠ر٠٠٠٨٧١	(=)	١١٤٨ر١٥٠٠٠	ليرة ايطالية
فرنك بلجيكي	٠ر٠٢٥٣٤٣		٣٩ر٤٥٠٨٢	فرنك بلجيكي
كرون دانمركي	٠ر١٤١١٢٥		٧ر٠٨٥٩٢	كرون دانمركي
جنيه ايرلندى	١ر٥٠٩١٢٠		٠ر٦٦٢٦٣٨	جنيه ايرلندي
فرنك لكسمبرجي	٠ر٠٢٥٣٢٣		٣٩ر٤٥٠٨٢	فرنك لكسمبرجي

وبناء على الجدول المتقدم يمكن بالطبع تحديد اسعار الصرف بين العملات. فسعر صرف المارك بالنسبة للفرنك الفرنسي مثلا، يعادل ٠ر٣٩٨٣٠٥/ ٠ر١٧٢٤٦٤.
أو ٥ر٧٩٨٣١/ ٢ر٢١٠٦٤
وهكذا بالنسبة لسائر العملات.

ب ــ مؤشر اللانحراف او التباعد   Divergence Indicator

امتداداً لمهمتها كمعيار للنظام، تتحدد بموجبه اسعار العملات المركزية ومن ثم اسعار صرفها الثنائية، فقد ارتأى واضعو النظام اتخاذها اساسا يحسب بموجبه مدى ابتعاد او انحراف سعر صرف العملة عن اسعار صرفها الثنائية.

ج ــ معياراً لعملات جهازى التدخل والائتمان وايضا لعمليات صندوق النقد الاوربي التعاوني.

د ــ وسيلة لتسوية المدفوعات بين السلطات النقدية للدول الاعضاء.

٢ ــ سعر الصرف وجهاز التدخل:

ان مباديء النظام الاساسية فيما يتعلق باسعار الصرف، لا تختلف عنها سواء في ترتيبات الثعبان او نظام برتون وودز، كما وضع اصلا، وهي التقيد بثبات

اسعار الصرف ضمن حدود تقلب محدودة. وتبعا لهذا النظام تعلن الدول الاعضاء عن اسعار عملاتها المركزية بالنسبة لمعيار النظام، الا وهو وحدة النقد الأوروبية، ومن ثم، كما قدمنا تتحدد اسعار الصرف الثنائية بين عملات الدول الاعضاء. وتلتزم الدولة بالمحافظة على سعر صرف عملتها ضمن حدي تقلب لا يتجاوزا (+)٢٫٢٥٪. وقد سمح النظام للدول الاعضاء، التي خرجت عن اتفاقية ترتيبات الثعبان واتبعت اسلوب التعويم، بحدى تقلب يبلغا (+)٦٪ على ان تقوم بتضييق حدي التقلب متى سمحت ظروفها الاقتصادية بذلك. (٢٨) وكما في نظام برتون وودز، لا تلجأ او يسمح للدولة بتغيير سعر عملتها المركزي الا لمجابهة اختلال هيكلي اساسي، و بموجب اتفاق عام، يسبقه اجراءات ومشاورات ضمن اطار المجموعة الاوروبية يشترك فيها محافظو البنوك المركزية واللجنة النقدية الاوربية والهيئة الاوربية. وتقوم الدولة في سبيل الحفاظ على سعر الصرف ضمن حدي التقلب، بالتدخل، من حيث المبدأ، بعملات الدول المشاركة فقط ولن يكون هناك حدود او قيود على حجم التدخل. الا انه سمح، لاحقا، بالتدخل بعملات الدول غير الاعضاء ايضا ضمن حدي التقلب فقط (٢٩) الا ان التدخل يجب ان يقتصر فقط على عملات الدول الاعضاء عندما يبلغ سعر الصرف حد التقلب.

وقد استحدث واضعوا النظام مؤشر تحذير أو انذار مبكر يفتقر اليه كل من ترتيبات الثعبان ونظام برتون وودز. والهدف من ذلك تنبيه الدولة التي يبدو ان سعر صرف عملتها قد تجاوز في تقلبه او تغيره متوسط تغير اسعار صرف العملات الاخرى بضرورة اتخاذ اجراءات تجاه سعر صرف عملتها قبل ان يصل تباعده حد التقلب، الامر الذي قد يضطر الدولة الى اتباع سياسة موفقة من وجهة نظر المجموعة. فوجود جهاز التحذير المبكر يتيح فرصة اكبر للدولة تمكنها من اختيار اكثر السياسات مناسبة وجدوى. هذا و يبلغ سعر الصرف مستهل التحول Threshold of Divergence اذا تجاوز في تباعده عن السعر المركزى للعملة بمقدار ٧٥٪ من حدي التقلب. و يحتسب مستهل التحول وفق المعادلة التالية:

السعر المركزى للعملة + [(٧٥٪ × ٢٫٢٥) (١٠٠ – الوزن النسبي للعملة في وحدة النقد)]

وقد احتاط واضعوا النظام لدى صياغتهم لمؤشر التحول هذا الى اهمية وزن العملة في سلة العملات، فأخذت بعين الاعتبار. اذ ان اثر تغير سعر صرف المارك

مثلا ذا الوزن النسبي المرتفع (٣٣٪) يفوق في اثره تغير سعر الكرون الدانمركي ذى الوزن النسبي المنخفض (٣٪)، اذ يترتب عليه وصول سعر صرف الكرون الى مستهل التحول قبل المارك. لان تغيير سعر صرف المارك، سينعكس على السلة ككل نظرا لوزنه النسبي الاكبر. ولذا فان اخذ الوزن النسبي للعملة بعين الاعتبار يوفر مستهل تحول اكبر نسبياً للعملة ذات الوزن النسبي الاقل، واقل نسبيا للعملة ذات الوزن النسبي المرتفع (٣٠)

هذا و يفترض ان تتخذ الدولة التي جاوز أو بلغ سعر صرف عملتها مستهل التحول اجراءات تصحيحية مناسبة. وقد وفر النظام جملة ترتيبات يمكن للدولة اتباعها لمجابهة الوضع:

أ ـ تدخل متنوع:

ان الاصطلاح يوحي بالتدخل بمختلف عملات الدول الاعضاء، وحيث ان التدخل ضمن حدي التقلب، فيمكن التدخل كما وضحنا سابقا بعملات الدول غير الاعضاء ايضا. و يترتب على التدخل المتنوع هذا توز يع العبء على عملات سائر الدول، فلا يقتصر كترتيبات الثعبان، على عملة الدولة ذات السعر الاكثر ارتفاعا، لما لذلك من آثار سلبية على سعر عملتها، خصوصا اذا كانت الدولة صغيرة نسبيا.

ب ـ اجراءات متعلقة بالسياسة النقدية:

ان حركة رأس المال من شأنها التأثير على سعر صرف العملة، ومن الوسائل التي اقترحت للتأثير على حركة رأس المال هذه هي تغير سعر الفائدة.

ج ـ تغيير سعر الصرف المركزى:

ان تغيير سعر الصرف المركزى لا تلجأ اليه الدولة، ولا يسمح به، كما قدمنا الا لمجابهته اختلال اساسي. وقد لاحظنا من تجارب نظام برتون وودز معارضة الدول في معظم الاحيان لتغيير سعر تعادل عملتها، على الرغم من تغيير ظروفها الاقتصادية و بالتالي التباين بين السعر المعلن والسعر الحقيقي للعملة. و يبدو ان واضعي النظام ـ رغبة في تفادي مثل هذه التجارب ـ قد احتاطوا للوضع وارتأوا ان تغيير السعر المركزي لا يجب ان ينتظر حتى يصل سعر صرف العملة الى حد التقلب، بل يمكن تغييره قبل ذلك، اذا اقتضت الظروف الاقتصادية ذلك، الامر الذي يوفر مرونة اكبر في سياسة اسعار الصرف.

د ـ اجراءات اخرى تتعلق بالسياسة الاقتصادية:

ان واضعي النظام لم يرغبوا في تقييد الدول الاعضاء بالاجراءات المتقدمة فقط، اذ ان تطور سعر الصرف قد يقتضي او يتطلب اساليب او اجراءات تعديل اخرى تتناول جوانب اخرى في السياسة الاقتصادية.

ان العرض المتقدم قد يوحي بان الدولة ملزمة باتخاذ الاجراءات التصحيحية حالما يصل سعر الصرف مستهل التحول. والحقيقة ان درجة الالزام ليست كبيرة. وقد يكون في ذلك نقطة ضعف، وقد يتدارك ذلك في المستقبل. الا ان الدولة ملزمة، لدى وصول سعر صرفها مستهل التحول، بالتشاور مع الجهات المختصة في المجموعة الاوربية، كلجنة محافظى البنوك المركزية او اللجنة المركزية او اللجنة التنفيذية او لجنة السياسة الاقتصادية او مجلس الوزراء. و يتوقع ان يتمخض عن مثل هذه المشاورات ـ اذا اخذنا بعين الاعتبار التداخل السياسي المتزايد ـ ان يتزايد الضغط لتحقيق تنسيق اكبر في السياسات الاقتصادية. (٣١)

٣ ـ صندوق النقد الاوروبي التعاوني وجهاز الائتمان:

لقد عهد الى صندوق النقد بالاضافة الى المهام السابقة (٣٢) مهمة اصدار وحدة النقد الاوروبية، اذ خول بموجب قرار المجلس سلطة استلام احتياطات نقدية من السلطات النقدية للدول الاعضاء واصدار وحدات نقدية اوربية بناء على ذلك. وقد اقتضى القرار قيام البنوك المركزية للدول الاعضاء بايداع ٢٠٪ من احتياطياتها بالدولار وايضا ٢٠٪ من احتياطياتها بالذهب لدى الصندوق مقابل حصولها على وحدات نقد أوروبية. هذا وتلتزم البنوك المركزية بمراجعة احتياطياتها كل ثلاثة اشهر للمحافظة على النسبة المذكورة.

ان قدرة الدولة التي تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها على المحافظة على استقرار سعر الصرف يتوقف على مقدار احتياطياتها، وعلى مدى توفر المصادر الائتمانية الاخرى. والا فان هذه الدولة قد تجد نفسها مضطرة للتضحية باستقرار سعر الصرف او اتباع سياسات مالية او نقدية اخرى للتأثير على ميزان المدفوعات، الامر الذى يتعارض مع مباديء النظام واهدافه. وقد قام واضعو النظام، ادراكا منهم لذلك، بتوفير تسهيلات ائتمانية للدول الاعضاء تفوق في امكاناتها وحجمها تلك التي توفرت لترتيبات الثعبان وايضا لنظام برتون وودز. فبالاضافة للابقاء على تسهيلات الائتمان القائمة في ترتيبات الثعبان فقد زيد مقدار الموارد المتاحة لها

بحيث اصبحت ٢٥ بليون وحدة نقد اوروبية (٣٣) كما استحدث تسهيل ائتمان جديد لتمويل عمليات التدخل. وفيما يلي تلخيص لماهية هذه التسهيلات: (٣٤)

تسهيل الائتمان قصير الاجل جدا:

استحدث هذا التسهيل لتمويل عمليات التدخل بعملات الدول الاعضاء وتقوم البنوك المركزية بتوفير ائتمان بمقادير غير محدودة. هذا وتقيم الالتزامات والمطالبات المترتبة على عمليات التدخل بوحدة النقد الاوربية وتظهر في سجلات صندوق النقد الاوروبي التعاوني، و يتقاضى فائدة على هذه الالتزامات تعادل متوسط اسعار خصم البنوك المركزية معدلة بنسبة اوزان عملاتها في وحدة النقد الأوروبية و يجب ان تسوى الالتزامات في موعد لا يتجاوز ٤٥ يوما على انقضاء الشهر الاول للتدخل. و يمكن التمديد لفترة ثلاثة اشهر اخرى على ان يقتصر ذلك على مقادير مساوية لحصة الدولة في تسهيل المساعدة النقدية قصيرة الاجل، اما الفائض، فيمكن تحديد مدته حسب الاتفاق بين البنوك المركزية. و ينبغي على الدولة المدينة لدى تسوية حسابها استخدام مالديها من عملات الدولة الدائنة اولا ومن ثم لها الحق في استخدام وحدات النقد الأوروبية لتغطية ٥٠٪ مما تبقى من التزاماتها، اما الرصيد المتبقي فتتم ايضا تسويته باستخدام وحدات النقد الأوروبية اذا وافقت الدولة الدائنة، والا فان السداد يتم وفق تركيب احتياطي الدولة المدينة بالعملات المكونة لحقوق السحب الخاصة والعملات الاجنبية الاخرى. ولن يستخدم الذهب الا اذا وافق البنك المركزي الدائن على ذلك. هذا و يمكن للدولة المدينة، اذا نفذ مالديها من وحدات نقد أوروبية، ان تلجأ الى الدول الاخرى التي لديها فائض يزيد عن قيمة ٢٠٪ من احتياطياتها في الدولار والذهب او مباشرة من صندوق النقد الاوروبي التعاوني.

المساندة النقدية قصيرة الاجل:

يهدف هذا التسهيل الى توفير الائتمان لتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات. وتمنح القروض دون قيود على السياسة الاقتصادية للدولة، لكنه يترتب على ذلك التشاور مع الدول الاعضاء. ومدة القرض ثلاثة اشهر و يمكن تمديدها ثلاثة اشهر اخرى وفق الاتفاقية السابقة، وقد عدلت بحيث يمكن تمديدها ثلاثة اشهر ثانية بحيث تصبح مدتها مع التمديد تسعة اشهر، هذا وتحدد لكل عضو حصة

دائنـة واخرى مدينة تبلغ ضعف الاولى. وقد زيدت الموارد المتوفرة لهذا التسهيل من بليوني وحدة نقد اوروبية الى ١٤ بليون وحدة نقد. (٣٥)

المساعدة المالية متوسطة الاجل

تهدف هذه المساعدة لتوفير الائتمان للدولة التي تعاني من مصاعب اقتصادية او تهديد حقيقي بمصاعب فيما يتعلق بميزان المدفوعات. و يمنح القرض لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات، لكن منحه يخضع لشروط وقيود تتناول السياسة الاقتصادية للدولة، تقرر او توضع من قبل مجلس الوزراء. هذا وتلعب كل من الهيئة الأوروبية واللجنة النقدية دورا استشاريا هاما في تقرير شروط الاقراض كما تتوليا مهمة مراقبة تطبيق الشروط او القيود الموضوعة. وقد زيد مقدار التسهيل هذا ايضا من بليوني وحدة نقد أوروبية الى ١١ بليون. (٣٦)

٤ ــ جهاز تحويل الموارد:

ان تحقيق هدف التنسيق في السياسات الاقتصادية والنقدية وكذلك الاندماج الاقتصادي والنقدي، لا يمكن ادراكه بسهولة، طالما كان هناك تفاوت في المستويات الاقتصادية للدول الاعضاء. الامر الذي يقتضي العمل على ازالة الفجوة بين اقتصاديات الدول الاكثر تقدما وتلك الاقل تقدما نسبيا. ولذا فقد اتفق على استحداث تسهيل تنموي برأسمال قدره ٠٠٠ر١ مليون وحدة نقد أوروبية، من خلال النظام و بنك الاستثمار الأوروبي لتوفير الائتمان للدول الاعضاء الاقل تقدما، لمدة خمس سنوات و بفائدة منخفضة نسبيا. وتستخدم القروض لتمويل مشروعات او برامج اقتصادية اساسية مختارة، على الا يترتب عليها الاخلال بنمط المنافسة القائمة بالنسبة لبعض صناعات الدول الاعضاء. الا ان التساؤل يدور حول كفاية هذا التسهيل.

هذا وقد ادرك واضعوا النظام ان استمرارية النظام وملابساته ونتائجه الدولية تقتضي تنسيق سياسات اسعار الصرف مع الدول الاخرى، وحيثما امكن التنسيق مع السلطات النقدية لتلك الدول. ولذا فقد افسح المجال للدول الأوروبية وخصوصا وثيقة الصلة اقتصاديا وماليا مع المجموعة الأوروبية، ان تشترك في جهاز ــ اسعار الصرف والتدخل، وذلك من خلال الاتفاق بين البنوك المركزية. ومن ناحية اخرى فقد نص ايضا على التزام وانسجام النظام مع البنود المختلفة لاتفاقية نظام النقد الدولي.

هذا و يتوقع مهندسوا النظام ان تتمخض الترتيبات المتقدمة عن التوصل الى النظام النهائي بعد انقضاء سنتين على تطبيق النظام. حيث يشمل ذلك اقامة صندوق النقد الاوربي والاستخدام الكامل لوحدة النقد الأوروبية بحيث تصبح بالاضافة الى مهامها الاخرى، اصلا احتياطياً ووسيلة للتسوية في النظام. (٣٧)

٣

ان نظام النقد الاوربي، ولا شك، يتفوق نسبياً على نظام برتون وودزمن حيث الترتيبات والنواحي الفنية والامكانات. كما يتميز عليه من حيث قلة عدد الاعضاء وطبيعة اهدافهم الاقتصادية والسياسية. اذ يتعامل مع تنظيم اقتصادي يشمل دولا متقدمة تتمثل في المجموعة الأوروبية، الامر الذى يفترض ان يتيح له فرص نجاح اكبر. فهل سيكتب له النجاح فيحقق اهدافه الاقتصادية والنقدية، ام انه على الرغم من هذه المزايا سيتعثر و يضمحل كترتيبات الثعبان او نظام برتون وودز؟

ان هدف المجموعة الأوروبية لا يزال، مهما اختلفت الاساليب، يتمثل في تحقيق اقامة اتحاداقتصادي ونقدي، الامر الذي يثير التساؤل حول مدى فاعلية المنهاج او الاسلوب الذي اختطه واضعوا النظام. فالمنهاج كما يتضح من استعراض اركان النظام الاساسية، ذو طبيعة نقدية بحته. اذ يركز على النواحي الفنية والنقدية المتطلبة لاستقرار اسعار الصرف، وكأن المتطلبات الاقتصادية قائمة، او انها ستتوفر متى توفرت الشروط النقدية والفنية. ان اختلاف اوضاع الدول الاعضاء الاقتصادية ومن ثم تعارض السياسات الاقتصادية قد ادت الى انهيار ترتيبات الثعبان، او بالاحرى تقلصها وانحصارها في عدد محدود من الدول. فهل تطورت اوضاع تلك الدول اقتصاديا سنة ١٩٧٨، بحيث اصبحت مواتية لتحقيق اقامة منطقة اسعار صرف أوروبية مستقرة؟ اننا اذا اخذنا معدلات التضخم كمقياس او معيار، سنجد انه على الرغم من الانخفاض النسبي في معدلات التضخم في السنوات ١٩٧٣ ــ ١٩٧٨ فان التفاوت بين المعدلات الفردية لا يزال كبيرا، بل ازداد سنة ١٩٧٨ عنه سنة ١٩٧٢، كما يلاحظ من الجدول التالي. فبينما كان التفاوت في معدلات التضخم سنة ١٩٧٢ بين المانيا وكل من ايطاليا والدانمرك يبلغ ٢٪ و ١ر١٪ على التوالي اصبح سنة ١٩٧٨، ١٠٪ و ٨ر٨٪ على التوالي.

تغير اسعار الاستهلاك في دول السوق المركزى المشتركة
نسب التغير المئو ية

الدولة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨
بلجيكا	٥ر٤	٦ر٩	١٢ر٧	٧ر١	٤ر٤
الدانمرك	٦ر٦	٩ر٤	٩ر٦	١١ر١	١٠ر٩
فرنسا	٦ر٢	٧ر٤	١١ر٧	٩ر٥	٨ر٩
المانيا	٥ر٥	٦ر٩	٥ر٩	٣ر٩	٢ر١
ايرلندا	٨ر٧	١١ر٣	٢٠ر٩	١٣ر٦	٦ر١
ايطاليا	٥ر٧	١٠ر٨	١٧ر ـــ	١٧ر ـــ	١٢ر١
هولندا	٧ر٧	٨ر١	١٠ر٥	٦ر٤	٣ر٥
انجلترا	٧ر٣	٩ر١	٢٤ر٢	١٥ر٨	٧ر٧

المرجع: IFS. 1978 & 1975.

هذا و يلاحظ من ناحية اخرى، الانسجام بين معدلات تضخم كل من المانيا وهولندا و بلجيكا (او كتلة المارك)، وانعزالها النسبي عن باقي دول المجموعة الامر الذي يوحي، اذا اخذنا هذا التفاوت بعين الاعتبار، بتباين السياسات الاقتصادية للمجموعتين، ومن ثم يؤكد على ضرورة ازالة اسباب هذا التباين التي ترجع لاسباب اقتصادية ولا تقتصر على الاسباب النقدية فقط. لقد اثار هذا الموضوع اعتراض فرنسا فطالبت بارجاء تطبيق النظام الى وقت تكون فيه الظروف والاوضاع الاقتصادية للدول الاعضاء اكثر مناسبة ومن ثم تكون فرص نجاحه اكبر. الا انها عادت وانضمت الى المجموعة اثر الحاح المانيا.

ان تبني النظام للاسلوب النقدي يحمل بين طياته ايضا بوادر خطر التضخم، اذا لم تحسن أدارة عرض النقود في الدول الاعضاء. أن التسهيلات الائتمانية الضخمة المتاحة في النظام وان كان ينظر اليها كعامل مساعد الا انها كما في نظام برتون و ودز، تعرض النظام لخطر التضخم. ان الدولة التي تعاني من مشاكل ميزان

المدفوعات و بالتالي تحصل على تسهيلات ائتمانية سواء عن طر يق جهاز التدخل، او التسهيل قصير الاجل او متوسط الاجل، يتوفر لديها قوة شرائية جديدة من شأنها ز يادة الطلب على صادرات الدول الاخرى، الدائنة وغيرها، الامر الذي يترتب عليه ز يادة عرض النقود في تلك الدول ومن ثم ـ تبعا للحالة الاقتصادية لتلك الدول ـ ارتفاع الاسعار واشاعة التضخم و بالتالي ارتفاع اسعار الفائدة ور بما المضار بة. اللهم الا اذا اتبعت سياسات متواز ية في كل من الدولة المدينة والدائنة من شأنها تحييد اثر الز يادة في عرض النقود. و يمكن القول ان خطر التضخم يتزايد اذا كانت قدرة الدولة المدينة على سداد ديونها في موعدها او السداد كليا ضعيفة. او اذا كانت الامكانيات الائتمانية المتاحة والمستخدمة كبيرة. يضاف الى ذلك ضعف الثقة بعملة الدولة وازدياد حراجة تعديل سعر الصرف بين الحين والآخر.

ان العرض المتقدم يغلب عليه التبسيط و بعض التجاوز، ان جاز التعبير. لكنه لا يتجاوز حقيقة امكانية حدوث التضخم. ان هذه التسهيلات الائتمانية، تمثل ان جاز التعبير ايضا، هدية من الاحتياطات الدولية، وستكون آثارها و بالا على النظام اذا لم تحسن ادارتها، وتقصي آثارها. لقد وضع النظام شروطا للاقتراض والسداد، لكنه لم ينص على شروط او بنود تتضمن سياسة عرض النقود للمجموعة. ان حصول التضخم وانتشاره سيز يد من خطر التباين والتعارض في السياسات الاقتصادية ومن ثم في السياسات النقدية الامر الذى يهدد سياسة اسعار الصرف. ان نفادي خطر التضخم يقتضي المجموعة الاور بية ان تخضع التوسع النقدي سواء المترتب على التسهيلات الائتمانية او سياسة الدولة النقدية الى مؤشرات تتناول الدخل والاسعار والسياسة المالية وميزان المدفوعات، والا تفاق على الالتزام بتطبيقها من خلال الادارة الجماعية المشتركة لهذه المؤشرات.

ان تعارض السياسات الاقتصادية واحتمالات التضخم يعتبران خطران حقيقيان بهددان النظام. ان تفادى هذين الخطر ين وغيرهما يتوقف الى حد كبير على كيفية ادارة ومدى تفهم الدول الاعضاء للنظام بالاضافة للتضحيات المطلو بة منهم. هل سينمو النظام وفق قواعد جامدة وسياسات محددة تفتقر الى المرونة؟ ام انه سيبنى و يدار بصورة تغلب عليها المرونة والديناميكية، تلتزم بروح النظام وهدفه اكثر من التزامها بحرفية نصوصه.

ان الزمن الذى ارتآه واضعو النظام كي يتكامل و يتمخض عنه صندوق نقد

أورو بي جديد ومهمة جديدة لوحدة النقد الأورو بية كأصل احتياطي، قصير نسبيا، اذ لا يعدو السنتين. ان صندوق النقد الأورو بي التعاوني ينتظر ان يتحول الى صندوق أورو بي جديد ذي دور اضافي جديد ايضا اذ ينتظر ان يصبح مركزا للاحتياطي تجمع تحت ادارته ايضا تسهيلي المساندة النقدية قصيرة الأجل والمالية متوسطة الأجل ضمن تسهيل واحد. لكنه لم يتفق حتى الآن على مركزه او دوره كوسيط مالي، كصندوق النقد الدولي، او الاكتفاء بتطو ير نوعية السلطات النقدية المركز ية. كذلك لم يحدد دوره بالنسبة لوضع الشروط الاقتصادية والنقدية المتعلقة بشرائح الاقراض المختلفة. ومن الامور الهامة التي لم تتحدد بعد، هو مركز الصندوق بالنسبة للبنوك المركز ية الاعضاء، والمجلس الاور بي. ان مجلس محافظي الصندوق يلتزم في المرحلة الراهنة بالتصرف وفق المؤشرات العامة للسياسة الاقتصادية الواردة في الا تفاقية العامة ووفق المؤشرات التي يتبناها المجلس الاور بي. و يمكن ان يضاف لذلك، ان الشخصية الجديدة للصندوق لا تزال تفتقر الى تحديد طبيعة دورها او مركزها بالنسبة للاجهزة النقدية الدولية الاخرى، كصندوق النقد الدولي.

ان مهام وحدة النقد الاورو بية لا شك واضحة، وتحولها الى اصل احتياطي في النظام يوفر استقراراً أكبر في النظام أن تحقق، لكن تحقق ذلك لا يزال مرهوناً بانسجام السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الاعضاء، ومن ثم استقرار العلاقة بين اسعار صرف عملاتهم وزوال حدود التقلب بينها. وهذا بالتالي مرهون بنجاح النظام.

لقد استحدث النظام، كما قدمنا، مؤشر الانحراف، وهو بحد ذاته وسيلة فعالة اذا احسن استخدامها وان توفر فيها عنصر الالزام الذي تفتقر اليه. ان وصول سعر صرف الدولة الى مستهل الانحراف، يلزم الدولة، على الاقل بالقيام بالتشاور مع الدول الاعضاء. والتساؤل الذى يثار بالنسبة للتدخل يدور حول العملات التي يجب ان تستخدمها الدولة. هل يقتصر ذلك على العملات القو ية، وكم يبلغ حجم التدخل في كل عملة؟ ان حجم التدخل، كما قدمنا، قد يشكل عبئا تضخميا على الدولة الدائنة، ومن ناحية اخرى ان التركيز على عملات قو ية بحد ذاتها قد يحولها مستقبلا، كما حصل بالنسبة للدولار في نظام برتون وودز، الى عملات تدخلية واصلا احتياطيا، يشارك وحدة النقد الاور بية في مهامها، و يعرض النظام للخطر. ان هذه الملابسات لم تتعرض لها الا تفاقية و يقتضي تداركها.

ان الاحداث والازمات النقدية الدولية، لا شك، قد لعبت دورا هاما في اخراج هذا النظام الى خير الوجود ان قيام هذا النظام يعتبر حدثاً هاماً في تار يخ الاقتصاد العالمي، اذ يوفر نجاحه، عنصر استقرار نسبي في اسعار الصرف الدولية من خلال استقرار اسعار صرف عملات المجموعة الاورو بية، التي تشكل جزءا هاما من الاقتصاد العالمي. الامر الذى يترتب عليه اشاعة قدر اكبر من الاستقرار والنمو النسبي في العلاقات الاقتصادية الدولية. الا ان مدى الا ثر الذى سيحدثه، ان ايجابيا، او سلبيا او حتى حياديا، يتوقف على دور وموقف هذا النظام في المجال النقدى والاقتصادى الدولي. هل سيتجه واضعوه الى العزلة متذرعين بأنه من مكملات ومتطلبات الا تحاد الاقتصادي والنقدى الأورو بي؟ او انه سيكون عنصرا ايجابيا، يساهم في بناء النظام الاقتصادي العالمي الجديد بأجهزته النقدية والاقتصادية المختلفة؟ لقد صرح رؤساء المجموعة الاورو بية بان النظام سيلتزم بمبادىء و بنود اتفاقية برتون وودز. الا ان نصوص اتفاقية النظام لم تحدد طبيعة هذا الالتزام. فلم تحدد مثلا علاقة الصندوق الاورو بي، او وحدة النقد الاورو بية بصندوق النقد الدولي او حقوق السحب الخاصة، او حتى موقفه من محاولات اصلاح نظام النقد الدولي. الامر الذى يعطي الانطباع بأن هذا التصر يح او النص قد وضع حماية للنظام و واضعية من الانتقاد، ومن ناحية اخرى، لم تتضمن الا تفاقية اي بنود تشير او تحدد موقف النظام من المساعي الجار ية لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، على الرغم من مطالبة انجلترا بأن يكون النظام عنصرا فعالا في اقامة النظام الاقتصادي العالمي وفي اصلاح نظام النقد الدولي.

اننا قد نبدو مغالين في تقييمنا للنظام أو في التحذير من جوانبه السلبية، والحقيقة اننا لا نملك غير ذلك، ليس لاننا لا نر يد له النجاح، بل لاننا نخشى آثار فشله، اذ انها لن تقتصر على المجموعة الاورو بية، بل ستعم المجتمع العالمي. هذا ولا يخفى ان نجاح النظام ومستقبله رهن بتفهم الدول الاعضاء وتداركهم لنواحي قصوره.

ملحق

ملخص تقر يرى بار و و يرنر

ملخص تقر يرى ر يموند بار (٣٨)

التقر ير الاول:

لقد قدم ر يموند بار تقر يره الاول لهيئة السوق في فبراير ١٩٦٩، وقد دعا الدول الاور بية الست الى تنسيق سياساتها الاقتصادية وتعز يز تعاونها النقدي بالاضافة الى اقامة الاجهزة الضرور ية لتحقيق التنسيق والتعاون المقترح.

التقر ير الثاني :

لقد قام التقر ير الثاني بناء على طلب هيئة السوق، في ديسمبر ١٩٦٩، وقد كان اكثر تفصيلا من سابقه وفيه يقترح اتباع خطة من ثلاث مراحل يتحقق في نهايتها الاتحاد الاقتصادي والنقدي سنة ١٩٧٩. واقترح التقر ير، تعز يزا لاقتراحاته في التقر ير الاول، ان تقوم الدول الاعضاء بتنفيذ الخطوات التالية تدر يجيا:

١) تنسيق سياستها الاقتصادية والنقدية.
٢) تحقيق التجانس بين انظمتها الضر يبية والضرائب المختلفة.
٣) تضييق حدود تلقي اسعار صرف عملاتها.
٤) اقامة سوق رأس مال خاص بالمجموعة.
٥) اقامة تسهيلات واجهزة نقدية لتوفير المساعدة النقدية اللازمة للدول الاعضاء لمجابهة مشاكل ميزان المدفوعات .
٦) اقامة صندوق احتياطي للمجموعة وايجاد نظام مشترك للبنوك المركز ية.
٧) تحر ير التجارة بين الدول الاعضاء بما في ذلك ازالة الضرائب والاعانات المفروضة او الممنوحة للسلع المتبادلة بين الدول الاعضاء.

وقد حثت المذكرة او التقر ير الدول الاعضاء على التصرف في المنظمات الدولية ككتلة واحدة، كما اكدت انه يجب ان يتوفر لمؤسسات السوق كى تمارس عملها بكفاءة، السلطات والصلاحيات الكافية والضرو ية. و يستخلص التقر ير انه اذا نفذت الخطوات المتقدمة فان الشروط اللازمة لاستقدام عملة أور و بية واحدة تكون قد توافرت.

التقر ير الاول:

لقد قدم التقر ير في يونيو ١٩٧٠ وفيه تصف اللجنة الاجراءات التي ينبغي

على الدول الست اتباعها لتحقيق اقامة اتحاد اقتصادي ونقدي والنتائج التي ستترتب على ذلك. (٣٩)

التقرير الثاني:

لقد اعتبر التقرير السابق تقريرا مبدئيا ومن ثم فانه ينظر الى هذا التقرير الذى قدم لمجلس الوزراء في اكتوبر ١٩٧٠ على انه تقرير نهائي، وهو اذ يؤكد الاقتراحات والخطوات التي وردت في التقرير السابق الا انه اكثر تفصيلا خصوصا فيما يتعلق بالنتائج التي ستترتب على قيام الاتحاد. وهو كتقريري بار يقترح خطة من مراحل على أن تبدأ المرحلة الاولى اعتبارا من يناير ١٩٧١. وتتلخص النتائج الرئيسية التي ستترتب على قيام الاتحاد بالتالي:

١ ـ حرية تبادل وتحويل عملات دول السوق لدى اسعار صرف ثابتة، و يفضل احلال عملة واحدة محلها.
٢ ـ تركيز قرارات خلق السيولة والسياسات الائتمانية والنقدية على مستوى المجموعة.
٣ ـ وحدة سياسة المجموعة النقدية تجاه الدول الاخرى.
٤ ـ وحدة سياسة المجموعة في اسواق رأس المال.
٥ ـ تركيز قرارات المكونات او البنود الاساسية لسياسات الميزانية ـ خصوصا الحجم ومقدار الفائض او العجز واسلوبي التصرف بالفائض او تمويل العجز ـ على مستوى المجموعة.
٦ ـ مشاركة المجموعة للدول الاعضاء في وضع السياسات الاقليمية والهيكلية.
٧ ـ خضوع نقابات العمال ومنظمات أرباب الأعمال للتشاور المنتظم والمستمر على مستوى المجموعة.

وكنتيجة ملازمة للنتائج المتقدمة فان تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي يقتضي انشاء او تحويل العديد من مؤسسات واجهزة السوق بحيث يعهد اليها بمهام وصلاحيات الهيئات والاجهزة الوطنية. وقد اضاف التقرير انه في المراحل النهائية لاقامة الاتحاد لابد من اقامة جهازين، يرى انهما اساسيان ومتكاملان مع خطوات ونتائج اقامة الاتحاد وهما:

١ ـ جهاز صنع قرارات السياسة الاقتصادية، بحيث تتوفر له الصلاحيات التالية:

أ) التأثير على الميزانيات الوطنية.
ب) تغيير سعر تعادل عملة دولة او عملات سائر دول السوق.
ج) تقرير سياسة القطاعات الاخرى الاقتصادية والاجتماعية التي حولت الى مستوى المجموعة.

٢ ـ جهاز بنك مركزي للمجموعة يتمتع بالصلاحيات التالية:

أ) تقرير السياسات النقدية الداخلية المتمثلة في مقدار السيولة النقدية، واسعار الفائدة، والائتمان للقطاعين العام والخاص.
ب) تقرير السياسات النقدية الخارجية من حيث ادارة اسواق الصرف والاحتياطيات النقدية للمجموعة.

و يضيف ان طبيعة هذين الجهازين من حيث الصلاحيات المخولة لهما والمسئولية المناطة بهما ستتطور وفقا لتطور خطوات الاتحاد، الامر الذي يترتب عليه ازدياد تحويل السلطات الاقتصادية الوطنية الى مستوى اجهزة المجموعة وهذا بدوره يقتضي تعديل اتفاقية روما.

الحواشي

(١) لقد اتبعت هذه الاجراءات تجنبا للاخلال بالسياسة الزراعية للسوق.

(٢) ان اصطلاح المجموعة الاوروبية ، او الدول الاوروبية، يقصد به مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة .

(٣) انظر : Maillet, p., **The Construction of European Community** (New York: Praeger Publishers, 1977) pp. 113-115.

(٤) لقد عرفت المذكرتان بخطتي بار، نائب رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك وقد لخصت الخطوط الرئيسية للمذكرتين في الملحق .

(٥) أ) كان بيير و يرنر يشغل منصبي رئيس وزراء ووزير مالية اللكسمبرج آنذاك.

ب) انظر :

Community Topics, **"Economic & Monetary Union"**, European Communities Press and Information, Brussels, Belgium, May, 1972. p. 10.

(٦) انظر الملحق حيث خلاصة تقرير و يرنر. وسيلاحظ ان تقر يري و يرنر قد تأثرا لحد كبير بتقر يري أو خطتي بار .

(٧) لقد تم اقامة التسهيل النقدي هذا في يناير ١٩٧٢ وتوزعت مساهمة الدول الاعضاء كالتالي، المانيا ٣٠٪، ايطاليا ٢٠٪، هولندا ١٠٪، بلجيكا واللكسمبرج ١٠٪. و يأتي هذا الاجراء مكملا لتسهيل المساعدة النقدية قصيرة الاجل، الذي اقيم في فبراير ١٩٧٠، و يبلغ رأسماله ٢ بليون دولار ايضا، و يقدم القروض للدول الاعضاء التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات .

(٨) Meier, G.M., **Problems of a World Monetary Order** (New York, Oxford University Press, 1974) pp. 97-111.

(٩) يقصد بذلك سعر صرف للمعاملات التجارية واخر للمعاملات المالية .

(١٠) للاطلاع على تطور نظام النقد الدولي واسباب انهياره ومحاولات الاصلاح بما في ذلك اتفاقية السمثونيان، انظر :

اسكندر النجار «**نحو نظام نقد دولي جديد**» مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٧٩) .

(١١) انظر : IMF Survey - April, 1972.

(١٢) انظر : اسكندر النجار «**نحو نظام نقد دولي جديد**».

(١٣) EEC. Commission Bulletin of the European Communities, Oct. 1972, Brussels.

(١٤) انظر :

اسكندر النجار «**نحو نظام نقد دولي جديد**» .

(١٥) انظر: IMF. Survey, March, 15, 1973.

(١٦) انظر: EEC. Commission Bulletin of the European Communities, March, 1974.

(١٧) انظر: EEC. Commission, General Report of the Activities Jan, 1975, Brussels.

(١٨) لقد تقررت اوزان العملات المكونة لهذه الوحدة على اساس الناتج الاجمالي المحلي ونصيب الدولة من التجارة الدولية. وقد كانت الاوزان كالتالي: المارك ٢٧٫٣ ٪، الفرنك الفرنسية ١٩٫٥٪، الجنيه الاسترليني ١٧٫٥ ٪، الليره الايطالية ١٤٪، الجلدر الهولندى ٩٪ ، الفرنك البلجيكي ٧٫٩٪، الكرون الدنمركي ٣٪، الجنيه الايرلندي ١٫٥٪ الفرنك اللكسمبرجي ٠٫٣٪.

انظر: IMF, Survey 24, 3, 1975.

(١٩) لقد اكدت هيئة السوق في مذكرة ثانية لمجلس الوزراء في فبراير ١٩٧٨ على ضرورة وضع تلك المقترحات موضع التطبيق.

انظر: EEC. Commission, Bulletin of the European Communities, January & March 1978.

(٢٠) انظر: IMF. Survey, July, 1978.

(٢١) EEC. Commission "The Economic Monetary Union, 1980", A Report by A Study Group headed by Marjolin, R., March, 1975.

(٢٢) انظر:

Barclays Review, **The Future of the European Snake** London, Nov. 1976

(٢٣) على الرغم من اجماع الدول الاعضاء على اهمية وضرورة توثيق التعاون النقدى، الا ان ايطاليا وايرلندا و بر يطانيا، لم يوافقوا على الانضمام الى النظام في اجتماع بروكسل وفضلوا اتخاذ موقف التر يث والترقب، الا ان ايرلندا وايطاليا عادتا وانضمتا الى النظام في ١٢ ديسمبر اثر تلبية طلباتها المتعلقة بمساعدات التنمية، بينما بقيت بر يطانيا خارج الاتفاقية. وقد كان المفروض ان توضع اتفاقية النظام موضع التطبيق اعتبارا من اول يناير ١٩٧٩، الا ان تحفظ فرنسا واعتبارها ان الظروف غير مواتية لاقامة النظام، أخر موعد تطبيقه الى ان سحبت فرنسا تحفظاتها في ٥ مارس ١٩٧٩ .

(٢٤) انظر: World Financial Markets, Oct., 1978.

(٢٥) انظر

a) EEC. Commission, General Report of the Activities of the European Communities in 1978, Brussels 1979.

b) Borchart, M. Munster H., "The Taming of the Shrewish Snake" in **Inter Economics**, Jan. 1 Feb. 1979, Hamburg.

(٢٦) انظر ص ١١ .

(٢٧) انظر: IMF Survey, March, 19, 1979.

(٢٨) لقد استفادت ايطاليا من هذا الاستثناء .
(٢٩) ان ذلك يتبع في قرار مجلس وزراء المجموعة في ١٩٧٩/١٢/٥ الذي يدعو الى تنسيق سياسات اسعار الصرف مع الدول غير المشاركة، وقدر الامكان التشاور والتنسيق مع السلطات النقدية لتلك الدول .
(٣٠) انظر:

Flic, W., "Economic Implications of the Divergence Indicator in the EMS", in **Inter Economics**, May/June, 1979.

(٣١) لقد اشترط مراجعة شروط مؤشر الانحراف بعد ستة اشهر من تطبيق النظام

(٣٢) انظر ص (٨)
(٣٣) يتوقع ان يدمج هذان التسهيلان في صندوق واحد في المراحل الاخيرة لتطبيق النظام .
(٣٤) انظر: IMF, Survey Dec. 13, 1978.
(٣٥) لقد اختلفت نسب مساهمة الدول الاعضاء عنها في ترتيبات الثعبان فأصبحت كالتالي : المانيا ٢٢٫٠٢٪، انجلترا ٢٢٫٠٢، ايطاليا ١٤٫٦٨٪ بلجيكا واللكسمبرج ٧٫٣٤٪، هولندا، ٧٫٣٤٪، الدانمرك ٣٫٣٪.
ايرلندا ١٫٢٨٪.
انظر:

IMF, Survey, Supplement: The European Monetary System, March 13, 1979.

(٣٦) انظر الملاحظة المتقدمة رقم (١) .
(٣٧) انظر: IMF, Survey Dec. 17, 1978.
(٣٨) تجدر الاشارة مرة ثانية الى ان تقر يرى و يرنر قد تأثرا بتقر يرى بار، اذ ان لجنة و يرنر شكلت اساسا لمناقشة تقر يرى بار.
(٣٩) لقد سبق عرض خلاصة التقر ير هذا ضمن القسم الاول من البحث فيمكن الرجوع اليها هناك. اذ لاداعي لايرادها مرة ثانية .

المراجع

اسكندر النجار، «نحو نظام دولي جديد»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث/ سنة ٣ ــ اكتوبر ١٩٧٩، جامعة الكو يت.

مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، الكو يت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٣.

Cairncross, A., ed. **Economic Policy for the European Community: The Way Forward,** London: McMillan, 1974.

Coffery, C.A. Presley, J., **European Monetary Integration,** London: The McMillan Press Ltd, 1971.

EEC. Commission Publications:

a) Bulletin of the European Communities, several Issues.
b) The European Economy, Nov. 1978 & March 1979.
c) General Report on the Activities of the European Communities, 1970-1979.
d) "The Economic Monetary Union", A Report bya Study Group headed by Margolin, R., March, 1975.

IMF Surveys, Several Issues.

Inter Economics, Several Issues, Jan./Feb., May/June 1979, and Jan./Feb. 1980. Hamburg: Verlag-Weltarchive GMBH.

Maillet, P., **Problems of a Monetary Order,** New York: Oxford University Press, 1974.

Tindemans, L., "The European Union", Report to the European Council, Brussels: Ministry of Foreign Affairs, 1976.

Thygesen, N., **A European Monetary System: The Major Issues after Bremen,** Copenhagen : Institute of Economics, University of Copenhagen, 1978.



اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار

د. محمد العظمة*

مقدمة

تؤثر تغيرات مستو يات الأسعار على العديد من القرارات التي تتخذها الوحدة الاقتصادية وهي بصدد محاولة التوصل الى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحه لها. وهناك بعض الدراسات النظر ية والتطبيقية التي تناولت تحليلا للأثر المحتمل لتغيرات مستو يات الأسعار عند اتخاذ القرارات الاستثمار ية والتمو يلية المتعلقة بوضع الموازنات الرأسمالية (١) Capital Budgeting Decisions

وقد أظهرت تلك الدراسات أن الارتفاع الملحوظ لمستو يات الأسعار في السنوات الاخيرة قد استلزم تطو ير النماذج الاقتصادية التقليدية لتقييم المشروعات الاستثمار ية، ضمانا لكفاءة استخدام رأس المال على مستوى الوحدة الاقتصادية وكذلك على المستوى القومى. ومن العوامل التى حظيت بالاهتمام من جانب تلك الدراسات، تحليل أثر التضخم وتأثيره على احتساب صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري، وخصوصا فى ظل الضرائب وتفاوت معدلات تغير مستو يات الأسعار في أسواق عوامل الانتاج والمنتجات (٢) (تغيرات الأسعار النسبية Relative Price Level Changes. وقد أوضحت تلك الدراسات أيضا ما للتضخم من آثار على الحجم الأمثل للميزانية الرأسمالية للوحدات الاقتصادية (٣)، وما يترتب على ذلك من آثار على المتغيرات التى تحكم سياسات الاقتصاد الكلى (٤).

الا أن من الملاحظ ان تلك الدراسات قد اقتصرت في غالبيتها عند تناول أثر التضخم ـ على نوع واحد فقط من القرارات الاستثمار ية، ألا وهو تلك المتعلقة بتقييم فرصة استثمار ية مستقلة (٥) (قائمة بذاتها Independent Investment Project. و يطلق على هذا النوع من القرارات قرار قبول أو رفض الفرصة الاستثمار ية Accept or Reject Decision. و بذلك فقد جاءت تلك الدراسات

* مدرس المحاسبة في جامعة الكو يت.

قاصرة عن تناول نوع آخر من القرارات المتعلقة بتقييم عدة فرص استثمار ية متاحة في آن واحد. اذ قد يواجه متخذ القرار الاستثماري بضرورة اختيار واحدة أو عدد محدود من بين تلك الفرص دون التمكن من قبولها جميعا، على الرغم من أن بعض تلك الفرص التى لن تتضمنها الميزانية الرأسمالية المثلى قد تكون مقبولة اقتصاديا اذا تم تقييمها مستقلة عن غيرها (اذا كانت ذات صافي قيمة حالية موجبة حسب معدل العائد المرغوب للمستثمر). و يمكن تسمية الفرص الاستثمار ية في هذه الحاله بالفرص الاستثمار ية المتنافسة، Mutually - Exclusive Investment Opportunities و يطلق على القرار المتعلق بتقييم تلك الفرص قرار ترتيب الفرص الاستثمار ية المتنافسة (٦) - Ranking Mutually Exclusive Investment Opportunities. وتظهر أهمية قرارات الترتيب دون قرارات القبول أو الرفض للفرص الاستثمار ية اذا ما أخذنا في الحسبان أن المستثمر غالبا مايواجه في العديد من المواقف بتوافر عدة بدائل استثمار ية، كل منها قد يصلح لتحقيق الهدف من الاستثمار، و يتعين الأمر اختيار احدى هذه البدائل فقط دون غيرها (مثال ذلك قرار شراء آلة واحدة من بين مايعرضه السوق من الآت متفاوتة في أسعارها وخصائصها الفنية). وتظهر أهمية قرارات الترتيب أيضا فى ظل ظروف مايسمى بالندرة النسبية للأموال المتاحة للاستثمار (٧) (Capital Rationing)، أى فى الحالة التى تتعرض فيها الوحدة الاقتصادية لقيود (Constraints) على مايمكن توفيره من أموال للاستثمار، و بشكل لا تكفى معه لقبول جميع الفرص الاستثمار ية المتاحة، والتى كان فى الامكان قبولها جميعا في غياب تلك القيود. ولذا يتعين في هذه الحالة ترتيب الاستثمارات المتاحه تنازليا حسب كفاءتها الحدية Marginal Efficiency بشكل يضمن تعظيم العائد على الاستثمار فى ظل منحنى عرض رأس المال الذى تواجهه المنشأة. ولا يخفى أيضا أهمية دراسة الجوانب الحديثة فى مجال نظر ية محفظة الاستثمارات Portfolio theory ونظر يات تسعير الأصول الرأسمالية فى ظل التوازن في أسواق رأس المال (٨) Capital Asset Pricing Models . اذ توضح تلك الدراسات ضرورة اتخاذ القرار الاستثمارى على مستوى محفظة الاستثمار الخاصة بالوحدة الاقتصادية أو المكونة لسوق رأس المال Market Portfolio وليس على مستوى الفرصة الاستثمار ية القائمة بذاتها. ومن هذه الزاو ية، يمكننا اعتبار دراسة قرارات ترتيب الفرص الاستثمار ية المتنافسة هي

خطوة أولى نحو تفسير السلوك الاستثماري فى محاولة التوصل الى المزيج الأمثل لعدة استثمارات بحيث يمكن معه تعظيم العائد وتقليل درجة المخاطرة الى حدها الأدنى (٩).

و يهدف البحث الحالى الى أن يمتد بالتحليل لكي يتناول أثر التضخم على القرارات المتعلقة بترتيب الفرص الاستثمارية المتنافسة. وذلك سوف يسمح بتناول بعض الجوانب التى لم تتعرض لها الدراسات التى اختصت بدراسة أثر التضخم عند تقييم الفرص الاستثمارية المستقلة (قرارات القبول أو الرفض). وعلى وجه الخصوص فسوف يتناول البحث بالدراسة التساؤلات التالية التى تثار عند ترتيب الفرص الاستثمارية المتنافسة فى ظل تغيرات مستويات الأسعار:ـ

١ ـ هل تؤثر السياسة المحاسبية للاستهلاك على تغيير تفضيلات المستثمر للمشروعات المتنافسة اذا ما تفاوتت مستويات الأسعار؟

٢ ـ ما هو أثر التضخم على سلوك المستثمر فيما يتعلق بالمفاضلة بين مشروعات استثمارية متنافسة ذات أعمار انتاجية متفاوته؟ وهل تختلف تلك التفضيلات فيما اذا لم يكن هناك تغيرات فى مستويات الأسعار؟

٣ ـ ما هي حساسية مكونات التدفقات النقدية المترتبة على الاستثمار للتغيرات فى أسعار عوامل الانتاج والمنتجات على تفضيل فرصة استثمارية على غيرها؟ وهل يتفاوت هذا الترتيب عند معدلات مختلفة لتغيرات الأسعار؟

٤ ـ اذا تفاوتت هياكل التكلفة التى تنطوى عليها الفرص الاستثمارية المتنافسة (أحجام التكاليف الثابتة بالقياس الى التكاليف المتغيرة) فهل يؤدى وجود عنصر التضخم الى أن تنتهج المنشأة سياسة استثمارية من شأنها ان تغير من مكونات دالة الانتاج Production Function وتغير من الطرائق التكنولوجية للانتاج (تفضيل الآلية على اليدوية مثلا)؟

٥ ـ اذا ارتبطت كل فرصة استثمارية بمصدر معين من مصادر التمويل فهل يؤدى وجود التضخم الى ان تفضل المنشأة هيكلا تمويليا Capital Structure من خلال المفاضلة بين المشروعات المتنافسه، و يختلف عن ذلك الهيكل الذى تفضله فى حالة ثبات مستويات الأسعار؟

٦ ـ فى ظل ظروف عدم مثالية سوق رأس المال Capital Market Imperfection هل يؤدي تقييم البدائل الاستثمارية المتنافسة في ظل التضخم الى اختلاف ترتيب الفرص الاستثمارية اذا ما اخذنا في الحسبان أثر كل فرصة استثمارية على النمط المرغوب بتوزيع الدخل بين الفترات المختلفة Consumption Pattern over time .

وفيما يلى نعرض أولا للنموذج العام لقرار ترتيب الفرص الاستثمار ية المتنافسة فى ظل تغيرات مستو يات الاسعار، وفى ظل بعض الافتراضات، ثم نتناول بالتحليل كل تساؤل من التساؤلات المشار اليها وتأثيره على هذا النموذج.

النموذج العام لقرار ترتيب فرص استثمار ية متنافسة فى ظل الأسعار:

لنفترض أن مشروعاً استثمار ياً (أ) يحتاج الى استثمار نقدى الآن قدره ($ث_{أ}$)، و يعود بتدفقات نقدية مستقبلة تقدر بالقيمة ($ك_{أ،د}$) فى كل فترة من الفترات حتى نهاية العمر الانتاجى (بينما د = ١، ٢، ....، ن). ولذا فان صافى القيمة الحالية لهذا المشروع الاستثمارى ($ص ق ح_{أ}$) سوف تساوى:

$$ص ق ح_{أ} = - ث_{أ} + \sum_{د=1}^{ن} ك_{أ،د} \, (1 + ع)^{-د} \quad \ldots (1)$$

بينما (ع) تمثل معدل الخصم الواجب تطبيقه بالنسبة للتدفقات النقدية فى كل فترة من الفترات (ولنفترض تساوى هذا المعدل من فترة لأخرى للتبسيط)، والذى يعكس معدل التفضيل الزمنى للمستثمر Marginal rate of time preference ودرجة المخاطرة المحيطةبتحقيق التدفقات النقدية المترتبة على الاستثمار.

لنفترض أن متخذ القرار الاستثمارى يواجه بضرورة المفاضلة بين مشروعين استثمار ين مستقلين Independent ومتنافسين Mutually - exclusive هما المشروع أ = ١ المشروع أ = ٢. ففي هذه الحالة فسوف يفضل المستثمر المشروع (١) على المشروع (٢) اذا تحققت العلاقة الآتية (و باستخدام نفس الرموز السابقة):

$$- ث_{1} + \sum_{د=1}^{ن} ك_{1،د} \, (1 + ع)^{-د} > - ث_{2} + \sum_{د=1}^{ن} ك_{2،د} \, (1 + ع)^{-د} \quad \ldots (2)$$

و ينطوى استخدام العلاقة (٢) لترتيب الفرصتين الاستثمار يتين على الفروض الأساسية التالية:

١ ــ عدم وجود تغيرات فى مستو يات الأسعار بين الفترات من ١ الى ن.
٢ ــ تساوى العمر الانتاجي لكلا المشروعين (و يساوى ن من الفترات).

٣ ــ تعادل درجة المخاطرة التى تتعرض لها التدفقات النقدية المتوقعة من كلا المشروعين و بالتالي تساوى معدل الخصم (ع).

٤ ــ أن طريقة صافى القيمة الحالية Net present Value Method هى المعيار السليم لترتيب الاستثمارات المتاحة، وأن تطبيقها يتسق مع هدف المستثمر وهو تعظيم القيمة الحالية).

٥ ــ توافر سوق رأس مال مثالية Perfect Capital Market تضمن الاقراض أو الاقتراض بمعدلات موحدة و بدون تكاليف لانجاز الصفقات المالية أو للحصول على معلومات، وذلك اذا رغب المستثمر فى تعديل نمط توزيع التدفقات النقدية المترتبة على الاستثمار بين الفترات المختلفة الى ذلك النمط الذى يعتبره مثاليا Optimal Consumption Pattern

الآن نعيد صياغة العلاقة (٢) أعلاه لكى تأخذ فى الحسبان التغير فى مستويات الأسعار. فى هذه الحالة فمن الضرورى الأخذ فى الحسبان الأثر على التدفقات النقدية وعلى معدل الخصم عند احتساب صافى القيمة الحالية. واذا فرض أن معدل التغير فى مستويات الأسعار بين كل فترة والفترة التى تليها مساويا لمعدل قدره (س)، وأن هذا المعدل موحدا بين الفترات ولكافة مكونات التدفقات النقدية، وكذلك بالنسبة لمعدل الخصم، فان العلاقة (٢) يمكن اعادة صياغتها لتصبح:

$$-ث_{1} + \sum_{د=1}^{ن} ك_{1،د}\,(1+س)^{د}\,(1+ح)^{-د} > -ث_{2} + \sum_{د=1}^{ن} ك_{2،د}\,(1+س)^{د}\,(1+ح)^{-د} \quad \dots (2)$$

بينما (ح) تمثل معدل الخصم النقدى والذى يحقق المعادلة (١٠):

$$ح = (1+ع).(1+س) - 1 \quad \dots\dots (4)$$

والتساؤل الرئيسي هنا هو: هل يختلف ترتيب المشروعين الاستثماريين طبقا للعلاقة (٢) وفى ظل الظروف المفترضه أعلاه عن ذلك الترتيب الذى تنطوى عليه العلاقة (٣)؟. أى بعبارة اخرى، هل تؤدى تغيرات مستويات الأسعار ــ مع ثبات جميع العوامل الاخرى ــ الى تغيير ترتيب الفرصتين الاستثماريتين فى ظل تلك الافتراضات؟.

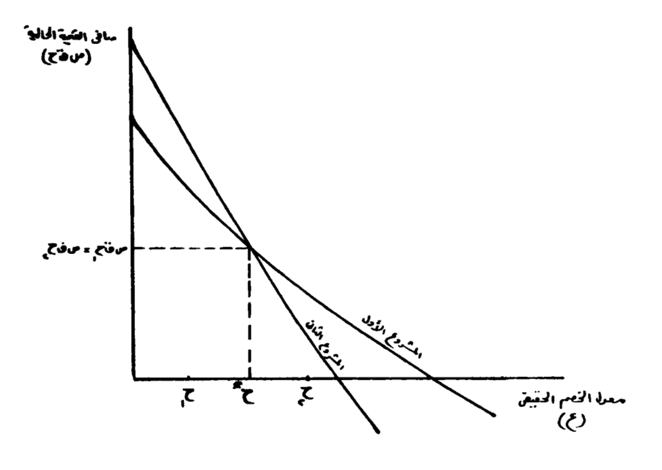
و يجيب Bailey and Jensen (1977) على هذا التساؤل باستخدام مايعرف باسم «تقاطع فيشر» Fisher's Intersection الذى قد ينتج عن المقارنة بين صافي القيمة الحالية للمشروعات المتنافسة فى ظل معدلات

مختلفة لخصم التدفقات النقدية المترتبة على كل منها (١١). فاذا احتسبنا صافى القيمة الحالية لمشروعين استثمار يين عند معدلات خصم مختلفة، فقد يتفاوت ترتيب المشروعين بتفاوت معدل الخصم المستخدم. وقد يكون هناك معدل للخصم يعرف باسم Fisher's Rate of Return Over Cost بحيث تتساوى عنده صافى القيمة الحالية للمشروعين بفرض تساوى المبلغ المطلوب للاستثمار فى كلاهما. و بالتالى فان ترتيب المشروعين باستخدام معدل خصم يقل عن المعدل عند نقطة التقاطع Fisher's R o R over Cost قد يختلف عن ذلك الترتيب اذا ماستخدم معدل خصم يزيد على المعدل عند التقاطع. و يستخدم Bailey and Jensen هذا المفهوم لكي يحدد الأثر المحتمل لتغيرات مستو يات الأسعار (العامة) على ترتيب فرصتين متنافستين، وذلك أن تغيرات الاسعار (س صفرا فى المعادلة (٤) أعلاه) سوف يترتب عليها تغييرا فى معدل الخصم النقدى (ح) ولذا فقد يتفاوت ترتيب المشروعين عند معدلات مختلفة لتغيرات الأسعار (مع افتراض ثبات معدل الخصم الحقيقي). و يمكن شرح النتيجة التى توصل اليها Bailey and Jensen باستخدام الشكل رقم (١)، والذى يبين منحنى صافي القيمة الحالية لكل من المشروع الأول والمشروع الثانى طبقا للعلاقة (٣) وعند معدلات مختلفة لتغيرات الأسعار. واذا وجدت نقطة تقاطع لمنحنيات صافى القيمة الحالية للمشروعات الاستثمار ية، فطبقا لتحليل Bailey and Jensen يمكن استنتاج الأثر على ترتيب المشروعات فى ظل تغيرات الاسعار بالتعميم الآتى:

فى ظل التضخم (س > صفر): اذا كان معدل العائد الحقيقى (ع) أكبر من معدل نقطة التقاطع (ح *) فان ارتفاع مستو يات الأسعار لن يغير من ترتيب الفرصتين، لأن صافى القيمة الحالية لكليهما سوف تبتعد عن نقطة التقاطع بارتفاع مستو يات الأسعار (مثال ذلك النقطة ح فى الشكل رقم ١). اما اذا كان معدل العائد الحقيقي (ع) أقل من (ح *) فان ارتفاع الأسعار قد يؤدى الى تغيير ترتيب الفرصتين عندما يتخطى المعدل ح معدل نقطة التقاطع ح* (النقطة ح ١ فى الشكل المذكور).

أما فى ظل الانكماش (س < صفر): فمن المتوقع عكس نتائج حالة التضخم، اذ لن يتغير ترتيب المشروعين اذا كانت ع < ح* نظرا لأن انخفاض مستو يات الأسعار سوف يترتب عليه انخفاض معدل الخصم النقدى و بالتالى الابتعاد عن نقطة التقاطع.

والآن نتناول بالانتقاد مدى صحه ذلك التعميم الذى توصل اليه Bailey and Jensen فى هذه الحالة:



شكل رقم (١)

المفاضلة بين فرصتين متنافستين ذات نقطة تقاطع واحدة

من تحليل تلك النتيجة يتضح لنا انها ليست بالعمومية التى أرادها لها Bailey and Jensen وذلك اذا ما اخذنا فى الاعتبار صراحة نوع المشروع الاستثماري ونمط توزيع التدفقات النقدية المترتبة على قبوله بين الفترات المختلفة Cash flow pattern فالتعميم الذى أورده هذان الكاتبين يقوم على افتراض أساسي ــ لم يورده الكاتبان صراحة ــ وهو وجود نقطة تقاطع وحيدة A unique intersection بين منحنى صافى القيمة الحالية للمشروعين المتنافسين. أما اذا تعددت نقاط التقاطع عند معدلات مختلفة لتغيرات الأسعار فان ذلك يعنى أن التضخم (الانكماش) قد يؤدي الى تغيير (عدم تغيير) ترتيب المشروعين اذا ما كان معدل الخصم الحقيقي يزيد على (يقل عن) المعدل عند احدى نقاط التقاطع، وذلك عكس النتيجة العامة التى أوردها Bailey and Jensen . وللتدليل على ذلك فانه يتضح لنا من تناول الشروط التى تلزم لتوافر نقطة تقاطع بين منحنيات صافي القيمة الحالية و بالتالي اختلاف تقييم المشروعات الاستثمارية تبعا لمعدل الخصم المستخدم، هو أن تتحقق المعادلة الآتية التى تصف تعريف نقطة التقاطع للمشروعين الاستثمار يين (١)، (٢) (١٢):

$$\sum_{د=1}^{ن} \left\{ \left[ك_{1،د}(1+س)^{د} - ك_{2،د}(1+س)^{د} \right] \Big/ (1+ح^{*})^{د} \right\} = \text{صفر} \quad \ldots (٥)$$

بينما ح* هو معدل الخصم عند نقطة التقاطع، و باقى الرموز بنفس التعريفات المذكورة سابقا. و يلاحظ أن المعادلة (٥) لن تتحقق و بالتالي لن يكون هناك نقطة تقاطع فى التى تكون فيها:

$$ك_{1،د}(1+س)^{د} > ك_{2،د}(1+س)^{د} \text{، سما } د = 1، 2، \ldots، ن \quad \ldots (٦)$$

أي في الحالة التى تكون فيها التدفقات النقدية لأحد المشروعين في كل فترة من الفترات أكبر من (أقل من) تلك المناظرة لها للمشروع الآخر المنافس. و بالتالي فان أحد المشروعين سوف يكون مفضلا على الآخر عند جميع معدلات الخصم. ولذا فانه يلزم لتوافر نقطة تقاطع أن تكون التدفقات النقدية التفاضلية بين المشروعين [$ك_{1،د}(1+س)^{د} - ك_{2،د}(1+س)^{د}$] غير موحدة الاشارة فى جميع الفترات، والا لن يتحقق مساواة الطرف الأيمن من المعادلة (٥) بالصفر .

وانتقادنا هنا هو أنه على الرغم من ضرورة توافر ذلك الشرط لوجود نقطة

تقاطع، الا أنه ليس شرطا كافيا لتحقق نقطة تقاطع A unique Fisher's intersection وهو شرط أساسي لصحة التعميم الذى أورده الكاتبان السابق الاشارة اليهما. و يمكننا أن نستنتج من الدراسات السابقة بخصوص المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية عند معدلات خصم مختلفة Mao (1969), Teichroew et al (1965) ، أنه يلزم توافر الشروط الثلاثة الآتية مجتمعة للقول بأن هناك نقطة تقاطع **وحيدة** لدوال صافي القيمة الحالية لمشروعين استثمار بين باستخدام معدلات خصم مختلفة:

الأول: عندما تكون صافي القيمة الحاليةللمشروع الأول أكبر من الثاني عند معدل خصم يساوى صفرا. **الثاني:** اذا كان معدل العائد الداخلي Internal rate of return للمشروع الأول أقل من ذلك للمشروع الثاني. **والثالث:** اذا كان انخفاض القيمة الحالية للمشروع الأول نتيجة ز يادة معدل الخصم تز يد على مقدار الانخفاض المناظر في صافي القيمة الحالية للمشروع الثاني (أي بعبارة اخرى أن تقل المشتقة الأولى لدالة صافي القيمة الحالية للمشروع الأول عن تلك المناظرة للمشروع الثانى) (١٣).

ولذا فان التعميم الذى توصل اليه Bailey and Jensen بخصوص عدم امكانية تغير ترتيب الفرص الاستثمار ية اذا ما كان معدل الخصم الحقيقي يز يد على معدل نقطة التقاطع فى أحوال التضخم (والعكس فى لحوال الانكماش) يتوقف أساسا على توافر الشروط الثلاثة المذكورة أعلاه لكى يتحقق تقاطع منحنيات صافي القيمة الحالية عند نقطة واحدة فقط. والواقع ان توافر تلك الشروط انما يتوقف على نمط توز يع التدفقات النقدية المترتبة على الفرص الاستثمار ية المتنافسة. فهناك مايسمى بالمشروعات الاستثمار ية المختلطة Mixed investment projects وهي تلك المشروعات التى قد يكون رصيدها Project balance في نهاية فترة معينة (أى القيمة المستقبلة للتدفقات النقدية للمشروع فى نهاية الفترة) فى بعض الفترات موجبا والبعض الآخر سالبا، وذلك على عكس مايسمى بالمشروعات غير المختلطة Pure investments والتى يكون رصيدها في جميع الفترات اما سالباً أو صفراً (١٤). فبالنسبة للمشروعات المختلطة فان تحقق الشروط الثلاثة الواردة أعلاه لوجود نقطة تقاطع لمشروعين متنافسين سوف تكون أقل احتمالا، و بالتالى فان التعميم بناء على ذلك لا يمكن تبر يره (١٥):

"With mixed investments the NPV functions are neither monotonic nor concave upward, and consequently generalizations about Fisher's intersection are even more difficult to make".
(Mao (1969), pp. 239 - 240)

وتزداد احتمالات عدم تحقق النتيجة التى توصل اليها Bailey and Jensen اذا ما تخلصنا من فرص عدم وجود تغيرات نسبية فى الأسعار، اذ أنه قد يترتب على تغير التدفقات النقدية بمعدلات مختلفة عن المعدل العام للتغير فى الأسعار أن يزيد من احتمالات عدم تحقق الشروط الواجبة لوجود نقطة تقاطع واحدة بين منحنيات صافي القيمة الحالية.

ونخلص من هذا التحليل الى أن نوع المشروعات الاستثمارية mixed or pure ونمط توزيع التدفقات النقدية التفاضلية لمشروعين بين الفترات المختلفة يعتبر – مع ثبات العوامل الاخرى – عاملا حاسما فى ترتيب المشروعين اذا ماتغيرت مستويات الأسعار. وأنه يصعب التنبؤ بالأثر على ترتيب المشروعات المتنافسة عن طريق المقارنة فقط بين معدل الخصم الحقيقي ومعدل نقطة التقاطع Fisher's R o R over Cost نظرا لاعتماد الترتيب على عدد نقط التقاطع التى قد تنجم عن مقارنة منحنيات صافي القيمة الحالية، والتي تعتمد بدورها على شكل التدفقات النقدية المترتبة على كلا المشروعين فى ظل تغيرات الأسعار.

ويلاحظ أن هذه النتيجة تمثل أثر عامل واحد فقط وهو احتمال ان يترتب على تغيرات الأسعار أن يجعل معدل الخصم النقدي المستخدم فى حسبان صافي القيمة الحالية يتخطى احدى نقاط التقاطع بين منحنيات صافي القيمة الحالية للمشروعات المتنافسة وذلك فى ظل العديد من الافتراضات التى أوضحناها فى بداية التحليل. والآن نتناول أثر العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر على قرارات الترتيب فى ظل تغيرات الأسعار، والتى تمثل كل منها تخلصا من واحد أو اكثر من تلك الافتراضات.

أثر طريقة ومعدل الاستهلاك المحاسبي فى ظل الضرائب على ترتيب الفرص المتنافسة

اذا اختلف نمط توزيع تكلفة الاستثمار الأصلية لمشروعين متنافسين بين الفترات المختلفة فان ذلك يؤثر على التدفقات النقدية المترتبة على كل فرصة استثمارية وذلك اذا كانت الأرباح المحاسبية المترتبة على الاستثمار خاضعة للضرائب. وقد تتأثر قرارات قبول أو رفض الفرصة الاستثمارية القائمة بذاتها بتفاوت معدل تغيرات الأسعار وذلك من خلال الأثر على حجم وتوقيت الوفورات الضريبية من الاستهلاك (١٦) Tax savings from depreciation . والآن نتناول أثر هذا العامل فى ظل قرارات ترتيب فرصتين متنافستين. والتساؤل هنا هو ما اذا

كان التضخم سوف يؤثر على مقدار القيمة الحالية للوفورات الضر يبية من الاستهلاك بالنسبة لمشروعين يستخدم بصددهما نمطا مختلفا لتوز يع الاستثمار، و بحيث يترتب على ذلك اختلاف ترتيب الفرصتين عند معدلات مختلفة لتغيرات الأسعار.

و يتعرض Nelson (1964) لهذا التساؤل، و ينتهى الى أن ترتيب المشروعات المتنافسة والتى يتبع بصددها أنماطاً مختلفة لاحتساب الاستهلاك لغرض الضرائب سوف يتأثر بمعدل التضخم السائد. وفي معرض اثباته لتلك النتيجة فان Nelson يسوق مثالا يستنتج منه أن المشروع الاستثماري الذي يحقق معظم وفوراته الضر يبية من الاستهلاك فى السنوات الاخيرة من عمره الانتاجي (نتيجة لحسبان الاستهلاك المحاسبي بمعدل منخفض نسبيا) سوف تقل جاذبيته (يحتل ترتيبا أقل بالنسبة للمشروعات المتنافسة الاخرى) كلما ارتفع معدل التضخم نظرا لأن القيمة الحالية لتلك الوفورات الضر يبية سوف تتآكل Eroded أكثر بارتفاع معدل التضخم Nelson p. 928 .

وعلى الرغم من أننا سوف نتفق مع Nelson بخصوص تأثر ترتيب المشروعات المتنافسة اذا اتبعت طرقا مختلفة أو طبق بشأنها معدلات مختلفة للاستهلاك في ظل التضخم، الا أننا سوف نختلف معه في أن ارتفاع معدلات التضخم سوف يتسبب عنه **بالضرورة** ترتيبا أقل نسبيا للمشروع الاستثماري الذي تتوزع تكلفته الأصلية بطر يقة اكثر بطئا نسبيا عن غيره من المشروعات. وسوف نثبت ان ارتفاع الأسعار **بعد حد معين** قد يتسبب في تناقص أهمية القيمة الحالية للوفورات الضر يبية من الاستهلاك بالقياس الى المكونات الاخرى للتدفقات النقدية التى لا تتأثر بالتضخم، وليس بالوفورات الضر يبية من الاستهلاك. ونستخدم فى اثبات هذه الحالة المثال التالى على غرار ذلك الذى يسوقه Nelson

لنفترض أن المطلوب هو ترتيب مشروعين استثمار بين متنافسين طبقاً لمعيار القيمة الحالية. المشروع الأول يتطلب استثمار مبلغ $ث_1$ = ١٠٠٠ وقيمة العائد السنوي $ك_1$ = ٣٠٠ في نهاية الفترة الاولى و يستمر لعدد من الفترات. والمشروع الثاني يتطلب استثمار مبلغ $ث_2$ = ١٠٠٠ وقيمة العائد السنوى $ك_2$ = ١٢٠٠ فى نهاية كل سنة و يستمر لنفس العدد من السنوات كما في المشروع الأول. لنفترض ان كلا المشروعين (على الرغم من اتفاقهما فى نمط التدفقات النقدية: تدفق نقدي خارج فى البداية يتتبعه تدفقات نقدية داخلة تستمر لنفس العدد من الفترات)

يختلفان في نمط توزيع التكلفة الأصلية للاستثمار على سنوات العمر الانتاجي في شكل أقساط استهلاك: فكلا المشروعين سوف يتبع بشأنهما طريقة القسط المتناقص لاحتساب الاستهلاك Declining balance method of depreciation الا أن معدل الاستهلاك للمشروع الاول: $ت_١$ = ١٠٪ سنويا، وللمشروع الثاني $ت_٢$ = ٧٠٪ سنويا (١٧).

ولتحقيق الاتساق بين طريقة حسبان الاستهلاك المحاسبي وبين نمط التدفقات النقدية الداخله لكلا المشروعين، فسوف نفترض ان التدفقات النقدية السنوية لكليهما تتناقص بمعدل ثابت قدره (ر) سنويا، أي أن:

$$ك_د = ك_{د-١}(١ - ر) = ك(١ - ر)^د \quad \ldots (٧)$$

بينما ك تمثل التدفق النقدي الحقيقي (قبل الضريبة) في الفترة الزمنية المنتهية في اللحظة (د). لنفترض أيضا ان معدل تناقص التدفقات النقدية لكل مشروع مساويا لمعدل الاستهلاك(١٨) ـ أي أن:

$$ب_١ = ر_١ = ١٠٪ \quad ، \quad ب_٢ = ر_٢ = ٧٠٪$$

واذا رمزنا للاستهلاك المحاسبي عن الفترة د بالرمز $هـ_د$ ، فأن مقدار الاستهلاك طبقا لطريقة القسط المتناقص، وبمعلومية معدل الاستهلاك (ت) سوف يصبح:

$$هـ_د = ب . ت (١ - ب)^{د-١} \quad \ldots (٨)$$

واذا كانت صافي القيمة الحالية لمشروع استثماري تخضع الأرباح الناتجة عنه (بعد خصم الاستهلاك المحاسبي) لمعدل ضريبة سنوى قدرة (ض) تمثلها المعادلة:

$$ص ق ح = -ب + \sum_{د=١}^{ن} \frac{ك_د(١+س)^د . (١ - ض) + هـ_د ض}{(١ + ع)^د . (١ + س)^د} \quad \ldots (٩)$$

وذلك بافتراض تأثر جميع مكونات التدفقات النقدية ($ك_د$)، ومعدل الخصم الحقيقي (ع) بنفس معدل التغير في المستويات العامة للأسعار ويعادل (س) سنويا (وبفرض ثباته من فترة لاخرى للتبسيط).

وباحلال قيمة $ك_د$، طبقا للمعادلتين (٧)، (٨) على التوالي في المعادلة (٩) فأن صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثمارى تصبح:

$$\text{ص و ح} = -\text{ث} + \sum_{\text{د}=1}^{\text{ن}} \frac{\text{ك}.(1-\text{ر})^{\text{د}}(1+\text{س})^{\text{د}}(1-\text{ض}) + \text{ض}.\text{ب}.\text{ث}(1-\text{ت})^{\text{د}-1}}{(1+\text{ع})^{\text{د}}(1+\text{س})^{\text{د}}} \quad \ldots (10)$$

$$= -\text{ث} + \sum_{\text{د}=1}^{\text{ن}} \frac{\text{ك}.(1-\text{ر})^{\text{د}}(1-\text{ض})}{(1+\text{ع})^{\text{د}}} + \sum_{\text{د}=1}^{\text{ن}} \frac{\text{ض}.\text{ب}.\text{ث}(1-\text{ت})^{\text{د}-1}}{(1+\text{ع})^{\text{د}}(1+\text{س})^{\text{د}}} \quad \ldots (11)$$

ولتبسيط استخدام المعادلة (١١)، يمكننا افتراض آن العمر الانتاجي للمشروع الاستثماري (و يساوي ن) سوف يستمر الى مالا نهاية. و باستخدام قانون مجموع المتوالية الهندسية اللانهائية فان المعادلة (١١) تصبح:

$$\text{ص و ح} = -\text{ث} + \frac{\text{ك}.(1-\text{ر})(1-\text{ض})}{\text{ع}+\text{ر}} + \frac{\text{ض}.\text{ت}.\text{ث}}{(1+\text{ع})(1+\text{س})-(1-\text{ت})} \quad \ldots (12)$$

و يعبر المقدار الثالث فى الطرف الأيسر من المعادلة (١٢) عن القيمة الحالية للوفورات الضريبية من الاستهلاك. و يلاحظ أنه يتوقف على معدل التضخم المتوقع (س)، بالاضافة الى معدل التناقص فى تكلفة الاستثمار (ت)، أي معدل الاستهلاك طبقا لطريقة القسط المتناقص.

و يبين جدول رقم (١) تطبيقا للمعادلة (١٢) لاحتساب صافي القيمة الحالية للمشروعين المتنافسين المفترضين فى هذا المثال عند معدلات مختلفة للتضخم (س)، و بافتراض أن معدل الخصم الحقيقي (ع)ع = ٥٪ سنو يا، ومعدل الضريبة على الأرباح المحاسبية ض = ٥٠٪. ومن مقارنة المشروع الأول بالمشروع الثاني يتضح أن الأول والذى يستهلك بمعدل ١٠٪ سنو يا يتفوق على الثاني الذى يستهلك بمعدل أسرع نسبيا (٧٠٪ سنو يا) وذلك عند معدلات تضخم منخفضة نسبيا (أقل من ٧٪ سنو يا) ولكن ترتيب المشروعين ينعكس بارتفاع معدلات التضخم (بين ٧٪، ٥٠٪ سنو يا)، اذ نجد أن صافى القيمة الحالية للمشروع الثانى تزيد على تلك الناتجة عن المشروع الأول. و يرجع ذلك الى أن الوفورات الضريبية من الاستهلاك سوف تتحقق بشكل أسرع فى المشروع الثاني و بالتالي فان قيمتها لن تتأثر بنفس الدرجة التى تتأثر بها تلك الناتجة عن المشروع الاول عند ارتفاع معدلات التضخم. و بالتالى فمن المنتظر أن تفضل المنشأة –مع ثبات العوامل الاخرى– تلك المشروعات الاستثمارية التى يمكن اخضاعها لمعدلات مرتفعة نسبيا للاستهلاك لغرض احتساب الضرائب، وذلك بالقياس الى المشروعات التى تتميز ببطء معدلات النفاذ والاستهلاك، فى الفترات التى ينتظر ان ترتفع فيها معدلات التضخم.

الا أنه من الملاحظ من مقارنة المشروعين فى هذا المثال أن ترتيبها ينعكس

جدول رقم (١)

صافي القيمة الحالية لمشروعين متنافسين فى ظل معدلات مختلفة للتضخم*

معدل التضخم السنوي (س)	المشروع الأول ت ١٠٪	المشروع الثاني ت ٧٠٪
صفر	٣٣٣	٢٦٧
٠١ر	٣١٢	٢٦٠
٠٢ر	٢٩٢	٢٥٤
٠٣ر	٢٧٥	٢٤٨
٠٤ر	٢٦٠	٢٤٢
٠٥ر	٢٤٧	٢٣٦
٠٦ر	٢٣٥	٢٣١
٠٧ر	٢٢٤	٢٢٥
٠٨ر	٢١٤	٢٢٠
٠٩ر	٢٠٤	٢١٤
١٠ر	١٩٦	٢٠٩
٢٠ر	١٣٩	١٦٥
٥٠ر	٧٤	٧٥
٠٠ر١	٤٢	ـ٦

* من المعادلة (١٢) يمكن احتساب صافي القيمة الحالية كالاتي:

ص ق ح للمشروع الاول = - ١٠٠٠ + [(٣٠٠) (٥٠ر)] / [(٥٠ر + ١٠ر)] + [(١٠٠٠) (١٠ر) (٥٠ر)] / [(٠٥ر١) (١ + س) - ٩٠ر]

ص ق ح للمشروع الثاني = - ١٠٠٠ + [(١٢٠٠) (٥٠ر)] / [٥٠ر + ٧ر] + [(١٠٠٠) (٧٠ر) (٥٠ر)] / [(٠٥ر١) (١ + س) - ٣٠ر]

مرة ثانية عند معدلات تضخم سنوى تز يد على ٥٠٪. و يمكن تبر ير هذا الوضع بالنظر الى مقدار القيمة الحالية للوفورات الضر يبية من الاستهلاك لكلا المشروعين عند معدلات مختلفة للتضخم، وتمثلها المقدار الثالث فى المعادلة (١٢) وهو:

$$\text{ق ح للوفورات الضر يبية من الاستهلاك} = \frac{\text{ض . ب . ت}}{(\text{١ + ع})\ (\text{١+س}) - (\text{١ - ت})}$$

القيمة الحالية للوفورات الضر يبية

	للمشروع الاول (معدل استهلاك ١٠٪	للمشروع الثاني (معدل استهلاك ٧٠٪
معدل تضخم صفر سنو يا	٣٣٣	٤٦٧
معدل تضخم ٥٠٪ سنو يا	٧٤	٢٧٥
معدل تضخم ١٠٠٪ سنو يا	٤٢	١٩٤

فارتفاع معدل التضخم يتسبب فى تناقص القيمة الحالية للوفورات الضر يبية لكلا المشروعين. و يلاحظ أيضا أن القيمة الحالية لتلك الوفورات للمشروع الثاني تز يد عنها بالنسبة للمشروع الأول عند جميع معدلات التضخم وذلك نظراً لأن المشروع الثاني يستهلك بمعدل أسرع من المشروع الأول. الا أن ارتفاع معدلات التضخم بدرجة كبيرة و بعد حد معين يتسبب فى تناقض مقدار القيمة الحالية لتلك الوفورات بالقياس الى المكونات الاخرى للتدفقات النقدية والتى لا تعتمد على معدل التضخم، ومقدارها ثابت عند جميع معدلات التضخم (فى ظل افتراض عدم وجود تغيرات نسبية فى الأسعار) (١٩). ولذا فان هناك معدلا للتضخم (فى هذا المثال حوالى ٥٠٪ سنو يا) يتسبب فى أن تصبح القيمة الحالية للوفورات الضر يبية من الاستهلاك غير ذات قيمة فى ترتيب الفرص الاستثمار ية المتنافسة، وتصبح معه المكونات الاخرى لصافي القيمة الحالية (والتى لا تعتمد على معدل التضخم) هى العامل الأساسي الذي يحكم ترتيب تلك الفرص.

ونخلص من ذلك ان طر يقة توز يع تكلفة الاستثمار بين الفترات قد تصبح عنصرا مؤثرا على ترتيب الفرص الاستثمار ية، ومن المنتظر أيضا أن يتغير هذا الترتيب عند مستو يات متفاوتة لارتفاع الاسعار. فمن المنتظر أن تكون الأفضلية

لتلك المشروعات التي تخضع لأقساط استهلاك بمعدلات أسرع نسبيا، وذلك في حالة ارتفاع الاسعار بقدر معين. ولكن ارتفاع مستو يات الأسعار بنسبة كبيرة و بعد حد معين، قد يعكس مرة ثانية ترتيب المشروعات نتيجة تلاشي أثر القيمة الحالية للوفورات الضر يبية، و بالتالي أثر حسبان الاستهلاك على صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري.

أثر اختلاف العمر الانتاجى للمشروعات المتنافسة:

من المتوقع أن يكون لاختلاف الأعمار الانتاجية للمشروعات الاستثمار ية المتنافسة تأثير على ترتيب تلك المشروعات يتفاوت بتفاوت معدل التضخم المتوقع. اذ قد يترتب على ارتفاع مستو يات الأسعار أن يجعل المشروعات الأقصر عمرا نسبيا أفضل من غيرها نتيجة لان الاستهلاك المحاسبي الذى يخصم لغرض الضرائب سوف يحتسب على التكلفة الاصلية الأقرب الى الأسعار الجار ية نسبيا، بالقياس الى التكلفة الأصلية لتلك المشروعات الأطول عمرا. وذلك سوف يترتب عليه وفورات اقتصادية أكبر أهمية نسبيا للمشروعات ذات العمر الانتاجي القصير، كلما ارتفعت معدلات التضخم (٢٠).ولكن كما اتضح فى الحالة السابقة، فان أثر القيمة الحالية للوفورات الضر يبية من الاستهلاك على ترتيب المشروعات المتنافسة قد يتلاشى عند ارتفاع معدلات التضخم بدرجة كبيرة و بعد حد معين. وفي هذه الأحوال فان صافي القيمة الحالية للمشروعات المتنافسة قد لايتأثر باختلاف العمر الانتاجي نتيجة لانخفاض أثر القيمة الحالية للوفورات الضر يبية من الاستهلاك على صافي القيمة الحالية.

و يمكن البرهنة على ذلك بمثال رقمي لحالة مشروع استثماري يفترض أنه يخضع لسياسة الاحلال المستمر عاما بعد عام (العمر الانتاجي يساوي عاما واحدا). وفي هذه الحالة يفترض أن تقوم المنشأة باستثمار جديد فى نهاية العام عن طر يق شراء وحدة من الأصل مشابهة للوحدة الاصلية ولكن تكلفة شرائها سوف تخضع لز يادة الأسعار. لنفترض أيضا أن التدفق النقدي الذى تدره كل وحدة من وحدات الاستثمار يتزايد بنفس معدل ارتفاع الأسعار و يساوي (س) سنو يا (أي أن القيمة الحالية للعائد ثابتة من عام لأخر). ولذا فان القيمة الحالية للاستثمار فى وحدة واحدة من هذا المشروع الاستثمارى للعام المنتهي فى اللحظة الزمنية د سوف تساوى:

$$\underset{\text{لوحدة واحده}}{\text{ص ق ح}} = -\text{ث} + \frac{\text{ك}(1+\text{س})^{\text{ن}} - \text{ض}\left[\text{ك}(1+\text{س})^{\text{ن}} - \text{ث}(1+\text{س})^{\text{ن}-1}\right]}{(1+\text{ع})(1+\text{س})^{\text{ن}}}$$

$$= -\text{ث} + \frac{\text{ك}(1-\text{ض})}{(1+\text{ع})} + \frac{\text{ض}\cdot\text{ث}(1+\text{س})^{\text{ن}-1}}{(1+\text{ع})(1+\text{س})^{\text{ن}}}$$

$$= -\text{ث} + \frac{\text{ك}(1-\text{ض})}{(1+\text{ع})} + \frac{\text{ض}\cdot\text{ث}}{(1+\text{ع})(1+\text{س})} \quad \ldots (١٣)$$

واذا فرضنا أن المنشأة سوف تستمر فى احلال هذا الاصل سنو يا الى مالا نهاية بشراء وحدة جديدة فى أول كل عام، فان صافي القيمة الحالية لمثل هذا المشروع المستمر الى مالا نهاية سوف تصبح:

$$\text{ص ق ح} = -\sum_{\text{د}=1}^{\infty} \frac{\text{ث}(1+\text{س})^{\text{د}}}{(1+\text{ع})^{\text{د}}(1+\text{س})^{\text{د}}} + \sum_{\text{د}=1}^{\infty} \frac{\text{ك}(1-\text{ض})}{(1+\text{ع})^{\text{د}}} + \sum_{\text{د}=1}^{\infty} \frac{\text{ض}\cdot\text{ث}(1+\text{س})^{\text{د}-1}}{(1+\text{ع})^{\text{د}}(1+\text{س})^{\text{د}}} \quad \ldots (١٤)$$

و باستخدام قانون مجموع المتوالية الهندسية الى مالا نهاية فان (١٤) تصبح:

$$\text{ص ق ح} = -\frac{\text{ث}}{\text{ع}} + \frac{\text{ك}(1-\text{ض})}{\text{ع}} + \frac{\text{ض}\cdot\text{ث}}{\text{ع}(1+\text{س})} \quad \ldots (١٥)$$

$$\text{وتساوى ايضا} = \frac{\text{ك}(1-\text{ض}) - \text{ث}}{\text{ع}} + \frac{\text{ض}\cdot\text{ث}}{\text{ع}(1+\text{س})} \quad \ldots (١٦)$$

و يلاحظ من المعادلة (١٦) أن صافي القيمة الحالية لهذا المشروع يتكون من مقدار لا يعتمد على معدل التغير فى مستو يات الاسعار (المقدار الاول)، ومقدار آخر يتمثل فى القيمة الحالية للوفورات الضر يبية من الاستهلاك والذي يعتمد على التغير فى الاسعار (المقدار الثانى من المعادلة (١٦)).

و يعطى الجدول رقم (٢) صافى القيمة الحالية لمثل هذا المشروع بفرض أن قيمة الاستثمار فى المرة الواحده ث = ١٠٠ والعائد السنوى من كل وحدة من وحدات الاستثمار ك = ١٣٠.

واذا قارنا هذا المشروع الذي تعمر اصوله لمدة عام واحد فقط مع المشروعين المذكور ين سابقا (جدول رقم ١) والذين يمتد عمر كلا منهما الى مالا نهاية فيمكننا ان نستنتج أن ترتيب المشروعات المتنافسة ذات الاعمار الانتاجية المتفاوتة انما يتوقف على معدل التغير فى مستو يات الأسعار. ومن الشكل رقم (٢) يتضح لنا أن

جدول رقم (٢)

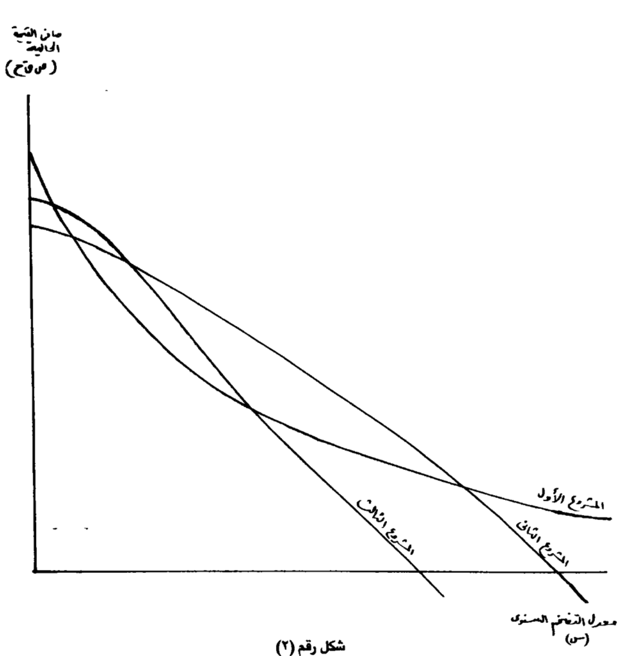
صافي القيمة الحالية للاستثمار فى أصل عمره عام واحد و يتكرر الى ما لا نهاية *

معدل التضخم السنوي (س)	صافي القيمة الحالية للمشروع
صفر	٣٠٠
٠١ر	٢٩٠
٠٢ر	٢٨٠
٠٣ر	٢٧١
٠٤ر	٢٦٢
٠٥ر	٢٥٢
٠٦ر	٢٤٣
٠٧ر	٢٣٥
٠٨ر	٢٢٥
٠٩ر	٢١٧
١٠ر	٢٠٩
٢٠ر	١٣٣
٥٠ر	ـ٣٣
١ر٠٠	ـ٢٠٠

---

* تحتسب صافي القيمة الحالية للمشروع طبقا للمعادلة (١٦) كالاتي:

$$\text{ص ق ح} = \frac{(١٢٠)(٥٠ر) - ١٠٠}{٠٥ر} + \frac{(٥٠ر)(١٠٠)}{(٠٥ر)(١+س)}$$



شكل رقم (٢)

صافي القيمة الحالية لمشروعات متفاوتة في نمط الاستهلاك والعمر الانتاجي
عند معدلات مختلفة للتضخم

المشروع الأخير الأقصر عمرا يفضل على الآخر ين عند ارتفاع الاسعار بمعدل يز يد على ٣٪ سنو يا. أما ارتفاع الاسعار بمعدل أكبر نسبيا (فى هذا المثال أكبر من ١٠٪ سنو يا) فقد يترتب عليها انعكاس ترتيب المشروعات لصالح المشروع الأول أو الثانى ذات العمر الأطول نسبيا، وذلك نتيجة لتلاشى تأثير الوفورات الضر يبية من الاستهلاك على صافي القيمة الحالية. ولذا فان من المتوقع أن تفضل المنشأة تلك المشروعات الاستثمار ية ذات العمر الانتاجي الأقصر نسبيا، عندما ترتفع مستو يات الاسعار فى حدود معقولة نسبيا، ولكن هناك حدودا لتفضيل تلك المشروعات ذات العمر الانتاجي القصير، اذ أن ارتفاع مستو يات الاسعار بعد تلك الحدود قد يتسبب فى تلاشى المميزات المترتبة على قصر العمر الانتاجى للمشروع الاستثمارى.

أثر التغيرات النسبية فى مستو يات الأسعار على قرار الترتيب

تناول التحليل حتى الآن أثر تغيرات الاسعار على تقو يم المشروعات الاستثمار ية المتنافسة بفرض تأثر مكونات التدفقات النقدية المترتبة على الاستثمار بتغيرات الأسعار بطر يقة موحدة فى كل فترة من الفترات، و بمعدل مساوى لمعدل التغير فى المستوى العام للأسعار. الا أن من الملاحظ أن هذا الغرض قلما يتحقق عملا خصوصا اذا أخذنا فى الاعتبار أن أسعار المنتجات مثلا (وهى تمثل التدفقات النقدية الداخلة المترتبة على الاستثمار) قد تتعرض لمعدلات تضخم مخالفة لتلك التي تتعرض لها أسعار عوامل الانتاج (وتمثل التدفقات النقدية الخارجة). وفي نفس الوقت قد تختلف كلا من معدلات التغير فى أسعار المنتجات وأسعار عوامل الانتاج عن معدل التغير فى القوة الشرائية العامة لوحدة النقد. وهو مايعرف بوجود تغيرات نسبية فى مستو يات الأسعار. Relative price - level changes .
ونتناول فى هذا الجزء من البحث أثر تلك التغيرات النسبية فى الأسعار على ترتيب الفرص الاستثمار ية المتنافسة. ومدى حساسية هذا الترتيب لتفاوت معدلات التغير فى الأسعار.

اذا فرضنا أن ك أ. د تمثل التدفق النفدى المترتب على المشروع الاستثمارى أ فى اللحظة الزمنية د. وأن $ك_{أ، د}$ تتكون من تدفقات نقدية داخلة ولنسميها ($ل_{أ، د}$)، وتدفقات نقدية خارجة ولنسميها ($م_{أ، د}$). لنفترض أن المعدل العام للتغير فى الأسعار فى كل فترة هو ($س_{ع}$) وأن أسعار المنتجات ($ل_{أ، د}$) تتعرض لمعدل تغير فى الأسعار قدره ($س_{ل}$) وأن اسعار عوامل الانتاج ($ل_{أ، د}$) تتعرض لمعدل تغير فى الاسعار قدرد ($س_{م}$).

لنفترض أيضا أن حساسية التغيراتفى المستو يات الخاصة للأسعار (س ل ، س م) فى ارتباطها بالتغير فى المستوى العام للاسعار (س ع) يمكن التعبير عنها كالآتى:

$$\frac{(1 + س_ل)}{(1 + س_ع)} = و_ل \text{ ، ومنها } (1 + س_ل) = (1 + س_ع) . و_ل$$

وكذلك

$$\frac{(1 + س_م)}{(1 + س_ع)} = و_م \text{ ، ومنها } (1 + س_م) = (1 + س_ع) . و_م$$

ولذا فان صافى القيمة الحالية للمشروع الاستثمارى أ سوف تصبح:

$$ص و ح_أ = - ث_أ + \sum_{د=1}^{ن} \frac{(1 - ص)[ل_{أ،د} . (1 + س_ع)^د . و_ل - م_{أ،د} . (1 + س_ع)^د . و_م] + هـ . ص}{(1 + ع)^د (1 + س_ع)^د} \quad ... (17)$$

وذلك بافتراض اتباع طريقة القسط الثابت لحسبان الاستهلاك المحاسبي (هـ). ومنها تساوي أيضا:

$$ص و ح_أ = - ث_أ + \sum_{د=1}^{ن} \frac{(1 - ص)[ل_{أد} . و_ل - م_{أ،د} . و_م]}{(1 + ع)^د} + \sum_{د=1}^{ن} \frac{هـ ص}{(1 + ع)^د (1 + س_ع)^د} \quad ... (18)$$

وتبين المعادلة (١٨) أن المقدار الثاني لمكونات صافي القيمة الحالية يعتمد على استجابة كل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للتغير فى المستو يات العامة للاسعار، معبرا عنها بالمعاملات و $_ل$ ، و $_م$. و بالتالي ينتظر أن يتوقف ترتيب الفرصة الاستثمار ية بالنسبة لغيرها من الفرص المنافسة (مع ثبات العوامل الاخرى) على العلاقة بين و $_ل$ ، و $_م$.

فالفرق بين صافي القيمة الحالية للفرصة أ = ١ والفرصة أ = ٢ مثلا، وعلى فرض ثبات قيم المتغيرات الاخرى (ث،هـ، ع، س، ض) باستخدام المعادلة (١٨) سوف يساوى:

$$\Delta ص و ح_{1-2} = \sum_{د=1}^{ن} \frac{(1 - ص)[ل_{1،د} . و_{ل1} - م_{1،د} . و_{م1}]}{(1 + ع)^د} - \sum_{د=1}^{ن} \frac{(1 - ص)[ل_{2،د} . و_{ل2} - م_{2،د} . و_{م2}]}{(1 + ع)^د} \quad .. (19)$$

وعلى فرض أن $\text{ل}_{\text{أ،د}} > \text{م}_{\text{أ،د}}$ وأن صفة $\text{ل}_{\text{١،د}} = \text{ل}_{\text{٢،د}}$ وكذلك

$\text{م}_{\text{١،د}} = \text{م}_{\text{٢،د}}$ (حيث د = ١ ، ٢ ، ٣ ...... ن) فان المعادلة (١٩) تصبح :

$$\Delta\, \text{ص و ح}_{\text{١-٢}} = (\text{١} - \text{ض}) \sum_{\text{د}=\text{١}}^{\text{ن}} \frac{\text{ل}_{\text{١،د}}(\text{و}_{\text{١،ل}} - \text{و}_{\text{٢،ل}}) - \text{م}_{\text{١،د}}(\text{و}_{\text{١،م}} - \text{و}_{\text{٢،م}})}{(\text{١} + \text{ع})^{\text{د}}} \quad ...\ (\text{٢٠})$$

وكما هو واضح من المعادلة (٢٠) فانه يشترط لكى تكون ص ق ح صفر، أى بعبارة أخرى تفضيل المشروع (١) على المشروع (٢) أن تكون:

$$\text{ل}_{\text{١،د}}(\text{و}_{\text{١،ل}} - \text{و}_{\text{٢،ل}}) > \text{م}_{\text{١،د}}(\text{و}_{\text{١،م}} - \text{و}_{\text{٢،م}}) \quad ...\ (\text{٢١})$$

وحيث أن ل ١،د م ١،د (وهو شرط للحصول على صافي تدفقات نقدية تزيد على الصفر فى كل فترة)، لذا فان العلاقة (٢١) لن تتحقق و بالتالى فان المشروع (٢) سوف يفضل على المشروع (١) فقط فى الحالة التى تكون فيها:

$$(\text{و}_{\text{١،م}} - \text{و}_{\text{٢،م}}) > (\text{و}_{\text{١،ل}} - \text{و}_{\text{٢،ل}})$$

ومن هذا نتبين أن تفضيل مشروع استثمارى معين على مشروع آخر مطابق له فى قيم كافة المتغيرات ماعدا حساسية مكونات التدفقات النقدية للتغيرات فى المستو يات العامة للأسعار، انما يتوقف على العلاقة التفاضلية بين حساسية التغيرات في مستو يات أسعار عوامل الانتاج الى تلك المتعلقة بأسعار المنتجات. وعموما يمكننا القول أن التفضيل سوف يكون لتلك المشروعات التى تتحقق لها العلاقة $\text{و}_{\text{أ،ل}} > \text{و}_{\text{أ،م}}$ بالقياس لغيرها من المشروعات المنافسة.

واذا تساءلنا عن مدى تأثر هذا الترتيب عند مستو يات متباينة للتغيرات فى مستو يات الأسعار العامة، فبالنظر الى العلاقة (٢١) يتضح لنا أن ارتفاع مستو يات الأسعار العامة سوف يكون من شأنه تأكيد أفضلية أحد المشروعين على الآخر (مع ثبات العوامل الاخرى). ولذا فمن المنتظر على وجه العموم عدم تغير ترتيب المشروعات الاستثمار ية عند معدلات مختلفة لتغيرات الأسعار، وان كان ترتيب تلك المشروعات يتوقف أساسا على العلاقة النسبية بين تغيرات أسعار عوامل الانتاج وأسعار المنتجات كما سبق القول. و يمكننا أن نسوق المثال الرقمي التالي توضيحا لهذه الحالة.

لنفترض حالة ثلاثة مشروعات استثمار ية متنافسة أ، ب، ج، متشابهة فى قيم جميع المتغيرات ماعدا حساسية مكونات تدفقاتها النقدية للتغير فى المستوى العام للأسعار. لنفترض أن:

ل = ١٦٠٠٠، م = ٦٠٠٠، ث = ٢١٠٠٠، هـ = ٠ر٠٥، ع = ٠ر٠٥، ض = ث/ن

بينما ن ٣ سنوات، وذلك لكل من المشروعات الثلاثة.
أما حساسية كل مشروع للتغيرات فى مستو يات الأسعار فهى كالآتى:

المشروع الاول أ : $و_{أ، ل} = و_{أ، م} = ١$

المشروع الثانى ب : $و_{ب، ل} = ٠ر٨٠$ ، $و_{ب، م} = ٠ر٩٥$

المشروع الثالث ج: $و_{ج، ل} = ٠ر٩٥$ ، $و_{ج، م} = ٠ر٨٠$

و يلاحظ أن المشروع الأول لايتعرض لتغيرات نسبية فى مستو يات الاسعار على الاطلاق ($س_{ع} = س_{أ،ل} = س_{أ،م}$)، والمشروع الثانى ينطبق عليه العلامة $و_{ل} < و_{م}$، أما المشروع الثالث فينطبق عليه $و_{ل} > و_{م}$

و يبين الجدول رقم (٣) صافي القيمة الحالية لكل من المشروعات الثلاثة طبقا لمعدلات متفاوتة لتغيرات الأسعار (حالتي التضخم والانكماش). و يلاحظ من مقارنة صافي القيمة الحالية للمشروعات الثلاثة، أن ترتيبها يتوقف أساسا على العلاقة بين و ل ،و م. فكلما ارتفعت قيمة معامل حساسية أسعار المنتجات بالقياس الى معامل حساسية اسعار عوامل الانتاج كلما احتل المشروع ترتيبا أفضل من غيره. و بالتالي فان ترتيب المشروعات الثلاثة هي ج ثم أ ثم ب. و يلاحظ أيضا أن هذا الترتيب لم يتغير عند جميع معدلات التضخم أو الانكماش. فمن شأن ز يادة او انخفاض معدل التغير فى الاسعار أن يدعم أفضلية أحد المشروعات بالقياس الى المشروعات الاخرى المنافسة.

ولذا يمكننا القول أن ترتيب المشروعات المتنافسة يتوقف على القيم النسبية لمعاملات حساسية الأسعار الخاصة الى الأسعار العامة (مع ثبات جميع العوامل

جدول رقم (٣)

صافي القيمة الحالية لعدة مشروعات استثمارية تتفاوت في معاملات حساسية الأسعار الخاصة الى التغير فى المستوى العام للأسعار*

معدلات التغير فى المستوى العام للاسعار ($س_ع$)	المشروع (أ) ($و_ل = و_م = ١$)	المشروع (ب) ($و_ل < و_م$)	المشروع (ج) ($و_ل > و_م$)
ـ ١٠ر	٤٨٧٨	ـ١٩٩٩	٥٦٣٤
ـ ٠٥ر	٣٥٣٦	ـ٣٢٤٤	٤٣٩٠
صفر	٢٥٨٨	ـ٤٢٨٩	٣٣٤٥
٠٥ر	١٧٠٤	ـ٥١٧٢	٢٤٦٠
١٠ر	٩٤٧	ـ٥٩٣٠	١٧٠٣
٢٠ر	ـ٢٧٢	ـ٧١٤٩	٤٨٤

* صافي القيمة الحالية لكل مشروع تحتسب طبقا للمعادلة (١٨) وتساوي :

$$\text{ص ق ح} = -\text{٢١٠٠٠} + \sum_{\text{ن}=١}^{٣} \frac{\text{٥٠ر}\ \left(\text{١٦٠٠}\ (و_ل) - \text{٦٠٠}\ (و_م)\right)}{(\text{١} + \text{٠٥ر})^{\text{ن}}} + \sum_{\text{ن}=١}^{٣} \frac{\text{٥٠ر}\ (\text{٧٠٠٠})}{(\text{٠٥ر١})^{\text{ن}}\ (\text{١} + س_ع)^{\text{ن}}}$$

الأخرى)، وان هذا الترتيب ـ بصفة عامة ـ يبدو مستقلا عن حجم التغير فى المستوى العام للأسعار. (٢١)

المفاضلة بين مشروعات متفاوتة فى هيكل التكلفة وأثرها على اختيار الوسائل التكنولوجية للانتاج فى ظل التضخم:

يمكننا التوسع فى التحليل المذكور أعلاه (المعادلة ١٨) لكى تأخذ فى الحسبان صراحة الأثر على مكونات التدفقات النقدية الخارجة (التكاليف النقدية لعوامل الانتاج) نتيجة لتفاوت معدلات التغير في مستو يات الأسعار العامة والخاصة. وقد تناول بعض الكتاب الأثر على صافي القيمة الحالية للفرصة الاستثمار ية المستقلة نتيجة للتفرقة بين نوعين من التكاليف المترتبة على الفرصة الاستثمار ية حسب تأثرها بتغيرات الأسعار: التكاليف التى تستجيب للتغير فى مستو يات الأسعار Respond to price-level changes والتكاليف التى لا تستجيب للتغير فى مستو يات الاسعار. (٢٢) والنوع الأول من التكاليف يتمثل عادة فى تلك البنود من التكلفة التى تتغير في الأجل القصير (مثل تكاليف العمالة والمواد الخام). والتى يمكن أن نطلق عليها بصفة عامة هنا لفظ التكاليف المتغيرة Variable Costs والنوع الثانى من التكاليف و يشتمل على تلك البنود التى لا تتأثر بتغيرات مستو يات الأسعار خلال العمر الانتاجي للمشروع الاستثماري مثل البنود النقدية التى تترتب على ارتباطات تعاقدية على الأساس التار يخي وما يترتب عليها من وفورات ضر يبية تؤثر على مكونات التدفقات النقدية. يمكن أن تطلق على تلك البنود عموما اصطلاح التكاليف الثابتة Fixed costs (٢٣)

ولقد أوضح بعض الكتاب Foster (1970) أن ترتيب المشروعات المتنافسة فى ظل تغيرات الأسعار سوف يتفاوت حسب مكونات التكاليف التى تنطوى عليها (تكاليف متغيرة وتكاليف ثابتة). وفى ظل التضخم فمن المنتظر ان تعطي المنشأة أفضلية لتلك المشروعات التى تنطوى على استخدام قدر أكبر نسبيا من التكاليف النقدية الثابتة. وطبقا للتحليل الذى قدمه Foster, pp. 23-4 فأن ارتفاع معدل التضخم قد يغير من ترتيب المشروعات الاستثمار ية لصالح المشروعات التى ترتفع فيها نسبة التكاليف الثابتة (بخلاف الاستهلاك) على التكاليف المتغيرة. ومن ناحية اخرى فقد بين Nelson (1976a), pp. 925 - 6. أن اختلاف تأثر تكاليف عناصر الانتاج بالتضخم سوف يجعل المنشأة تتجه الى نسبة أقل من التركيز الآلي بالقياس الى العمالة Less physical Capital intensive.

وسوف نثبت بالتحليل التالي أنه ليس هناك بالضرورة تعارضا بين تلك النتيجتين، وذلك عن طريق التوسع في التحليل الذي قدمه كلا من Nelson, Foster وسوف يتضح لنا أن أثر اختلاف نسبة التكاليف المتغيرة الى الثابتة للمشروعات المتنافسة في ظل التضخم انما يتوقف أساسا على العلاقة بين الوفورات الضريبية من الاستهلاك، و بين حجم التكاليف النقدية للانتاج. و بالتالى فان تفضيل المشروعات الأقل تركيزا آليا والأكثر تركيزا يدو يا Labour intensive انما يعتمد بصفة اساسية على تلك العلاقة. كذلك سوف يتضح أن المفاضلة بين المشروعات المتفاوتة في نسب التكاليف المتغيرة الى التكاليف الثابتة يمكن ان يكون مستقلا عن التغير في معدلات التضخم (الانكماش) وذلك في الحالة الخاصة التى تتساوى عندها مقدار الوفورات الضريبية من الاستهلاك مع اجمالي التكاليف الثابتة النقدية. ونثبت فيما يلي صحة هذه العلاقة تحليليا ثم باستخدام مثال رقمي.

اذا فرضنا ان التدفقات النقدية الخارجة المترتبة على الفرصة الاستثمارية ($\text{م}_{\text{د}}$ في المعادلة (١٨)) تتكون من بنود من التكاليف المتغيرة ولنسميها ($\text{غ}_{\text{د}}$)، و بنود تكاليفية نقدية اخرى ثابتة (بخلاف الاستهلاك) ولنطلق عليها (ى). وعلى فرض أن جميع البنود المتغيرة تتأثر بنفس الكيفية بتغيرات الأسعار، وان معامل حساسية تلك البنود للتغير في الأسعار العامة يعبر عنه بالمعامل و، بينما لا تتأثر البنود الثابتة بتغيرات الاسعار على الاطلاق حسب تعر يفنا السابق، ولذا فانه يمكن اعادة صياغة المعادلة (١٨) لكى تأخذ أثر هيكل التكلفة كالآتى:

$$\text{ص و ح} = -\text{ث} + \sum_{\text{د}=1}^{\text{ن}} \frac{(1-\text{ص})\left[\text{ل}_{\text{د}}(1+\text{س}_{\text{ل}})^{\text{د}} - \text{غ}_{\text{د}}(1+\text{س}_{\text{غ}})^{\text{د}} - \text{ى}\right] + \text{ك ص}}{(1+\text{ع})^{\text{د}}(1+\text{س}_{\text{ع}})^{\text{د}}} \quad \ldots (٢٢)$$

وطالما أن $\text{و}_{\text{ل}} = \frac{(1+\text{س}_{\text{ل}})}{(1+\text{س}_{\text{ع}})}$ ، $\text{و}_{\text{غ}} = \frac{(1+\text{س}_{\text{غ}})}{(1+\text{س}_{\text{ع}})}$ فان المعادلة (٢٢) تصبح

$$\text{ص و ح} = -\text{ث} + \sum_{\text{د}=1}^{\text{ن}} \frac{(1-\text{ص})\left[\text{ل}_{\text{د}}\,\text{و}_{\text{ل}}^{\text{د}} - \text{غ}_{\text{د}}\,\text{و}_{\text{غ}}^{\text{د}}\right]}{(1+\text{ع})^{\text{د}}} + \sum_{\text{د}=1}^{\text{ن}} \frac{\text{هـ ص} - (1-\text{ص})\,\text{ى}}{(1+\text{ع})^{\text{د}}(1+\text{س}_{\text{ع}})^{\text{د}}}$$

وتوضح المعادلة (٢٣) ان المقدار الأول والثاني لمكونات صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري مستقلة عن التغير في مستو يات الأسعار (طالما أننا نفترض ثبات قيم $\text{و}_{\text{ل}}$. $\text{و}_{\text{غ}}$ في جميع الفترات). وأن تغيرات مستو يات الأسعار تؤثر على صافي

القيمة الحالية من خلال أثرها على المقدار الثالث والذى يعتمد على معدل التغير فى المستوى العام للأسعار ($س_{ع}$).

وفى الحالة الخاصة التى تكون فيهاهـ. ض=(١ ـ ض) ى فان المعادلة (٢٣) تصبح:

$$\text{ص و ح} = -\text{ث} + \sum_{\text{د}=1}^{\text{ن}} \frac{(1-\text{ض})\left[\text{ل}_{\text{د}} \cdot \text{و} - \text{ع}_{\text{د}} \cdot \text{و}_{\text{ء}}\right]}{(1+\text{ع})^{\text{د}}} \quad \ldots\ldots (٢٤)$$

أي أن صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري يمكن تحديدها مستقلا عن التغير فى مستو يات الاسعار فى تلك الحالة (ومع ثبات العوامل الاخرى). ومن ذلك نستنتج أن أثر التضخم على ترتيب المشروعات المتنافسة التى تتفاوت فيها نسب التكاليف الثابتة الى التكاليف المتغيرة يعتمد أساسا على العلاقة بين الوفورات الضريبية من الاستهلاك (هـ ض) و بين اجمالي التكاليف الثابتة النقدية بعد الضرائب [(١ ـ ض) ى].

و يمكننا أيضا أن نتوقع انه عندما تكون (١ـ ض) ى>هـ. ض فان ذلك يسفر عن ز يادة فى صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري بز يادة معدل التضخم، ذلك نظرا لخصم هذه التكاليف بمعدل أعلى فى أوقات التضخم، و بالتالي تناقص أثرها السالب على صافي القيمة الحالية بارتفاع مستو يات الاسعار. والعكس صحيح فى الحالة التى تكون فيها (١ ـ ض) ى=هـ ض، اذ سوف يترتب على ارتفاع مستو يات الأسعار انخفاضا فى صافى القيمة الحالية للمشروع الاستثمارى. ولذلك فانه باستثناء الحالة التى تكون فيها (١ ـ ض) ى=هـ ض، فان أثر التضخم على ترتيب المشروعات الاستثمار ية انما يتوقف على الحجم النسبي للتكاليف الثابتة بالقياس الى التكاليف المتغيرة. و يمكن توضيح تلك النتيجة باستخدام المثال الرقمي التالي، والذى يتعلق بترتيب أر بعة مشروعات استثمار ية متنافسة تتشابه فى قيم كافة المتغيرات ماعدا حجم التكاليف الثابتة الى التكاليف المتغيرة:

المشروع الاول: و يخضع للحالة المتطرفة التى تكون فيها التكاليف النقدية الثابتة صفرا وجميع التكاليف متغيرة وتستجيب لتغيرات مستو يات الاسعار طبقا للمعامل $و_{ع}$.

المشروع الثانى: و يخضع للعلاقة (١ ـ ض) ى > هـ ض

المشروع الثالث: و يخضع للعلاقة (١ ـ ض) ى = هـ ض

المشروع الرابع: و يخضع للعلاقة (١ ــض) ى > هـ ض

أما باقي المتغيرات فتأخذ قيماً موحدة لجميع المشروعات: ث = ٩٠٠٠، هـ=٣٠٠٠، ن = ٣ ض =٥٠ر٠، ل = ١٢٠٠٠، ع = ٠٦ر٠، اجمالي التكاليف النقدية (ثابتة + متغيرة) م = ٤٠٠٠، و$_{ل}$ = ٨٠ر، و$_{غ}$ =٩٥ر.

و يبين الجدول رقم (٤) صافي القيمة الحالية لتلك المشروعات الأر بعة المتنافسة والتي تعكس تزايد مقدار التكاليف الثابتة الى المتغيرة من المشروع الأول حتى الرابع على التوالى. ومن مقارنة المشروعات الأر بعة يمكننا أن نستنتج أن صافي القيمة الحالية للمشروع الثالث لا تتأثر بمعدل التضخم أو الانكماش السائد نظرا لأن ذلك المشروع يتحقق له المساواة بين (١ ــض) ى و بين هـ. ض. أما في الحالة التى تز يد فيها الوفورات الضر يبية من الاستهلاك على اجمالي التكاليف النقدية الثابتة (كما فى حالة المشروع الأول والثاني) فان ارتفاع معدل التضخم يجعل المشروعات الاستثمار ية أقل جاذبية بعكس الحال فى حالة الانكماش. أما فى حالة مقدار التكاليف النقدية الثابتة على مقدار الوفورات الضر يبية من الاستهلاك (كما فى المشروع الرابع)، فان صافي القيمة الحالية للمشروعات الاستثمار ية تتزايد بارتفاع معدلات التضخم وتقل فى حالة الانكماش.

ونخلص من هذا التحليل الى أن المفاضلة بين المشروعات المتفاوتة فى هياكل التكلفة تعتمد على حالة التغير السائدة فى مستو يات الاسعار (تضخم أم انكماش) وفي نفس الوقت تتوقف على العلاقة بين التكاليف النقدية الثابتة والوفورات الضر يبية من الاستهلاك عند المستو يات المتفاوتة لتغيرات الأسعار.

الأثر على الهيكل التمو يلى للمنشأة فى ظل فرض التحو يلات النقدية بين المدينين والدائنين فى أوقات تغيرات الأسعار

فى ظل ظروف ثبات الأسعار وعدم وجود ضرائب وتوافر سوق رأس مال مثالية، فمن المعروف أنه يمكن اتخاذ القرار الاستثمارى مستقلا عن القرارات المتعلقة بالهيكل التمو يلى Capital Structure ، وسياسة توز يع الأر باح Modigliani and Miller (1959) . وفى ظل وجود ضرائب فان القيمة الاقتصادية

جدول رقم (٤)

صافي القيمة الحالية لمشروعات متنافسة تتفاوت في نسبة التكاليف المتغيرة الى التكاليف الثابتة *

معدل التغير السنوي في المستوى العام للأسعار (س ع)	المشروع الأول غ = ٤٠٠٠، ى = صفر (١-ض)ى < هـ ض	المشروع الثاني غ = ٣٠٠٠،ى = ١٠٠٠ (١ -ض)ى < (هـ ض	المشروع الثالث غ = ١٠٠،ى = ٣٠٠٠ (١-ض) ى = هـ ض	المشروع الرابع غ = ٥٠٠٠،ى = ٣٥٠٠ (١ -ض) ى > هـ ض
-١٠ر	١٦٣٥	١١٩٦	٣١٥	٩٦
-٠٥ر	١١٢٤	٨٥٥	٣١٥	١٨١
-صفر	٦٩٧	٥٧٠	٣١٥	٢٥٢
٠٥ر	٣٣٤	٤١٨	٣١٥	٣١٣
١٠ر	٢٣	١٢٢	٣١٥	٣٦٤
٢٠ر	٤٧٨-	٢١٣-	٣١٥	٤٤٨

---

* طبقا للمعادلة (٢٣)، فان صافي القيمة الحالية لكل مشروع تساوي:

$$ص ق ح = -٩٠٠٠ + \sum_{ن=١}^{٣} \frac{٥ر[١٢٠٠٠ (٠٫٨٠) - غ (٠٫٩٥)]}{(١ + ٠٫٠٦)^{ن}} + \sum_{ن=١}^{٣} \frac{٣٠٠٠ (٥ر٠) - (١ - ٥ر٠) ى}{(١ + ٠٫٠٦)^{ن} (١ + س_{ع})^{ن}}$$

للمنشأة تزيد بزيادة نسبة القروض فى الهيكل التمويلى طالما أن هناك ماتجنيه المنشأة نتيجة لخصم فوائد القروض من الربح الخاضع للضريبة (٢٤). وفى ظل تغيرات مستويات الأسعار، وطبقا لما يعرف بفرض «التحويلات النقدية بين المدينين والدائنين Monetary Debtor - Creditor Hypothesis فانه قد ينتج عن التضخم «ربح» لصالح المنشآت المقترضة على حساب المنشآت المقرضة. اذ تتعرض تلك المنشآت التى تحتفظ بصافي اصول نقدية فى أوقات التضخم لنقص فى القيمة الحقيقية لتلك الأصول نتيجة تناقص قوتها الشرائية، بينما تحقق المنشآت المقترضة «أرباحا تضخمية» اذا كانت التزاماتها محددة القيمة النقدية، اذ سوف تسدد تلك الالتزامات وقت التضخم بوحدات نقدية ذات قوة شرائية أقل من تلك المتحصل عليها قبلا. ولذا فمن المنتظر أن يترتب على التضخم ما يمكن اعتباره «تحويلا للثروة Wealth transfer بين المدينين والدائنين عندما تكون معدلات التضخم غير متوقعة (٢٥) Unexpected inflation .

وطبقا لهذا الفرض فان من صالح المنشأة أن تزيد من قيمة التزاماتها الثابتة (غير الحساسة لتغيرات مستويات الأسعار) على حساب الالتزامات التى تتأثر بدرجة أكبر نسبيا لتقلبات الأسعار، وذلك اذا توقعت المنشأة معدلات مرتفعة نسبيا للتضخم فى الفترات المستقبلة بالقياس للفترة الحالية. فاذا كانت القروض التى يمكن أن تحصل عليها المنشأة فى ظل تلك الظروف غير مرتبطة بتقلبات الأسعار Unindexed loans فسوف تجد المنشأة أن من الأفضل زيادة نسبة القروض فى هيكلها التمويلي، نظرا لأن الوفورات الضريبية الناجمة عن خصم فوائد تلك القروض من الربح الخاضع للضريبة سوف يزيد من القيمة الاقتصادية للمنشأة. (٢٦) وذلك بالاضافة الى «الأرباح التضخمية Inflationary gains التى سوف تنجم عن سداد تلك الالتزامات بوحدات نقدية ذات قدرة شرائية أقل من ذى قبل.

واذا ما طبقنا هذا التحليل على المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة فسوف نجد أنه فى ظل عدم التأكد من معدلات التضخم فى المستقبل Unanticipated inflation وخضوع الأرباح المحاسبية للضرائب، فمن المنتظر عدم وجود استقلال بين القرارات الاستثمارية والقرارات المتعلقة بالهيكل التمويلي للمنشأة. ففي تلك الأحوال سوف تفضل المنشأة تلك المشروعات (من بين المشروعات المتنافسة) التي ترتبط بمصادر للتمويل تعتمد بدرجة أكبر نسبيا على الاقتراض، بالقياس الى تلك المشروعات التي لن يتسبب عنها زيادة نسبة الاقتراض

في الهيكل التمو يلي. وذلك لن يتحقق بالطبع سوى في الأحوال التي ترتبط فيها المشروعات المتنافسة بمصادر متفاوتة للتمو يل. وهناك سبب آخر قد يدعو الى عدم امكانية اتخاذ القرار الاستثماري المتعلق بترتيب المشروعات المتنافسة منفصلا عن الأثر على الهيكل التمو يلي للمنشأة في ظل ظروف التضخم، و يتعلق بالأثر على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المشروعات المتنافسة، ومعدل الخصم الذي يمكن استخدامه في ايجاد القيمة الحالية لما يترتب على كل منها من تدفقات نقدية. فمن المحتم في ظل التضخم أن يتفاوت معدل العائد المرغوب من الاستثمار بين المشروعات المتنافسة نتيجة تأثر مكونات معدل تكلفة رأس المال بدرجات متفاوتة للمخاطرة المالية Financial risk والتي بدورها تتأثر بدرجة المخاطرة المحيطة باحتمالات عدم تحقق معدلات التضخم المتوقعة مستقبلا، وهذا النوع من المخاطرة مايمكن أن نطلق عليه «مخاطرة التضخم»(٢٧). Inflation risk

ونخلص من ذلك الى القول بأنه فى ظل تغيرات الأسعار وخضوع أر باح المنشأة للضرائب فسوف تتأثر القرارات الاستثمار ية بالقرارات المتعلقة بمصادر التمو يل. ومن المنتظر أن يتأثر ترتيب الفرص الاستثمار ية المتنافسة بتوقعات المستثمر لمعدلات تغيرات مستو يات الأسعار المستقبلة وما يترتب على ذلك من تفضيلات لنسبة القروض فى الهيكل التمو يلى، وذلك فى الاحوال التى ترتبط فيها كل فرصة استثمار ية بمصدر معين من مصادر التمو يل. أما فى الاحوال التى لا تتوافر فيها هذا الشرط فانه يمكن المفاضلة بين المشروعات المتنافسة بدون الأخذ فى الحسبان لما يترتب على التضخم من أر باح نقدية تضخمية نتيجة للاقتراض، اذ أن تلك الار باح سوف تكون ثابتة بصرف النظر عن المشروع الذى يقع عليه الاختيار.

أثر درجة مثالية سوق رأس المال فى ظل التضخم على قرارات الترتيب:

افترض التحليل السابق حتى الآن توافر ما يسمى بفرض مثالية سوق رأس المال عند اتخاذ القرار الاستثماري Capital market perfection. و يقصد بسوق رأس المال المثالية تلك السوق التى لا يتحمل فيها المتعاملون أعباء لا تمام الصفقات أو الحصول على معلومات Zero transaction and information costs. وتتميز بعدم وجود تدخل حكومى أو قيود على التعامل من أي نوع وأن تتوافر فى الأصول المالية المتداولة فيها أن تكون قابلة للتجزئة Infinite divisibility، كما يشترط أن تكون أيضا سوقا متنافسا بالمفهوم الاقتصادى Competitive Market (وذلك يعنى توافر عدد كبير من المتعاملين، وكل منهم

يقبل السعر المعروض الذى يتحدد بتوازن العرض مع الطلب Price taker (٢٨)

ومن المعلوم أنه فى ظل هذا الفرض فانه يمكننا اتخاذ القرار الاستثماري بقبول أو رفض فرصة استثمار ية قائمة بذاتها، وكذلك ترتيب الفرص الاستثمار ية المتنافسة طبقا لمعيار تعظيم صافي القيمة الحالية، بصرف النظر عن أثر التدفقات النقدية الناتجة عن الفرصة الاستثمار ية التى يتقرر قبولها على النمط الاستهلاكى الأمثل الذى يرغبه المستثمر Optimal Consumption pattern اذ أنه فى هذه الأحوال يمكن للمستثمر من أن يقوم بتعديل توز يع التدفقات النقدية بين الفترات المختلفة لكي يتلاءم والنمط الاستهلاكي المرغوب، وذلك عن طر يق الاقتراض أو الاقراض فى سوق رأس المال (بمعدلات موحدة و بدون تكلفة لاجراء هذه العمليات). و بالتالى فان تعظيم صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المترتبة على الاستثمار يتسق مع هدف تعظيم درجة الاشباع من الاستهلاك على ممر الفترات المستقبلة (٢٩).

وفى ظل ظروف سوق رأس المال غير المثالية Imperfect capital market فان البحث عن السياسة المثلى للاستثمار والهيكل التمو يلى وتوز يع الار باح يصبح أكثر تعقيدا نظرا لاعتماد تقييم الفرص الاستثمار ية على الوسيلة المستخدمة فى التمو يل (٣٠)، أى بعبارة اخرى لا يمكن اتخاذ القرار الاستثمارى مستقلا عن قرار تمو يل الفرصة الاستثمار ية. وفى نفس الوقت يصبح ضرور يا الأخذ فى الحسبان الأثر على التدفقات النقدية الحالية للمنشأة نتيجة قبول او رفض فرصة استثمار ية. اذ سوف يؤثر نمط توز يع التدفقات النقدية للفرصة الاستثمار ية بين الفترات المختلفة ومدى اتفاقه مع النمط الاستهلاكى المرغوب على مدى جاذبية الفرصة الاستثمار ية، و بالتالى لا يمكن البت فى قرار المفاضلة بين فرص استثمار ية متنافسة مستقلا عن تفضيلات أصحاب المنشأة لكيفية توز يع الدخل الموجه للاستهلاك بين الفترات المختلفة. (٣١)

والتساؤل الذى يثار الآن بصدد تقييم الفرص الاستثمار ية المتنافسة فى ظل التضخم هو أثر عدم توافر سوق رأس المال المثالية على ترتيب تلك الفرص فى ظل مستو يات مختلفة لتغيرات الأسعار. ولتبسيط التحليل سوف نفترض أن جميع الأسعار تخضع للتضخم (أو الانكماش) بنسبة موحدة، وأن تغيرات الاسعار تؤثر بطر يقة موحده على كافة مكونات التدفقات النقدية ومعدلات العائد المرغوب من الاستثمار. لنفترض ايضا أن عدم مثالية سوق رأس المال تتمثل فقط فى عدم تطابق

معدلات الاقتراض مع معدلات الاقراض (معدلات الاقتراض أعلى من معدلات الاقراض) وأن المنشأة غير خاضعة للضرائب من أي نوع كما وأن طريقة الاستهلاك موحدة لكافة المشروعات المتنافسة.

ويجيب Wilkes (1972) على هذا التساؤل فى ظل تلك الافتراضات، بأنه من الضروري الأخذ فى الحسبان أثر التدفقات الناتجة عن كل فرصة استثمارية على النمط الحالي للتدفقات النقدية للمنشأة، وأن من شأن تغيرات الأسعار فى هذه الحالة أن تزيد من تعقيد عملية المفاضلة بين المشروعات المتنافسة نظرا لأن:

".... the decision between projects in the non-uniform interest case can depend upon the presence or absence of external inflation (or in general upon the rate of inflation or deflation). This result contrasts with that in the uniform interest case....."
(Wilkes (1972), p. 51.)

واثباتا لذلك، يسوق Wilkes مثالا على كيف أن ترتيب مشروعين استثمار بين قد يتفاوت فى ظل وجود التضخم من عدمه اذا سادت ظروف سوق رأس المال غير المثالية، بعكس الحال فان ترتيب المشروعيين لن يختلف اذا كانت تلك السوق مثالية (يتساوى فيها معدل الاقتراض والاقراض).

وسوف نثبت فيما يلى أنه على الرغم من صحة الاعتقاد بأن التضخم سوف يضيف بعدا جديدا فى مشكلة المفاضلة بين المشروعات فى ظل سوق رأس المال غير المثالية، الا أنه ــ فى ظل الفروض المذكورة أعلاه ــ فان عنصر التضخم فى حد ذاته ليس سببا أساسيا فى تغيير ترتيب الفرصتين الاستثمار يتين. وانما الصعوبة قد تكمن فى عدم القدرة على المفاضلة بين مقادير الاستهلاك المرغوبة بين الفترات المختلفة فى ظل تغيرات الأسعار. وسوف نبرهن باستخدام المثال التالى ــ على غرار ذلك الذى قدمه Wilkes ــ أنه اذا تمت المقارنة بين مقادير الاستهلاك المرغوبة فى الفترات المختلفة على أساس موحد بحيث نأخذ فى الحسبان اختلاف القوة الشرائية لوحدات النقد بين الفترات المختلفة، فأن التضخم لن يؤثر ــ فى ظل الفروض التى تضمنها تحليل Wilkes ــ على ترتيب الفرص الاستثمارية، وانما سوف يتفاوت الترتيب نتيجة لتوافر ظروف مثالية سوق رأس المال من عدمه.

لنفترض حالة المقارنة بين مشروعين استثمار بين متنافسين:

المشروع أ : و يحتاج الى استثمار مبلغ ١٠٠٠ فى الفترة الأولى مقابل تدفق نقدي داخل فى الفترة الثانية فقط وقدره ١٨٢٠ (أى ـ ١٠٠٠، + ١٨٢٠)
المشروع ب : و ينتج عنه تدفق نقدي داخل قدره ٥٠٠ فى الفترة الأولى، ولاشيء فى الفترة الثانية (+ ٥٠٠، صفر).

لنفترض أن مستوى الدخل النقدي الحالي للمنشأة من المصادر الأخرى تتمثل فى (+ ١٠٠٠، صفر) فى الفترتين الأولى والثانية على التوالي. والمطلوب المفاضلة بين المشروعين المتنافسين (أ)، (ب) فى ظل ظروف مثالية أو عدم مثالية سوق رأس المال، وفى ظل وجود أو عدم وجود تغيرات في الأسعار.

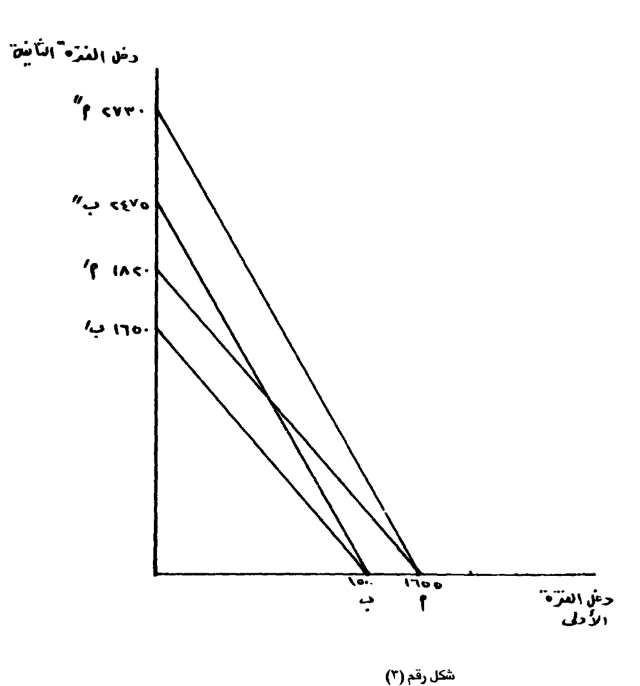
في ظل مثالية سوق رأس المال، بينما معدل الاقراض يساوى معدل الاقتراض وعلى فرص أنه يعادل ١٠٪ للفترة، فان ترتيب الفرصتين أ، ب، لن يتأثرا بالتضخم (ولنفرض هنا أن التضخم بمعدل ٥٠٪ بين الفترة الأولى والثانية). وكذلك فان الترتيب سوف يظل مستقلا عن النمط المرغوب لتوز يع الدخل الاجمالى للمنشأة بين الفترتين (الدخل الاجمالى يتمثل فى الدخل الحالى من مصادر اخرى زائد التدفق النقدى المترتب على الفرصة الاستثمار ية المقرر قبولها). و يمكن تمثيل ذلك بالشكل رقم (٣). اذ أن صافي القيمة الحالية للمشروع (أ) تساوي :

في ظل عدم وجود التضخم $= -١٠٠٠ + \frac{١٨٢٠}{(١ + ٠ر١)} = ٦٥٥$

في ظل التضخم $= -١٠٠٠ + \frac{١٨٢٠(١ + ٠ر٥)}{(١ + ٠ر١)(١ + ٠ر٥)} = ٦٥٥$.

أما صافي القيمة الحالية للمشروع (ب) فهي تساوي ٥٠٠ فى الحالتين. وفى حالة قبول المشروع (أ) فان دخل المنشأة الكلي بالقيمة الحالية فى بداية الفترة الأولى سوف يساوى ١٠٠٠ + ٦٥٥ = ١٦٥٥، و يمكن توز يعه بالكامل فى الفترة الأولى ولكن ذلك يحتاج الى اقتراض مبلغ مساو لهذه التوز يعات ثم يسدد القرض فى نهاية الفترة الثانية بما يعادل ١٦٥٥ × (١ + ٠ر١) = ١٨٢٠ والذى يتساوى مع التدفق النقدي الناتج من المشروع (أ) فى الفترة الثانية. وفى الشكل رقم (٣)، يمثل الخط أ أَ، جميع النقاط المحتملة لتوز يع الدخل بين الفترتين اذا ما قبل المشروع (أ).

وفى حالة قبول المشروع الاستثماري (ب) فان الدخل الكلي الحالي



شكل رقم (٣)

توزيع الدخل الكلى بين فترتين
فى ظل مثالية سوق رأس المال

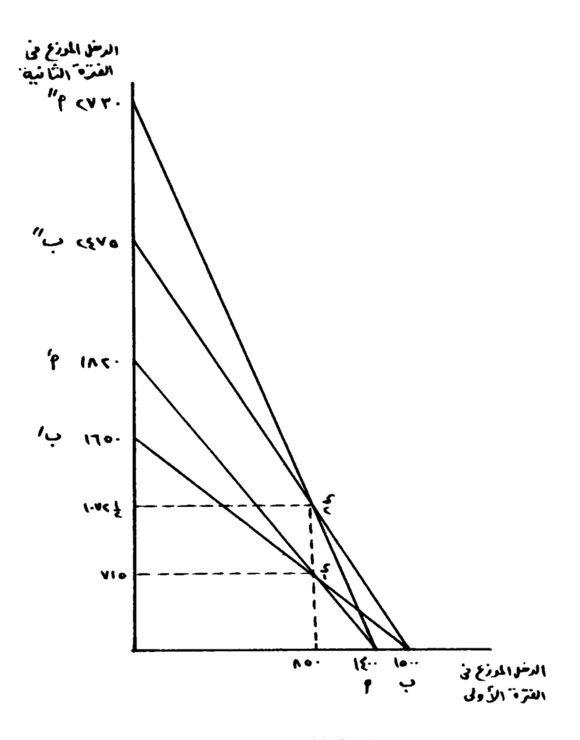
للمنشأة (فى بداية الفترة الأولى) سوف يصبح ١٠٠٠ + ٥٠٠ = ١٥٠٠، و يمكن توزيع هذا الدخل بالكامل فى الفترة الاولى ولا شيء في الفترة الثانية، كذلك يمكن تأجيل استهلاكه بالكامل للفترة الثانية عن طريق استثماره بمعدل الاقراض السائد فى السوق ليصبح فى الامكان توزيع ١٥٠٠×(١ + ١ر٠) = ١٦٥٠ فى نهاية السنة الثانية. كما يمكن أيضا توزيع هذا الدخل الاجمالي بين الفترتين بمقادير متفاوتة تمثلها أية نقطة واقعة على الخط ب ب َ فى الشكل رقم (٣).

يلاحظ هنا أن ميل كلا من الخطين أ أ َ، ب ب َ متساويان و يعادل -(١ + ١٠ر)، أى بعبارة أخرى يتوقف على معدل الاقتراض والاقراض السائد. وطالما أن الخط أ أ َ موازى للخط ب بَ، وأن أ أ َ يعلو ب بَ، لذا فمن الواضح أن المشروع أ يفضل دائما على المشروع ب لأنه سوف يضمن زيادة فى الاستهلاك الكلي في الفترتين بصرف النظر عن النمط المرغوب لتوزيع الدخل بين الفترتين.

وفي ظل التضخم (و بفرض استجابة مكونات التدفقات النقدية ومعدل الخصم للتضخم بطريقة موحدة) فان توزيع الدخل بين الفترتين فى حالة قبول المشروع (أ) سوف يتمثل بالخط أ أَ، وفى حالة قبول المشروع (ب) بالخط ب بَ. وميل كلا الخطين متساويان و يعادل -(١ + ١ر٠) (١ + ٠٥ر٠) = - ١٫١٦٥. وطالما أن الخطين أ أَ، ب بَ متوازيان بينما أ أ َ يعلو ب فسوف تفضل المنشأة أيضا المشروع (أ) على (ب). و بالتالي يمكننا استنتاج أن ترتيب المشروعين لا يتأثر بالتضخم أو النمط الاستهلاكي لتوزيع الدخل بين الفترات طالما نفترض مثالية سوق رأس المال (بالاضافة الى الافتراض الاخرى السابق الاشارة اليها).

الآن نتناول ترتيب المشروعين فى ظل عدم مثالية سوق رأس المال والمتمثلة فى عدم تساوى معدلات الاقراض والاقتراض. لنفترض ان معدل الاقراض (والاستثمار) هو ١٠٪ أما معدل الاقتراض فهو ٣٠٪ للفترة. و يبين الشكل رقم (٤) كيفية توزيع الدخل الكلي للمنشأة بين الفترتين والمترتب على قبول المشروع أ) أو المشروع (ب).

ففي ظل عدم وجود التضخم فان الخط أ أ َ يمثل توزيع الدخل المترتب على قبول المشروع (أ) والخط ب بَ، نتيجة لقبول المشروع (ب)، وميل هذين الخطين غير متساو لاختلاف معدل الاقتراض (بالنسبة للمشروع أ) عن معدل الاقراض والاستثمار (للمشروع ب)، و يعادلان -(١ر٣)، -(١ر١) للمشروعين أ، ب على التوالى.



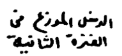
شكل رقم (٤)
توزيع الدخل الكلى بين فترتين
في ظل عدم مثالية سوق رأس المال

وفى ظل التضخم فسوف ينتج عن قبول المشروع (أ) الخط أ أً وميله يساوى ــ(١ + ٣٠ر) (١ + ٥٠ر) ــ ٩٥ر١٠. و يختلف عن ميل الخط المترتب على قبول المشروع (ب) وهو ب بً الذي يساوي ــ(١ + ١ر٠) (١ + ٥ر) = ــ ٦٥ر١٠. و يلاحظ فى حالة عدم مثالية سوق رأس المال (سواء فى ظل التضخم أو عدمه) فان خطوط توز يع الدخل المترتبة على المشروعين أ، ب متقاطعه، وذلك يعنى أن المفاضلة بينها تتوقف على النمط الاستهلاكي المرغوب لتوز يع الدخل بين الفترتين.

وطبقا لتحليل Wilkes فانه يستنتج أن التضخم قد يؤدي الى تغيير ترتيب المشروعات الاستثمار ية فى ظل تفضيلات معينة لتوز يع الدخل بين الفترتين. فاذا أمكن تمثيل تلك التفضيلات بمنحنيات سواء indifference Curves (كما فى الشكل رقم ٥)، فان المشروع (أ) سوف يكون مفضلا على (ب) فى حالة التضخم (النقطة ط ١) بينما أن المشروع (ب) يفضل على (أ) في حالة ثبات الأسعار (النقطة ط ٢).

وفى رأينا أنه في ظل الظروف التى يؤسس عليها هذا التحليل فلا يجب أن تغير المنشأة من تفضيلاتها لأحد المشروعين على الآخر نتيجة لوجود تغيرات فى مستو يات الأسعار. إذ أنه فى هذه الحالة هناك مشروع مفضل على الآخر سواء فى ظل التضخم أم ثبات الأسعار. والسبب فى ذلك يكمن فى ضرورة الأخذ فى الحسبان عند تفضيل أقدار مختلفة من التدفقات النقدية المرغو بة للاستهلاك بين الفترتين، فيجب أن تتم المقارنة على أساس موحد من القوة الشرائية لوحدات النقد، وذلك فى حالة تغير مستو يات الأسعار. و يمكن اثبات ذلك عن طر يق تحديد نقطتى تقاطع المشروعين فى ظل ثبات الأسعار (وتمثلها النقطة د ١ فى الشكل رقم ٤)، وفى ظل التضخم (وتمثلها النقطة د ٢ فى نفس الشكل). ففي ظل ثبات الأسعار فان الخطين أ أَ، ب بَ يتقاطعان عند النقطة د ١ والتى تمثل توز يعا للدخل قدره ٨٥٠ فى الفترة الأولى، وتوز يعا قدره ٧١٥ فى الفترة الثانية. أما فى ظل التضخم فان نقطة التقاطع د ٢ تماثل توز يعا للدخل قدره ٨٥٠ فى الفترة الاولى، ٥ر١٠٧٢ فى الفترة الثانية (٣٢).

والنتيجة التى تتضح من تحديد هاتين النقطتين أن الاحداثي الرأسي للنقطتين متساو يان (مقدار الدخل الموزع فى الفترة الأولى). أما الاحداثي الافقى (الدخل فى الفترة الثانية) للنقطتين د ١، د ٢، فعلى الرغم من اختلافه فى **عدد الوحدات النقدية:** د ١ = ٧١٥، د ٢=٥ر١٠٧٢ الا أنهما يتساو يان فى **القيمة**



أ″

ب″

ط١

أ′

ب′

ط٢

أ ب

الدخل الموزع في
الفترة الأولى

شكل رقم (٥)
تفضيلات المستثمر عند ارتفاع مستو يات الأسعار
في ظل عدم مثالية سوق رأس المال

الشرائية الحقيقية. اذ أن ٧١٥ وحدة نقدية حقيقية لها قوة شرائية مساو ية ١٠٧٢٫٥ وحدة اذا ما ارتفعت الاسعار بمعدل ٥٠٪: ١٠٧٢٫٥ = ٧١٥ (١ + ٠٫٥). وعلى ذلك فان ترتيب المشروعين لا يجب أن يتأثر بوجود أو عدم وجود التضخم فى ظل تلك الفروض. اذ أن المنشأة سوف تفضل أحد المشروعين على الاخر طبقا للنمط الاستهلاكي المرغوب لتوز يع الدخل بين الفترتين، و وجود التضخم فى هذا المثال لن يغير من القدرة الشرائية لمقادير الاستهلاك الناجمة عن أي من المشروعين. فاذا فضل أصحاب المنشأة توز يع دخل يقل عن الاحداثي الرأسي لنقطتي التقاطع د ١، د ٢ فى الفترة الاولى (أي اقل من ٨٥٠) على حساب ز يادة الدخل الموزع فى الفترة الثانية (أي يز يد على ٧١٥ وحدة قوة شرائية حقيقية وتساوي ١٠٧٢٫٥ معبرا عنها بوحدات نقدية ذات قوة شرائية فى الفترة الثانية نتيجة لارتفاع الأسعار) فسوف تفضل المنشأة المشروع (أ) سواء فى ظل ثبات الاسعار أم فى ظل التضخم. كذلك فان المنشأة سوف تفضل المشروع ب على المشروع أ اذا كان القدر المرغوب استهلاكه فى الفترة الاولى يز يد على ٨٥٠، لان خطى ب بَ، ب بً يعلوان على الخطين أ أَ، أ أً على التوالي، أي سواء في ظل ثبات الأسعار أو فى ظل التضخم (٣٣).

ونخلص من ذلك أنه فى ظل غياب عوامل أخرى مثل الأثر الناتج عن التغيرات النسبية فى الأسعار أو الوفورات الضر يبية من الاستهلاك أو اختلاف الأعمار الانتاجية للمشروعات، فان التضخم فى حد ذاته ــ لن يتسبب فى تغيير ترتيب الفرص الاستثمار ية اذا لم تتوافر شروط سوق رأس المال المثالية. ففى هذه الحالة فان عدم وجود سوق مثالية لرأس المال سوف يجعل ترتيب الفرص الاستثمار ية متوقفا على النمط المرغوب لتوز يع الدخل بين الفترات، وسوف يكون هذا الترتيب مستقلا عن أثر التضخم.

خلاصة ونتائج:

اختص البحث الحالى بتناول تساؤل رئيسي يثار بمناسبة اتخاذ قرار استثماري في ظل توافر العديد من البدائل الاستثمار ية المتنافسة، وفى ظل تغييرات مستو يات الأسعار، ألا وهو: كيف يتأثر ترتيب المشروعات الاستثمار ية المتنافسة عند مستو يات مختلفة لتغيرات الأسعار؟ وما هى الأحوال التى ينتظر أن يتفاوت فيها تفضيلات المستثمر للبدائل الاستثمار ية المتنافسة نتيجة لعوامل التضخم أو الانكماش؟. وقد اعتمد البحث فى ذلك على التوسع فى التحليل الذى قدمته الدراسات الأخرى التى اختصت بدراسة أثر التضخم على قرارات تقو يم الفرصة

الاستثمار ية القائمة بذاتها (قرارات القبول أو الرفض). وكذلك فقد تعرض البحث الحالي لبعض الدراسات التي تناولت قرارات الترتيب فى ظل التضخم (وعلى الأخص تلك التى قدمها Bailey and Jensen Foster, Nelson, Wilkes. وأبرزت الدراسة الحالية بعض أوجه القصور والتعارض بين النتائج المتوصل اليها فى تلك الدراسات.

وقد تعرض البحث فى البداية لنموذج عام لترتيب الفرص الاستثمار ية المتنافسة فى ظل تغيرات الأسعار، و بافتراض العديد من الفروض. وقد اتضح من النموذج كيف أن ترتيب الاستثمارات فى ظل هذه الظروف المفترضة سوف يتأثر بالتضخم، وأن ذلك التأثير سوف يتوقف على طبيعة المشروع الاستثماري ونمط التدفقات النقدية الناجمة عنه، وليس فقط بناء على علاقة معدل الخصم بما يسمى بنقطة تقاطع فيشر Fisher's intersection كما يذهب Bailey and Jensen وقد تناولت الدراسة بالبحث أثر كل فرض من الفروض ــ واحدا بعد الآخر ــ على النموذج العام لترتيب المشروعات المتنافسة فى ظل التضخم.

وساهم التحليل فى ابراز النتائج الآتية:ــ

١ ــ اعتماد ترتيب المشروعات الاستثمار ية على طر يقة احتساب الاستهلاك المحاسبي لغرض الضرائب، وأن ارتفاع مستو يات الأسعار بعد حد معين قد يتسبب فى انعكاس ترتيب المشروعات التى تخضع لمعدلات استهلاك عالية نسبيا، بعد أن كانت مفضلة على غيرها فى ظل معدلات معقولة نسبيا لز يادة الأسعار، وذلك يمثل امتداداً للنتائج التى توصل اليها Nelson .

٢ ــ قد يؤدي ارتفاع مستو يات الأسعار فى حدود معينة الى تفضيل المشروعات ذات الأعمار الأنتاجية الأقصر نسبيا، الا أن ارتفاع الأسعار بما يجاوز تلك الحدود قد يتسبب في تلاشي المميزات المترتبة على قصر العمر الانتاجي للمشروع الاستثماري.

٣ ــ يتوقف ترتيب المشروعات الاستثمار ية على القيم النسبية لمعاملات حساسية الأسعار الخاصة (المؤثرة على مكونات التدفقات النقدية) الى التغير فى المستوى العام للأسعار. وقد أثبت التحليل أن هذا الترتيب فى ظل ظروف معينة ــ مستقل عن حجم التغير فى المستوى العام للأسعار.

٤ ــ تعتمد المفاضلة بين المشروعات المتنافسة والتى تتفاوت فى هياكل التكلفة التى تنطوى عليها، على حالة التغير السائدة والمتوقعة لمستو يات

الأسعار (تضخما أم انكماشا). وقد أثبت البحث بالتحليل أن ذلك يتوقف على العلاقة بين التكاليف النقدية الثابتة والوفورات الضريبية من الاستهلاك عند مستويات متفاوتة لتغيرات الأسعار. وفى ذلك توسع فى التحليل وتوفيق للتعارض بين النتائج التى توصل اليها كل من Foster, Nelson .

٥ ـ من المنتظر ان يتأثر ترتيب الفرص الاستثمارية المتنافسة بتوقعات المستثمر لمعدلات التغير فى مستويات الأسعار فى المستقبل. وقد يترتب على ذلك تفضيلات معينة لنسبة القروض فى الهيكل التمويلي، وذلك على ضوء فرض التحويلات النقدية بين المدينين والدائنين فى ظل التضخم غير المتوقع.

٦ ـ فى ظل ظروف معينة فأن عدم توافر سوق رأس مال مثالية سوف ينتج عنها تغييرا فى ترتيب الفرص الاستثمارية، و يرجع ذلك الى النمط المرغوب لتوزيع الدخل للاستهلاك بين الفترات ، وليس بالضرورة راجعا الى وجود عامل التضخم. وقد أثبت التحليل هنا ان وجود التضخم وعدم مثالية سوق رأس المال يستلزم الحرص فى المقارنة بين المشروعات الاستثمارية على أساس أثرها على مقادير الدخل الموزعة بين الفترات، اذ يتعين اجراء المقارنة بين مقادير الاستهلاك على أساس موحد من القوة الشرائية للوحدات النقدية. و يمثل ذلك تعديلا للنتيجة التى توصل اليها Wilkes بهذا الخصوص.

وقد يكون من المفيد فى ختام البحث ان نشير الى بعض الافتراضات الضمنية التى قام عليها التحليل. والتى يمكن أن تمثل موضوعات مقترحة لأبحاث مستقبلة فى هذا المجال. أولها أن البحث الحالي فى تحليله لأثر العديد من العوامل على ترتيب المشروعات الاستثمارية فى ظل تغيرات الأسعار، قد اعتمد على تناول أثر كل عامل من تلك العوامل، واحدا تلو الآخر. وهو مايمكن تسميته بالتحليل الاستاتيكى المقارن Comparative Statics .وقد يكون من المفيد تحليل أثر العديد من المتغيرات فى آن واحد، وتطوير التحليل عن طريق بناء نماذج ديناميكية Dynamic Models قادرة على تناول أثر العلاقات المتداخلة بين تلك المتغيرات. و يلاحظ هنا ان اسلوبا مثل البرمجة الرياضية Mathematical programming و بناء نماذج المحاكاةSimulationModelقد تكون من أكثر الأساليب ملائمة لهذا الغرض. ومن ناحية اخرى فينبغى الاشارة الى ان البحث لم يتعرض بصراحة لمشكلة عدم التأكد وأثرها على تحديد معدل (معدلات) الخصم المستخدمة فى تحديد القيمة

الحالية للمشروعات المتنافسة. وتقدم نظرية محفظة الاستثمارات Portfolio Theory ونماذج تسعير الاصول الرأسمالية Capital asset pricing models حلا لمثل هذه المشكلة بالنسبة للاصول المالية (٣٤) Financial Assets . الا أن استخدام مثل هذه النماذج وتطويرها لكى تلائم قرارات الموازنات الرأسمالية Capital budgeting ، ولكي تأخذ فى الحسبان أثر تغيرات مستويات الأسعار فى آن واحد، فما زال ينتظر المزيد من الدراسة من جانب الباحثين فى هذا المجال.

الحواشى

(١) راجع فى هذا الصدد دراسة (العادلي والعظمة ١٩٨٠) والتى تناولت بالتحليل الاعتبارات الرئيسية لأثر التضخم على نموذج صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري.

(٢) من الدراسات الهامة فى هذا المجال:

Cooley et al (1975), Hong (1977), Nichols (1968), Van Horne (1971) Carsberg and Hope (1976)

(٣) راجع بهذا الخصوص Kim (1979)

(٤) تعرضت الدراسات الآتية لبعض الآثار على مستوى الاقتصاد الكلي، نتيجة لعامل التضخم عند اتخاذ القرارات الاستثمار ية:

Feldstein (1976), Aaron(1976), Levi and Makin (1979), Hamada (1979).

(٥) يمكن التمييز هنا بين نوعين من الاستقلالية Independence عند تقو يم الفرصة الاستثمار ية: فالفرص الاستثمار ية قد تكون مستقلة اقتصاديا عن غيرها Economically independent اذا كان قبول أو رفض تلك الفرصة لن يؤثر على التدفقات النقدية المتعلقة بغيرها من الفرص. وذلك يختلف عن نوع آخر من الاستقلالية «عند تقو يم الفرص الاستثمار ية فى ظل عدم التأكد وهو مايسمى الاستقلال الاحتمالي Stochastic independence فالفرصة الاستثمار ية المستقلة «اقتصاديا» ليس بالضرورة أن تكون مستقلة «احتماليا» أي ان احتمال حدوث ما يترتب عليها من تدفقات نقدية قد يكون مرتبطاً Correlated باحتمالات حدوث التدفقات النقدية المتعلقة بغيرها من الفرص الاستثمار ية. راجع فى هذا الصدد على سبيل المثال:

Haley and Schall (1979), pp. 165-6.

(٦) يراجع مثلا: Bierman and Smidt (1975), ch. 5. ، لتصنيف المشروعات الاستثمار ية.

(٧) يراجع في هذا الصدد Weingartner (1963), Baumol and Quandt (1965).

و يلاحظ فى هذا الصدد أنه ـ نظر يا على الأقل ـ يجب افتراض أن المشروعات المتنافسة قابلة للتجزئة Perfectly divisible ، لكي نضمن أن ترتيب المشروعات المتنافسة سوف يؤدي الى المحفظة المثلى للاستثمارات، والا يتعين استخدام اسلوب البرمجة الصحيحة Interger Programming للمفاضلة بين المشروعات المتنافسة.

(٨) يراجع مثلا: Sharpe (1970). لشرح أساسيات تلك الدراسات.

(٩) لتطوير نماذج محفظة الاستثمارات ونظرية التوازن في أسواق الاستثمارات المالية لكي تلائم قرارات الموازنات الرأسمالية، يراجع مثلا:
Bogue and Roll (1974), Myers and Turnbull (1977), Merton (1973).

(١٠) تفترض هذه المعادلة أن معدل الخصم النقدي (ح) سوف يستجيب بالكامل للتغير في المعدل العام للأسعار (س) وبنفس القدر. وهو مايعرف بفرض فيشر Fisher's Hypothesis . انظر اختبارا لهذا الفرض مثلا في Levi and Makin (1979).

(١١) انظر في هذا الصدد Alchian (1955)

(١٢) يمكن بسهولة اشتقاق المعادلة (١٢) بمساواة الطرف الأيمن بالطرف الأيسر من المعادلة (٣) وافتراض تساوي ث ١ مع ث ٢، وإعادة ترتيب الحدود في الطرفين لكي يمكننا استنتاج المعدل الذي تتساوى عنده صافي القيمة الحالية للمشروعين المتنافسين وهو ح *.

(١٣) للبرهنة على ضرورة وكفاية تلك الشروط انظر: Mao (1969) ، صفحة ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(١٤) انظر Teichroew, Robichek & Montalbano (1965) لشرح مفهوم رصيد المشروع الاستثماري Project balance والمشروع الغير مختلط Pure investment والمشروع المختلط mixed investment وأثر ذلك على دالة صافي القيمة الحالية.

(١٥) يلاحظ أننا في الشكل رقم (١) قد افترضنا أن دالة القيمة الحالية للمشروعين منعكسة الى أعلى Concave upward على عكس الشكل الذي استخدمه Bailey and Jensen والذي تنعكس فيه دوال صافي القيمة الحالية الى نقطة الأصل والسبب في ذلك أن وجود نقطة واحدة للتقاطع بين المنحنيين هي أكثر احتمالا في حالة المشروعات الغير مختلطة عنها في حالة المشروعات المختلطة، والأخيرة تتميز بانعكاس منحنيات صافي القيمة الحالية الى نقطة الأصل.

(١٦) انظر دراسة لأثر الاستهلاك المحاسبي في ظل معدلات مختلفة من التضخم على تقويم الفرصة الاستثمارية المستقلة في (العادلي والعظمة ١٩٨١).

(١٧) يمكن احتساب معدل الاستهلاك طبقا لطريقة القسط المتناقص من المعادلة:

$$ت = ١ - (\text{القيمة المتبقية/ تكلفة الاستثمار})^{\frac{١}{ن}}$$

(١٨) ليس بمستغرب هنا افتراض اعتماد طريقة الاستهلاك على نمط التدفقات

النقدية المترتبة على الاستثمار. انظر على سبيل المثال:
Anton (1956), Wright (1964)

(١٩) قيمة هذا الجزء من صافي القيمة الحالية:

للمشروع الأول = - ١٠٠٠٠ + $\frac{(٣٠٠)\ (٥٠ر)}{(٥٠ر) + (١٠ر)}$ = صفر

والمشروع الثانى = - ١٠٠٠٠ + $\frac{(١٢٠٠)\ (٥٠ر)}{(٥٠ر) + (٧٠ر)}$ = - ٢٠٠٠

(٢٠) انظر في ذلك: Nelson (1976a), pp. 928 - 30.

(٢١) من الضرورى التأكيد هنا على أننا افترضنا في التحليل معدلات موحدة للتغير في المستويات العامة والخاصة للأسعار بين جميع الفترات (أى س ع، س ل، س م ثابتة من فترة لاخرى). أما اذا تفاوتت تلك المعدلات بين الفترات، فيصعب التوصل مقدما الى تعميم بخصوص أثر أحجام مختلفة لتغيرات الأسعار على ترتيب المشروعات المتنافسة، اذ أن ذلك سوف يتوقف على نمط توزيع التدفقات النقدية بين الفترات المختلفة والذى يتأثر بدوره بمعدلات تغيرات الأسعار الخاصة.

(٢٢) انظر على سبيل المثال: Cooley et al(1975), Nichols, (1968), Foster (1970), Edwards (1973).

(٢٣) يلاحظ هنا أن التفرقة بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة يرتكز على طبيعة علاقة البند التكاليفى بتغيرات مستويات الأسعار، وفي هذا يختلف عن الاستخدام الشائع للتفرقة بين التكاليف المتغيرة والثابتة حسب علاقتها بأحجام الانتاج في الأجل القصير.

(٢٤) انظر على سبيل المثال.Fama and Miller(1972)ch 4 لتحليل العلاقة بين القرارات التمويلية والاستثمارية في ظروف عدم التأكد وعدم مثالية سوق رأس المال ووجود نظام الضرائب.

(٢٥) يراجع مثلا: Metzler (1951), Kessel and Alchain (1961) ، بخصوص هذا الافتراض. ومن بين الدراسات التى اختبرت صحة هذا الفرض:
Bach and Stephensen (1974), De Alessi(1963), Levi and Makin (1979).

(٢٦) يراجع Bradford (1974), Hong (1977) ، لدراسة العلاقة بين التضخم والقيمة الاقتصادية للمنشأة.

(٢٧) انظر: Lintner (1975), Bodie (1976) ، لدراسة أثر التضخم على حجم العائد

ودرجة المخاطرة.

(٢٨) انظر: Haley and Schall (1979), p. 364.

(٢٩) انظر: Hirshleifer (1958)

(٣٠) لمزيد من التفاصيل راجع مثلا: Haley and Schall (1979), Ch. 15

(٣١) الواقع أن من نتائج عدم مثالية سوق رأس المال أن يجعل من الضرورى الأخذ فى الحسبان، عند تقييم الفرص الاستثمارية، العلاقات الاحتمالية Stochastic Relationships بين نمط التدفقات النقدية المترتبة على كل فرصة استثمارية وبين النمط الحالى لمحفظة الاستثمارات الخاصة بالمنشأة. انظر تفصيل ذلك فى Haley and Schall (1979), pp. 366-9

(٣٢) تتحدد نقطتى التقاطع د، دَ بين خطى توزيع الدخل بين الفترتين فى ظل كل من المشروعين كالآتى:

بفرض أن دخل الفترة الأولى يساوى ت ١، والفترة الثانية ت ٢، ففى حالة ثبات الأسعار فان:

ت $_١$ (١ر٣) + ت $_٢$ = ١٨٢٠ (معادلة الخط أ أَ)

ت $_١$ (١ر١) + ت $_٢$ = ١٦٥٠ (معادلة الخط ب ب)

وبحل المعادلتين معا ينتج أن ت$_١$=٨٥٠، ت$_٢$=٧١٥، احداثى النقطة د.

وفى حالة وجود تضخم بمعدل ٥٠٪ سنويا،فان:

ت $_١$ (١ر٣)(١ر٥) + ت $_٢$ = ٢٧٣٠ (معادلة الخط أ أً)

ت $_١$ (١ر١)(١ر٥) + ت $_٢$ = ٢٤٧٥ معادلة الخط ب بً)

ومنها ت $_١$ = ٨٥٠،ت $_٢$ = ١٠٧٢ر٥، احداثى النقطة دَ.

و يلاحظ أيضا أن ٢٧٣٠ = ١٨٢٠ (١ + ٥٠ر)، ٢٤٧٥ = ١٦٥٠ (١+٥٠ر).

(٣٣) و يمكن أن نستنتج أيضا من هذا التحليل وجوب التحفظ فى استخدام نفس منحنيات السواء Indifference Curves للتعبير عن تفضيلات المستثمر لتوزيع الدخل بين فترتين فى ظل التضخم، نظرا لأن ميل منحنيات السواء فى تلك الحالة يجب أن يختلف عن ذلك فى حالة ثبات الأسعار، وذلك لكى نأخذ فى الحسبان تغير القوة الشرائية لوحدات النقد بين الفترتين، و يتم المقارنة بين الوحدات النقدية على أساس موحد.

(٣٤)

من ناحية فهناك عدة دراسات تناولت تطوير نماذج محفظة الاستثمارات

وتسعير الأصول الرأسمالية فى سوق رأس المال لكى تلائم قرارات الموازنات الرأسمالية، ولكن لم تتناول أثر تغيرات الاسعار:

Bogue and Roll (1974), Brennan (1973), Nerton (1973), Myers and Turnbull (1977).

ومن ناحية أخرى فهناك بعض الدراسات التى ناقشت تطو ير هذه النماذج فى ظل تغيرات الأسعار، ولكن دون الاشارة الى كيفية تطو يرها لكى تلائم الأصول غير المالية (قرارات الموازنات الرأسمالية):

Biger (1975), Chen and Boness (1975), Hagerman and Kim (1976), Manaster (1979).

المراجع العربية

— «القرارات الاستثمارية طويلة الأجل في ظل التضخم: دراسة تحليلية» للدكتور يوسف العادلى والدكتور محمد العظمه: **مجلة البحوث الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد** (العدد الثاني ـ المجلد التاسع ١٩٨٠).

المراجع الاجنبية

1. Aaron, H.J. (ed.). **Inflation and the Income Tax** (The Brookings Institution, 1976).
2. Alchian, Armen A., **"The Rate of Interest, Fisher's Rate of Return Over Cost, and Keynes' Internal Rate of Return,"** American Economic Review (December 1955), pp. 938-943.
3. Anton, Hector R., **"Depreciation, Cost Allocation and Investment Decisions,"** Accounting Research (April 1956), pp. 117-134.
4. Bach, G.L. and J. B. Stephenson, **"Inflation and the Redistribution of Wealth"** The Review of Economics and Statistics (February 1974), pp. 1-13.
5. Bailey, Andrew, Jr. and D. L. Jensen, **"General Price Level Adjustments in the Capital Budgeting Decision,"** Financial Management (Spring 1977).
6. Baumol, William and R. Quandt, **"Investment and Discount Rates under Capital Rationing - A Programming Approach,"** Economic Journal (June 1965), pp. 317-329.
7. Bierman, Harold, Jr. and Seymour Smidt. **The Capital Budgeting Decision** 4th ed., (The Macmillan Company 1975).
8. Biger, N., **"The Assessment of Inflation and Portfolio Selection,"** Journal of Finance (May 1975), pp. 451-467.
9. Bodie, Zvi, **"Common Stocks as a Hedge Against Inflation,"** Journal of Finance (May 1976), pp. 459-469.
10. Bogue, M. and R. Roll, **"Capital Budgeting for Risky Projects with 'Imperfect' Markets for Physcal Capital,"** Journal of Finance (May 1974), pp. 601-613.
11. Bradford, William D., **"Inflation and the Value of the Firm: Monetary and Depreciation Effects,"** Southern Economic Journal (January 1974), pp. 414-427.
12. Brennan, M., **"An Approach to the Valuation of Uncertain Income Stream"**, Journal of Finance (June 1973), pp. 661-674.
13. Bromwich, M., **"Inflation and the Capital Budgeting Process,"** Journal of Business Finance (Autumn 1969), pp. 39-46.
14. Carsberg, Bryan and A. Hope. **Business Investment Decisions Under Inflation: Theory and Practice** (ICAEW 1976).
15. Cooley, P., R. Roenfeldt and I.K. Chew, **"Capital Budgeting Procedure Under Inflation"**, Financial Management (Winter 1975), pp. 18-27.
16. Chen, A.H. and A.J. Boness, **"Effects of Uncertain Inflation on the Investment and Financing Decisions of a Firm"**, Journal of Finance (May 1975), pp. 469-483.
17. DeAlessi, L., **"The Redistribution of Wealth by Inflation: An Empirical Test with U.K. Data,"** The Southern Economic Journal (July 1963), pp. 113-125.

18. Edwards, J.B., "**Adjusted DCF Rate of Return,**" Management Accounting (January 1973).
19. Fama, Eugene F. and Merton H. Miller, **The Theory of Finance,** (Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1972).
20. Feldstein, M., "**Inflation, Income Taxes, and the Rate of Interest: A Theoretical Analysis,**" The American Economic Review (December 1976).
21. Foster, Earl M., "**The Impact of Inflation on Capital Budgeting Decisions**", Quarterly Review of Economics and Business (Autumn 1970), pp. 19-24.
22. Hagerman, Robert L. and E. Han Kim, "**Capital Asset Pricing with Price Level Changes,**" Journal of Financial and Quantitative Analysis (September 1976), pp. 381-391.
23. Haley, Charles W. and Lawrence D. Schall. **The Theory of Financial Decisions** 2nd Ed., (McGraw-Hill Book Co., 1979).
24. Hamada, Robert S., "**Financial Theory and Taxation in an Inflationary World: Some Public Policy Issues**", Journal of Finance (May 1979), pp. 347-368.
25. Hirshleifer, Jack, "**On the Theory of Optimal Investment Decision,**" Journal of Political Economy (1958), in Carsberg and Edey, eds., Modern Financial Management (Penguin, 1969).
26. Kessel, Reuben and A. A. Alchian, "**The Meaning and Validity of the Inflation Induced Lag of Wages Behind Prices,**" American Economic Review (March 1960), pp. 45-66.
27. Hong, Hai, "**Inflation and the Market Value of the Firm: Theory and Tests**", Journal of Finance (September 1977), pp. 1031-1048.
28. Kim, Moon, "**Inflationary Effects in the Capital Investment Process: An Empirical Examination,**" Journal of Finance (September 1979), pp. 941-950.
29. Levi, M. D. and J.H. Makin, "**Fisher, Phillips, Friedman and the Measured Impact of Inflation on Interest,**" Journal of Finance (March 1979), pp. 35-49.
30. Lintner, John, "**Inflation and Security Returns,**" Journal of Finance (May 1975), pp. 259-280.
31. Long, J.B., Jr., "**Stock Prices, Inflation, and Term Structure of Interest Rates,**" Journal of Financial Economics (July 1974), pp. 131-170.
32. Manaster, Steven, "**Real and Nominal Efficient Sets,**" Journal of Finance (March 1979), pp. 93-102.
33. Mao, James. **Quantitative Analysis of Financial Decisions** (Macmillan 1969).
34. Merton, R.C., "**An Intertemporal Capital Asset Pricing Model,**" Econometrica (September 1973), pp. 867-887.
35 Metzler, L.A., "**Wealth Saving and Rate of Interest**", Journal of

Political Economy, (April 1951), pp. 93-116.

36. Modigliani, Franco and M. Miller, **"The Cost of Capital, Corporate Finance, and the Theory of Investment,"** The American Economic Review (June 1958), pp. 261-297.

37. Myers, Stweart and S M. Turnbull, **"Capital Budgeting and the Capital Asset Pricing Model: Good News and Bad News"**, Journal of Finance (May 1977), pp. 321-333.

38. Nelson, Charles R., **"Inflation and Capital Budgeting,"** Journal of Finance (June 1976a), pp. 923-931.

39. Nelson, Charles R., **"Inflation and Rates of Return on Common Stocks,"** Journal of Finance (May 1976b), pp. 471-483.

40. Nichols, Donald A., **"A Note on Inflation and Common Stock Values,"** Journal of Finance (September 1968), pp. 655-657.

41. Sharpe, William F. **"Portfolio Theory and Capital Markets"**, (McGraw-Hill Book Co., 1970).

42. Teichroew, D., A. Robichek, and M. Montalbano, **"An Analysis of Criteria for Investment and Financing Decisions under Certainty,"** Management Science (November 1965), pp. 151-179.

43. Van Horne, James, **"A Note on Biases in Capital Budgeting Introduced by Inflation,"** Journal of Financial and Quantitative Analysis (March 1971), pp. 653-658.

44. Weingartner, H. Martin. **Mathematical Programming and the Analysis of Capital Budgeting Problems** (Markham Publishing Co., 1967).

45. Wilkes, F.M., **"Inflation and Capital Budgeting Decisions,"** Journal of Business Finance (Summer 1972), pp. 46-53.

46. Wright, F.K., **"Towards a General Theory of Depreciation"**, Journal of Accounting Research (Spring 1964), pp. 80-90



ندوة العدد

ندوة العدد

استمرارا في سياسة التطوير التي تنتهجها المجلة نتابع في هذا العدد نشر الندوات التى تعالج مختلف حقول العلوم الاجتماعية.

وتبحث ندوة هذا العدد، **الطاقة في الوطن العربى: الحاضر والمستقبل.** يشترك في هذه الندوة كل من **الدكتور ابراهيم ابراهيم، والسيد احمد السعدى** من منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. والدكتور **مثقال السرطاوى** من معهد الكويت للابحاث العلمية.

وقد ادار الندوة وحررها **الدكتور سليمان القدسي** من قسم الاقتصاد بجامعة الكويت.

الطاقة في الوطن العربي : الحاضر والمستقبل

تنظيم وتحرير:
د. سليمان القدسي *

سليمان القدسي: يسعدنى أن نلتقى هذا اليوم الاحد ٢٢ مارس ١٩٨١ لنتحدث عن الطاقة في الوطن العربي الحاضر والمستقبل مع اخوة لهم في هذا المجال، مجال الطاقة، باع طويل.

الحقيقة قبل ان اتطرق الى الحديث عن حجم الاستهلال والانتاج والبدائل المتاحة حاليا ومستقبلا نود ان نأخذ فكره عن مفهوم الطاقة واهميتها. أخ ابراهيم لو تكرمت علينا بنبذه بسيطه عن مفهومها.

ابراهيم ابراهيم: يمكن النظر الى الطاقة من عدة نواحي حسب اختصاصات الشخص واهتماماته. فهناك طبعا الناحية الفيزيائية وهناك الناحية الاقتصادية. فبالنسبة للاقتصادى فان الطاقة عامل من عوامل الانتاج او سلعة استهلاكية، ومن هذا المنطلق يمكن النظر الى الطاقة من عدة زوايا حسب هذه المجالات اى مجالات انتاج واستعمالات الطاقة. فهناك الطاقة الاولية مثل النفط والغاز والفحم واليورانيوم. ولكن استعمالات الطاقة بهذا الشكل محدودة نوعا ما ولذا يجرى تحويل الطاقة الى اشكال اخرى ذات استعمالات اكثر. وعملية التحويل هذه تنتج ما يسمى بالطاقة الثانوية مثل الكيروسين والجازولين والفحم المصنع والكهرباء.. ولكن مازال هناك فارق بين مراكز الانتاج ومراكز الاستهلاك و يجرى عادة توزيع الطاقة من مراكز الانتاج الى مراكز الاستهلاك وهذه العملية في الواقع عملية مهمة جدا وقد تكون مكلفة اما لبعد مركز الاستهلاك اولكونه في مناطق نائيه كسيبريا او الاسكا ومن عملية التوزيع هذه نحصل على مايسمى بالطاقة النهائية وهنا نعنى مثلا الكهرباء في الادوات الكهربائية، الغاز في الموقد والجازولين في المحرك. والمرحلة الاخيرة بالنسبة للطاقة هي التي نسميها مرحلة الاستهلاك وفيها يجرى تحويل الطاقة النهائية الى مايسمى بطاقة مفيده مثل الاضاءة والتبريد والتدفئه وماشابه ذلك. واحب ان اركز على ان عملية الاستهلاك هذه عملية اقتصادية اكثر من كونها مفهوما فيزيائيا بمعنى ان الطاقة لا تزول فعملية الاستهلاك هذه ينجم عنها فاقد الطاقه وهو فاقد حراري في الجو ولا يمكن استرجاعه لذلك نسميها استهلاكا.

* مدرس الاقتصاد بجامعه الكويت ومستشار اقتصادى لمعهد الكويت للابحاث العلمية.

بالنسبة لاهمية الطاقة فكلنا يعلم اهميتها ولا نبالغ في تقدير اهميتها، بيد انني احب التركيز على ثلاث نقاط لتوضيح هذه الاهمية. النقطة الاولى هي ان الانتقال من استعمالات الطاقة البشرية والحيوانية الى استعمالات الطاقة العضوية رافق الثورة الصناعية و يمكن القول ان هذا الانتقال مسؤول الى حد كبير عن التطور الصناعي الذى حدث بعد ذلك.. والواقع ان الفرق كبير جدا وشاسع بين الطاقة العضوية وطاقة الانسان.. فالانسان كمصدر للطاقة غير كفء فاذا اخذنا كمقياس للكفاءة الانتاج/ الاستهلاك نجد ان كفاءة الانسان لا تتعدى ١٠٪ بينما كفاءة معظم الآلات تزيد عن ٩٠٪. ليس هذا فقط ولكن مقدرة الانسان على انتاج الطاقة قليلة جدا فاذا عمل ١٦ ساعة يوميا فانه لا يستطيع ان ينتج اكثر من ٨٠٠ ــ ٩٠٠ كيلو حرارى Kilocaries ، في حين ان الحصان ينتج ١٠ امثال هذا القدر، ولكن حتى هذا القدر من الطاقة شيء بسيط لاننا نعلم بان الكيلو جرام من النفط ينتج ١٠ر٠٠٠ كيلو حرارى.

فاذن عملية التقدم الصناعي التى حدثت بسبب التغير في استعمالات الطاقة من بشرية وحيوانية الى طاقة عضوية لها دلالتها بالنسبة لاهمية الطاقة. النقطة الثانية التي اود ان اذكرها بالنسبة لاهمية الطاقة هى ان توزيع استهلاك الطاقة متماثل تماما مع توزيع الثروة او الدخل بين الامم. وهذان العنصران يتميزان معا بالتوزيع غير المتكافىء في العالم فمثلا في عام ١٩٧٨ كانت الدول الصناعية الغربية بنسبة سكانية لا تزيد عن ١٩٪ من اجمالى سكان العالم تستهلك حوالى ٥٨٪ من الطاقة في العالم وكان دخلها يساوى حوالى ٦٣٪ من اجمالي الدخل العالمي. و بالمقابل فان الدول النامية يزيد سكانها عن ٥٠٪ من سكان العالم استهلكت حوالى ١٢٪ من الاستهلاك في العالم وكان دخلها لايزيد عن ١٨٪ من مجموع الانتاج القومي العالمي. طبعا هذه التباينات وهذا التوافق بين استهلاك الطاقة ومستوى الدخل يصبح اكثر ادهاشا ولكن اعتقد الا مجال للتفصيل هنا فمثلا اذا ذكرنا فقط الولايات المتحدة فان عدد سكانها لا تزيد نسبته عن ٥٪ من سكان العالم في حين ان استهلاكها يربو على ٣٠٪ من استهلاك الطاقة في العالم ودخلها حوالى ٢٥٪ من الدخل العالمي. النقطة الثالثة التي احب ان اذكرها بالنسبة لاهمية الطاقة سيما في العالم الصناعي انها اثرت على جميع مرافق الحياة فاثرت على طبيعة الاله يستعملون آلات كثيفة الطاقة، أثرت على طبيعة الصناعات فهناك صناعات بتروكيماوية كثيرة حلت محل المنتجات الطبيعية، اثرت على نمط الحياة في هذه الدول فكان هناك تطور في استعمال وسائل المواصلات من عامة الى

وسائل خاصة من استعمال السكك الحديدية والطرق النهر ية الى استعمال السيارات والطائرات ثم اثرت حتى على طبيعة المدن والتوز يع السكاني فكانت هناك هجرة من المدن الى الضواحي.

سليمان القدسي: اضافة الى ماذكره الاخ ابراهيم نود ان نعرف رأى الاخ مثقال في مفهوم الطاقة.

مثقال السرطاوي: هناك شيء واحد فقط وهو ان الطاقة تجزأ الى جزئين الطاقة الغير المتجددة مثل الفحم والغاز واليورانيوم (النوو ية) والطاقة المتجددة الطاقة الشمسية، المائية المد والر ياح.

سليمان القدسي : طيب الحقيقة انه عندى سؤال، الاخ ابراهيم تناول مفهوم الطاقة من وجهة اقتصادية وقال انها اما سلعة استهلاكية او عامل من عوامل الانتاج ــ هل هناك مفهوم هندسي للطاقة وماذا نقصد بالقول ان الطاقة لا تفنى؟

مثقال السرطاوى: كما ذكر الاخ ابراهيم عملية الاستهلاك ليست فيز يائية بل اقتصادية.. في المفهوم الهندسي تتحول الطاقة من شكل إلى اخر ــ فأنت توجدها بطاقة ما تتحول الى طاقة حرار ية والطاقة الحرار ية تتحول الى طاقة حركه وهذه تتحول الى طاقة موضعية فعملياً الطاقة لا تفنى وانما تتحول من شكل الى آخر.. هذا هو المفهوم الهندسي للطاقة.

سليمان القدسي: ولكن حينما تحرق الفحم مثلا ما يبقى هو الرماد..

مثقال السرطاوى: نعم ولكن الطاقة الموجودة هى حرارة في الجو وليست طاقة حركة..

ابراهيم ابراهيم: الواقع ان كل استهلاك الطاقة يتحول الى فاقد في الجو، والمشكلة الوحيدة هي مشكلة الارجاع Reversability اى ارجاع هذه الطاقة الحرار ية الى صورتها الاصلية..

أحمد السعدى: الحقيقة ان موضوع الطاقة الناضبة هو موضوع او تسمية تثير مشاعر غير حقيقية ــ نفس مصادر الطاقة الماضية بغض النظر عن التعر يف العلمى لها.. ليست المشكلة في وفرة المصادر.. فالفحم مثلا باستعماله المباشر تتوفر منه طاقة تكفي لمئات السنين وهذا ينطبق على مصادر اخرى مثل الصخور الز يتية

بل وحتى على النفط والغاز.. هى كيفية استغلال المصدر بالطرق الاقتصادية هذه الكيفية هى جوهر المشكلة.. ولذلك فاطلاق كلمة ناضبة قد لايكون موفقا.. الطاقة المستغلة بطرق اقتصادية حتى الان هى التى تثير المشكلة

ابراهيم ابراهيم: تثبيتا لكلامك أود ان اقول ان الطاقة الشمسية ناضبة في حد ذاتها.. بعض الناس يتحدثون الان عن النظام المفتوح Open System وهو حاليا أشبه بالحلم .

سليمان القدسي: شكرا لكم على هذا التعريف.. والان بعد هذا التعريف نود ان ننتقل الى الحديث بشكل عام عن العوامل المؤثرة في استهلاك الطاقة.. اخ ابراهيم لو حدثتنا عن هذه العوامل.

ابراهيم ابراهيم: قبل ان ابدأ الحديث عن هذه العوامل اود ان اشير الى نقطة مهمة جدا وهى ان الطلب على الطاقة هو طلب مشتق بمعنى انه ينجم عن طلبنا على عدد وآلات معينة فنحن لا نستهلك الجازولين مباشرة ولكن عن طريق استخدام او استهلاك السيارة وكذلك بالنسبة للكهرباء .. ولذلك يجب تمييز نوعين من استهلاك الطاقة الاول يسببه كثافة استخدام الموجود من الآلات والادوات والعدد المستخدمة للطاقة Utilization والثانى هو الاضافة الى رصيدنا Stock من هذه الآلات ونوعيتها. واعتقد ان هذا التفريق مهم جدا لاننا كما سنرى لاحقا يخلط البعض بين هذين النوعين من صور الاستهلاك . والان اذا تحدثنا عن العوامل المؤثرة في الاستهلاك فمن وجهة النظر الاقتصادية هناك قسمان رئيسيان القسم الاول يشمل العوامل التى تؤثر على المقدرة على الشراء كالدخل والسعر – سعر الطاقة – واسعار السلع البديلة وهذه تؤثر بطريق او بآخر على المقدرة على الشراء. وهناك قسم رئيسى آخر يشمل العوامل التى تؤثر على الرغبة في الشراء و يمكن تعداد بعض هذه العوامل.. فمنها عوامل جغرافيه ومنها عوامل مناخية، وطبيعة الانتاج ذاتها لها مردود على الرغبة في الشراء.. وطبعا لا نود هنا تعداد جميع هذه العوامل من حيث كيفية اثرها على الاستهلاك.. ولكن هناك بعض عوامل ذات اهمية كبيرة أشارت اليها الكثير من الابحاث والدراسات. أولا عامل الدخل واثره على الاستهلاك فعند الحديث عن الدخل كان هناك افتراض ضمنى على ان هذا الاثر يتوقف على مرحلة معينة من التقنية ومرحلة معينة من نمط الحياة والواقع تميزت هذه المرحلة بالثبات النسبى في الماضى.. ولكن بعد تعديل الاسعار سنة ١٩٧٣ وما تلاها بدأ الاثر السعرى يلعب دوره و بدأ يؤثر على طبيعة

التقنية ذاتها بل وطبيعة الحياة ذاتها.. فقد بدأت اثر تلك العلاقة بين الدخل والاستهلاك تتغير لانعرف على وجه التحديد الان طبيعتها ولكننا نستطيع القول بأنها بدأت بسبل الحفاظ على الطاقة والان تتطور الى ناحية اخرى هي ناحية التقنية فنجد مثلا ان الاثار التعويضية بدأت تلعب دورا لذلك نستثمر من اجل ايجاد تكنولوجيا ـ آلات ومعدات ـ تقتصد في استعمال الطاقة. هذا عامل والعامل الاخر هو عامل السعر.. هذا الاثر لم تكن له اهمية كافية في الماضى لان السعر كان منخفضاً انخفاضاً كبيراً جداً والسبب الاخر ان الكثيرين كانوا يخلطون بين اثر السعر القصير المدى والاثر في المدى الطويل لان تغير السعر كما ذكرنا سابقا يؤثر على طبيعة استعمالات الالات الموجودة في المدى القصير اما في المدى الطويل فسيؤثر على نوعية الالات ذاتها وكمية الطلب على هذه الالات.. وهناك نقطة ثالثة اود ان اذكرها هنا كأثر الحرارة على الاستهلاك فالحرارة لا تتغير في البلد وعلى ذلك قد يظن البعض ان اثرها محايد على الطلب السنوى الكلى في بلد ما.. ولكن يبدو ان هناك نوعا من عدم الاستقلالية او الترابط بين اثر الحرارة واثر الدخل فمثلا في دولة فقيرة اذا ماكانت درجة الحرارة مرتفعة فان الناس لا تقوى على شراء المكيفات. ولكن اذا ما زادت دخولهم فان اثر هذه الزيادة تختلف من دولة درجة الحرارة فيها مرتفعة عنها في دولة تتميز باعتدال المناخ.. لا احب ان استرسل هنا ولكن اذا كان هناك اى سؤال حول الموضوع فأنا على استعداد للاجابة.

سليمان القدسي: الحقيقة نود ياأخ ابراهيم لو فصلتم علاقة استهلاك الطاقة بالدخل هل هي علاقة موجبة ام سالبة والعلاقة السعرية في الاجل الطويل والقصير.

ابراهيم ابراهيم: كما نعلم في النظرية الاقتصادية يختلف اثر الدخل على الاستهلاك حسب نوعية السلعة. فاذا كانت السلعة سلعة جيدة Normal good او سلعة رديئة Interior فاذا كانت سلعة جيدة فان زيادة الدخل تتبعها زيادة الاستهلاك اما اذا كانت السلع مما نسميها بالسلع الرديئة او الدنيا Interior فان زيادة الدخل ينجم عنها نقص الاستهلاك، وهناك بعض الامثلة على ذلك في التاريخ كاستهلاك انواع معينة من اللحم الردىء فارتفاع الدخل يؤدى الى احلال انواع اخرى من اللحوم ارقى محل اللحم الردىء.. اما بالنسبة للطاقة فلاشك انها سلعة عادية بمعني ان زيادة الدخل تتبعها زيادة الاستهلاك. ولايجادل أحد في ذلك ولكن السؤال ينصب على ما اذا كانت المرونة

الدخلية للطلب على الطاقة اكبر من الواحد الصحيح أم لا. وكما تعلم في السابق كانت هذه المرونة قريبة من الواحد والان يعتقد بانها اصغر من الواحد. واما بالنسبة لاثر السعر فهو سالب وهذا ينجم في الحقيقة عن اثرين متداخلين فأثر السعر هو الاثر الكلى وهو ينقسم الى اثر احلال Substitution effect واثر الدخل Income effect فحينما يزداد سعر سلعة ما يحدث شيئان للمستهلك دخله الحقيقي ينقص اولا والثانى ان سعر هذه السلع اصبح مرتفعا نسبيا بالنسبة لغيرها. بالنسبة لاثر الدخل فهو موجب بالنسبة لسلعة الطاقة اما بالنسبة للسعر فأثره سلبى. حينما ينقص الدخل بسبب ارتفاع السعر ينقص الاستهلاك كما ان ارتفاع السعر يدفع المستهلك الى احلال سلع اخرى محلها.

مفهوم السلع البديلة هنا قد يختلف عن مفهومها لدى الانسان العادى لانه قد يكون هناك نوع من التعويض او الاحلال بين السلع قد لا تتشابه اطلاقا.. يعنى بالنسبة للاقتصاد اى سلعة هى سلعة بديلة بالنسبة للسلعة الاخرى اذا ارتفع سعرها.

سليمان القدسي: طيب شكرا أخ ابراهيم.. الحقيقة انى اود ان اضيف الى كلامك الجميل بعض النقاط عن العوامل المؤثرة على استهلاك الطاقة. فبالاضافة الى مستوى الدخل فان طريقة توزيعه او عدالة توزيعه تؤثر على استهلاك الطاقة أصر انا دائما على قضية التوزيع ولكن الحقيقة هى ان الدراسات الحديثة اظهرت ان المرونه السعرية للطلب على الطاقة بالنسبة للأسر الغنية أصغر من المرونة السعرية للطلب على الطاقة بالنسبة للاسر الفقيرة وهذا شيء يمكن معروف من وجهة النظر الاقتصادية والحقيقة استرعى انتباهي في جريدة الـ Wall - Street Journal بعض الكتاب الاميركين يقولون ان الحكومة الامريكية تستقطع ٤٥٠ بليون دولارا في صورة ضرائب دخل واذذاك يرى هؤلاء ان يخفض ايراد ضريبة الدخل الى النصف تقريبا اى ٢٢٥ بليون على ان يحصل النصف الباقي عن طريق زيادة ضريبة المبيعات على البنزين بحيث ان ٢٢٥ بليونا تحصل من البنزين. و بما ان المرونة السعرية للطلب على البنزين بالنسبة للطبقة الفنية منخفضة فان ذلك قد يضمن وجود نوع من التصاعدية في هذه الضريبة أيا ماكان الامر بالنسبة لهذه الارقام فان توزيع الدخل قد يكون له دور مؤثر في استهلاك الطاقة. الامر الاخر المهم في تصورى هو مدى التحضر Urbanization اذ وجد أنه حتى في

البلدان المتقدمة يستهلك القطاع الريفى حوالى ٥٠ - ٦٠٪ فقط من استهلاك الطاقة في القطاع الحضري، وهذا مهم جدا في بلداننا العربية بالنظر الى وجود قطاع ريفى عريض في بلد مثل مصر مثلا وغيرها وعملية التحضر والهجرة تسير بخطى وثابه على نحو يتصور معه ان يتزايد استهلاك الطاقة آنا اثر آن. النقطة الاخيرة التى أحب ان اضيفها بالنسبة لاستهلاك الطاقة انه على المستوى القطاعي كالقطاع المنزلي - القطاع الصناعى - قصاع المواصلات والقطاع التجارى نجد ان استهلاك الطاقة في كل قطاع من هذه القطاعات يتجدد بمعايير وعوامل وحديه Micro فمثلا في القطاع المنزلي نجد أنه بالاضافة الى دخل الاسرة قد يكون لحجمها اى عدد افرادها تأثير على الاستهلاك بحيث يكون هناك نوع من اقتصاديات الحجم في الاستهلاك Economies of Scale in Consumption .. ثم هناك جنسية رب الاسرة قد يكون لها تأثير وهذا ما نسميه بعامل التفضيل Preference factor في النظرية الاقتصادية. أيضا من العوامل المؤثرة نوعية البناء والمساكن فيما اذا كانت معزولة ام لا Insulated وكذلك نمط المساكن وتركزها وقربها او بعدها عن التجمعات العملية او مراكز الانشطة الاقتصادية. فاذا كان المرء يسكن قريبا من مكان عمله قلت حاجته الى استخدام وسيلة المواصلات ومن ثم قل طلبه على الطاقة. واخيرا فملكية المبنى لها تأثير على الاستهلاك بحيث انه اذا كان مالك المسكن ليس نفسه قاطنه فلا يوجد في هذه الحالة حافز لدى القاطن ان يستثمر في السكن بأقامة عازلات Insulators لكى يقلل من استهلاك الكهرباء بل وقد لا يسمح له بسبب عوامل مؤسسية Institutional factors في المجتمع.

ابراهيم ابراهيم: أحب ان أعلق ان العوامل المؤثرة على الاستهلاك عديده جدا وماكنت ذكرته كان يشكل تقسيما عريضا جدا لهذه العوامل اما تعدادها فكثير فمثلا العمر له تأثير الحالة التعليمة او الثقافية لها تأثير.. يعنى العوامل المؤثرة على الرغبة في الشراء عديدة جدا وقسما منها نحن لا نعرفه.

الشيء الثاني بالنسبة لتوزيع الدخل.. فالنقطه التى ذكرتها مهمة جدا ولو ان النظرية الاقتصادية في تناولها لموضوع الاستهلاك تفترض ن الوحدة المستهلكة هي الفرد او الاسرة Micro-unit هي المتخذة للقرارات واذ ذاك لايكون توزيع الدخل واردا الا اذا تحدثنا عن الاقتصاد الكلى لان المشكلة ماهو النظام

الذى تستخدمه عند طرق موضوع الاستهلاك فاذا كانت النظر ية الاقتصادية كان الفرد محور الاهتمام.

سليمان القدسي: شكرا.. الان اذا ما انتقلنا الى الحديث عن اثر الطاقة نفسها على الناتج.. ليست تأثرها به وانما اثرها عليه. الحقيقة هذا الموضوع هو موضوع الاعتماد المتبادل Interaction علاقة الطاقة بالناتج ثم أثر الناتج على الطاقة. تحدثنا حتى الان عن اثر الناتج او الدخل على الطاقة. اما عن اثر الطاقة على النتائج فيدخل تحت هذا الموضوع كون الطاقة كمستخدم As an input او كعامل من عوامل الانتاج. وقد جرت في الادب الاقتصادى الكثير من الدراسات التى تستخدم مايسمى بداله الانتاج محاولة ان تحدد ماهو تأثير النقص في استهلاك الطاقة او تقليل استخدام الطاقة على مسار الناتج لصناعة ما او قطاع ما او بلد ما. وكما نعرف في النظر ية الاقتصادية هناك ار بعة عوامل انتاج متعارف عليها هي العمل، رأس المال، التنظيم، الارض. وفي الحقيقة ان هذا التقسيم يعوزه عامل هام جدا وهو عامل الطاقة لانه كما نكر الأخ ابراهيم فان الانسان استخدم منذ فجر التار يخ الطاقة. وكان هدف المجتمعات سواء معلناً ام ضمنياً هو تعظيم الناتج وز يادة الرفاهية وكانت الطاقة دائما عاملا مساعدا على تحقيق هذين الهدفين، نأخذ مثالا على ذلك منذ ان استأنس الحيوان اعتمد على قوته العضلية لنقل الانسان نفسه ونقل متاعه وحاجياته و بالتالى تعد هذه عملية انتاجية استخدمت فيها الطاقة بغية تحقيق هدف انتاجى معين. وحينما استعبد الانسان أخاه الانسان Slavery اعتمد على قوة المستعبد العضلية لتحقيق اهدافه الانتاجية.

وحينما استخدم الانسان ماتنبت الارض كمصدر من مصادر الطاقة كحرق الفحم لاغراض الاضاءة، الطهى، التدفئة.. هذا الاستخدام هو اول صور استخدام الطاقة التى عرفها الانسان. بعد ذلك استخدم الانساں طاقة الر ياح لوضع شراعه وقوار به ومراكبه في البحار والانهار لنقل احتياجاته من اطعمه وعدد.. الخ .

ولعل اهم مميزات الثورة الصناعية، اذا ماتحد ثنا عن عهد اقرب، هو تعاظم الطلب على مصادر الطاقة المختلفة ولا سيما الفحم لدفع عجلات القاطرات التجار يه Steam engine ونحن نعلم ان ابرز ماترتب على الثورة الصناعية هو ز يادة الناتج بالنسبة لوحدة العمل اى ز يادة الانتاجية

Productivity بسبب استخدام الميكنة و بدورها استخدمت الطاقة.

فالحقيقة انه لايمكن لاحد ان ينكر الدور الذى يلعبه استخدام الطاقة كعامل من عوامل الانتاج في تعظيم الناتج في اى مجتمع من المجتمعات. وللتمثيل على ذلك نذكر القطاع الزراعي في اغنى دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية في القرن الثامن عشر كان حوالي ٩٦٪ من الايدي العاملة الامريكيه، فعند قيام الثورة الامريكية تعمل في القطاع الزراعي. الان فقط ٤٪ من القوى العاملة تعمل في القطاع الزراعي تنتج مايكفي احتياجاتها واحتياجات الـ٩٦٪ الاخرى وفائض يزيد يصدر الى كثير من بلدان العالم وفق القانون العام ٤٨ Public Law 48 الحقيقة انه ماحدث خلال هذه الفترة هو ان القطاع الزراعي الامريكي شهد ثورة تكنولوجية كبيرة حلت فيه الميكنة بما تستدعيه من استخدام الطاقة محل القوى البشرية او الايدى العاملة وزاد الناتج تأسيسا على ذلك زيادة كبيرة جدا.

الان السؤال المهم هو أنه في ضوء الندرة المتزايدة للطاقة كعامل من عوامل الانتاج ماهى العلاقة الفنية بين الطاقة كعنصر من عناصر الانتاج و بين عناصر الانتاج الاخرى، العمل مثلا، هل يمكن احلال الطاقة محل العمل؟ فاذا كانت الاجابة بنعم فان مضمون ذلك انه في ضوء الندرة المتزايدة للطاقة نستطيع ان نحل العمل محلها اى نخفض من استخدامها في العملية الانتاجية ونزيد من استخدام العمل.

ماهى العلاقة الفنية، واقصد بالعلاقة الفنية مرونة الاحلال Elastisity of Substitution بين الطاقة والالات او رصيد رأس المال. بعض الدراسات انتهت الى ان العلاقة بينهما علاقة تكاملية بحيث ان الاضافة الى رأس المال في المجتمع تتبعها زيادة استخدام الطاقة. ولو انى ارى الاخ ابراهيم غير موافق على نتائج هذه الدراسات.. والحقيقة ان هذه النتائج لا تزال موضع جدل ونقاش. وايضا تحت هذا البند تدرس العلاقة بين انواع الطاقة المختلفة فاذا ما تصورنا انه في قطر ما توجد وفرة نسبية في نوع معين من الطاقة بالنسبة لنوع آخر يكون السؤال هل يمكن احلال هذا النوع تكنولوجيا واقتصاديا محل النوع النادر نسبيا بحيث نحافظ على العنصر النادر؟ ما اريد ان اقوله في هذا الموضوع هو ان *الطاقة لايمكن إنكار اثرها على الناتج*، هم الكثير من الدراسات والقرارات السياسيه في كثير من المجتمعات هو المحافظة على هذا العنصر من

عناصر الانتاج في الأجلين القصير والطو يل تكنولوجيا واقتصاديا. واذا كان أي من الاخوة يود الاضافة الى ماذكرت في هذا الشأن اكون له من الشاكر ين.

ابراهيم ابراهيم: هناك نقطة اود ان اوضحها. يجب التمييز بين الالة و بين الطاقة.. اذا افترضنا تقنية معينه فالعلاقة بين الطاقة و بين الآلة هي علاقة تكاملية. ولكن اذا كان لدينا آله من نوع ما واستخدمنا آلتين منها فان استخدام الطاقة يتضاعف ولكن الدلائل والقرائن الحاضرة تشير الى ان العلاقة بين الطاقة والآله هى علاقة تعو يضية. فكما نرى ان مصانع السيارات يستثمرون قدرا كبيرا من الموارد بغية تصميم سيارات توفر الطاقة. هناك ناحية مهمة جدا بالنسبة للعلاقة بين الطاقة والعمل.. فاذا كانت العلاقة تعو يضية فانها تؤثر على مستوى العماله Employment level و يبدو ان العلاقة التعو يضية القو ية هي بين الآله والطاقة وليست بين العمل والطاقة. العمل كمنتج للطاقة منتج ضعيف فهو لا يستطيع منافسة الآله ليعمل محل الطاقة.

احمد السعدي: إن هذا الموضوع مهم. فمنذ ان جاءت الثورة الصناعية حدث احلال الطاقة محل العمل على نحو زاد الانتاجية ولا اعتقد ان هناك عودة عن هذا الا تجاه واذا حدثت مثل هذه العودة فهى بالاجبار لا بالاختيار. وأخشى ان تكون الدول الغر بية تبيع هذه الفكره للدول النامية وكأنها لا تر يدها ان تتصنع بل تبقى معتمدة على اليد العاملة المحلية. فدعوة الغرب للبلدان النامية تتمثل في مقولة: طوروا مصادر طاقة محلية واعتمدوا على الانسان.. وهذه سيكون لها تأثير سلبى على الاوضاع في البلدان النامية

سليمان القدسي: جيد.. نقطه جيدة.. شكرا جز يلا أخ احمد.. والان اذا ما انتقلنا ياأخ احمد الى الحديث عن مسألة الطاقة وابعادها العر بية والدولية.. نحب ان تحدثنا عن هذه النقطة اذا تكرمت.

أحمد السعدى: الحقيقة ان هذا الموضوع واسع و يستدعى بعض التوضيح خصوصا انه لا يوجد في تقديري موضوع يحظى باهتمام الغرب كموضوع الطاقة. التغيرات التى تجرى في مجال الطاقة واحتمالا تها اعتقد ان تأثيرها سيكون اكبر من تأثير عامل اخر على اى مجموعه دوليه. نرجع الان الى مشكلة الطاقة. تثار المشكلة منذ السبعينات في الصحف و وسائل الاعلام والاجتماعات السياسية. وهى لا تثار الا و يدخل فيها عنصر العرب والنفط من الغر يب انه نادرا ماتقرأ لاحد ما عن ازمة الطاقة و يعرف هذا الانسان ماهية أزمة الطاقة... اى كاتب يقفز عن

تعر يفها.. ولكن هناك نقطتان تطرحان، كقاسم مشترك. الاولى هى ان سعر النفط مرتفع والثانية هى ان امداداته قاصرة. فلا يكاد يخلو بحث او بيان سياسي من الاشارة الى هاتين النقطتين. و يتفرع من النقطه الاولى استنتاجات خطيرة كالتضخم النقدى في العالم، الركود الاقتصادى والعجز في المواز ين التجار ية كلها تنسب الى ارتفاع سعر النفط. بالنسبة لما يسمى بأمن الامدادات يبرز شيء اخطر وهو انه في حالة انقطاع هذه الامدادات سيعيش العالم برمته في حالة ظلام. هذه الاشباح المرتبطة بسعر النفط وامن امداداته تلصق بالعرب وكأنهم الان مسؤولون عما يجرى في العالم من مشاكل اقتصادية واخرى تهدد أمنه ورخاءه. الزخم من هذه المقالات والبيانات وضع العرب في موضع المتهم المدافع الباحث عن حجج.. واذا أردنا ان نناقش هذه التهم فان أيا منها لايصمد امام التحليل العلمي الموضوعي حتى في الدراسات الجدية التى تخرج من مؤسسات غر بية تنفى هذه التهم او تقلل من التركيز عليها.. واقصد بذلك الدراسات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاورو بية O.E.C.D وعن منظمة الطاقة العالمية I.E.A. .. فاصبحت الدول العر بية في مركز المدافع عن تهمة او اخرى من هذه التهم ووصل الامر الى حد التهديد العسكرى باحتلال منابع النفط وتحر يك الجيوش دون ان تجد في الرأى العام الغر بى بل وحتى في الدول النامية اى تعاطف مع العرب.. ولا أبالغ اذا قلت انه حتى البلدان العر بية المستوردة للنفط وقعت في فخ الدعاية الغر بية ففى الجلسات الخاصة كثيرا مانسمع الشكوى عن ارتفاع اسعار النفط حتى على مستوى البلدان العر بية.. وهذا يدلنا على مدى نجاح حملة تصو ير ارتفاع مستو يات اسعار النفط. مسألة الطاقة او مشكلة الطاقة ليست وفق ما قدمته.. و ببساطه فمشكلة الطاقة يمكن الحديث عنها بمقارنة ارتباط اسعار النفط وحجم استهلاكه بأي من المؤشرات الاقتصادية كالركود الاقتصادي او العجز في المواز ين التجار ية او البطالة في بلدان تعتمد على الاستيراد واخرى لها اكتفاء ذاتى في مجال النفط فانجلترا مثلا لا تستورد النفط ولكن العجز في ميزان مدفوعاتها ومشاكلها الاقتصادية اكثر تعقيدا منها في بلد يعتمد على النفط العر بى المستورد كاليابان مثلا او المانيا الغر بيه او حتى الولايات المتحدة. اذا اخذنا درجة النمو الاقتصادي . نجد ضعف او غياب العلاقة بين حجم المستورد من النفط ومعدلات النمو المتحققة . فالنمو الاقتصادي في البلدان النامية في اعقاب ١٩٧٣ زاد عما كان عليه قبل ارتفاع الاسعار.. لاأر يد ان اقوم هنا بنفى هذه التهم وان كان لذلك النفي مبرراته واهميته.. ولكن أعود الى تعر يف ماهية مشكلة الطاقة.. موضوع السعر وموضوع الامدادات. السعر ما ينبغي

ان ينظر اليه على انه يولد أزمة طاقة. فالمنطق يقول ان ارتفاع السعر من شأنه ان يحد من الاستهلاك على نحو يحافظ على الطاقة ولا يبددها فهو يجنب العالم ازمة الطاقة في موضوع أمن الامدادات خارج عن أزمة الطاقة فقد يتعرض العرب الى نوع من الحصار الاقتصادى او التكنولوجي.. فأمن الامدادات يأتي ضمن علاقات دولية بشكل عام.. والعرب اعتمادهم على الخارج في هذا المجال أشد من درجة اعتماد العالم الخارجى عليهم ولهم مصلحة في سيادة السلام والعلاقات الدولية اكثر من غيرهم. لنعد الان بهدوء الى موضوع الطاقة. في سنة ١٩٧٣، وهى اخر سنة تقر يبا منذ الحرب العالمية الثانية ينمو الطلب فيها على الطاقة بنسب عالية، تقر يبا ٥٪ سنو يا و بالنسبة للنفط ٥ر٧٪ سنو يا.. من الـ١٩٧٣ الى الان لو استمر الطلب على الطاقة والنفط بشكل خاص وفق المعدلات السائدة قبل ١٩٧٣ لوقع العالم في أزمة حقيقية الان وليست في نهاية الثمانيات، لانه بعملية حسابية بسيطه نجد ان المطلوب انتاجه حاليا هو ٦٥٪ فوق مستوى معدل الاو بك لعام ١٩٧٣ الى حوالى ٤٥ مليون برميل يوميا بدلا من المعدل السائد حاليا وهو حوالى ٣٠ مليون برميل ٠٠٠ الـ ٤٥ مليون برميل تمثل مقدار يز يد على قدره او بك على الانتاج اليومي Physical Limit .. اذن هذا الانخفاض في الطلب على الطاقة في اعقاب الـ ١٩٧٣ كان أمرا ضرور يا لان احتياطيات النفط اقل من ان تفى بالمعدلات الاستهلاكية التى كانت سائدة قبيل عام ١٩٧٣.. اذن الازمة في الواقع هي ليست أزمة طاقة بشكل عام بقدر ماهى أزمة نفط كأحد مصادر الطاقة بالنظر الى تزايد حدة الطلب عليه.. ماهى الخيارات امام العالم لو توقفت معدلات نمو عرض النفط او تباطئت كثيرا بالنظر الى قصور امداداته.. بكل بساطة نجد ان المصادر الاخرى المعروفة والمستغلة اقتصاديا حاليا تكفى لدفع الضوائق والازمات عن العالم. الفحم مثلا له من الاحتياطيات المعروفة والمؤكدة في العالم مايز يد على خمسة اضعاف احتياطي البترول بينما لا تشكل مساهمته في الاستهلاك العالمي كمصدر للطاقة سوى ٢٦٪.. هذا على المستوى العالمي، على مستوى الدول الصناعية المستهلكة للفحم تز يد مساهمته بقدر قليل.. المشكلة الحقيفه هي الانتقال الى الاعتماد المتوازن على عدة مصادر للطاقة بدلا من الاعتماد غير المتوازن على مصدر اساسي واحد.

قبل عام ١٩٧٣ كان حوالى ثلثي الز يادة في الطلب على الطاقة تتم مقابلته بالنفط، والثلث الاخر من الغاز وخلافه الخيار الاول امام الدول اذن هو الانتقال الى الفحم كمصدر للطاقة -خيار اخر يتمثل في استخدام الطاقة النوو ية وتكنولوجيتها

ومصادرها موجوده لدى البلدان الصناعية و... مصادر طاقة جديدة مثل الصخور الزيتية والنفط من رمال القار وهذه احتياجاتها تعادل احتياطيات النفط. أين تذهب الدول الصناعية؟ الى الفحم؟ الى الصخور الزيتية؟ تستعمل الفحم كوقود مباشر او تحوله الى نفط وغاز صناعي؟ تطور الفاعل المولد Fast-Breader Reactor هذه كلها خيارات ممكنه.. وكل صناعة متخصصة في هذه البلدان تحاول ان تروج لمصدر دون آخر ترتبط به مصالحها.. وكل مصدر له مشاكله.. هذه هي حقيقة مشكلة الطاقة.. اذا اخذنا الدول العربية فما هي المشكلة؟ الدول العربية لغرض تمويل احتياجاتها للتنمية ليست أمامها حاليا سوى النفط والغاز.. فانكماش عائدات النفط والغاز لاى سبب كان من شأنه ان يؤثر تأثيرا مباشرا على الهياكل الانتاجية والقدرة الانتاجية لهذه البلدان.. الدول المصدرة الرئيسية ٩٥٪ من صادراتها يتمثل في عائدات النفط. اذن نضوب النفط بالنسبة لها له مردود اقتصادي سلبى ضخم لايقارن اطلاقا مع اثر نضوبه بالنسبة للاقتصاديات الغربية.. الدول الغربية تقول ان زيادة اسعار النفط بـ ١٠٪ تولد مابين ربع ونصف الواحد بالمائة تضخم ولكن زيادة اسعار النفط بنسبة ١٠٪ هى للبلدان المصدره زياده قدرها ١٠٪ تقريبا في دخلها القومي والنقص بـ ١٠٪ يترجم الى نقص في دخلها القومى بنفس النسبة تقريبا فاذا ماتصورنا أن الدول المصدرة بدلا من ان تصدر ٢٠ مليون برميلا يوميا بعد ٢٠ سنة من الان لها أن تصدر فقط ١٠ مليون معنى ذلك ان الدخل القومى سينقص الى النصف في حين ان السكان يكونون انذاك قد تضاعفوا.

فاذا قلبت الحقائق بحيث ان الناس الذين هم عرضة لخطر حقيقي ـ العرب ـ نتيجة لنضوب النفط صوروا على انهم مصدر الازمة.. الحقيقة ان هذا القلب هو موضوع خطير يستوجب اهتمام الكتاب والمفكرين العرب المعنيين للعمل على ابرازه.. فاذا كانت ازمة طاقة حقيقية فهى ازمة طاقة عربية قبل ان تكون ازمة عالمية بالنظر الى أثارها كمصدر طاقة ومصدر دخل بالنسبة للعرب.. وارجوا ان اكتفى بهذا الشكل في تحديد معالم ازمة الطاقة..

مثقال السرطاوى: بودى ان اعلق على كلامك.. انا اتفق معك في ان معظم الدول الغربية اتجهت الى اتهام الدول العربية في انهم السبب في ازمة الطاقة.. ولكن في اعتقادي ان البلدان المصدرة للنفط ساعدت في هذا الشيء فمثلا اى زيادة في اسعار النفط كانت تتم على اساس اعلامى.. تجتمع منظمة الاوبك وتعلن عن ارتفاع الاسعار في حين ان الدول الغربية حينما تزيد اسعار المنتجات الصناعية التى تستوردها البلدان العربية لا تعلن مسبقا عن نيتها في زيادة

الاسعار و بالتالى لا يحاط الرأى العام العالمي بها ولا يشبع بمدلولا تها.. في رأيي ان هناك ز يادة كبيرة في اسعار النفط في السوق السوداء غير معلن عنها والعرب لايلاموا عليها..

احمد السعدى: هذه نقطة مهمة ولكنى اود ان اوضح قبل التعليق عليها نقطة ثانية ومهمة ايضا اذكرها كمثال. موضوع الاحتياطى الولايات المتحدة لها من احتياطيات الطاقة ثلاثة اضعاف احتياط الوطن العربي.. وهى الدوله التى تشكو اكثر من غيرها من ازمة الطاقة بالاضافة الى توافر التكنولوجيا فيها.. اما بالنسبة لموضوع السعر والاعلان فهذه مشكلة تتعلق ببعض اعلامنا بالاضافة الى سيطرة الغرب الاعلامية.. فصوتهم مسموع اكثر منا..

ابراهيم ابراهيم: أود ان ادعم كلامك واتوسع فيه. الحقيقة ان التركيز على السياسة السعر ية عملية استراتيجية غير صحيحة لان الدول النفطية ليست من مصلحتها ز يادة الاسعار ز يادة عشوائية... فاذا كانت هناك كمية ما تعظم الايراد الكلى او الربح فان تحديد السعر دون انتاج هذه الكمية قد يقلل الايراد الكلى او الربح. فمن المبادىء المعروفة في الاقتصاد انه لتعظيم الربح يتم تحديد الكمية المطروحة على ان يتحدد السعر بتفاعل رغبات البائعين والمستهلكين في السوق.. فالتركيز على السياسة السعر ية هو تركيز خاطىء يوحى بقوه وهميه للمنتجين والأصوب هو التركيز على السياسة الانتاجية.

مثقال السرطاوى: في هناك نقطه اخرى ذكرها الاخ أحمد وهى ان ز يادة الاسعار تساعد على حفظ الطاقة سيما في البلدان المستوردة. ولكن سؤالى هو ماهي كمية الطاقة التى تصل مباشرة الى المستهلك كالطاقة لخدمة وسائل النقل والاضاءة نسبة الى كمية الطاقة التي تستخدم في الصناعة لتنتج سلعا و بضائع مختلفة؟ فعمليا المحافظة على الطاقة بالنسبة للمستهلك يتمثل في تقليل استخدام الكهرباء والجازولين في السيارات ولكن هل هذه تشكل فعلا نسبة كبيرة من استهلاك الطاقة في البلدان الصناعية؟؟

احمد السعدي: الحقيقة ان هذه نقطة مهمه جدا متعلقه بترشيد استهلاك الطاقة ولكن بشكل عام هذه ليست كميات قليلة تفى دولة كالولايات المتحدة ٥٠٪ من استهلاك الطاقة يوجه لاغراض النقل . فتوفير ١٠٪ من استهلاك

الطاقة في اميركا يعادل الاستيراد الكلى تقر يبا للبلدان النامية من الطاقة.

مثقال السرطاوى: هناك نقطة اخيره.. حاليا توجد بلبله حول مسألة الرجوع الى الفحم كمصدر للطاقة الكهر بائية.. الشيء الذى يواجه توليد الطاقة الكهر بائية من الفحم هو ان العودة الى الفحم مكلفة تكنولوجيا و بالتالى احد الاسباب التى لم يفكر فيها هى ان التكنولوجيا المناسبة لهذه العودة غير متوافرة ومن ثم مكلفة وقد يكون من الانسب ابتكار تكنولوجيا جديده بدلا من العودة الى تكنولوجيا قديمة.. البديل الثاني هو تغير شكل الفحم بواسطة معاملات كيماو ية او تسييل الفحم وهذه ايضا لا تزال تكلف كثيرا.

أحمد السعدى: الحقيقة انه في المدى الطو يل يتوقع ان تتحقق التغيرات التى ذكرتها ــ فمثلا ابحاث تحو يل الفحم الى سائل يصرف عليها مبالغ طائلة ففى الولايات المتحدة صدر قانون يؤسس شركة لتطو ير الوقود الصناعي بميزانية قدرها ٨٨ بليون دولار فالتكنولوجيا توفرها الابحاث المدعومة دعما سخياً وللتمثيل على ذلك فان تجارة الفحم يزداد نصيبها في العالم ففى عام ١٩٧٩ زادت تجارة الفحم حوالي ٧٦٪ وعام ١٩٨٠ زادت تجارته بحوالى ٤٠٪ عن العام السابق.

ابراهيم ابراهيم: في الواقع ان هذه الناحية مهمة جدا.. حينما يتحدثون عن الانخفاض النسبى لسعر الفحم بالنسبة لسعر البترول.. الحقيقة الاسعار المنشورة هذه هى اسعار مخبر ية لا تأخذ بعين الاعتبار العدد والادوات والوسائل اللازم استخدامها حتى يتيسر استعمال طاقة الفحم..

أحمد السعدى: هذه النقطه على فكره لاينطبق عليها اقتصاديات التوسع فاستخراج الفحم قر يباً من سطح الارض اقل كلفه من استخراجه في بطن الارض. و ينطبق الشىء نفسه على الصخور الز يتيه.

ابراهيم ابراهيم: بالاضافة الى ذلك تزداد تكلفة انتاجه بالنظر الى استخدام عدد وادوات مكملة.

سليمان القدسي: الحقيقة ان مسألة الطاقة مسألة شيقة ومعقده. هناك نقطة أود ان اضيفها الى كلام الاخ أحمد.. كان محور حديثه ان المشكلة ليست مشكلة للبلدان الصناعية بقدر ماهى مشكلة للبلدان العر بية.. ار يد ان اضيف الى هذان الهياكل الانتاجية القائمة في الوطن العربي هي هياكل جامدة Rigid تستخدم النفط. فالتكنولوجيا الموجودة في الوطن العر بى هى

تكنولوجيا نفطية.. اذا ما حدث تحول عن النفط الى مصادر اخرى اى من تكنولوجيا نفطية الى تكنولوجيا غير نفطية فان الدول الصناعية اقدر على مجاراة التحول والتكيف معه من البلدان العربية. و بالتالى فمشاكل البلدان العربية هى مشاكل اكثر تعقدا في المدى البعيد من مشاكل البلدان الصناعية.. الاخ ابراهيم تحدث عن الطلب وكيف انه قد يكون من مصلحة الاو بك تحديد الكمية فقط وترك السعر يتحدد سوقيا.. الحقيقة ان القضية الرئيسية وراء مقولة ان من مصلحة الاو بك رفع السعر هي ان المرونة السعرية للطلب على النفط منخفضة ــ الطلب غير مرن ــ ومن ثم فان ز يادة السعر تتبعها ز يادة الايراد الكلى.. ما ادرى اذا ماكانت هذه الفرضية صحيحة ام لا ــ هل الطلب مرن ام لا ؟

ابراهيم ابراهيم: اعتقد شخصيا ان المسألة اكبر من مسألة مرونات.. بالنسبة للانتاج فان ايرادنا من النفط يعتمد على كمية الانتاج وليست على السعر.. وارجو ان اوضح ما اقصده. لنفترض اننا ننتج برميلا من النفط وثمنه ٣٠ دولار. ماهي تكلفة النفط؟ تكلفته تعتمد على كمية الأنتاج الان لان ذلك يحدد الزمن وقدر استهلاك النفط مستقبلا. وتحديد الكمية التى سيستنفذ عندها النفط مستقبلا تحدد السعر لانها تحدد تكلفة الفرص. النقطة الاخرى انه إذا كانت كمية الانتاج كبيرة جدا يعني ذلك ان عوائد البترول تحصل على فائدة منخفضة وهذه بنفسها تؤثر على تكلفة النفط التى انتجها الان ومستقبلا. فاذا كان سعر الفائدة الان منخفضا جدا فمعنى ذلك ان تكلفة استخراج البترول حاليا ومستقبلا اى المخصوم Discounted ستكون مرتفعة جدا ولذا لايجب ان تغرى بالحديث عن السعر اطلاقا لان كمية الانتاج هى التى تحدد في التحليل النهائى السعر.

أحمد السعدي: هناك نقطة مهمة.. وهى موضوع التحول من النفط الى مصادر اخرى.. الحقيقة ان من الاهمية بمكان المحافظة على النفط لان وجود نفط لايتعادل مع غياب كافة المصادر الاخرى.. اهمية ان نمد في عمر النفط تسبق أية اهمية اخرى. والنفط له استعمالات متعددة ومتشابكة وسهلة على نحو لا يتوافر لغيره من المصادر.. اما تطو ير مصادر اخرى في الغرب فقد تصبح حكرا عليهم لا يصرح لنا بها.

سليمان القدسي: طيب شكرا.. دعنا الان ننتقل الى الحديث عن انتاج واستهلاك الطاقة في الوطن العربي فنود من الاخ مثقال ان يعطينا فكره وجيزه عن كمية الطاقة المنتجه ومصادر الطاقة.

مثقال السرطاوى: الحقيقة اننى سأعطى فكره وجيزه جدا.. اكتفى بجدول عن الطاقة المنتجة حسب احصائيات سنة ١٩٧٩.. النفط والغاز والفحم والطاقة المائيه هي اهم المصادر كمية الطاقة المنتجة من البترول هى ١٠٢٦ مليون طن معادل نفط ومن الغاز ٤٢ مليون و واحد من الفحم وخمسة مليون طن من معادل النفط تأتي من الطاقة المائية. النفط يتواجد في السعودية ــ العراق ــ ليبيا ــ الامارات والكو يت الغاز في دول الخليج والجزائر.. الفحم نسبة قليلة جدا يتواجد اساسا في شمال افر يقية. الطاقة المائية في سور يا والعراق والسودان ومصر ولبنان، وهذه تستخدم في توليد الكهر باء الطاقة المنتجة تعادل ٦ر١٥ من مجموع انتاج الطاقة في العالم.. هذا بشكل موجز جدا انتاج وتوز يع الطاقة في الوطن العر بى ولعل الاخوه يودون الاضافة الى هذه الصورة.

احمد السعدى: اود تطعيم ماذكرته ــ النفط يوجد لدى العرب منه حوالى نصف احتياطيات العالم المؤكدة.. الغاز ١٦٪، الفحم وغيره من المصادر الاخرى شيء لايذكر. الاردن والمغرب عندها صخور ز يتية ولكن تقديراتها متضار به واعتقد انه من المبكر الحكم على حجم هذه الاحتياطيات. هى موجودة و بكثرة ولكن لابد من اجراء مسح جيولوجى في ضوء مشار يع الجدوى الاقتصادية . اما المصادر المتجدده فالحقيقة انه لا توجد ابحاث ومسوحات في الوطن العر بي لكى تقدر اهمية هذه المصادر.. هناك بدايات مثل مؤتمر الطاقة العر بي الاول والان منظمة الاقطار مع اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا التابعة للامم المتحدة (UN-ECWA) تحاول اجراء مز يد من الدراسات حول هذه المصادر واهم هذه المجالات المطروحة هى الطاقة الشمسية ومعهد الكو يت للابحاث العلمية له قصب السبق في هذه الدراسات.. ولكن مايزال يعوزنا دقة التقديرات المتأسسة على دقة المسح الجيولوجي والعلمي.

سليمان القدسي: هذا بالنسبة للانتاج.. فاذا تطرقنا الى الحديث عن الاستهلاك.. أخ ابراهيم لو تفضلت باعطائنا فكرة عن كمية وتوز يع الاستهلاك في الوطن العر بى.

ابراهيم ابراهيم: الاخ سليمان قال فكره واعتقد ان افضل مانعطيه في هذا المجال هو فكرة لان ارقام الاستهلاك في الوطن العر بى هى ارقام غير دقيقة.. الطاقة المستهلكة في الوطن العر بى تعكس واقع الانتاج.. الكمية المستهلكة في الوطن العر بى كله هى حوالى ٢ مليون برميل يوميا. وحوالى ٩٦٪ من الاستهلاك هى نفط وغاز وهى نسبة متقار بة بين البلدان العر بية المنتجة وغير المنتجة

للبترول. الفرق الكبير هو بين النفط والغاز فالدول المنتجة تستهلك كميه من الغاز اكبر من الكمية التى تستهلكها البلدان العربية غير المنتجة للبترول.

ففي عام ١٩٧٨ كانت النسبة في دول الاوابك ٥٢٪ نفط و ٤٣٪ غاز وفي البلدان العربية الاخرى كانت هذه النسبة ٩٠٪ نفط و٢٪ غاز وهذا شيء معقول اذ يتصور ان يكون استهلاك الغاز كبيرا في بلدان تنتجه بالنظر الى مايستلزم نقله من تكاليف.. لا ادرى أخ سليمان اذا كنت ترغب في ان اتطرق...

سليمان القدسي : تفضل..

مثقال السرطاوي: نقطة عن الاستهلاك و...

ابراهيم ابراهيم: عفوا تذكرت شيئا.. حوالى ٩٦٪ من الاستهلاك يشكل نفط وغاز ٣٪ طاقة مائية وحوالي ١٪ فقط فحم.. المائيه الدولة الاولى هى مصر ثم سور يا والمغرب. الفحم تتصدر استهلاكه المغرب ومصر والجزائر.

سليمان القدسي: لو استكمل الاخ ابراهيم حديثه عن الاستهلاك وتوز يعه بين البلدان العربية ومقارنته بغيرها.

ابراهيم ابراهيم: يتباين الاستهلاك من بلد الى اخر، بعضها استهلاكه من أدني مستو يات الاستهلاك في العالم و بعضها الآخر يضاهي اعلى معدلات الاستهلاك في العالم.

معدل الفرد في البلدان العربية بمسافه حوالى ٦٥٠ كيلو جراما بينما معدل تستهلاك الفرد في بعض هذه البلدان حوالى ٣٠٥ كيلو جراما.. و يجب التركيز فالاستهلاك في البلدان النفطية.. ونحن نتكلم عن الطاقة التجار ية ففى الصومال والسودان ترتفع نسبة استهلاك الطاقة غير التجار ية كالحطب مثلا استهلاك الفرد في الولايات المتحدة يز يد على ٩٦٠٠ كيلو جرام في دول منظمة التعاون الغر بى حوالى ٥٠٠٠ كيلو جرام من النفط المعادل وهو حوالى ٦٠٠ كيلو جرام في البلدان العربية كمتوسط.

سليمان القدسى: شكرا أخ ابراهيم.. هل تحب ان تتوسع بايجاز عن اسباب التفاوت في متوسطات الاستهلاك في الوطن العر بى؟

ابراهيم ابراهيم: الى حد ما ذكرت شيئاً من هذا القبيل.. يمكن التوسع بعض الشيء. الدخل كما نعلم هو اهم عامل.. فحيث يرفع متوسط الدخل الفردي في بلدان مثل الكو يت وقطر يرتفع معه ايضاً متوسط الاستهلاك الفردى من الطاقة.

في الصومال والسودان ينخفض معدل الاستهلاك تبعا لانخفاض مستو يات الدخل. وهناك عوامل اخرى كما تحدثنا مسبقا. الدول المصدرة للنفط تركز على بعض الصناعات كثيفه الاستخدام للطاقة. ولاننس ايضا المناخ فارتفاع درجة الحرارة في الكو يت وقطر تستدعى معه استخدام التبر يد بكثافة.

قد يقول البعض ان السودان بلد حار ولكن كما ذكرنا فان العلاقة بين المناخ ومعدل استخدام الطاقة تتوقف على مستوى الدخل فز يادة الدخل تنشط من أثر المناخ على الاستهلاك. والعوامل الاخرى المؤثرة على الاستهلاك هى نفس العوامل التى سبق وان اشرنا اليها مسبقا في بداية الحديث عن العوامل المحددة لاستهلاك الطاقة بشكل عاما و..

مثقال السرطاوى: ار يد ان اتحدث عن عامل هام وهو توافر الطاقة باسعار رخيصة يساعد على تنشيط الاستهلاك.

ابراهيم ابراهيم: تأكيدا لكلامك نجد انه في السودان استهلاك الطاقة لايعكس الطلب عليه إذ كثيرا ما نشاهد الطوابير الطو يلة Ques عند محطات البنز ين تنتظر فترات طو يلة للحصول على مايلزمها منه... تحاول الشراء ولكن غير متوافر.

احمد السعدي: لو سمحت بمناسبه الحديث عن السودان لا توجد معلومات عن الطاقة غير التجار ية ولكن لهذه الطاقة اهمية في كثير من البلدان مثل السودان والصومال ومور يتانيا والى حد ما المغرب. في الاردن انخفضت نسبتها في السنوات القليلة الماضية من نسبة ٢٠ - ٣٠٪ الى حوالى ٥٪ بسبب عدة عوامل اجتماعية واقتصادية لعل أهمها التحضر.

ابراهيم ابراهيم: عفواً.. لدينا معلومات غير دقيقة عن السودان الرقم بالنسبة له مدهش، فالطاقة غير التجار ية تشكل ماير بو على ٧٠٪ من اجمالي استهلاك الطاقة.

سليمان القدسي: الان بالنسبة لنسبة استهلاك الطاقة في الوطن العر بى ككل الى المجموع العالمي.. تصورى انها لا تز يد عن ٥ر١٪

ابراهيم ابراهيم: هى ٥ر١٪ من استهلاك الطاقة في العالم

سليمان القدسي: معنى ذلك ان الاستهلاك في الوطن العر بى لايتماشى مع

نسبتهم السكانية في العالم ٥ر٣٪.

ابراهيم ابراهيم: يعني اذ اردت ان توضح هذه النقطة اكثر فتقول ان العرب يصدرون ٣٠٪ من نفط العالم و يستهلكون نسبة ٢٪ و يمثلون ٥ر٣٪ من سكان العالم..

سليمان القدسي: الحقيقة اذن انه يوجد سوء توز يع

ابراهيم ابراهيم: من اى ناحية تنظر لها يوجد سوء توز يع.

سليمان القدسي: بعد اكتمال هذه الصورة بشكل عام نود ان ننتقل الى الحديث عن مصادر الطاقة الممكنة والمحتملة مستقبلا.. والمقصود على مستوى الوطن العر بى.. فما هى هذه المصادر الممكنة؟ وماهى الجوانب الفنية المتعلقة بهذه المصادر؟

مثقال السرطاوى: وضع الطاقة في الوطن العر بى حاليا.. معظمها يأتى من النفط والغاز والقليل من الطاقة المائية. الصوره المستعملة للطاقة هى في توليد الطاقة الكهر بائية.. الحديث كثير الان في منطقة الخليج والعر بية بشكل عام هو عن الطاقة الشمسية بسبب توافرها.. ولكن حتى الان لم تثبت الدراسات جدوى استعمال الطاقة الشمسية في كثير من الاغراض.. تستعمل حاليا في تسخين المياه ولكنها تشكل نسبة صغيرة جدا من اجمالي الطاقة المستعملة.. التوقعات انه في المستقبل سيكون استغلال الطاقة المائية اكبر من معدلا ته الحالية.. بعض الاحصائيات عن تونس وهى ابرز الدول التى ستستغل الطاقة المائية المتواجدة والسودان والعراق والمغرب لها مخططات استغلال الطاقة المائية بقدر كبير نسبيا.. في العراق مثلا يتوقع ان يز يد الاستغلال الى ار بعة اضعاف الاستغلال الحالى، فى تونس يتوقع ان يتضاعف.

سليمان القدسي: حينما نقول ار بعة اضعاف او الضعف فما هي المساهمة المتوقعة لهذا المصدر في مجموع الطاقة في هذه البلدان؟

مثقال السرطاوى: الحقيقة انه حاليا لايز يد مساهمتها عن ١٪ و بالتالي ستكون مساهمتها ايضا منخفضة ولكنها ستتزايد ولا توجد أية مشاكل بالنسبة لتكنولوجيا الطاقة المائية اما بالنسبة للطاقة النوو ية فلها مستقبل في الوطن العر بى ولكن المشكلة هى في حجمها.. فحجومها كبير جدا على نحو يتطلب تعاون اكثر من بلد عر بى واحد.. التكنولوجيا متوافرة مشاكلها الحالية او بعض مشاكلها

تتمثل في التخلص من الفاقد النووى.. في سنة ٢٠٠٠ يتوقع ان يكون ٦٪ من توليد الطاقة الكهربائية مصدره قوى نوو يه.. بالنسبة للطاقة الشمسية توقعاتي انها حتى الان غير عملية بسبب ارتفاع تكلفة انتاجها وعدم توافر التكنولوجيا اللازمة لها على مستوى تجارى.. الارقام الحالية تشير الى ان الميجاوات الواحد (مليون واط) من محطة تستعمل الطاقة الشمسية تكلف ١٢ مليون دولار وهى تكلفة مرتفعة جدا بالمقارنة مع تكلفة انتاج الطاقة من مصادر اخرى.. لا ادرى اذا كان الاخوة لديهم اضافات عن النفط والغاز.

أحمد السعدي: الحقيقة انه لتسهيل الموضوع يمكن تقسيم مصادر الطاقة الى اربعة مصادر رئيسية: مصادر تقليديه حالية ناضبة وهى النفط، الغاز والفحم، مصادر جديدة ناضبة وهى الصخور الزيتية ورمال الغاز، ومصادر جديدة متجددة وهى الطاقة الشمسية والرياح والجوفية والمد والجزر، مصادر المستقبل وهى تعتمد بشكل اساسي على تكنولوجيات في طور التصميم في البلدان الغربية وهذه تشمل الطاقة الشمسية من حيث توليد الكهرباء وتخزينها فاذا حدثت قفزة تكنولوجية في هذا المجال اصبح لدى هذه البلدان مصدر غير محدود وغير ناضب - هيدروجين من المياه وايضا هنا اذا حدثت قفزة تكنولوجيه فالامكانيات كبيرة جدا. المصدر الثالث هو الانصهار النووى Nuclear fusion . هذه المصادر الثلاثة الاخيرة هى اقرب الى الاحلام وان كانت احلام علمية لانستطيع التنبؤ بها و يقدر الكثيرون انها ستكون مصادر القرن القادم... الان ماهو وضع الدول العربية من هذه المصادر؟ المصادر التقليدية الحاليه وهي الفحم والغاز والنفط سبق بحثها والاشارة اليها، نؤكد مرة اخرى ان على الدول العربية البحث عن المزيد من النفط والغاز. مصادر جديده ناضبه تتمثل في الصخور الزيتية في الاردن والمغرب. ولكن لهذا المصادر مشاكل اهمها الحاجة الى كميات كبيرة جدا من المياه على شحها في الوطن العربى عموما فهذه البلدان على التخصيص.. وتكلفة الاستثمار لاستخراج الطاقة هنا كبيرة جدا وقد لا تكون اقتصادية في الاردن هناك تفكير في استخدام طريقة الحقن المباشر وهناك اتفاق بين روسيا والاردن في هذا المجال بالنسبة للمصادر الاخرى اليورانيوم هناك احتمالات قوية لوجوده في الجزائر والمغرب وتونس والسودان ومصر.. ولا يعنى عدم وجوده في بلدان اخرى مثل السعودية مثلا.. ايضا يمكن استخلاصه من الفوسفات في الاردن والمغرب. ولكن ينبغي التذكر ان الطاقة النووية ليست يورانيوم فقط. فانت تحتاج الى التكنولوجيا وهذه في يد البلدان الصناعية المتقدمه.. اذا انتقلنا الى المصادر الجديدة المتجددة لازالت تستخدم بعض

التكنولوجيا القديمة مثل طاحونة الهواء Wind Mill اما التكنولوجيا الجديدة فتضع الطاقة الشمسية مع مصادر المستقبل.. كل هذا يضع البلدان العربية في موضع صعب فأنت امام اما عن مصادر ناضبة او مصادر تحتاج الى تكنولوجيات معقدة لانملك منها شيئا.. اذن المحافظة على النفط والغاز وتطو يرهما يبقى له الاولو يه.. ولكن تلك المصادر الاخرى حتى لو ساهمت مابين ١٠-١٥٪ في غضون العشر ين سنة القادمه فلا ينبغى إهمالها ولابد من محاولة تطو يرها. واستخدام التكنولوجيا اللازمة لها. بالنسبة لتكلفة البدائل ينبغى التنو يه الى ان الارقام المنشوره عن تكلفتها تنقسم الى نوعين اما ارقام سياسية او ارقام مخبر ية. في سنة ١٩٧٣ مثلا صرح مدير شركة الاوكسيدنتل Occidental بأن بامكانه تطو ير الصخور الز يتية بتكلفة قدرها دولارا للبرميل.. الان يتحدثون عن ٣٠-٤٠ دولارا للبرميل، فهذا تصورى يعنى ان هذه الارقام هى ارقام سياسية.. فهم ير بطون اسعار البدائل باسعار النفط.

ابراهيم ابراهيم: أخ سليمان لدى نقطة صغيره بالنسبة للطاقة المائية الحقيقة ان امكانيات الطاقة المائية محدودة جدا. مثلا سور يا اقامت سدا على الفرات ثم اقامت تركيا سداً آخر وهذا يؤدى الى التزاحم على نفس مصدر المياه.. بالنسبة للعراق نفس الوضع.. الدوله الوحيدة التى قد يكون لها ميزه في هذا المجال هى السودان.

سليمان القدسي: شكرا لك وللاخ احمد.. نود الآن ان ننتقل الى توقعات حجم الطلب المستقبلى على الطاقه حسب مصادر الطاقة فنود من الاخ ابراهيم ان يحدثنا عن احتمالات الطلب المستقبلى في الوطن العربى.

ابراهيم ابراهيم: الحقيقة ان التنبؤ المستقبلى عملية شائكة وصعبة وليست دقيقة ولكنها قد تكون مفيدة وان اعترضتها الكثير من الصعو بات اهمها عدم دقة المعلومات وتوفرها بالشكل والتفصيل المطلوب لعدم الوعي الاحصائى وعدم الاهتمام في الماضى باستهلاك الطاقة.. في نفس الدوله توجد اختلافات كبيرة في ارقام الاستهلاك حسب المصدر، لانقول ذلك لتثبيط العزم وانما كتوعية لواقع ملموس نرجو تحسينه الصعو بة او الناحية الثانية تتعلق بالتغير الهيكلي لهذه الارقام بشكل يجعل تجارب وخبرات الماضى غير ذات اهمية في تقدير مايمكن ان يحدث في المستقبل بفعل التغير الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان.

ونحن في المنظمة نقوم بدراسة عن هذا الموضوع ونأمل ان تظهر نتائجها في الاشهر القليلة القادمة. طبعا هناك دراسات جرت سابقا في المنظمة ومنظمة الـ (UN - ECWA) عن توقعات الطلب المستقبلي .. التوقعات تختلف وتتراوح بين ٦ مليون برميل يوميا و ١٢ مليون برميل عام ٢٠٠٠ وهناك دراسات عالمية اخرى IIASA مثلا اظهرت انه في منطقتنا سيكون معدل التزايد السنوى حتى سنة ٢٠٠٠ في الطلب على الطاقة حوالى ٧٪ الامر الذي يجعل حجم الطلب حوالى ٩ مليون برميل يوميا. انا أود ان اركز على العوامل التى تجعل هذا الرقم محافظا. هذه العوامل هى مؤشرات ضاغطة Pressure Index العامل الاول هو ز يادة عدد السكان .. التوقعات في سنة ٢٠٠٠ ان العدد سيكون بين ٢١٢ - ٢٢٠ مليون نسمة في الوطن العربى.. العامل الاخر هو ان نسب التزايد السنوى التار يخية في الاستهلاك كانت مرتفعه.

المؤشر الثالث هو انه في معظم البلدان العربية يتسم مستوى استهلاك الطاقة بالانخفاض الامر الذى يتصور معه ان يتزايد في المستقبل. العامل الرابع هو الاتجاه نحو التصنيع في هذه البلدان الامر الذى يؤدى الى كثافة استهلاك الطاقة... في الدول العربية الطاقة ليست عاملا مقيدا كما هو الحال في البلدان النامية الاخرى الامر الذى يتصور معه ز يادة الطلب عليها بمعدلات اكبر من معدلات الز يادة في بلدان نامية غير نفطية. في اعتقادي ان ١٠ ملايين برميل يوميا يشكل في سنة ٢٠٠٠ رقما معقولا بل وقد يكون رقما محافظا قليلا.. اما بالنسبة لمصادر الطاقة المحتملة فتقديرى ان النفط والغاز ستبقى مرتفعة جدا وهناك احتمال واحد وهو ان نسبة استهلاك الغاز في البلدان المنتجه ستزداد تبعا لمحاولة هذه البلدان في استغلال الغاز المهدر كما فعلت الكو يت و بلدان اخرى..

مثقال السرطاوى: لدى احصائيات عن معدل النمو السنوى في استهلاك الطاقة في الوطن العربى.. نلاحظ انه عام ١٩٧٧ كان معدل الز يادة السنوى في الطلب هو ٨ر١٥٪، ٨ر١٤٪ في عام ١٩٧٨. ثم ١٢٪ عام ١٩٧٩ وفي عام ١٩٨٠ يقدر ان الز يادة كانت ١١٪. فالملاحظ ان متوسط الز يادة هو في حدود ١٣٪ ولكنها تتجه الى التناقص..

ابراهيم ابراهيم: ولكن اعتقادي اننا لا ينبغي ان نقرأ الكثير من هذه السنوات القليلة.. يجب ان ننظر الى المستقبل.

الدول العربية في بداية عملية التصنيع واستمرارها وتعميقها يؤدى الى تغيير الكثير..

مثقال السرطاوى: في سنة ١٩٧١ كانت الزيادة السنوية ٥ر٦٪..

احمد السعدي: اخشى ان تكون هذه الارقام مشتقة اشتقاق وليست مبنية على سلاسل تاريخيه حقيقيه..

فمثلا لايوجد اى احصاء في الوطن العربى عن استهلاك الطاقة عام ١٩٨٠ والاتجاه النزولي الذى تظهره الارقام التى ذكرتها قد يكون اتجاها مفترضا..

مثقال السرطاوى: توقعاتي انه سيكون هناك زيادة في الطلب على الطاقة في الوطن العربى ولكن ليس بنفس نسبة الزيادة السابقة..

ابراهيم ابراهيم: قلنا اننا نفترض معدلا سنويا قدره ٧٪ وهى تقريبا نصف المعدل المتحقق عن الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩..

سليمان القدسي: بالاضافة الى النماذج او السيناريوهات التى ذكرتموها قمنا هنا في معهد الكويت باجراء دراسة احصائية تقديرية عن احتمال استهلاك الطاقة في المستقبل باستخدام الانحدار وخرجنا بمرونة دخلية لاستهلاك الطاقة في الوطن العربي قدرها ١٤ر١٪ وهى قريبة من المرونات المحسوبه في الـ (WAES) و (IIASA) . وبناء على هذه الدراسة قمنا باجراء ثلاثة سيناريوهات متأسسه على ثلاثة فروض عن متوسط معدل نماء الدخل فى الوطن العربى: اخذنا معدل نمو منخفض ٥٪، متوسط ٥ر٦٪ ومعدل مرتفع قدره ٨٪. معدل النمو المنخفض اعطانا حجما استهلاكيا قدره ٢٦٤ مليون طن من معادل النفط عام ٢٠٠٠ ومعدل النمو المتوسط اعطانا ٣٧٦ مليون طن من معادل النفط في حين ان الرقم المماثل في حالة معدل النمو المرتفع نسبياً كان ٥٣٤ مليون طن من معادل النفط. والحقيقة اننا اخترنا المسار المتوسط وهو بالمناسبة يعنى زيادة سنوية في الطلب على الطاقة قدرها ٨٪.

وعلى ذلك فان المعدل المتوسط يعطي حجما للطلب على الطاقة في الوطن العربي يمثل ٣ر٣٪ من حجم الطلب العالمي وفقا لحسابات (IIASA) وعلى مستوى الفرد العربي نعلم ان متوسط استهلاك الفرد في الوطن العربي يقل حاليا عن كيلو واط/ ساعة في العام، اذا ما تحقق المسار المتوسط يتوقع ان يصل متوسط

الاستهلاك الى ٧ر٢ كيلو واط/ ساعة في العام مع نهاية هذا القرن. والحقيقة ان هذا المتوسط يقل كثيرا عن الاستهلاك الفردي في امر يكا واور با بل ور بما يقل قليلا عن المتوسط الفردي للاستهلاك في العالم.

ابراهيم ابراهيم: أخ سليمان اعتقد لو تكرمت باعطائنا التقدير الذى حصلت عليه باستخدام معدل النمو المتوسط حتى نحوله الى ملايين البراميل اليوميه بضر به في ٤ر٧

سليمان القدسي: الرقم هو ٣٧٦ مليون طن من مكافىء النفط و يعادل ٦ر٧ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٠

ابراهيم ابراهيم: في ظل معدل نمو سنوى قدره ٨٪ لابد من ان تكونوا قد استخدمتم حجما تار يخيا سنو يا للاستهلاك Base منخفضا نسبيا.

سليمان القدسي: استخدمنا الحجم الوارد في ورقة الاوابك الى مؤتمر الطاقة العر بى الاول وهو ٥٩ مليون طن من مكافىء النفط

ابراهيم ابراهيم: ولكن هذا الرقم موضع جدل.. تقديرى انه منخفض ولكن التقديرات الخاصة بمعدلات النمو متقار بة جدا.

احمد السعدي: الحقيقة ان هذا يعكس واقع تباين تقديرات الاستهلاك الحقيقي في الوطن العر بى.. فارقام الاستهلاك المنشورة تار يخيا غير دقيقة وهو مايصعب عملية التنبؤ.

.. قد تصل الاختلافات في تقديرات الاستهلاك الفعلي المنشورة احيانا الى ٥٠٪.

سليمان القدسي: على العموم نستطيع ان نقول ان الاستهلاك في الوطن العر بى سيستأثر بحوالى نصف الانتاج العر بى من الطاقة في نهاية القرن الحالي.. والان نر يد أن ننتقل الى التعاون العر بى بالنسبة الى مصادر الطاقة.. فلو تكرم الاخ أحمد باعطائنا فكره عن الجوانب التأسيسيه في هذا المجال

احمد السعدي: المشكلة تتمثل في نقص المعلومات.. لا توجد على مستوى النفط مؤسسة تعنى بجميع المعلومات.. الاحصائيات غير متجانسه، تعر يفاتها مختلفة.. المعلومات بحاجة الى وجود جبهة مركز ية.. سياسات الانتاج في الطاقة

منفصلة عن جهات التوز يع، التسو يق.. الخ.. لابد من ايجاد جهة مركز ية لابد من وجود مؤسسة في كل دولة عر بية على حدة بجمع المعلومات عن الطاقة وتخطيطها.. هـذا وصلـنـا اليه في مؤتمر الطاقة العر بى الاول. التنسيق العر بي غير ممكن اذا لم نـعرف حقيقة الوضع الطاقي الداخلي.. نحتاج الى نوع من تكامل في الخبرات وعدم تكرار نـفس الـتجـارب مـا نـستـغر به انه في البلدان الصناعية حينما انشأوا لجنة الـطـاقة الدولية International Energy Agency فان هذه اللجنة قامت بـالـتدخل في تنسيق السياسات الخاصة بالطاقة في دول تختلف اوضاعها بين بعضها الـبـعـض بـالـنسـبـة لـموضوع الطاقة. بعض الدول تستورد كل شيء من الطاقة مثل الـيـابـان واخرى لـهـا اكـتـفـاء ذاتـى كـانجلترا وثالثه تستورد جزءاً من احتياجاتها كـالـولايات المتحدة. ولكن لجنة الطاقة تدخلت في كل قطر واجرت نوعا من التنسيق وقـراراتـها ملزمة حتى وصفت بان قراراتها اكثر الزامية من قرارات حلف الاطلسى.. نـراهـا تـؤكـد على ضرورة المخزون النفطى يكفي لمدة ٩٠ يوما.. وللاسف انه لايوجد حـتى في البلدان العر بية التى تسبح على النفط اى مخزون نفطى حتى اذا ماتعطلت منشأت النفط لسبب او لاخر اصبح القطر في حالة مجاعة طاقة...

ابراهيم ابراهيم: احب ان اتطرق الى موضوع ترشيد الاستهلاك..

مثقال السرطاوى: لو سمحت اود ان اذكر انه في مجال التعاون العر بى في خضـم الـطـاقـة.. الـوعـي الاعـلامـي بتكنولوجيات الطاقة مهم.. وعملية التخصص والـتـعـاون في مجال الخبرات مهم.. المفروض ان يكون هناك تعاون عر بى في مجال الـتـكـنـولوجيا اكثر منه في غيره من المجالات والسبب تفاوت حظوظ البلدان العر بية مـن الـطـاقـة والتكنولوجيه.. ر بما يستدعى الامر ان ننتج نحن بانفسنا التكنولوجيا القادرة على استغلال مايتوافر لدينا من مصادر طاقة.

ابـراهـيـم ابـراهـيم: التعاون العر بى ضروري.. اذا كنا نتكلم عن التصنيع يجب ان يتم في اطار تعاون عر بى.. و بالمثل في مجال الطاقة فيصعب تطو ير الطاقة الفردية دون تعاون البلدان العر بية.

سلـيـمـان القدسي: هل هناك اضافة اخرى؟.. الحقيقة أنه اذا لم تكن ثمة اضـافـات فـانـنـى اود ان اركز على مـوضـوع تـرشيد الاستهلاك.. فعملية الترشيد قد تـعـنـى فى الـواقـع اننا نسبح فوق حقل بترولي جديد نتيجة الوفر الذى يحدثه ترشيد الاسـتـهـلاك. فـالـوفـر الـذى قد يتحقق نتيجة للترشيد قد يساوى في اهمية اكتشاف حقل بترولي جديد.

احمد السعدي: هذا صحيح حتى على مستوى عالمي.. فالمصدر الاساسي للطاقة كان منذ ١٩٧٣ يتمثل في محاولة ترشيد الاستهلاك.. ولكن البلدان العربية قد تحجم او تتردد في الترشيد بالنظر الى انخفاض معدلات الاستهلاك، بداءة فيها، ولكننى ارى ان من الاهمية الا نتصور عادات استهلاكية فيها تبذير..

سليمان القدسي: أأنت ضد الترشيد؟

احمد السعدي: لا فأنا معه.. انا ضد التبذير .

ابراهيم ابراهيم: هناك سوء فهم بالنسبة للترشيد.. فنحن نتحدث عن استعمال الطاقة لتحقيق أهداف معينة. في الوطن العربى هناك ثلاث اهداف مهمة جدا:

١ ـ ان استعمال الطاقة لتحقيق التنمية الاقتصادية
٢ ـ استعمال الطاقة لرفع مستوى معيشة الجماهير
٣ ـ استعمال الطاقة بغية الحفاظ عليها اى منع التبذير..

طبعا هذه الاهداف قد تتناقض في بعض الحالات واذذاك يتطلب الامر اعطاء اوزان لكل هدف.. ولكن اذا تحدثنا عن قضية التسعير مثلا كعامل من عوامل الترشيد يحضرني شيئان: الاول هو أسعار النفط والغاز في الصناعة فهل يتم التسعير على اساس السعر العالمى ام نسعرها بما يشجع الصناعة؟ التسعير وفق السعر العالمي قد ينتهى فتحقيق الصناعة لخسارة.. اذن عملية التسعير لابد من ان تأخذ في الاعتبار القاعدة الصناعية القائمة ومحاولة تشجيعها. واما بالنسبة للفرد فالمطلوب رفع مستواه المعيشي فليس من المنطقى مثلا ان تكون اسعار الكهرباء مرتفعة في ذات الوقت الذى نسعى فيه نحو كهرباء الضواحي والارياف في الوطن العربى. فالسياسة التسعيرية لابد من ان تأخذ في الاعتبار الكثير من العوامل: منع التبذير ولكن دون الاضرار بالمصلحة العامة.

مثقال السرطاوى: اود ان اضيف انه بالاضافة الى التسعير يجب التفكير في استخدام وسائل لخزن الطاقة سيما وان استهلاكها موسمي و بتذبذب. عملية التخزين مع ارتفاع تكلفتها الا انها قد تثبت جدواها الاقتصادى في المدى البعيد.. النقطة الاخرى انه قد يكون مبررا احيانا اللجوء الى نوع من الاجبار لترشيد الاستهلاك كأستخدام السيارات الصغيرة واستخدام طرق العزل في البناء وهذا من شأنه تقليل او توفير في استعمال الطاقة.

سليمان القدسي: شكرا أخ مثقال.. كلمة اخيرة بالنسبة لموضوع الترشيد وهى ان الترشيد سلاح ذو حدين كلاهما مرغوب فيه في الوطن العربي. في حده الاول توفير للطاقة وحد من التبذير في استخدامها وفى حده الثانى ز يادة لدخل الوطن العربي باتباع الترشيد على اعتبار ان مالا يستهلك يصدر للعالم الخارجي و بعمله صعبه فما توفر بالترشيد هو دخل للوطن العربى يسهم في نمائه ورقيه وازدهاره.

وفي الختام لا يسعنى ايها الاخوة الا ان اتوجه لكل واحد منكم بالشكر الجز يل لتفضلكم بالحضور لتبادل الرأى والمشاركة العلمية حول موضوع الساعة في الوطن العربي.. موضوع الطاقة.. شكرا لكم جميعا والى الملتقى.



مراجعات بالعربية



فلى برانت، تقر ير اللجنة المستقلة عن مسائل التنمية العالمية،
الشمال والجنوب : برنامج للبقاء.

Pan World Affairs, London, 1980.

عرض : د. محمد علي الفرا *

يعلق مستشار التحر ير «انتوني سمبسون» Antony Sampson على هذا التقر ير بقوله:

إن هذا التقر ير نتاج تحر يات فر يدة ومستقلة قام بها مجموعة بارزة من رجال دولة وقادة من مختلف الا تجاهات، برئاسة «فلي برانت» عن اكثر المشاكل الحاحا، والتي تتعلق بانتفاء العدالة والمساواة في العالم وفشل النظام الاقتصادي العالمي.

و يستمد التقر ير عنوانه من الاعتقاد القائل: بان هناك حاجة الى مبادرات عالمية اذا ما ار يد للجنس البشري ان يبقى ليحيا. فهناك مئات الملايين من البشر في الاقطار النامية بجنوب الكرة الارضية يحيون على حافة المجاعة، مما يجعل من الصعب على تلك الاقطار الحفاظ على اقتصاد سليم. كما ان الأقطار الصناعية المتقدمة في شمال الكرة الارضية غير راغبة في الاقتراب كثيرا من الجنوب لتعديل اوضاعه الاقتصادية.

و يناقش التقر ير اهم المشاكل العالمية، و يرى انه في الوقت الحاضر، وفي كل حقل من حقول المشاكل العالمية الحالية، فان عدداً كبيراً من الحلول يعتمد على المصالح المتبادلة بين الشمال والجنوب.

و باجماع مثير للاعجاب فان الاعضاء الثمانية عشر للجنة ، والذين ينتمون الى خمس قارات، و يمثلون وجهات سياسية مختلفة قد وافقوا على مجموعة من التوصيات منها ما يتعلق باتخاذ مسلك جديد للتمو يل العالمي، وتطو ير نظام النقد الدولي. وهم يقترحون اصلاحات طو يلة المدى ولغاية العام ٢٠٠٠، إلا ان هناك برامج ذات أولو ية خاصة لعقد الثمانينات، وعمل سر يع لتفادي أزمات اقتصادية هامة. وعلاوة على ذلك فقد بحثوا وناقشوا الاسئلة التقليدية التي تتناول الحرب

---

* استاذ بقسم الجغرافيا في جامعة الكو يت

والسلم، والنفقات الباهظة للتسليح والتي تستنفذ الموارد اللازمة للاحتياجات المستعجلة والطارئة. وعلى كل حال ان هذا التقر ير سياسي يتناول مشاكل العالم سياسيا و يدعو جميع الاقطار لأن تستجيب. ولو امكن تطبيق توصيات هذا التقر ير ومقترحاته فان ذلك سيصبح بمثابة برنامج للبقاء.

يرى «فلي برانت» بأنه ينبغي تغيير المواقف والا تجاهات اثناء الحوار بين الشمال والجنوب إذ تتغلب النوايا الحسنة والمقاصد الطيبة، ولابد من اعادة التفكير من أجل خلق نمط من العلاقة التي تناسب جميع الشعوب. أن مثل هذا التغير يمكن التوصل إليه فيما تبقى من هذا القرن، لو أن حكومة كل من الاقطار النامية والمتقدمة اقتنعت بالحاجة لمثل هذا العمل، ذلك ان المشاكل التي خلقها الناس يستطيعون هم حلها. و ينبغي ان يأخذ الاصلاح اتجاهين وليس اتجاها واحدا في كل من البلدان الصناعية والنامية، وعلى الشمال والجنوب ان يبحثا بصراحة مشاكلها، و يناقشا الاراء بموضوعية، و يتجنبا العنف والظلم والفساد الذي يسود بعض اجزاء العالم.

لقد أن الأوان للنظر في المؤسسات العالمية التي انشئت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ اكثر من خمسة وثلاثين عاما حيث كان الجنوب آنذاك تحت نفوذ الشمال وسلطانه. واليوم حدثت الكثير من التغيرات الهامة التي تستدعي اعادة النظر في تلك المؤسسات.

هناك اخطار كثيرة تهدد العالم بحلول عام ٢٠٠٠ لان جزءا كبيرا من سكان هذا الكوكب سيظل يعيش في فقر مدقع، كما ان العالم سيصبح مكتظاً بالبشر، و يسكن مدنا غير قادرة على استيعابهم. اي ان نسبة التحضر ستز يد عن اللازم مما يشكل خطرا على التوازن القائم بين الر يف والحضر. وتنتشر المجاعة بشكل لم يسبق له مثيل، وستزداد اخطار الدمار لو ان حر با رئيسية نشبت وهزت اسس ما نسمية بالحضارة العالمية واركانها.

أتدمير ام تنمية !؟

إن هدف هذا التقر ير وجوهره يستند على أن الجنس البشري ير يد البقاء و يرفض الانقراض. ولذلك فانه لايثير الاسئلة التقليدية فقط والتي تدور حول مسألة السلم والحرب، وانما يبحث في كيفية التغلب على المجاعة العالمية، والبؤس الجماعي، وانتفاء العدالة والمساواة بين الظروف الحياتية لكل من الغني والفقير.

إن ما ينفق على التسلح يفوق بكثير ما ينفق على التنمية فالفاتورة السنو ية للتسلح حاليا تبلغ نحو ٤٥٠ بليون دولار، في حين المساعدات الرسمية المخصصة للتنمية لا تز يد نسبتها عن ٥٪ من هذا الرقم. و يمكننا التأمل في هذه الحقائق الار بعة التالية لنستخلص منها العبر والعظات.

١ ــ ان النفقات العسكر ية لنصف يوم فقط تكفي لتمو يل كل برنامج مكافحة الملار يا لمنظمة الصحة العالمية.

٢ ــ تكلف الدبابه الحديثة نحو مليون دولار. وهذا المبلغ يكفي لعمل التحسينات المطلو بة لمرافق التخز ين اللازمة لمئة الف طن من الارز مما يوفر لنا و يصون نحو ٤٠٠٠ طن او اكثر سنو يا تضيع نتيجة سوء مرافق التخز ين. و يمكننا ان نتصور كيف نستطيع مكافحة الجوع جزئيا لو علمنا بأن الشخص الواحد يستطيع العيش على رطل واحد من الارز يوميا. وهذا المبلغ نفسه يستطيع ان يوفر لنا نحو الف فصل دراسي لحوالي ثلاثين الف طفل.

٣ ــ ان ثمن الطائرة النفاثة المقاتلة والبالغ نحو عشر ين مليون دولار يستطيع توفير الصيدليات لنحو أر بعين الف قر ية.

٤ ــ إن نحو نصف بالمائة من مجمل النفقات العسكر ية العالمية لسنه واحدة يمكن ان تمول وتصرف على جميع المعدات الزراعية اللازمة لز يادة انتاج الغذاء من اجل التوصل الى الاكتفاء الذاتي في الاقطار التي تشكو عجزا في انتاج الغذاء في البلدان ذات المداخيل المنخفضة وذلك حتى حلول عام ١٩٩٠.

برنامج اولو يات :

تناول التقر ير العديد من التغيرات الرئيسية التي تمت في العلاقات العالمية، وفي اقتصاد العالم في العقود الاخيرة وتأثيرها على مسائل التنمية. وعملية التغير هذه مستمره و يواجه الجنس البشري مشاكل جوهر ية لايمكن حلها بالمستو يات القومية او الاقليمية فقط. ومن اهم هذه المشاكل الأمن والسلم، واهداف التنمية، والنظام النقدي، وحماية البيئة، والطاقة والسيطرة على الموارد البر ية والبحر ية. وقد بدأ المجتمع الدولي يعالج هذه المسائل ولكن بغير كفاءة.

ومنذ بداية الثمانينات سيواجه المجتمع العالمي اخطارا أشد بكثير من أي وقت مضى ومنذ الحرب العالمية الثانية، اذ يتضح بأن الاقتصاد العالمي يزداد سوءاً

مما ينذر بتدمير المصالح العاجلة والآجلة لجميع الشعوب. ان مشكلة الفقر والجوع اصبحت اشد خطورة على البشرية فهناك نحو ٨٠٠ مليون يشكون الفقر والعوز، وهذا العدد في ازدياد. و يرافق ذلك نقص متزايد في الحبوب والأنواع الاخرى من الغذاء، كما ان الجوع والمجاعة في نمو متواصل، يصاحبها تسارع مذهل في اعداد سكان العالم، اذ تقدر الزيادة السكانية في العقدين المتبقيين من هذا القرن بنحو بليوني نسمة، مما سيسبب ضغطاً شديداً على موارد العالم و بخاصة الغذائية. وهذه مشاكل لن ينجو منها احد في العالم اذا تركت بدون علاج، وهي ليست مقصورة على الشئون الاقتصادية، وانما يجب علاجها و بحثها من حيث انها في غاية التعقيد والتشابك مع العناصر المكونة للمجتمع البشري. ذلك ان العالم عبارة عن نظام مؤلف من عناصر مختلفة ومتباينة تتفاعل مع بعضها بحيث ان التغير في احد هذه العناصر يؤثر على الباقي، ومن بين هذه العناصر الرئسية ـ بخلاف الدول ذات السيادة ـ نجد المؤسسات العالمية والاقليمية. والهيئات المؤقتة او العرضيه، والرأي العام ـ قومياً وعالمياً ـ والاديان المختلفة، والمؤثرات والقوى الايديولوجية والاجتماعية والسياسية.

مستقبل خطير :

يحمل المستقبل الكثير من النذر المخيفة والتي بدأت اعراضها وملامحها تظهر بوضوح متمثلة في بطء عملية النمو الاقتصادي في كثير من البلدان، ومشاكل التصرف في فوائض العائدات النفطية والعجز في ميزان المدفوعات العالمي. وكذلك ما تعانية اقطار الدخول المتوسطة من مشاكل نتيجة الزيادة السريعة في صادراتها الصناعية، مما يولد قلقا عند رجال الصناعة والعمال في اقطار الشمال و بخاصة بعد فشل الحكومات في الموافقة على القواعد والاسس التي تسمح لدخول السلع وورودها عبر اسواقها واراضيها.

وهناك ايضا تباطؤ او تجميد حركة الاستثمارات الموجهة الى الكشف عن المعادن ومصادر الطاقة في اقطار الجنوب، وهي مسألة حساسة للنمو الصناعي في كل من الشمال والجنوب. وسبب التباطؤ او التجميد يرجع الى تحفظات سياسية واقتصادية اتخذتها وتتخذها الحكومة، كما وان الانفاق المتزايد على التسلح، وازدياد الفقر اهدار للموارد والطاقة.

ان ماذكرناه عبارة عن بعض امور لايمكن ان تعالج الا بتضافر جهود كل

من الشمال والجنوب، والشرق والغرب مهما اختلفت الانظمة وتباينت السياسات، لان هذه قضاياتهم الجميع. وفي سبيل تحقيق مصلحة الجميع يجب وضع برنامج عقلاني على الرغم من ان رحلة العمل طو يلة وصعبة وشاقة، ولكن يجب ان نبدأ من الآن لنواجه تحديات القرن القادم.

ان العالم في حاجة الى نظام جديد خاص بالعلاقات الاقتصادية يعترف بالحاجات المتبادلة للمصالح البشر ية. وهذا النظام العالمي الجديد يحتاج الى وقت حتى يتحقق.

و بعد ان طرح التقر ير المشاكل العالمية الملحة وضع توصياته على شكل مختصر، ولكن نظرا لوجود ازمة عالمية يعاني منها العالم حاليا، وهي من الحدة بحيث لايمكن تأجيلها، فقد شعر واضعوا التقر ير بان هناك ضرورة لعمل برنامج طواريء هدفه التغلب على الانحراف الحالي للعالم عن المسار الصحيح، وفي نفس الوقت صياغة خطة للاصلاحات الهيكلية بعيدة المدى.

برنامج طواريء لما تبقى من هذا القرن :

على جميع اقطار العالم المساهمة الكاملة في الاقتصاد العالمي بطر يقة تساعد على التنمية الأصيلة، وهذا يتحقق في المدي البعيد فقط وفي بيئة اقتصادية تمكن جميع البلدان النامية من أجل تحقيق نمو ذاتي. و يجب ان يوضع في الاعتبار الامور التالية:

أولو ية حاجات الاكثر فقرا :

بما انه ينبغى اعطاء الاولو ية للاقطار والاقاليم العالمية الاشد فقرا في كل من اسيا وافر يقية، فان ذلك يتطلب تحو يل كثير من الموارد من الاقطار المتقدمة وتصميم وعزم متزايد من قبل الاقطار النامية على تحسين الادارة الاقتصادية فيها، ومحاولة التوصل الى العدالة والمساوة اجتماعياً واقتصادياً.

التغلب على الجوع وسوء التغذية :

عن طر يق انتاج المز يد من الطعام وتكثيف التنمية الزراعية.

ز يادة الدخل من السلع:

حتى تساهم في تنمية وتطو ير العالم الثالث، الذي لايزال يعتمد معظمه على

تصدير السلع الأولية. و يجب تمكين اقطار العالم الثالث من معالجة وتصنيع موادها الخام محليا وان تسهم في تسو يقها عالمياً وتشترك في عملية نقلها وتوز يعها. و ينبغى تثبيت اسعار هذه السلع حتى يمكن تعو يض الخسارة الناجمة عن الذبذبة في الاسواق.

ومن حيث الصناعة:

يتوجب على الشمال أن يعكس الا تجاه السائد حاليا والذي يقوم على مبدأ حماية صناعاته من خطر منافسة صناعات العالم الثالث.

وعلى الشمال ان يعمل على تبادل التكنولوجيا وتطو ير المعادن مع الجنوب لان في ذلك تقليص الفجوة بين الا ثنين.

اصلاح النظام النقدي، ذلك بأن فساد هذا النظام يعتبر أحد المشاكل الرئيسية في الاقتصاد العالمي. والمطلوب الان قيام نظام يضع اسعارا للصرف تكون اكثر ثباتا، و يعمل على تعديل العجز الموجود في ميزان المدفوعات والفوائض. ولعل من العناصر المؤدية الى الاستقرار في هذا النظام هو تطبيق مايسمى بحقوق السحب الخاصة(S.D.R.).

مسلك جديد للتنمية :

الدول النامية عاجزة عن تمو يل عمليات التنمية في اراضيها مما يجعلها في كثير من الاحيان تلجأ الى القروض التجار ية. ولتحقيق اهداف التنمية في تلك الاقطار لابد من توفير اموال تبلغ اكثر من ضعف المساعدات الحكومية الرسمية والتي تبلغ نحو عشر ين بليون دولار. ان تصورنا للمسلك الجديد لتمو يل عملية التنمية كالآتي:

١ ــ يجب الاعتراف بأن صناديق التنمية من مسئولية المجتمع الدولي كلة وأن تكون ذات سياسة طو يلة الأجل. و بناء عليه تشارك في هذه الصناديق وتساهم جميع الاقطار سواء كانت شمالية او جنو بية، شرقية او غر بية بحيث لا تقل مساهمة الاقطار الغنية عن نسبة ٧ر٪ من الناتج الاجمالي القومي (G.N.P.).

٢ ــ اننا نعتقد بضرورة جمع مز يد من الاعانات من مصادر مختلفة مثل فرض

رسوم على التجارة العالمية، والنفقات العسكر ية او تصدير الاسلحة.. الخ.

٣ ـ على البنك الدولي والبنوك الاقليمية الخاصة بالتنمية اتخاذ خطوات جديدة لزيادة نسبة الاقراض . والبنك الدولى قادر على ذلك بعد ان ضاعف رأس ماله مؤخرا الى ٨٠ بليون دولار. ونحث البنك الدولي كي يعدل نسبة المرابعة gearing ratio من ١ الى ١ لتصبح ٢ الى ١ مما يرفع الطاقة الاقراضية للبنك الى ١٦٠ بليون دولار. كما نوصي بز يادة حصة التمو يل من قبل بنوك التنمية الاقليمية.

٤ ـ اقراض الدول النامية مقابل ضمانة الاحتفاظ بنسبة من احتياطي الذهب في صندوق النقد الدولي والتي تمثل مورداً كبيرا يساوي نحو ٤٠ بليون دولار باسعار السوق السائدلا في نهاية عام ١٩٧٩. ان الار باح المتحققة من مثل هذه المبيعات من الذهب يجب استخدامها لمساعدة كلفة الاقراض في الدول النامية.

٥ ـ يجب ملء الفراغات الخطيرة التي كشف عنها تقر يرنا في مجال التمو يل الحالي و بالذات نقص برامج الاقراض. ومن اجل تحقيق ذلك لابد من ايجاد مؤسسة جديدة مثل صندوق التنمية العالمي تعتمد على مشاركة واسعة وقادرة على اتخاذ القرارات وجذب المساهمة العالمية.

٦ ـ البحث عن تمو يل اضافي متعدد الجوانب لدعم عمليات البحث والتنقيب عن المعادن ومصادر الطاقة والانفاق على التنمية في البلدان النامية. و يكون مصدر بعض هذا التمو يل من المؤسسات القائمة حاليا والبعض الاخر من مؤسسات لابد من ايجادها لهذا الغرض.

٧ ـ ضرورة استمرار النظام المصرفي التجاري في اقراض البلدان النامية، و بمقياس ملائم . كما ينبغي تشجيع الهيئات التمو يلية الخاصة الاخرى كي تشارك في عملية الاقراض. على ان هناك ضرورة لعمل اجراءات تؤكد على ان الاقطار متوسطة الدخل يجب ان تأخذ قروضا بشروط ميسرة تسمح لها بادارة مديونيتها، وقروض امتياز ية تستخدم لدعم نسبة الفائدة وتمكن الاقطار الاشد فقرا من الاستفادة من مثل هذه القروض.

المساهمة في السلطة والنفوذ واتخاذ القرارات في جميع المؤسسات النقدية والمالية من قبل جميع الاقطار المساهمة فيها بحيث تعطي دول العالم النامي مسئوليات اكبر.

برنامج طوارىء للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ :

نظرا لاننا نعتقد بأن العالم لايستطيع الانتظار لاجراءات بعيدة المدى وذلك قبل الشروع في برنامج عمل سريع للسنوات الخمس التالية لتجنب الاخطار الشديدة فان الامر يتطلب عمل برنامج طوارىء تتضافر جميع الاطراف والجهود لانجاحه تحقيقا للمصلحة العامة. وفيما يلي العناصر الاساسية لهذا البرنامج:ـ

١ ـ تحويل الموارد على نطاق واسع الى الاقطار النامية.
٢ ـ وضع استراتيجية عالمية للطاقة.
٣ ـ عمل برنامج غذاء عالمي.
٤ ـ المباشرة بعمل بعض الاصلاحات الجوهرية على النظام الاقتصادي العالمي.

ملخص التوصيات :

بعد دراسة لأهم المشاكل التي يعاني منها عالم اليوم ولابد من التقاء الشمال والجنوب لحلها يضع التقرير ملخصا للتوصيات على النحو التالي:

١ ـ الاقطار الاشد فقراً :

يجب البدء بعمل برنامج ينص على اتخاذ اجراءات سريعة وللمدى البعيد لمساعدة نطاقات الفقر في افريقية واسيا وبالاخص الاقطار الاقل نماء. وتشمل هذه الاجراءات مشاريع اقليمية كبرى تختص بادارة المياه والتربة، والعناية الصحية، والقضاء على الامراض، وتطوير الطاقة الشمسية، والمعادن والبترول، ودعم التصنيع، والاستثمار في قطاع النقل وفي الاطار الهيكلي للبلاد. ان مثل هذا البرنامج يتطلب نحو اربعة بلايين دولار سنويا.

٢ ـ المجاعة والغذاء :

ينبغي وضع حد للجوع وسوء التغذية عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية للغذاء في البلاد النامية. وهذا من شأنه ان يقلل من الاستيراد. وتحقيقا لذلك لابد من العناية بالري والابحاث الزراعية والتخزين وزيادة استخدام الاسمده، والمدخلات الاخرى، وتطوير الثروة السمكيه، وضرورة العمل على الاصلاح الزراعي في كثير من البلدان.

٣ ـ السكان: نموهم وحركتهم والبيئة:

نظرا للعلاقة بين الفقر وارتفاع معدلات المواليد في الاقطار النامية فان النمو السكاني المتسارع في بلدان العالم الثالث يز يد من سوء المشكلة و يؤدي الى مز يد من الجوع والمرض وسوء التغذية والجهل. ونعتقد بأن سياسات التنمية يجب ان تشمل برامج سكانية قومية تهدف الى توازن مقبول بين السكان والموارد، وتجعل تخطيط الاسرة ممكنا.

هذا و يتوجب تمتع العمال المهاجر ين في هذا العالم بالمعاملة الحسنة وان يكون هناك نوع من التوفيق بين مصالحهم في اوطانهم وفي الاقطار التي هاجروا اليها، وقد آن الاوان لان تبحث الحكومة عن صيغة للتعاون الثنائي والجماعي لتنسيق السياسات الخاصة بالهجرة للحفاظ على حقوق العمال المهاجر ين وجعل تحو يلاتهم المالية مستقرة اكثر.

٤ ـ نزع السلاح والتنمية :

لابد من بث الوعي عن الاخطار المخيفة الناجمة عن عدم استقرار العالم بسبب سباق التسلح وما يفرضه من أعباء على الاقتصاد القومي في مختلف الاقطار وما يستنفذه من موارد كان من الاجدى ان تتحول الى التنمية السلمية. ان عدم الثقة المتبادلة بين كتل العالم والتى تشجع على سباق التسلح بين الشرق والغرب يدعو الى استمرار سياسة الانفتاح بواسطة اتفاقيات تتناول اجراءات بناء الثقة. ان العالم في حاجة الى تفهم شامل اكثر للامن والذي لايتمثل فقط في المظاهر العسكر ية الصرفه. و يجب توجيه كل الجهود لتأمين الا تفاقيات الدولية التي تمنع انتشار وتزايد الاسلحة الذر ية . كما يجب بناء جهاز لحفظ السلم بحيث يعمل على تقو ية دور الامم المتحدة. و ينبغى فرض رسوم عالية على تجارة السلاح تصرف على التنمية، وضرورة عمل المز يد من الابحاث الرامية الى تحو يل انتاج الاسلحة الى انتاج مدني يستوعب الكثير من الأ يدي العاملة و يطورها.

٥ ـ واجب الجنوب :

ان اي هجوم على الفقر العالمي يجب ان يكتمل عن طر يق القيام باصلاحات اجتماعية واقتصادية في الاقطار النامية. ففي البلاد التى لم تشهد اصلاحات ضرور ية يجب اعادة توز يع الموارد الانتاجية والمداخيل. وان تقو ية الطاقة

التكنولوجية المحلية يتطلب توجها علمياً في انظمة التعليم وتشجيع الصناعية الهندسية المحليةوالتركيز على التكنولوجيا الوسيطة والمشاركة في الخبرة، وعلى الاقطار النامية التعاون اقليميا لحل مشاكلها، كما ان عليها تأسيس الاجهزة والمؤسسات التي تتعامل بكفاءة مع المنظمات العالمية.

٦ ـ تجارة السلع والتنمية :

يجب ان يسهم القطاع مساهمة اكبر في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية عن طريق مساعدة هذه البلدان في معالجة وتصنيع سلعها وتوزيعها وتسويقها، ووضع الاسعار العادلة لها. كما ينبغى ازالة جميع العقبات التي وضعتها الدول المتقدمة في وجه تجارة سلع الاقطار النامية.

٧ ـ الطاقة :

والمطلوب اتخاذ خطوات سريعة نحو استراتيجية عالمية للطاقة وذلك كجزء من برنامج طوارىء مقترح سابقا. و يجب عمل ترتيبات خاصة تشمل مساعدات مالية لاستثمار موارد الاقطار النامية والأشد فقرا. وعلى الوكالات العالمية والاقليمية أن تزيد من تمويلها لعمليات كشف وتطوير مصادر الطاقة بحيث تشمل تنمية مصادر الطاقة المتجددة. وهذا يتطلب اقامة مركز عالمي للطاقة تحت اشراف الامم المتحدة لتنسيق المعلومات وعمل المشاريع الرامية الى دعم البحث والتنقيب عن مصادر جديدة للطاقة.

٨ ـ التصنيع والتجارة العالمية :

لاشك في أن تصنيع الاقطار النامية كوسيلة لمحاولاتها نحو التنمية الشاملة سينعكس ايجابيا على التجارة العالمية. ولكن لابد من تعديل انماط الانتاج الصناعي العالمي، و يجب على الاقطار الصناعية متابعة تعديل البرامج بواسطة متابعة المشاورة العالمية. و ينبغي اعطاء الدول الفقيرة دعما تمويليا ومساعدة فنية لتسهيل بناء الاطار التجاري العام ومساهمتها في المفاوضات التجارية العالمية.

٩ ـ المؤسسات العالمية، الاستثمار والمشاركة في التكنولوجيا:

ان الحاجة تستدعي عمل قوانين قومية فعالة وانماط عالمية من السلوك حتى تساعد على اشتراك الشمال والجنوب في تبادل التكنولوجيا والاستفادة من نتائجها. ان نظام الاستثمار المقترح يشمل:

١ ــ التزامات متبادلة لكل من الاقطار المضيفة والمستثمرة وتغطي مسائل الاستثمار الخارجي ونقل التكنولوجيا، واعادة الارباح، والعوائد وفوائد الاسهم وحقوق المساهمين.

٢ ــ تنسيق القوانين في الاقطار المضيفة والمستثمرة لتنظيم تعاون النشاط العالمي.

٣ ــ التعاون الحكومى فيما يتعلق بسياسات الضريبة ومراقبة تسعير التمويل.

٤ ــ تنسيق الحوافز المالية وغيرها في الاقطار النامية.

١٠ ــ نظام النقد العالمي :

يجب اصلاح نظام النقد العالمي فورا من قبل الاطراف المهتمة. وقد حان الوقت لايجاد عملة عالمية تستغل لحل مشاكل البنوك المركزية و بخاصة فيما يتعلق باسعار الصرف.
و بناء عليه يجب ان تتخذ العملة العالمية الجديدة شكل حقوق السحب الخاصة.

و بعد فان مقترحات هذا التقرير تدل على مثالية لم تأخذ في اعتبارها السلوك البشري، والاطماع العالمية، والنزعة العدوانية، وحب السيطرة عند الاقطار المتقدمة، ورغبتها في التدخل في البلدان النامية لتحقيق اغراضها واطماعها ولخدمة مصالحها.

وعلى اية حال فان هذا التقرير يعتبر الاول من نوعه لانه يعبر عن احساس عالمي تمثل في نفر من المسؤولين والقادة والمفكرين البارزين من مختلف انحاء العالم وادراكهم بخطورة المشاكل العالمية وحراجة الموقف العالمي، ورغبتهم الاكيده الصادقة في معالجة هذه المشاكل وحلها قبل فوات الأوان.

د. عبد الوهاب المسيري، **نهاية التار يخ «دراسة في بنية الفكر الصهيوني»**.
المؤسسة العر بية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩.

مراجعة: **يوسف عبد الله محمود** *

اهتمت النظر يات الفكر ية التي كتب لها ان تنمو وتزدهر ـ بالحياة الانسانية، فراحت تضع القوانين العلمية التي تضبط هذه الحياة، وتسترشد بالفلسفات الاخلاقية التي تكسبها نمطاً ر وحياً معيناً.. وكلما كانت النظر يات الفكر ية أقرب من غيرها الى هموم الانسان العادي، وأوثق صلة بالواقع المادى الذي تعيش فيه، تفوقت على النظر يات الفكر ية الاخرى التي أغفلت لسبب أو لآخر. هذا الواقع، واكتفت بالحديث عن مقاييس الحياة المثالية، او حاولت بناء فلسفتها على اعتبارات شاذة، تأباها الاعراف الانسانية، ولا تتفق والمنطق العلمي السليم.

واذا كانت مرونة النظر ية الفكر ية نابعة من ايمانها بالتطور الاجتماعي والتار يخي فان رفض هذا التطور الطبيعي بحجة انه شذ في بعض جوانبه عن القوانين التي وضعت لضبطه امر غير مقبول، ذلك لان مايجد في محيط الحياة الانسانية من مشكلات قد لا تستطيع هذه القوانين الموضوعية ضبطه.

واذا كانت الحياة الانسانية موضوع اهتمام الكثير ين من منظري الفلسفات الفكر ية فان هناك آخر ين تحكمهم اعتبارات غير انسانية قطعوا صلتهم بالواقع، واعتمدوا في تفكيرهم على مجموعة من «الطقوس والتقاليد الدينية الساكنة» التي ابتدعوها ليحققوا مطامعهم.. من هؤلاء، واضعو الفكر الصهيوني الذين أقاموا فلسفتهم على مجموعة من «المطلقات الصوفية» التي تخفي تطلعاتهم السياسية الرجعية..

وقد قام بدراسة بنية الفكر الصهيوني دراسة علمية الدكتور عبد الوهاب المسيري في كتابه نهاية التار يخ الذي صدر في حز يران ١٩٧٩ عن المؤسسة العر بية للدراسات والنشر في بيروت..

تقع هذه الدراسة في فصلين اثنين.. في الفصل الأول يتحدث المؤلف عن

---

* مدرس بمدرسة الارقم المتوسطة بالكويت.

ظهور وفشل حركة «الاستنارة اليهودية»، أو مايسمى «بالهسكلاة».. وهي حركة تأثرت بحركة الاستنارة الأورو بية التي سادت أورو با في أواخر القرن السابع عشر.. وتدعو هذه الحركة الى سيادة العقل في مجال النشاط الانساني، والتحرر من كل المعتقدات والتقاليد التي لا تخضع لحكمه..

تأثر الفكر اليهودي بحركة الاستنارة الأورو بية هذه، محاولا خلق قيم أخلاقية جديدة، تحل محل القيم اليهودية البالية.. كما طالب بتحكيم العقل في كل ما يمت بصلة للتراث اليهودي.. و يبدو أن هذا الا تجاه الفكري المستنير قد هز المجتمع اليهودي في اور و با، لان قيمه وتعاليمه لا تتفق والنزعة اليهودية المتطرفة التي تلغي العقل في كل ما يمس التراث اليهودي، في حين تتعلق بالجوهر الأسطوري الذي يحيط به هذا الجوهر الذي راحت هذه النزعة المتطرفة ـ بالاعتماد عليه ـ تبرر كثيرا من الاحداث التار يخية تبر يرا لا يقره أي منطق عقلي، كأن تزعم «أن اضطهاد اليهود عبر التار يخ هو احدى علامات اصطفاء الله لهم، والتسامي بهم عن كل ماهو انساني وتار يخي»..

وهكذا نجد أن الفكر الاصلاحي اليهودي المتأثر بالتيارات الاصلاحية التي سادت أورو با في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حاول جاهداً «وضع المعتقدات الدينية اليهودية في إطار تار يخي».. بمعنى أنه أراد تفسير اليهودية على أساس عقلي، فأنكر الأقوال التي تدعي أن لليهود خصوصية تميزهم عن باقي الاجناس، كما دعا الى التخلي عن فكرة «الشعب المختار» وهي الفكرة المسؤولة عن عزلة اليهود.

و يمكن أن يقال إن المناخ الحضاري الذي أوجدته حركة الاستنارة الاورو بية، وتأثر دعاة الاصلاح اليهودي به، أتاح الفرصة لليهود للاندماج مع الشعوب الأخرى، كما هيأ لهم المجال «للانعتاق السياسي والروحي».. بيد أن غلاة التعصب الديني والسياسي من اليهود وقفوا في وجه التيار الاصلاحي اليهودي، ومن هؤلاء «رفائيل هرش» الذي انتقد اليهودية الاصلاحيه لانها «تأخذ نقطة ارتكازها خارج اليهودية في «مبادىء مستعارة من غير اليهود، تطبقها على غاية الانسان وحر يته»»..

..وهكذا يلغي «هرش» دور العقل الانساني في كل تطور في حين يعلي «شأن المقولات اليهودية التقليدية، والأساطير القديمة بكل تار يخيتها».. ومن هذه المقولات الزعم بأن اسرائيل هي شعب الله المختار.. الذي يجب أن يعيش منعزلا

عن الناس ليحقق رسالته .

و يبدو أن «الرؤيا اليهودية التقليدية» هي التي تغلبت في النهاية على حركة الاستنارة اليهودية، ذلك لأن أغلبية الجماهير اليهودية في أور و با كانت تنتمي الى طبقة البورجواز ية الصغيرة، التي لم يحفل بها المجتمع الاورو بي آنذاك، مما جعلها تتحمس «لانشاء أكبر جتو في العالم «ألا وهو الدولة اليهودية... ثم إن ظهور بعض القوميات الاورو بية بقيادة البورجواز ية، وطرحها مجموعة من الشعارات الرومانسية، دفع اليهود أكثر فأكثر الى حياة العزلة.. وقد استغلت الصهيونية هذا الوضع الأورو بي الجديد، فراحت تستقطب يهود العالم الى جانبها بدعوى أنها توفر العلاج الوحيد الناجح لمشاكلهم.. كما أنها بمساعدة القيادات اليهودية المندمجة في المجتمعات البورجواز ية الغر بية، استمالت الى صفها المثقفين اليهود الذين استهوتهم فترة من الزمن ــ الحركات الثور ية في بلدان شرق ــ أورو با ــ فامتصت اهتماماتهم الثور ية، و وجهتهم الى «طر يق الصهيونية القومي الغيبي».

وحين نجحت في ذلك راحت تطرح الحل الذي سينقذ ــ في رأيها ــ اليهود من الاضطهاد أو الذو بان في الأجناس الأخرى، وكان هذا الحل يتمثل في الهجرة الى «ارض الميعاد» في آسيا بعيدا عن أورو با، وهنا يبرز المؤلف نزعة التطرف في الفكر الصهيوني، فالصهيونيون لايقبلون «القياس التار يخي السليم»، لذا نراهم قد «خلقوا انطباعا عاما لدى كل المثقفين في العالم، مؤداه أن الناز ية كانت تصب عليهم وحدهم حمم غضبها... في حين تناسوا مافقده الا تحاد السوفيتي من ملايين البشر في حر به ضد النـاز يـة.. و يمكن أن نعزو هذه السلبية في التفكير الى تخلف اليهود روحياً، وعدم استعدادهم لصياغة الذات اليهودية صياغة جديدة، تسترشد بالمثل الليبرالية التى كانت سائدة في أورو با آنذاك..

لهذه الاسباب فشلت حركة الاستنارة اليهودية في اخراج اليهود من عزلتهم وتحر يرهم من عقدهم المختلفة بل ان تلك الحركة نفسها لن تقوى على الوقوف في وجه التيارات اليهودية المتخلفة .

* * *

أما الفصل الثاني من الكتاب ــ وعنوانه «الصهيونية وهز يمة العقل اليهودي» ــ فيناقش المؤلف فيه بعض المسائل التي تكشف اللاعقلانية الصهيونية و «ديالكتيكها الزائف» فهي تستغل الدين اليهودي لتكتسب ــ كما يقول المؤلف ــ

بعداً تاريخياً وإنسانياً، كما أنها تستغل كثيراً من الأفكار السياسية العلمانية والثورية لاضفاء صيغة علمانية أو ثورية على نفسها (الكتاب ص ٤٠)..

والواقع ان الفكر الصهيوني بالرغم من «علمانية محتواه الظاهر» لايقيم وزنا للواقع، وهذا ما لاحظه المؤلف حين عزا ضعف علاقة البرنامج السياسي الصهيوني بالواقع الاقتصادي، الى كون الاقليات اليهودية التي عاشت آنذاك في أوروبا لم يكن لها علاقة محددة بوسائل الانتاج. ولذا «لم يكن وعيها السياسي محددا واضحا».. وهذا أدى بالتالي الى عدم انتماء اليهودي لقوى اجتماعية واضحة، كما عمل على تخلفه الحضاري.. وحتى تستغل الصهيونية هذا الوضع، راحت تجند جماهير البورجوازية الصغيرة اليهودية لتنفيذ أفكارها الاسطورية، ونجحت في ذلك بعد أن طرحت تصورا محددا للتاريخ اليهودي والانساني، وهو تصور وثيق الصلة بالغيبيات اليهودية القديمة.. من ذلك ماتزعمه من أن القومية اليهودية لا تستند الى أي أساس مادي معروف، وانما تستند الى التراث اليهودي، والروح اليهودية..

مامعنى هذا؟ معناه أن الصهيونية لا تعترف بالقومات الصحيحة للقومية التي حاول الفكر الاصلاحي اليهودي أن يشيعها قبل القضاء عليه.

معناه أن الرؤية الصهيونية للتاريخ لا تعتمد على المنطق العلمي السليم، بل تتمسك بالمطلق، وتدعي ان لليهود سمات ربانية مطلقة...

والرؤية الصهيونية هذه متأثرة ــ كما يرى المؤلف ــ بالرؤية الهيجلية المثالية.. فالايمان بالفكر المطلق أساس الفكر الهيجلي الذي يلغي القوانين التي تحكم مسار التاريخ.. من هنا تعلم لماذا تتجاهل الصهيونية الواقع التاريخي حين تشير الى حق اليهود المقدس في فلسطين، لأنها لو سلمت بهذا الواقع لنا قضت غيبياتها المثالية!!.

وحتى حين تزعم أنها تقترب في تحركها من الواقع، فانها تفعل ذلك لا لتمتلك رؤية علمية، بل لتستخدم الواقع استخداماً تاكتيكياً محضا لخدمة الرؤية الغيبية.

يستعرض المؤلف بعد ذلك بعض الشعارات التي رفعتها الصهيونية كشعار العودة للطبيعة.. وكان بالامكان أن يكون هذا الشعار ثوريا لو أريد به ايقاظ الانسان وتنبيهه الى امكاناته الانسانية الكامنة.. ولكنه هنا شعار غير إنساني لأنه يدعو إلى طبيعة مطلقة تتحدى حدود التاريخ وتلغيه، ثم هناك شعار تفرد اليهودي

عن غيره من البشر، وعدم استطاعته الاندماج مع الأجناس الأخرى، وهو ــ كما نرى ــ شعار فاشي، لايقيم وزنا للعلاقات الانسانية، ونصل أخيراً الى شعار «العنف» الذي يدعو اليهودي الى التمرد على وضعه، واتباع كل الوسائل للعودة إلى «أرض الميعاد»، ومنها الارهاب الذي يحقق الرؤية الصهيونية ..

علما أن «العنف» بالنسبة للصهاينة «ليس وسيلة فحسب، بل هو غاية في حد ذاته، فاليهودي كانسان ــ حسب التصور الصهيوني ــ يحتاج لمارسة العنف من نفسه ومن ذاته الطفيلية الهامشية..»

يتضح لنا مما تقدم ان الصهيونية لم تكن تطمع فقط في احتلال الأرض الفلسطينية، بل كانت تهدف الى إقامة حضارة اسرائيلية، يغلب عليها الطابع الفاشي، ومن هنا كان تلافيها مع النازية تلافياً فكريا «تمتد جذوره الى أصولهما الفكرية وإلى بنية رؤيتهما للواقع».. كلا الفكرين أقام تصوره للواقع على أساطير عرقية، لا تصمد أمام أي تحليل موضوعي للواقع الاجتماعي أو التاريخي.. وكلاهما ايضاً عد الظواهر الانسانية في بساطة الظواهر الطبيعية، ليبرر بالتالي كل تطرف غير أخلاقي، يستبيح الحقوق الانسانية..

و بعد، إن هذا الكتاب الذي درس الفكر الصهيوني يفسر للانسان في كل مكان الدوافع الخفية للتحديات الاسرائيلية، كما انه يكشف أسباب رفض الكيان الصهيوني لكل حل عادل للقضية الفلسطينية، لأن مثل هذا الحل الواقعي يناقض الخلفية الغيبية لليهود التي تلغي العقل، وتحتكم الى العاطفة. ومما زاد في أهمية هذه الدراسة لجوء المؤلف الى تلمس أوجه التماثل بين الفكر الصهيوني وغيره من الفكر المتخلف الذي يستخف بالواقع الانساني، و يؤمن بمبدأ فاشي، يقوم على تبرير الوسائل الموصلة الى الأهداف التي فقدت ــ بدورها ــ أي بعد إنساني يكسبها التقدير والاحترام.

محبوب الحق، **ستار الفقر: خيارات امام العالم الثالث** ـ ترجمة احمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية للكتاب (القاهرة/ ١٩٧٧).

مراجعة: **د. فضل الله فضل الله**

منهج الكتاب :ـ

يشمل الكتاب احد عشر فصلا يبدأ بتقديم د. اسماعيل صبري عبد الله للطبعة العربية، يتلو ذلك تقدمة (للطبعة الانجليزية) من بار بارا وارد ثم تمهيد من المؤلف، و يتكون توزيع المواضيع على النحو التالى :ـ

القسم الاول : استراتيجيات جديدة للتنمية.

يشتمل القسم الاول على اربعة فصول على النحو التالي:ـ
الفصل الاول : الخطايا السبع لمخططى التنمية.
الفصل الثاني : نظرة جديد الى التنمية
الفصل الثالث : الجوانب الدولية للاستراتيجيات الجديدة للتنمية.
الفصل الرابع : نحو هجوم مباشر على فقر الجماهير.

القسم الثاني : خيارات عالمية : الاساطير والحقائق.

يتكون القسم الثاني من المواضيع التالية:ـ
الفصل الخامس : حدود عالمية للنمو.
الفصل السادس : تهديد البيئة.
الفصل السابع : العبء السكاني.

القسم الثالث : نظام اقتصادي دولي جديد و يتألف من:ـ

الفصل الثامن : نظرة متأنية الى النظام الاقتصادي القديم.
الفصل التاسع : قدرة الدول الفقيرة على المساومة.
الفصل العاشر : نمو نظام دولي جديد.
الفصل الحادي عشر: اطار جديد لنقل الموارد الدولية.

---

* المدرس بكلية العلوم الادارية في جامعة الامارات العربية المتحدة.

الملحق الاحصائى : و يشكل أثني عشر جدولا احصائيا تتألف من المواضيع التالية:ـ

(١) لمحه عن الدول الغنية والفقيرة
(٢) المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للعالم الثالث
(٣) المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للبلاد الاعضاء في الاو بيك
(٤) نصيب العالم الثالث من موارد العالم الطبيعية
(٥) الاستثمارات اللازمة لمواجهة الاحتياجات البشر ية الدنيا في العالم الثالث
(٦) احتياجات العالم الثالث المتدفقة في الحبوب الغذائية
(٧) توفق مساعدات التنمية في الدول الاعضاء في الاو بيك
(٨) التوز يع الجغرافى الصافي لمساعدات التنمية الثنائية الرسمية
(٩) التوز يع الجغرافى للسيولة الدولية
(١٠) مشكلة الديون الخارجية في العالم الثالث
(١١) التقلبات في صادرات العالم الثالث من الموارد الاولية.

منهج البحث :ـ

هو تحليلي وكمي يحلل الكاتب مشكلة التنمية في العالم الثالث مستندا على تجر بته في التخطيط في مسقط راسه باكستان وعلى تجر بته في بنك النقد الدولي، ليخلص الى مجموعة من الآراء والاستراتيجيات البديلة سنتعرض لها في الصفحات التالية .

عرض وتلخيص : ـ

يبدأ د. اسماعيل صبري عبد الله تقدمة الكتاب بالاشارة الى ان العالم المعاصر يعيش تناقضا رهيبا بين تداني اقطاره وشعو به ناسا وسلعا وافكارا و بين ثنائي الشقة المتزايدة بفضل القلة الغنية من سكانه عن الجمهرة من البشر ية. فالظاهرة الاولى هي نتاج التطور التكنولوجي في مجال النقل والا تصال ـ الطائرة والراديو والتلفون والتلفز يون والاقمار الصناعية والظاهرة الثانية هي نتاج حضارة العصر والتى ساهمت في خلق اسباب الترف واساليب الاستهلاك التي لم تكن معهودة من قبل لفئة قليلة. كما زادت في نفس الوقت قسوة الحياة على الفقير و باعدت بينهما الشقة اكثر من اى وقت مضى حتى اصبح دخل البر يطاني يعادل

ثلاثين مره دخل الهندي ولقد ولدت ظاهرتا التدانى والتباعد طاقة تفجير في النظام الداخلي، خاصة وان غنى اولئك هو الوجه الاخر من فقر هؤلاء.

تشير بار بارا وارد في مقدمة الطبعة الانجليز ية عن ظاهرة الخوف و بادرة الامل. الخوف من ثورة الجياع ومن مد الفوضو يه المشبع بالدم، و بادرة الامل التي تتمثل في ظهور فجر يمحو قسمات الماضي الحز ينة و يقارب الشقة الاقتصادية والنفسية بين الدول المتطورة والنامية، التي تتمثل في المحاولة لخلق نظام اقتصادي عالمي جديد، يز يل اسباب الخلل في النظام القديم.

يناقش الكاتب في القسم الاول (استراتيجيات جديدة للتنمية) فلسفة النمو فيقول بان النمو الاقتصادي عملية قاسية وشرسة، وليست هناك طرق مختصرة للوصول اليه، وتكمن القسوة فى ان الكادح ينتج اكثر مما هو مسموح له باستهلاكه سواء كان ذلك في النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي. ومن المفارقات ان النمو الاقتصادي قد حدث بطر يقة متماثلة تقر يبا في امر يكا وروسيا على الرغم من الاتهامات «بالاستغلال الراسمالي والاتهامات المضادة بطغيان الدولة». يفسر كينز النمو الرأسمالي في القرن التاسع عشر بعدم المساواة في توز يع الثروة والذي قاد بدوره الى التراكمات الرأسمالية.

يتخذ الكاتب — في باكورة حياته الفكر ية من نظر ية كينز منطلقا فلسفيا لمنهجيته التنمو ية والتي تقول بضرورة خلق هامش ادخاري للنمو عن طر يق التركيز في توز يع الثروة لصالح الفئة الغنية ففي مرحلة الانطلاق تحتاج الدول النامية لان يخلق البعض رأسمالا كافيا يكون دعامة لعملية الاقلاع والتوسع السر يع لفرص العمالة الانتاجية للجميع. و يعتبر ذلك مبررا لعدم المساواة في الدخل اذا كان من شأنه ز يادة الانتاج بالنسبة للجميع، لاز يادة الاستهلاك بالنسبة لقلة من الناس. و يذهب الكاتب في اتجاه نقطة التطرف حيث يقول ان الطر يق الى المساواة في نهاية الامر يمر حتما من خلال مايوجد من عدم مسواة في اول الامر. اذ انه سرعان مايتراجع عن هذه المنهجية في اتجاه المساواة والعدالة وعدم تركيز الدخل في اياد قليله. يبدأ هذا التراجع عام ١٩٦٨ بكشف مساوى التركيز المتزايد للدخل الصناعي والثروة في ايدى ٢٢ مجموعة فقط من الاسر الباكستانيه ومضاعفة التفاوت في دخل الفرد بين اقاليم باكستان و ينادي (١٩٧١) بتطو ير استراتيجية للتنمية تهديدها للجزء الاكبر من السكان عن طر يق تغيير المقومات الاساسية للنظام. تتبلور منهجية الكاتب بصورة اوضح بعد تحوله للبنك

الدولي (واشنطن) في عام ١٩٧٠ حيث سنحت له الفرصة ــ وفق قوله لان يعكس تجر بته في الباكستان ــ في منظور مقارن بقدر اكبر من التجرد والموضوعية. تدور المنهجية الجديدة حول اعادة توجيه سياسة التنمية من اجل توجيه هجوم مباشر ضد الفقر والبؤس في القطاعات الاكثر حرمانا والتي تتجاوز ٤٠٪ من السكان بالتركيز على الاحتياجات البشر ية الجوهر ية. التغذية والاسكان والصحة والامية والعمالة. اى بالا تجاه نحو العدالة الاجتماعية كحتمية سياسية ترجح بديل التكاليف السياسية للاصلاح على المخاطر السياسة للثورة (ماكنمارا).

يبدأ الفصل الاول (الخطايا السبع لمخططي التنمية) بحصر اخطاء التنمية واول هذه الاخطاء هي الافتتان بالارقام او ماسماها لعبة الارقام والتى تفترض ان كل مايمكن قياسه يكون مناسبا. يضيع من جراء الافتتان بالارقام وقتا ثمينا في تصميم نماذج القياس الاقتصادي على حساب الفلسفة والسياسة الاقتصادية وتقو يم المشروعات ومشاكل فقر الجماهير والبطالة والقلق لشح المعلومات الكمية عن هذه القضايا. ثاني الخطايا هي مشكلة الافراط في الضوابط الاقتصادية المباشرة في مجال الصادرات والواردات والاستثمار والانتاج والا ثمان، وثالثة الخطايا هي الاستثمار، اي الاهتمام المتصاعد بمعدل الاستثمار وانخفاضه بمعزل عن الاهتمام بمدى انتاجية مستوى الاستثمار والقصور في استخدام المرافق الاقتصادية واستخدام الطاقة القائمة استخداماً كاملا. والسبب هو فصل جهاز التخطيط التنموي عن جهاز الصيانه، اي فصل النفقات الرأسماليه عن النفقات الجار ية وشغف العالم بحب الاستثمار في شكل مشروعات جديده لاحساس المانحين بان المساعدات في اقامة المشروعات بخلاف المساعدات السلعيه تضاف مباشره الى الاستثمار. ورابعة الخطايا هي «موضات» التنمية المستحدثة في البلاد المانحة. او موضات على النحو التالى :ــ

١٩٤٨ ــ ١٩٥٥	:	الصناعات التى تحل محل الاستيراد هى مفتاح التنمية.
١٩٦٠ ــ ١٩٦٥	:	احلال الواردات ليس عملا جيدا. التوسع في التصدير هو الاجابة الحقيقية.
١٩٦٦ ــ ١٩٦٧	:	التصنيع وهم. النمو الزراعي السر يع هو الاجابة الوحيدة.
١٩٦٧ ــ ١٩٦٨	:	اعطاء سياسات التحكم في النمو السكاني (تنظيم الاسرة) الاولو ية العليا، اذ ان كل تنمية من الارجح ان يمتصها الانفجار السكاني.
١٩٧١ ــ ١٩٧٥	:	الجماهير الفقيرة لم تكسب كثيرا من التنمية. رفض نمو

الناتج القومي الاجمالي، التوز يع يجب ان يأتي قبل النمو.

خامسا الخطايا : هي الانفصال التام بين التخطيط والتنفيذ. ان خطة التنمية الجيدة هي التي تنطوى على برنامج عمل واقعي لتنفيذها و برنامج للسياسات والاصلاحات المؤسسية وللشار يع الجيدة الاعداد. كما ان الوضع التنظيمي السليم هو الذى يجمع بين وضع الخطة وتقو يمها ومراجعتها سنو يا.

وسادسة الخطايا : هي اغفال الموارد البشر ية في معظم البلاد النامية وذلك للطول المفترض لفترة القصور والتطو ير اللازمة للاستثمار من هذا النوع والافتقار الى انه علاقة مقررة كميا بين مثل هذا الاستثمار والناتج. والاغفال هنا كميا ونوعيا. يشكل ضآلة نسبة التعليم ونوعية التعليم. فالتعليم على ندرته يهتم فقط بالجوانب الاكاديمية فيتجاهل بذلك الجانب الوظيفي (باستثناء تجر بة الصين).

وسابعة الخطايا : هى النمو دون عدالة . لم يصاحب النمو الاقتصادي سياسة التوز يع بين الاشخاص والاقاليم في معظم الدول النامية وانما اقترن بتصاعد البطالة وتفاقم الفقر وسوء الخدمات الاجتماعية.

يعالج الفصل الثاني (نظرة جديدة الى التنمية) قضية التنمية من منظور تحليلى ناقد. وعلى اثر خيبة الامل في نتائج العقد الاول للتنمية الذي قررته الامم المتحدة وفشل الاستراتيجيات القديمة للتنمية ظهرت الحاجة الى نظرة جديدة للتنمية و برزت عدة مبادىء الى حيز الوجود، اخذت تحتل مكانا مرموقا من الفكر التنموي مثل:ـ

ـ النمو في الناتج القومي الاجمالي لا يتساقط رذاذأ على قاعدة المجتمع : ما نحن في حاجة اليه هو الهجوم المباشر على فقر الجماهير.

ـ آلية السوق كثيرا مايشوهها التوز يع القائم للدخل والثروة: انها بوجه عام دليل لا يمكن الاعتماد عليه في تحديد الاهداف القومية.

ـ الاصلاحات المؤسسية تكون بوجه عام اكثر حسما من اشارات الاسعار بالنسبة لصياغة استراتيجية ملاءمة للتنمية.

ـ الاستراتيجيات الجديدة للتنمية يجب ان تقوم على تلبية الاحتياجات البشر ية الاساسية بدلا من ان تقوم على طلب السوق.

ـ اساليب التنمية يجب ان تكون على نحو يسمح ببناء التنمية حول الانسان لابناء الانسان حول التنمية.

ـ سياستا التوز يع والعمالة، يجب ان تكونا جزءا مكملا لاية خطة انتاجية: فمن المستحيل بوجه عام ان ننتج اولا ثم نوزع فيما بعد.

ـ من العناصر الحيو ية في سياسة التوز يع ز يادة انتاجية الفقراء عن طر يق ادخال تغيير جذري في اتجاه الاستثمار نحو القطاعات الاكثر فقرا في المجتمع.

يقرر الكاتب ان الاقتصاديين يرتكبون خطأ فادحا حينما ير بطون العمالة برفع معدلات النمو وتصحيح نظام الاسعار، فقد دلت تجر بة باكستان والتي وصل معدل النمو فيها الى ٦٪ على بطلان هذه العلاقة. فلم تغير معدلات النمو العالية من واقع الفقر الجماهيري، سوء التغذية، المرض، الامية والاسكان القذر، المساواة في الفرص. ان ٤٠ ـ ٥٠٪ من السكان في الهند يقل دخل الفرد منهم عن خط الفقر الرسمي الذي يبدأ عنده سوء التغذية، كما انخفضت الاجور في القطاع الصناعي بنسبة الثلث في الباكستان مع ارتفاع معدل النمو بنسبة ٦٪ فالخطأ الذي وقعت فيه الدول النامية هو انها لم تتصور مهمتها على انها القضاء على اشكال الفقر وانما تسعى وراء مستو يات عالية لدخل الفرد، والفهم الخاطىء بان الحياة تبدأ عند الف دولار. والانشغال بمقدار ماتم انتاجه واهتمام اقل بنوع ماانتج وكيف تم توز يعه، لان نمط وتنظيم الانتاج نفسه يمليان نمطى الاستهلاك والتوز يع. فانتاج السلع التفاخر يه. عر بات او منازل ضخمه الخ. يحد د نوع المستهلكين واسلوب التوز يع.

ان استراتيجية التنمية الجديدة تعنى تخطيط الاستهلاك اولا والانتاج ثانيا. والمقصود بالاستهلاك هو شلة المواد الاساسية التي يجب توفيرها من اجل القضاء على الفقر وهنا يجب رفض مفهوم الطلب ودينامية السوق ومفهوم القدرة على الدفع كاساس لقياس الحاجات الاساسية. يجب ان يتوجه الانتاج لتلبية المطالب الاستهلاكية الدنيا، اي يجب ان تسبق العدالة الوفرة وتسبق العمالة الكاملة موضوع الانتاجية والتركيز على السلع التى تعتبر اقل كثافة من ناحية التصدير وراس المال وتتطلب قدرا اكبر ه ن العمل.

يستعرض الكاتب النجر بة الصينية و يعتبرها رائدة في مجال التنمية على

المحاور السالفة الذكر تنظر التجربة الصينية للتنمية من زاوية القضاء على الفقر لا من زاوية الوصول الى مستوى مقرر معين لدخل الفرد. حققت الصين في غضون عقدين من الزمان ـ بمعدلات نمو متواضعه القضاء على جميع اشكال الفقر مثل سوء التغذية والاسكان والعمالة تم ذلك عن طريق التحكم في الاستهلاك والبيئة الايدلوجية والعزلة السياسية.

نتيجة للتخبط والسير وفق استراتيجيات تنمية مغلوطه ووضع اهداف غير واقعية اتسعت الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة اذ يصل متوسط دخل الفرد اليوم في العالم المتطور الى ٢٤٠٠ دولار مقابل ١٨٠ دولارا في البلاد النامية. وصلت الفجوة الى ٢٢٠ر٢ وستزيد الفجوة بمقدار ١٠٠ر١ في عام ١٩٨٠. ان الزيادة في الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد في الولايات المتحدة في عام واحد تساوى الزيادة المتوقعه للهندي في مائة عام. ان التركيز على فجوة الدخل المتزايدة والاتساع والجرى خلف انماط الحياة الغربية ليس له مايبرره في الدول النامية.

يشير الكاتب الى ضرورة البحث عن استراتيجيات جديدة للتنمية بعيدا عن زيادة الناتج القومي ومعدل النمو من خلال انتاج السلع الكمالية والعسكرية لان معدلات النمو لا تتساقط رذاذا على الجماهير. تتلخص استراتيجية التنمية في الهجوم المباشر على الفقر لا عن طريق الحلول الوسطى او استراتيجيات الاقتصاد المختلط وانما عن طريق الالتزام الواضح بايدلوجية التنمية. فالمساعدات الخارجية لا تعدو ان تكون «مخدرات» تسكن الالم ولا تزيله، فالمساعدات الراهنه ذات دلالة هامشية مصحوبة بشروط قاسية ينبغي على الدول النامية ان تتجه الى التغييرات المؤسسية الداخلية، والى استغلال قدرتها على المساومة الجماعية في مفاوضاتها مع الدول الغنية، و يمكن استثمار القلق الحالي بشأن استنزاف الموارد وفرض ضريبة ١٠٪ على استهلاك الدول الغنية من البترول مما يدر مبلغ ثلاثين مليار دولار يمكن استغلالها لانشاء صندوق مشترك للتنمية الدولية والمطالبة بـ ٧٠٪ من ثمار استغلال الموارد المشتركة كالمحيطات.

يناقش الفصل الثالث الجوانب الدولية للاستراتيجيات الجديدة للتنمية وحصرها في استراتيجيات التوجه الخارجي والداخلي والاقليمي. وتعنى استراتيجية التوجه الخارجى، الوصول الى اسواق البلاد المتطورة عن طريق التبادل التجاري بيد ان البلاد المتطورة تفرض اجراءات عمدية لحماية منتجاتها الزراعية فالولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والجماعه الاقتصادية الاوروبية تنفق حوالي ٢١ ـ ٢٤

مليار دولار لدعم السلع الاولية و يمثل ذلك ثلا ثة اضعاف مساعدات التنمية للدول النامية. هذا بالاضافة الى الرسوم الجمركية العالية والتي تصل الى ٨ر١١٪ يواجه العالم النامي منافسه غير عادلة من المعونة المشروطة بالاستيراد من البلد الذى يقدمها لارتفاع تكلفة السلع من البلدان المانحة.

يسوق مؤيدو استراتيجيات التوجه الداخلي مجموعة من الحجج لتبر يرها مثل توازن ميزان المدفوعات، تشجيع الصناعة الناشئة، احلال الواردات وخاصة في السلع الاستهلاكية البسيطة، في الخدمات والطعام او احلال الاستشار بن الاجانب. و يجب ان لايتم احلال الواردات خلق ستار كثيف من الحماية الجمركية والتي لا تسفيد منها الا المجموعات الاقتصادية المميزة والتي تقود بدورها الى اللامساواة.

يعتبر بعض المفكر ين ان استراتيجية التعاون الاقليمي هي بديل او مكمل لسياسة التوجه الداخلي . تعتمد حجة هؤلاء المفكر ين على انه اذا كان العالم المتطور عازفا عن التكييف وعن فتح اسواق امام البلاد النامية فان باستطاعة هذه البلاد ان تتجمع وان تشكل مجموعات اقليمية تتمكن فيها من مبادلة سلعها الاستهلاكيه البسيطة بأسعار افضل. لكن تجر بة التجمعات دون الاقليمية في السوق المشتركة لامر يكا الوسطى، او جماعة افر يقيا او الباكستان وايران وتركيا لم تكن مشجعه يتحقق التكامل الاقليمى عن طر يق القاء التعر يفة الجمركية، تخفيض اسعار الصرف، اتخاذ اجراء جماعي بشأن سلع معينة يتميز الاقليم بانتاجها.

تفترض البدائل الثلاثة السابقة ان التجارة هي الوسيلة الرئيسيه للنمو وفي ذلك عودة الى تار يخ التنمية في قرن مضى عندما كان اتساع التجارة يسرع بالتنمية الاقتصادية. ان هذه النظرة الى استراتيجيات التنمية تبدأ بتوجيه السؤال الخاطىء. فالتنمية تعني الهجوم على الفقر بالتركيز على الخدمات عن طر يق استخدام الوسيطة المحلية وتكنولوجيا الاهالي، فالتجارة لاينبغى اعتبارها عامل تحديد السرعة وانما مجرد عامل مشتق . وهذا لايعنى رفض التجارة الخارجية والانغلاق او الانكفاء والاكتفاء الذاتي . ان مفهوم الاعتماد على النفس لايدعو الى رفض التجارة وانما الاعتماد على الموارد والتكنولوجيا والقيم والمؤسسات المحلية.

يتناول الفصل الرابع (نحو هجوم مباشر على فقر الجماهير) موضوع الفقر. يشير الكاتب الى قبول بعض المفاهيم الجديدة عن التنمية عن طر يق القضاء على

الفقر مثل التشكك في اشارات الاسعار وآليات السوق كاسلوب لتوز يع الموارد حينما يكون توز يع الدخل مشوها وان النمو الاقتصادي لا يتساقط رذاذاً بطر يقة اوتوماتيكية فوق الجماهير في المجتمعات التي لا يوجد فيها تكافؤ في الفرص. وان البلاد النامية لا تستطيع ان تحقق ــ لضيق امكانياتها ــ انماط الاستهلاك في الدول المتطورة وان الحالة الاقتصادية للقطاعات الاكثر فقرا لا تتحسن لمجرد توز يع بعض القوة الشرائية عليها من خلال مخططات الرفاهية القصيرة الاجل، وان الفقراء يجب دفعهم في التيار الرئيسي للحياة الاقتصادية من خلاص فرص العماله تقوم على مؤسسات جديدة وان استراتيجية التنمية يجب ان تشكلها الاحتياجات المحلية لا متطلبات التصدير او المساعدة الخارجية.

يقول الكاتب ان اغلبية البلاد النامية مازالت تنتقى الخيارات السهلة والتي تعتبر المساعدة الاجنبية الخيار الاساسي فيها. فالهجوم على الفقر اصبح موضة مستهلكة في سياسات الدول النامية والتي لم تقف بعد حتى على تخوم السياسات اللازمة للاحاطة بمشكلات الفقر. فهو لا يعدو ان يكون قشرة رقيقة فوق استراتيجية التنمية التقليدية. فهذه الدول تفقد اي اجهزة انقاذ مؤسسية للوصول للقطاعات الفقيرة. تنفق الهند و باكستان حوالى ٥ر٢ مليار دولار كل عام على الدفاع وتدفع بمشكلة الهجوم على الفقر الى المنطقة الخلفية.

ان استراتيجية التنمية الجديده تتطلب اصلاحات مؤسسية والتكافؤ في الفرص وتلبية الحاجات الاساسية وخلق نظام للانقاذ على قرار الكميونات في المناطق الر يفية. تتم جميع هذه الاصلاحات في اطار مفهوم الاعتماد على النفس والاعتماد على النفس يعني الاعتماد على موارد البلاد الخاصة والقدرة على تحديد الهدف بطر يقة مستغلة. فهو يتضمن لا مركز ية الاحصاء القومى والعالمي اذ يقوم مفهوم الاعتماد على النفس على ار بع مرتكزات هي (١) ان المجتمع ينبغى ان لا يدخل اية سلع استهلاكية لا تستطيع ان تتقاسمها الاغلبية من السكان (٢) الاستخدام الاقصى للتكنولوجيا المحلية (٣) الحد من الاعتماد على المعونة الخارجية (٤) فصل الدولة عن علاقات التبعية للبلاد المتطورة.

القسم الثاني :ــ

يبدأ القسم الثاني بتقر ير حقيقة هامة وهي انه بينما ينشغل العالم الثالث

بموضوع النمو والتوز يع تنشغل البلاد المتطورة بمشاكل الافراط في النمو ــ تلوث البيئة، استنزاف موارد العالم، الانفجار السكاني. لم يكن ذلك مجرد اثر من آثار مالتس كان ذلك استجابة لكتاب Limits to Growth في عام ١٩٧٢ والذي فجر احداثا مثيرة في العالم المتطور فلاول مره تثار قضية نوعية الحياة والحدود المادية لموارد العالم وظهرت الدعوة الى حياة بسيطة تجعل من هذه الحياة فضيلة. تقوم هذه المفاهيم على افتراض ان العالم صغير و ينبغى ان يبقى مترابطاً، موارده محدوة خاصة الموارد غير القابلة للتحديد وعليه ينبغى ان تصان.

يشير الكاتب الى وجود مفارقات كبيرة بين اهتمامات العالم المتطور والنامى، فبينما يهتم الاول بمشاكل نوعية الحياة يهتم الثاني بالحياة نفسها يهتم الاول بمشاكل الافراط في التكنولوجيا و يهتم الثاني بالافتقار للتكنولوجيا فالعالمان لا يتصلان. تصاب البلاد النامية بالضجر من دروس ضبط النفس التي تحاول الدول الغنية ان تقدمها لها حول موضوع الانفجار السكاني وتنسى ان مشكلة استنزاف الموارد ترجع لارتفاع مستوى الاستهلاك في الدول الغربية ان اهتمامات العالم المتطور تنحرف بعيدا عن اهتمامات العالم الثالث ــ الفقر والتنمية. ان صوت العالم الثالث لم يسمع في المحافل الدولية وهنا يشير الكاتب الى اهمية منتدى العالم الثالث للاضطلاع بمهمة تبصير العالم بالمشاكل الحقيقية للدول النامية.

يناقش الفصل الخامس (حدود عالمية للنمو) مشكلة النمو غير المحدود في العالم و يقول انه مستحيل في العالم وان البشر ية ستواجه الكارثة في خلال الاعوام المائة القادمة مالم يتوقف هذا النمو على الفور و يتلخص كتاب حدود النمو في الاتى :ــ

يزداد السكان والانتاج الصناعي بنسبة مئو ية عالية وسيرتطم نمو السكان والانتاج الصناعي بمتوالية هندسية بالحد الاعلى، خاصة وأن الاراضي الصالحة للزراعة والمعادن غير قابلة للتجديد، وطاقة الارض على «امتصاص» التلوث محدودة. ولما كان التقدم التكنولوجي لا يستطيع توسيع الموارد المادية الى مالا نهاية فمن الافضل اقرار حدود واعية لنمونا المقبل (نمو الصفر) كما ينبغي اعادة توز يع الدخل بين الدول الغنية والفقيرة.

سوف يتضاعف عدد السكان من ٦ر٣ نسمة (١٩٧٢) الى الضعف في غضون خمسة وثلاثين عاما وفي ظرف ٥٠ سنة سيتضاعف عدد السكان ١٥ مرة، وحينئذ

لن تكون هناك غير باردة مربعة واحدة لكل فرد بما في ذلك الصحاري الحارة والباردة.

يقول الكاتب ان مؤلفي حدود النمو يشتطون في حدود مشكلة الاسكان والموارد غير المتجددة والتلوث. ان ٨٠٪ من تقديرات مكتب المناجم بالولايات المتحدة لا يطمئن اليها الا بنسبة ٦٥٪، كما ان بعض التقديرات الخاصة بالصين مثلا ترجع الى عام ١٩١٣، ومن المتوقع ان ترتفع تقديرات الاحتياطي خاصة اذا ارتفعت الاسعار او اعتبر مفهوم الموارد مفهوماً ديناميكياً، كما يمكن الاستفادة من موارد قاع البحار واحتياطات الموارد الجعيرية. و يمكن بذلك تأخير الكارثة مائة عام أخرى كما ان تغيير انماط الاستهلاك والاستخدام الأمثل للموارد (سيارات اصغر) يمكن ان تحقق نفس الغرض.

يناقش الكاتب مشكلة التلوث فيقول: انها ليست بالحجم الذي صوره حدود النمو، اذ أن قدرة العالم الشاملة على امتصاص التلوث ليست اربعة اميال المستوى السنوى الراهن كما يقول الكتاب. كما ان الدول الغنية يمكن ان تصنع تكنولوجيا نظافة البيئة بنسبة لا تتجاوز ثلث الزيادة في الناتج القومي، كما يمكن التخلص او تخصيص موارد اقل للدفاع.

يعالج مؤلفو حدود النمو العالم على انه وحدة متجانسة. بيد ان العالم يتميز بفروق كثيرة مثال ذلك: ان دخل الفرد في البلاد المتطورة يفوق دخل الفرد في الدول النامية ١٤ مرة، وان الامريكي يستهلك ٢٥ مرة مما يستهلكه الهندي. وان الولايات المتحدة تستهلك ٤٠٪ من موارد العالم، على حين لا يزيد سكانها ٦٪ و يتساءل الكاتب عن امكانية اعادة الدخل في عالم يعزف عن تحويل حتى ١٪ من ناتجه القومي الاجمالي في شكل مساعدة للتنمية.

تتلخص خطورة الاهتمام بالبيئة، تلوثا واستنزافا في الاضطراب التجاري الذي ينشأ عن الاجراءات البيئية مثل الرقابة الدولية، معايير بيئية على المنتجات الزراعية، ظهور تكنولوجيا اقل تلويثا واكثر تكلفة وكثافة راسمالية والحكم على مشروعات التنمية في العالم النامي بالمعايير التي يمكن تطبيقها على ظروفها الخاصة.

يفترض الكاتب انه يمكن استخدام القلق الحالي على البيئة لصالح الدول النامية بايواء الصناعات الملوثة للبيئة (الكيماويات) و يعتبر ذلك فرصة ذهبية

للعالم الثالث. كما ينبغي ان يدفع العالم المتطور جزءاً رئيسيا من تكاليف تحسين البيئة وذلك لضخامة امكاناته فالولايات المتحدة يمكنها ان تدفع ١٦ بليون دولار (الزيادة في ناتجها القومي) لنظافة البيئة دون ان يؤثر ذلك كثيرا على مستوى دخل الفرد

يناقش القسم الثالث (نظام اقتصادي دولي جديد) قضية النظام العالمي ومسئوليته من تخلف العالم الثالث فيقول ان آلية السوق الدولية لم تعمل بشكل متكافيء بالنسبة لجميع الدول وانما كانت دائما تعمل لصالح الدول الغنية ومن ثم نادى بايجاد نظام عالمي جديد تتكافأ فيه الفرص وتستخدم الدول النامية فيه المساومة الجماعية للحصول على قدر اكبر من الفرص.

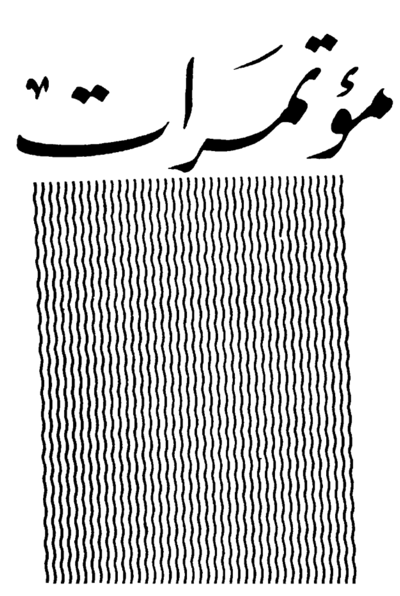
ان التفاوت الكبير في توزيع الدخل في العالم يعطل آلية السوق عن العمل بكفاية او بعدالة، اذ يميل بشدة لصالح القوة الشرائية الموجودة في ايدي الاغنياء. يصدق ذلك على المستوى الدولي والقومي على حد سواء. و يمكن القضاء على هذا التفاوت في النظام العالمي بالاصلاحات المؤسسية لا التعديلات الهامشية. فالدول الغنية في النظام الحالي تسيطر على تكوين الاحتياطات الدولية وتوزيعها عن طريق توسيع عملاتها القومية المستخدمة دولياً، كاحتياطي للعملات (الدولار الاسترليني) وعن طريق سيطرتها على صندوق النقد الدولي. فالدول الفقيرة لم تحصل نتيجة لهذا التفاوت الا على اقل من ٤٪ من الاحتياطات الدولية بين ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤ فصوت الدول النامية لا يسمع. كما ان قوتها التصويتية في مؤسستي بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) اقل من ثلث المجموع الكلي للاصوات) ولم تسفر اغلبيتها العددية في الجمعية العامة حتى الان عن اى آثر حقيقي على القرارات الاقتصادية الدولية، حتى في عالم الافكار، فالغلبة للدول الغنية، فجائزة نوبل مثلا لم تمنح الا لافراد قلة في الدول النامية.

يرى الكاتب بعض البوادر والمؤشرات في طريق الاستراتيجية الجديدة مثل التحول في ميزان القوى لصالح الدول النامية. فالوزن السكاني والقوة الاقتصادية (دول البترول) كلها تشير الى ازدياد قدرة الدول الفقيرة على المساومة. بيد ان هناك بعض التساؤلات عن دول البترول هل ينضم الاغنياء الجدد للاغنياء القدامى؟ يجاوب الكاتب بان هناك اكثر من رباط بين دول البترول والعالم الثالث و يستبعد احتمال التحالف. فهي تحرص على تاييد العالم الثالث، ومما يؤكد حرصها هو مساعدتها للدول النامية. فالبلاد الاعضاء في الاوبيك تلتزم بتقديم اكثر

من ٥٪ من ناتجها القومي الاجمالي مجتمعة في شكل مساعدات رسمية للتنمية اذ يمكن تجديد النظام النقدي الدولي بمجرد تمسك الدول الاعضاء فى الاو بيك بأن تحصل على مبيعات البترول بحقوق السحب الخاصة، لا بالعملات القومية للدول الغنية المستخدمة دوليا كاحتياطي للعملات. ان قدرة الدول الفقيرة على المساومة هي سياسية اكثر منها اقتصادية، لان العالم الثالث يضم الاغلبية الساحقة من البشر.

و يمكن تحديث النظام الاقتصادي العالمي في منظور اطار جديد للتمو يل طو يل الامد والتجارة الدولية ولنقل الموارد الاولية، والمعونة الاجنبية.




مؤتمرات



المؤتمر الدولي السابع حول الطاقة الاستيعابية وعرض البترول والمؤتمر الدولي الأول حول الطاقة والتخطيط الانمائي والتصنيع في المملكة العربية السعودية

كولورادو ١٣ ــ١٦/ ١٠/ ١٩٨٠

د.عبد الوهاب الأمين*

تأسس مركز الأبحاث الدولي للطاقة والتنمية الاقتصادية في عام ١٩٧٣ في جامعة كولورادو في مدينة بولدر. و يقوم المركز منذ عام ١٩٧٤ بعقد مؤتمرات علمية سنو يا تتناول عددا من الموضوعات الهامة في مجال الطاقة. وقد كان موضوع المؤتمر السابع حول الطاقة الاستيعابية وعرض البترول. كما ابتدأ المركز اعتبارا من هذا العام بتنفيذ فكرة عقد مؤتمرات قطر ية تتناول دراسة الطاقة في الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط وقد خصص المؤتمر الأول، الذي عقد مباشرة بعد انتهاء مؤتمر الطاقة الاستيعابية، لبحث موضوع الطاقة والتخطيط الانمائي والتصنيع في المملكة العر بية السعودية.

وفيما يلي وقائع المؤتمر ين.

أولا: المؤتمر الدولي السابع حول الطاقة الاستيعابية وعرض البترول:

١) جلسات يوم الاثنين ١٣/ ١٠/ ١٩٨٠:

عقدت في هذا اليوم الأول من المؤتمر ست جلسات عمل حيث تناولت الجلسة الأولى موضوع الطاقة الاستيعابية من حيث المفاهيم والسياسات اشترك فيها خمسة من الاقتصاديين. وقدم الدكتور أوستاين نورينك أستاذ اقتصاد البترول في معهد ادارة الأعمال في أوسلو بحثا عن التجر بة النرو يجية، حيث ركز على حالة الصناعة النرو يجية قبل عام ٧٣ ور بط بين ز يادة الايرادات النفطية و بين تدهور الانتاجية في الاقتصاد النرو يجي. محذرا الى أن معظم الصناعات النرو يجية قد أصبحت أقل قدرة على المنافسة في الاسواق العالمية وخاصة في أورو با الغر بية. وقد زاد هذا الوضع سوءا بعد انتقال السلطة الاقتصادية الى البيروقراطية الحكومية بعد عام ٧٤ وذلك بسبب ز يادة التوجه الاشتراكي للاقتصاد النرو يجي، حيث ازداد اعتماد الدولة على الايرادات النفطية للتعو يض عن الدخل الصناعي.

وكان من المتحدثين في هذه الجلسة الدكتور محسن كاظم من جامعة سندياكو في كاليفورنيا حيث استعرض التجر بة المصر ية فيما يتعلق بهجرة الأ يدي

* استاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد بجامعة الكو يت .

العاملة المصرية الى الخارج وخاصة الى أقطار الخليج العربي مشيرا الى أن زيادة سكان مصر بحوالي مليون نسمة سنويا من شأنه أن يضمن استمرار وجود احتياطي كبير من الأيدي العاملة في مصر يمكن الاستفادة منه لتوفير العمالة في الأقطار التى تعانى من عجز في الأيدي العاملة وضمان زيادة مستمرة في النقد الأجنبي من تحويلات العاملين في الخارج.

وقدم الدكتور طالب احمد على في هذه الجلسة عرضا موجزا لحالة الاقتصاد الكويتي، مع التركيز على العوامل غير الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية عموما والطاقة الاستيعابية بصورة خاصة.

أما الجلسة الثانية فقد خصصت لبحث موضوع الطاقة الاستيعابية للأقطار المصدرة للنفط والتكيفات الدولية حيث كان المتحدث الرئيسي فيها الدكتور كاظم العيد المدير التنفيذي المناوب (الشرق الأوسط) في صندوق النقد الدولي، الذى استعرض تطور العوائد النفطية وما تحقق لبعض الأقطار النفطية من فوائض مالية، في حين كانت الأقطار الأخرى غير النفطية تعانى من استمرار العجز في موازين مدفوعاتها. وأشار الى ان أقطار الأوبيك قد خففت من هذه المعاناة عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الأخرى وقد كانت هذه القروض والمساعدات الاقتصادية تختلف من الناحية النوعية عن تلك القروض التى تقدمها الاقطار المتقدمة الى الاقطار النامية لانها بمثابة التخلي عن جزء من ثروتها النفطية القابلة للنضوب وتمثل تضحية كبيرة من جانب اقطار الاوبيك. أما القروض والمساعدات الاقتصادية التى تقدمها الأقطار المتقدمة، فبالرغم من كونها مشروطة ولايتم توزيعها طبقا للاعتبارات الاقتصادية، فانها تمثل جزءا من عملية تدفق الدخل المتجدد. كما تحدث عن الدور الذى يلعبه صندوق النقد الدولى في تخفيض كلفة الاقراض للاقطار النامية. كما أشار الى أهمية التعاون في مجال تطوير بدائل الطاقة.

أما الجلسة الثالثة فقد خصصت لاستعراض التجربة المكسيكية حيث تحدث جوان ابينشوتز مدير عام هيئة الطاقة الوطنية في المكسيك عن سياسة تحديد الانتاج التى تنتجها المكسيك وتوقعات زيادة الطلب المحلي على الطاقة و بالتالي انخفاض أهمية الصادرات النفطية في أواخر العقد الحالى.

وتحدث في الجلسة الرابعة الدكتور صلاح الصيرفي، من البنك الدولي، عن الطلب على الايرادات النفطية وعرض البترول، وفند الادعاء القائل بأن أقطار الأوبيك تستغل الأقطار المستهلكة للطاقة، مشيرا الى أهمية الاعتماد المتبادل بين

المنتجين والمستهلكين للنفط ومؤكدا بأن اسعار المصادر البديلة للطاقة لا تزال أعلى بكثير من سعر النفط و بأن أقطار الأو بيك لا تسلك فى سياستها العر بية سلوكا احتكار يا بدليل تشجيعها المستمر لتطو ير مصادر بديلة للنفط. فهل يتوقع المرء من محتكر أن يشجع و يمول مصادر بديلة لانتاجه؟ وتحدث الدكتور الصيرفي كذلك حول مشكلة تآكل استثمارات العوائد النفطية فى الخارج بسبب التضخم النقدى واقترح بأن بعض الأقطار قد تجد نفسها فى وضع أفضل اذا دخلت السوق العالمية مقترضة بدلا من ز يادة انتاجها النفطى واستثمار الفائض المالي بعوائد سلبية.

وتحدث فى الجلسة الخامسة الدكتور هيرمان فرانسين من وكالة الطاقة الدولية حول طلب الأقطار المستهلكة للنفط وعرض أقطار الأو بيك، وأكد على ضرورة التعامل المتعلقة بتوقعات الطلب والعرض بحذر وذلك لأنها تتأثر فى التحليل النهائي بالعوامل الخارجية، وعليه يحبذ الأخذ بالاتجاهات بدلا من التعو يل على التخمينات التشاؤمية أو التفاؤلية. وحاول ان ير بط بين الانتاج الصناعي والطلب على الطاقة مشيرا الى ان انخفاض الانتاج الصناعي فى اليابان بالاضافة الى الاجراءات الصارمة للاقتصاد فى الطاقة، قد أدى الى انخفاض الطلب على النفط نسبيا. وأشار الى أقطار الكتلة السوفيتية اذا ما نجحت فى المحافظة على نسبة النمو الاقتصادي فيها بحدود ٣٪ سنو يا فانها ستضطر الى ز يادة اعتمادها على النفط المستورد من أقطار الأو بيك فى أواخر هذا العقد. وأشار كذلك الى ان أي تأثير من قبل الدول العظمى على أقطار الشرق الأوسط سيعطيها قوة نفوذ للتأثير أو ر بما التحكم بأورو با الغر بية واليابان.

أما الجلسة السادسة والأخيرة من جلسات اليوم الأول للمؤتمر فقد تحدثت فيها الدكتورة أديث بنْروز، الأستاذة فى المعهد الأورو بي لادارة الأعمال فى بار يس، حول الطاقة الاستيعابية والأقطار النامية.

٢) جلسات يوم الثلاثاء ١٣/١٠/١٩٨٠:

عقدت فى اليوم الثاني من المؤتمر خمس جلسات عمل، حيث خصصت الجلسة الأولى فى الصباح لاستعراض وجهات النظر المختلفة بالنسبة للطاقة الاستيعابية للأقطار المنتجة للنفط. وتحدث فى هذه الجلسة سبعة من الاقتصاديين، حيث قدم كل منهم تجر بة قطر ية معينة شملت كل من العراق، المملكة العر بية السعودية، المكسيك، ليبيا، ايران، الكو يت، والامارات العر بية المتحدة.

أما الجلسة الثانية فقد تناولت موضوع المضامين الصناعية والطاقة الاستيعابية قدمها الدكتور توميلو من مؤسسة تكساكو، وخصصت الجلسة الثالثة لبحث موضوع الطلعة الاستيعابية ومتطلبات عرض النفط قدمها الاقتصادي جاك هارتشورن.

وخصصت الجلسة الرابعة لمناقشة موضوع الفوائض النقدية اشترك فيها اربعة من الاقتصاديين تناولوا فيها حجم الفوائض ومديونية الأقطار النامية من وجهات نظر مختلفة.

أما الجلسة الخامسة والأخيرة فقد تناولت موضوع الطاقة الاستيعابية في حالة ظهور منتجين جدد ومصادر بديلة أخرى للطاقة. واشترك فى هذه الجلسة خمسة من الاختصاصيين من بينهم رئيس دائرة الطاقة فى الأمم المتحدة الذى استعرض عشرات البدائل المحتملة للطاقة.

ثانيا: المؤتمر الدولى الأول حول الطاقة، التخطيط الانمائي والتصنيع فى المملكة العربية السعودية.

١) جلسات يوم الأربعاء ١٥/١٠/١٩٨٠:

عقدت فى هذا اليوم ست جلسات عمل، حيث استهلت الجلسة الأولى بمحاضرة عن التنمية والتطلعات الصناعية للمملكة العربية السعودية، قدمها الدكتور فؤاد الفارس وكيل وزارة الصناعة والكهرباء، استعرض فيها برامج التنمية الاقتصادية الطموحة وخاصة فى مجال التنمية الصناعية فى المملكة العربية السعودية.

وخصصت الجلسة الثانية لمناقشة بحث الدكتور بول ستيفنز من جامعة سيرى فى انجلترا حول العلاقة بين السياسة النفطية والسياسة الصناعية فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩، حيث ركز على أدوات السياسة النفطية المتمثلة بتقرير مستويات الانتاج ومستويات الأسعار كما تعرض الى مناقشة المحددات الاقتصادية التي تواجه أدوات السياسة النفطية منها: الاحتياجات الى الموارد المالية لأغراض التنمية الاقتصادية واستيعاب السوق العالمية وتقلبات سعر الدولار. أما بالنسبة للسياسة التصنيعية فتهدف الى تنويع الاقتصاد لغرض تقليل الاعتماد على النفط كمصدر للعملات الأجنبية.

وتحدث في الجلسة الثالثة السيد/ عبد الله دباغ رئيس الدائرة التجارية في السفارة السعودية في واشنطن، حول العلاقات الاقتصادية والتجارية بين السعودية والولايات المتحدة وأشار الى زيادة أهمية حجم الاستيرادات من الولايات المتحدة بالنسبة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة في السعودية وكذلك بالنسبة للصناعات الأمريكية، الا انه حذر من تدهور الأهمية النسبية للصادرات الأمريكية للسعودية بعد زيادة أهمية الصادرات اليابانية في السنوات الأخيرة، كما أشار الى ضرورة فتح المجالات امام الاستثمارات السعودية في السوق الأمريكية وخاصة في المجالات الصناعية. كما هاجم المواقف العدائية من جانب أجهزة الاعلام الأمريكية بهذا الخصوص.

وخصصت الجلسة الرابعة للاستماع الى العرض الذي قدمه الدكتور عبد الله الدباغ مدير مركز الأبحاث في جامعة البترول والمعادن في الظهران، حول نشاطات البحوث التطبيقية وملائمتها الى التصنيع في السعودية.

وتحدث في الجلسة الخامسة الدكتور يوسف نعمة الله المدير التنفيذي المناوب عن السعودية في صندوق النقد الدولي، حول دور السعودية في التمويل الدولي حيث استعرض بعض أنشطة الصندوق ومجالات الاستثمارات السعودية في الخارج وخاصة في السوق الأمريكية.

أما الجلسة السادسة التي عقدت في مساء اليوم فتحدث فيها الدكتور بيلي وايندر الأستاذ في جامعة نيو يورك، حول تطور السعودية في الماضي ولمكانيات المستقبل.

٢) جلسات يوم الخميس ١٦/ ١٠/ ١٩٨٠:

عقدت في هذا اليوم ثلاث جلسات عمل حيث استهلت الجلسة الأولى بمحاضرة عن الانتقال من المجتمع القبلي الى مكانة الدولة قدمها الدكتور عبد الرحمن السيد من جامعة البترول والمعادن في الظهران، حيث استعرض فيها التغيرات الاجتماعية العديدة التي صاحبت عملية التنمية الاقتصادية في السعودية ومن أبرزها اضمحلال انماط الوجود العشائري التقليدي و بروز وتنامي دور المؤسسات والسلطة المركزية.

وتحدث في الجلسة الثانية الدكتور سينكلير من جامعة درهام في انكلترا، حول متطلبات القوة العاملة في السعودية خلال الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٠ –

١٩٨٥ حيث استعرض اسواق العمل المختلفة بالنسبة لليد العاملة المحلية والأجنبية وشخص نقاط الضعف بالنسبة لقوة العمل المحلية ومن أبرزها المشاركة المحدودة للاناث في سوق العمل من جهة وانخفاض مستو يات التعليم بالنسبة لغالبية السكان، و بالتالي اعتماد سوق العمل على العمال غير المحليين بدرجة كبيرة من الناحيتيين الكمية والنوعية.

وتحدث في الجلسة الثالثة والأخيرة الدكتور على جهاني عميد كلية الادارة الصناعية في جامعة البترول والمعادن في الظهران، حول انجازات الاقتصاد السعودي في الماضي وتوقعات المستقبل.

ثالثا: ملاحظات ختامية:

١ ـ بالنظر لأهمية الموضوعات التي يطرحها مركز الأ بحاث الدولي للطاقة والتنمية الاقتصادية للنقاش فان المشاركة في مثل هذه اللقاءات تتيح بلا شك فرصة جيدة للتعرف على وجهات النظر المختلفة وذلك بحكم وجود عدد كبير من الوفود التي تمثل العديد من المؤسسات العلمية والرسمية في الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط هذا بالاضافة الى عدد من الاقتصاديين البارز ين وخبراء الصناعة النفطية العاملين في بعض المؤسسات العلمية في الأقطار المتقدمة والمنظمات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالة الطاقة الدولية وكذلك شركات النفط العالمية.

٢ ـ لم توزع على المشاركين معظم الأ بحاث التي ألقيت في جلسات المؤتمر ين الأول والثاني أما لأنها لم تكن معدة في صيغتها النهائية، أو أن بعضها الآخر قدم على شكل ملحوظات أولية لم يسبق تحضيرها مقدما. أما الأ بحاث الأخرى (المحدودة) فقد تم توز يعها قبل تقديمها بوقت قصير جداً، بحيث لم يتح للمشاركين الوقت الكافي لدراستها والاستعداد لمناقشتها بصورة فاعلة. و بالرغم من هذا القصور فقد اتسمت معظم الجلسات وخاصة في المؤتمر الأول بالمناقشات الحيو ية والمتعة العلمية.

٣ ـ اننا نعتقد أن مشاركة الكو يت في هذين المؤتمر ين متمثلة في جامعة الكو يت وممثل عن وزارة التخطيط هو السيد/ على الموسى وكيل الوزارة المساعد، كانت مشاركة ايجابية ومفيدة تمثلت في تقديم أوراق بحث في المؤتمر الأول، وحضور جميع جلسات المؤتمر ين الأول والثاني والمساهمة في العديدمن المناقشات التي دارت خلالها.

المؤتمر السنوي الرابع عشر لجمعية دراسات الشرق الأوسط لشمال أمريكا

د.فيصل السالم*

عقد المؤتمر السنوي الرابع عشر لجمعية دراسات الشرق الأوسط لشمال أمريكا في أيام ٦ ــ ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٠ في مدينة واشنطن العاصمة فى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أشرف على تحضير وتنظيم وسير المؤتمر مركز الدراسات العربية المعاصرة فى جامعة جورجتاون في واشنطن العاصمة.

حضر المؤتمر جمع غفير من العلماء والبحاثة ودارسي شئون الشرق الأوسط ممثلين مناطق مختلفة من أرجاء العالم للمشاركة فى تقديم بحوث متخصصة وشاملة لنواح علمية متعددة، ركزت أغلبها على دراسات تاريخية ولغوية وحضارية ودينية وفنية.

ومن أهم المواضيع التي قدمت وطرحت للنقد وللمناقشة والتحليل هي:

١ ــ محادثات الاستقلال الذاتي واطار كامب ديفيد.
٢ ــ الصراع والمنافسة العالمية والاقليمية في أفغانستان منذ سنة ١٧٤٧ الى سنة ١٩٧٨.
٣ ــ دراسة حالات فى هندسة المعمار والدعم المدني الاسلامي من أناضوليا الى الهند.
٤ ــ الاسلام والمجتمع فى الشرق الأوسط العربي.
٥ ــ الرسائل والأختام والسيرات الذاتية كمصادر للتاريخ الأرمني.
٦ ــ العلماء الداخليون والعالميون فى البلاد الاسلامية المتوسطة فى القرن الثامن عشر.
٧ ــ الموسيقى فى الشرق الأوسط.
٨ ــ دراسات للتاريخ والمجتمع العثماني القديم.
٩ ــ دراسات فى شعر الشرق الأوسط.
١٠ ــ أنواع من التعابير الاسلامية الدينية.
١١ ــ جوانب من القانون الاسلامي في اليمن.
١٢ ــ السياسة العالمية فى ايران والخليج.
١٣ ــ اتجاهات لدراسة التاريخ الاقليمي للخلافة.

---

* استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت.

١٤ ــ مشروع تدر يس مواد اسلامية في الفن والمعمار والجغرافيا والسكان.
١٥ ــ اتجاهات جديدة لتفسير التار يخ الاسلامي القديم.
١٦ ــ أتاتورك بعد قرن: حياته ومآثره.
١٧ ــ تدر يس اللغة العر بية: القواعد والمضمون.
١٨ ــ اتجاهات دراسة الأدب العثماني.
١٩ ــ دراسات في تطور الشرق الأوسط وشمال أفر يقيا.
٢٠ ــ الطب والمجتمع في الشرق الأوسط.
٢١ ــ دراسات عن المرأة في الأدب والفن والمجتمع الأرمني.
٢٢ ــ التراث ودراسات الشرق الأوسط.
٢٣ ــ أساليب فرنسية ــ امر يكية لدراسة الشرق الأوسط.
٢٤ ــ استراتيجيات وتقنيات لتطبيق حلقات بحوث للمدرسين ورجال الأعمال في الشرق الأوسط.
٢٥ ــ دراسة مركزة على بحوث التنشئة في الخليج: استنتاجات حديثة.
٢٦ ــ الغزو السوفيتي لأفغانستان: الأسباب وردود الفعل ومغزى ذلك للمستقبل.
٢٧ ــ أسباب النهوض الاسلامي: مناقشة.
٢٨ ــ الاسلام والمجتمع في شمال أفر يقيا والسودان.
٢٩ ــ دراسات في اللغات التركية والايرانية.
٣٠ ــ تار يخ الفكر الايراني الحديث: أحمد كسروي
٣١ ــ سور يا في العصر الزنجي والأيو بي.
٣٢ ــ الذكرى المئو ية لأتاتورك.
٣٣ ــ المعارضة الر يفية والتغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط.
٣٤ ــ أسس العلاقات الأمر يكية بمصر والسعودية: ١٩٤٥ ــ ١٩٥٧.
٣٥ ــ حلقة نقاش حول برامج البناء والهندسة للعمار ية في الشرق الأوسط.
٣٦ ــ السياسة المعاصرة في الشرق الأوسط.
٣٧ ــ التحديث والتغيير في تركيا.
٣٨ ــ دراسات في تار يخ التركمان والمغول.
٣٩ ــ الاسلام والمجتمع في ايران المعاصر.
٤٠ ــ الاقتصاد السياسي للتطور الزراعي.
٤١ ــ الأسباب الداخلية للصراع في العالم العر بي.
٤٢ ــ تراث صقلية الاسلامي.

٤٣ ــ دول الخليج العر بي في العصر الحديث.
٤٤ ــ دراسة مركزة عن علاقة الشكل والمضمون في الشعر والرسم.
٤٥ ــ دراسة مركزة لفهم حضارة الشرق الأ وسط من خلال الأدب المترجم.
٤٦ ــ المجموعات الاسلامية كأقليات سياسية.
٤٧ ــ أفر يقيا: اسلام وتقاليد.
٤٨ ــ الأقليات ومشكلة الاندماج السياسي في ايران.
٤٩ ــ اللاجئين والمهاجر ين: تأثير الأ زمات السياسية على الحركات السكانية في الامبراطور ية العثمانية في القرن الثامن عشر وفي أوائل القرن العشر ين.
٥٠ ــ الدول الغنية والفقيرة فى الشرق الأ وسط.
٥١ ــ الصراع الفلسطيني ــ الاسرائيلي.
٥٢ ــ الوصف الاسلامي والتكنولوجيا.
٥٣ ــ الاسلام في القرن الخامس عشر: رؤيا وأبعاد.

لقد كان هذا المؤتمر مثمراً للغاية، حيث أنه أتاح لنا فرصة تقديم بحث ميدانى عن الخليج لأ ول مرة. وقد كان التجاوب مع المتواجدين مشرفا وناجحا. ومع أن المؤتمر بشكل عام ركز على الدراسات التقليدية كالأداب والدين والفن والمعمار واللغات والتار يخ، الا ان بعض الأ بحاث المعاصرة فى الخليج العر بي قد أعطته الجانب الحيوي. ولقد لفت نظرنا قلة تواجد المفكر ين العرب وأبحاثهم، مع أن المؤتمر ركز على الدول الاسلامية والشرق الأ وسط بشكل عام. وقد ظهر جليا جهل الغرب عن منطقة الخليج العر بي بشكل خاص ومن ثم الحاجة الى ز يادة البحوث العلمية الميدانية وعرضها على المنابر الدولية للمناقشة والتحليل والدراسات المقارنة.



دليل الرسائل الجامعية

دليل الرسائل الجامعية

نواصل نشر ملخصات الرسائل الجامعية، حيث نقدم في هذا العدد ملخصاً لرسالة ماجستير مقدمة من الطالب: عبد العاطي محمد احمد وذلك عن: **الفكر السياسي للامام محمد عبده**

الفكر السياسي للامام محمد عبده

: عبد العاطى محمد احمد

تناقش الدراسة موضوعا اساسيا هو كيف واجه محمد عبده مشكلة تحدى الحضارة الغربية للاسلام بتجديد الفكر الديني الاسلامي في فترة من اشد فترات ضعف الاسلام ــ هي فترة القرن التاسع عشر ــ بمنهج يقوم على بعث الدين وتنقيته لما لحق به من تفسيرات جامدة، والعودة الى جوهر العقيدة، كما كان الحال في عهد السلف الصالح، والاستناد الى العقل في فهم مصادرها، مع ربط الفكر الديني الاسلامي بالحياة الواقعية على ضوء تغير الاوضاع الاجتماعية.

و يرجع الاهتمام بالموضوع الى عدة اسباب. فالفكر الاسلامي السياسي المعاصر يواجه عددا من المشكلات تتعلق بالقيم والنظم يعبر عنها، و يجيب فكر الامام على الكثير من الاسئلة التي تثيرها هذه المشكلات. كما ان الامام يحتل مكانة بارزة في الفكر السياسي الاسلامي والعربي والمصري وكانت له مدرسته في الاصلاح الاجتماعي والديني والسياسي ايضا، يضاف الى ذلك ان الكثير من الدراسات السابقة التى تناولت فكرة ركزت على جانب الاصلاح الديني وربطته بحركة الاصلاح الاسلامي الكبير، ولم تهتم كثيرا بالمضمون السياسي لافكاره الدينية وهو نقص شديد كان من الضروري تلافيه.

و يستند التحليل الى عدد من الافتراضات المتعلقة بكيفية دراسة الفكر الانساني ومنهجه. فالفكر البشري لاينفصل عن الواقع الاجتماعي الذى نشأ فيه. كما ان العمل الفكري في كل فترة تاريخية يعكس الاهتمام بمشكلة محورية واجهت المجتمع بقوة و بحدة خلال تلك الفترة. وما يدفع مفكرا ما الى اتخاذ موقف معين بالذات من ظروف مجتمعة ان مشكلته ليس عاملا واحدا وانما مجموعة من العوامل تتنوع بين ظروف البيئة التى ينشأ فيها ونظرته الذاتية للاوضاع وثقافته ومنابعها. ليس المفكر مسئولا تماما عن الاثار التى يعملها فكره في تلاميذه، بمعنى انه لايستطيع التحكم في نتائجها، ونهاياتها ولذا من الضروري التميز بين آراء المفكر كما عبر عنها بنفسه، و بين آثار تلك الافكار.

واستنادا الى ماسبق تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة ابواب. تعلق الباب الاول

بالاطار الاجتماعي والفكري بهدف توضيح عناصر البيئة التي ظهر فيها فكر الامام، والمقومات الاساسية له. ثم عرض ظروف الواقع الاجتماعي المصري في القرن التاسع عشر، والتعر يف بالامام وقضية التجديد باعتبارها موضوعا محور يا في فكره.

واما الباب الثاني فقد اختص بالفكر السياسي للامام فسعى الى توضيح اثر منهج الامام في تجديد الفكر الديني على نظرته الى الموضوعات السياسي المختلفة سواء ما تعلق بنظام الحكم او الحقوق السياسية وممارستها، و بصفة عامة ارادت الدراسة في هذا الموضوع ان تكشف عن المضمون السياسي للعمل الفكري الضخم للامام في مجال الاصلاح الديني. و بناء عليه تم عرض رؤية الامام لظاهرة السلطة، واسس النظام السياسي، وتصوره لنظام الحكم الملائم. وهدفت الدراسة في الباب الثالث الى تقييم فكر الامام سواء الشق الذي تعلق به شخصيا او الشق الذي تعلق بالاثار التي نتجت عنه. والمقصود بالتقو يم هو كيف تبلورت افكار الامام في اتجاهات محددة، والثقل النسبي لكل اتجاه، كما يقصد به توضيح اثار فكر الامام ووضعها في اتجاهات محددة ايضا. فاما منهج الامام فقد تم من خلال موضوعين: الجانب التجديدي، والجانب التقليدي. واما اثار الامام على الفكر المصري والمدارس التي نهلت منه فقد تم تناولها من خلال ثلاث موضوعات هي الاتجاه التقليدي المحافظ، والاتجاه التجديدي الليبرالي، ثم اخيراً حركة الاصلاح الاسلامي.

ولقد انتهت الدراسة الى نتائج يمكن اجمالها في الاتي :

١ ــ التمييز الهام بين الدين والفكر الديني، حيث قال الامام بان الاسلام كدين وتعاليم الهيه تتعلق بالايمان والوجود لاغبار عليها، واما ماهو متعلق بالدنيا و بفهم تلك التعاليم فهو الذي يحتاج الى اعادة نظر و بحث جديدين ومن ثم يجب العودة بالاسلام ابتداء الى ماكان عليه السلف الصالح من بساطة وسماحة مع العقل وفتح باب الاجتهاد في فهم الاصول الدينية.

٢ ــ القبول بمنطق التطور، فقد اعترف الامام بتخلف المسلمين المادي والفكري وقال بأنه لابد من ثورة فكر ية قوامها العقل والتخلص من البدع والخزعبلات والانفتاح على الفكر الحديث، حتى الا·· ·ن ذاته يمكن التوصل اليه بالعقل وليس فقط بالطقوس وحرفية النصوص، وهكذا لم تعد نظرة الانسان لما حوله قائمة على الغيبيات وانما على العقل والملاحظة وفي اطار الاقرار بحر ية الارادة.

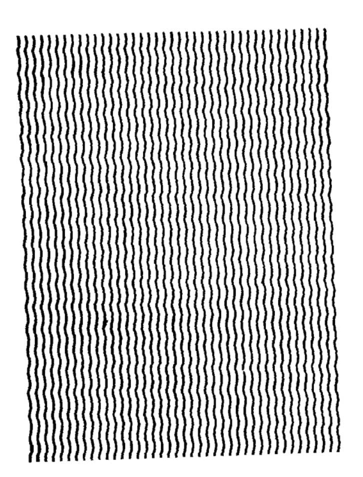
٣ ـ السلطة السياسية هي نتاج الفكر البشري واجتهاداته ولا علاقة لها بنصوص الدين، ذلك انه لا توجد سلطة دينية في الاسلام وانما هناك وظيفة دينية للحكم. وترتب على ذلك ان الامام رأى إن الدين كأصول لايضع افتراضات سياسية جامدة ولا يصلح ان يكون منطلقا لأ يدلوجية سياسية وانما الفكر الديني ـ أي رؤية البشر للأصول ـ هي التى يمكن ان تصلح كأيدلوجية او على الاقل اساسا لبرنامج سياسي. وتتوقف تلك الرؤية على حقيقة المصالح التي تعبر عنها المدرسة الفكر ية التى تنتمى اليها. فاذا كانت مع التيار العقلاني المستنير، فهى نصيرة حكم ديمقراطي، واذا كانت مع التيار الجامد والمتزمت، فهى مع حكم غير ديمقراطي لايقر بحر ية الفرد ولا بمنطق العصر وتغير الظروف، وقد كان محمد عبده من انصار الرؤية الاولى.

٤ ـ الاهتمام بالمقومات التى تستند اليها المسائل الاجتماعية والفكر ية والسياسية وقد حرص الامام على توفر هذه المقومات وليس البحث مقدما عن الغايات والاهداف من ورائها. وتطبيقا على ذلك كان مثلا لايهمه الشكل الذي ينتهي اليه تطور المجتمع المصري بقدر ماكان يهمه تحقيق مقومات المجتمع الحديث بالدرجة الاولى، ومن هنا كان اهتمامه الشديد بالتعليم والتر بية و بالعمل الثقافي.

٥ ـ حساسية محمد عبده من العمل السياسي المباشر، وتشككه في قدرة الجماهير على التغيير وايمانه بقدرة الصفوة على قيادة المجتمع، وقد كانت نشأته وشخصيته وتعليمه تؤهله ليكون مفكرا اكثر من ان يكون رجل حركة سياسية، واكسبته خبرته ودراسته الفكر ية الواسعة ثقة متزايدة بالنفس واكدت في ذهنه ان العقل والفكر قادران على احداث التغيير السياسي.. ومن الطبيعي اذن ان تنتهج رؤية كهذه سبيل الاصلاح والتدرج والاعتدال لا سبيل الثورة والسرعة والتطرف.

٦ ـ انقسام آثار الامام الى شقين احدهما مثله التيار المحافظ الذى قاده محمد رشيد رضا، و بشكل اكثر وضوحا تيار الاخوان المسلمين في ثلاثينيات القرن العشر ين. والاخر هو التيار التجديدي الليبرالي الذي مثله احمد لطفى السيد وحزب الأمة الذي تزعمه. ولكن من تأثر بالامام خارج مصر كان اكثر قر با لأفكاره، ذلك انه اهتم بالقضية الاساسية التى وجه اليها الامام اهتمامه، وهي التنو ير الثقافي واصلاح العقيدة من هؤلاء المفكر الجزائري عبد الحميد ابن بادين.

ببليوغرافيا



نسيم حسن الداهود*

الاستشارات

أدامسون، كامبل، ترجمة خالد العاني. «دور المستشار الصناعي». (عن الادارة العامة ـ لندن، مج ٤٦، ٩٦٨: ١٨٥ ـ ١٩٢) مكتبة الادارة، س١، ع١، محرم. ١٣٩: ٣٠ ـ ٣٣.

باسم الحجيرى. «الاستشارى ومعوقات العمل الاستشاري». التنمية الادار ية، س٣، ع ٥، نيسان ١٩٧٦: ٥٠ ـ ٥٥.

«كن المستشار الاداري لنفسك». عالم الادارةس ٣، ع ٦، ٩٧٨.: ٦٠ ـ ٦٢٠

محمد فهمي احمد. «الاتجاه الحديث للاستشارات في مجال الصناعة». عالم الصناعة، س ٤، ع ٧، محرم ١٣٩٨: ٥ ـ ٧.

يوسف خلوصي. «الاستشارات الادار ية ودورها في التنمية الادار ية». مكتبة الادارة، س ٣، ع ٢، رجب ١٣٩٤: ٥٧ ـ ٥٩.

البحوث

احمد انور. المحاسبة الادار ية و بحوث العمليات. الاسكندر ية مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٧٥ ـ ٦٣٦ ص.

التهامي عبد الرحمن موسى. «دور مراكز البحوث في التنمية». الادارة، ع ٣، يناير ١٩٧٣: ١٢ ـ ١٨.

حسن ابو ركبة. بحوث العمليات وتطبيقاتها في مجال الادارة. القاهرة، د. ن. ١٩٧٥. ٢٤٦ ص.

---

* اختصاصي المراجع والتوثيق بمعهد الادارة العامة بالر ياض.

حمدى حسين عفيفي. **بحوث العمليات واتخاذ القرارات الادار ية.** القاهرة، المعهد القومي للادارة العليا، ١٩٧٠. ٣٢ ص. (سلسلة الدراسات. ٤٥).

حيدر عبود الموسوى. «**من سلسلة بحوث خطة التنمية الادار ية: مقدمة في البحث والتطو ير**». التنمية الادار ية، س ١-ع ٢، نيسان ١٩٧٤: ١٠٦ ــ ١٠٩

عادل محمود عبد الباقي. «**التنظيم الحكومي والاداري للبحث العلمي**». مجلة العلوم الادار ية، س ١٣، ع ٢، اغسطس ١٩٧١: ١٩٥ ــ ٢٢٦.

عبد الله الزعبي، و يحيى حسن. **اسلوب البحث في اعمال التنظيم والأساليب.** القاهرة، المنظمة العر بية للعلوم الادار ية ــ ١٨٠، (١٩٧٥). ٦٣ص.

عثمان خيرى. «**المطبوعات الرسمية ودورها في البحث**». مجلة السودان للادارة والتنمية، مج ٥، ١٩٦٩: ٣٩ ــ ٤٥.

علي السلمي. **الأسلوب العلمي في البحوث الادار ية.** القاهرة، المنظمة العر بية للعلوم الادار ية ــ ١٢، ١٩٧٠. ٨١ ص.

بحوث العمليات. القاهرة، المنظمة الغر بية للعلوم الادار ية، ١٩٧٢. ٧٥ ص

علي عبد السلام الغراوي. **بحوث العمليات في مجال الانتاج والتخز ين والنقل.** القاهرة، دار النهضة العر بية، ١٩٧٧. ٥٣٣ ص.

محمد رشاد البلبيسي. **بحوث تسو يق الصادرات في الدول النامية. القاهرة، المنظمة العر بية للعلوم الادار ية، ١٩٧٣. ٦٣ ص.**

محيي الدين عباس الازهري . **بحوث التسو يق بين المنهج العلمي والتطبيق.** القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٤. ٣٩٦ ص.

منصور احمد منصور. «**البحث العلمي وأهميته في مجال الادارة**». ع ٢، اكتو بر ١٩٧٢: ٥٤ ــ ٥٩.

نبيل توفيق حسن. **التنظيم المركزي للبحث العلمي:** دراسة مقارنة. القاهرة، المنظمة العر بية للعلوم الادار ية ــ ١٩٠، ١٩٧٦. ٧٨ ص.

صلاح عون الله. «**المدخل النظامي للتدر يب والتنمية في الخدمة**». الادارة العامة، ع ٢١، رجب ١٣٩٨: ٧ ــ ٣٩.

عبد الرحمن محمد السدحان. **تقو يم آثار التدر يب بين النظر ية والتطبيق**. الر ياض، معهد الادارة العامة، د. ت. ٤٠ ص (ادارة البحوث والاستشارات ــ ٣٧).

عبير صلاح ابو السعود. **تدر يب القادة الادار يين في مجالات الخدمة المدنية بالدول النامية**. القاهرة، المنظمة العر بية للعلوم الادار ية، ١٩٧٢، ٧٩ ص.

علي السلمي، وساطع رسلان. **تحديد الاحتياجات التدر يبية**. القاهرة، المنظمة العر بية للعلوم الادار ية، ١٩٧٤. ٥٥ ص. (السلسلة الجديدة ــ ١٦٣).

على عبد الوهاب. «**التعليم والتدر يب في حقل الادارة: اهميته وطرقه الحديثة**». الادارة العامة، ع ٢١، رجب ١٣٩٨: ٤١ ــ ٥٢.

طرق تحديد الاحتياجات التدر يبية: دراسة ميدانية. القاهرة، المنظمة العر بية للعلوم الادار ية، حز يران ١٩٧٧. ٧٨ ص. (سلسلة الدراسات الميدانية ــ ٣)

كر يج، ر. ل. ترجمة محمد عفيفي حموده. **بعض الاساليب للتدر يب والتنمية الادار ية**. القاهرة، المنظمة العر بية للعلوم الادار ية، ١٩٧٢. ١٢٣ ص.

محمد السيد محمد الدماصي. «**تساؤلات حول ادارة التنمية: تدر يب الموظفين بين المركز ية واللامركز ية**». القاد ة الادار يون، س ٣، ع ١٢ ــ ١٣، يوليو ــ اكتو بر ١٩٧٤: ٣١ ــ ٣٥.

محمد توفيق صادق. «**التدر يب والتنمية في المملكة العر بية السعودية**». الادارة العامة، ع ٤، شوال ١٣٨٤: ٧ ــ ١٦.

محمد جمال برعي. **التدر يب والتنمية**. القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٣. ٥٣٩ ص.

فن التدر يب الحديث في مجالات التنمية. القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠. ٦٠٣ ص.

محمد حسن عمر. **متابعة أثر البرامج التدر يبية على الخر يجين والرؤساء**. الر ياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٣. ٩٥ ص.

التدر يب

ابراهيم عباس عطيه. **التدر يب للادارة المحلية**. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادار ية، ١٩٧٢. ٨٥ ص.

احمد رشيد «**استخدام اسلوب الحالات في التدر يب و التدر يس في الادارة العامة**». مجلة العلوم الادار ية، س ١٨، ع ٢، اغسطس ١٩٧٦: ٥١ ــ ٦٤.

احمد الصباب. «**تحديد الاحتياجات التدر يبية للمدير ين الاقتصاديين في مجال الصناعة**». التجارة ــ جده، صفر ١٣٩٨: ٣١ ــ ٣٥.

احمد صبرى محمود. **تقو يم اثر التدر يب في المجال الوظيفي: دراسة ميدانية**. الر ياض، معهد الادارة العامة، د. ت. ٤٧ ص.

«**اهتمام متزايد ببرامج التدر يب المتواصلة**». الادارى، مج ٤، ع ٢، فبراير ١٩٧٨: ٣٧ ــ ٣٨.

حسن توفيق. «**اعداد خطة قومية لتدر يب الادارة**». مج ١٠، ع ٣، يناير ١٩٧٨: ٤ ــ ٦.

حسن الحلبي. **تدر يب الموظفين**. بيروت، منشورات عو يدات، ١٩٧٣. ٢٠٦ ص.

حسين الدورى. «**التدر يب الاداري في العراق بين الواقع والطموح**». المجلة العر بية للادارة، س ١، ع ٤، اكتو بر ١٩٧٧: ٤٥ ــ ٥٣.

ز ياد محمد بخيت. «**اسلوب دراسة الحالات واستعمالا ته في مجالات التدر يب**» الادارة العامة، ع ١٣، جمادى الآخرة ١٣٩١: ٥ ــ ١٦.

تدر يب الموظفين كأساس لتنمية الكفاءات البشر ية. الر ياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٣. ٢٦ ص. (ادارة البحوث والاستشارات ــ ٣٣).

التدر يب. الر ياض، معهد الادارة العامة، د. ت. ٧٩ ص.

ز يدان عبد الباقي. «**منهاج تحليل المحتوى والتدر يب الادارى: مع دراسة ميدانية في مجال الا تصال الاداري**» . الادارة، ع ١، يوليو ١٩٧٥: ٧١ ــ ٨٦.

صافي امام موسى. «**اهمية التدر يب في مجال الاعمال المكتبية**». الادارة العامة، (عدد خاص)، ع ١٢، ذو الحجة ١٣٩٠: ٧٥ ــ ٨٤.

محمد شاكر عصفور. «**تدريب الادارة المتوسطة في المملكة العربية السعودية**» الادارة العامة، ع ١٠، جمادى الأخرة ١٣٩٠: ١٧ ــ ٤٠.

محمد صدقي سليمان، عبد المجيد العبد، ومحمد مصطفى السعيد. «**تخطيط القوى العاملة والتدريب: ندوة. المدير العربي، ع ٥٤، يناير ١٩٧٦: ١٨٠٧.**

«**واقع التدريب في القطر العراقي**». التنمية الادارية، س ٣، ع ٥، نيسان ١٩٧٦: ٧ ــ ٢٧.

يوسف التويجرى. «**الألعاب: طريقة تدريب على الادارة**». الادارة العامة، ع ١٠، جمادى الأولى ١٣٩٠: ٧٧ ــ ٨٠.

.« **مسئولية التدريب في الوزارات**». الادارة العامة، ع ١٥، ربيع الاول ١٣٩٣: ١٨ ــ ٢٢.



صدر حديثا عن :

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

اسم المطبوع	ثمن النسخة د ك	ثمن النسخة دولار	اللغة
الطاقة في الوطن العربي (٣ أجزاء)	١٠	٤٠	انجيزي / عربي
مصطلحات اقتصاديات الطاقة	٤	١٦	عربي/انجليزي/فرنسي
الطاقة الشمسية في الوطن العربي	٣	١٢	انجليزي
تطورات الطاقة : استهلاك ، سياسات ، مصادر	١	٤	عربي / انجليزي
مجالات التعاون بين اسكندنافيا والدول العربية	٢٫٥	١٠	عربي / انجليزي
الصناعات اللاحقة لانتاج البترول	١٫٥	٦	انجليزي
مصادر التنمية ومشكلاتها	٢٫٥	١٠	انجليزي

- نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (شهرية بالعربية والانجليزية)

الاشتراك السنوي ٤ ١٦

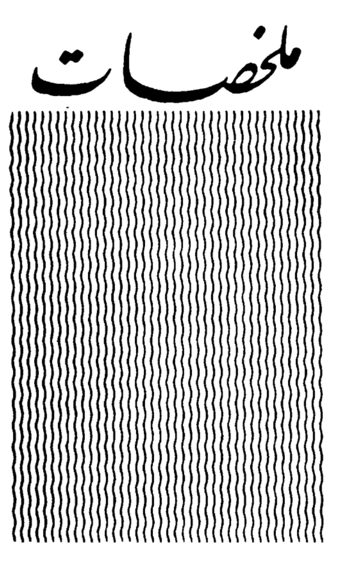
- مجلة « النفط والتعاون العربي » (فصلية - بالعربية ، مع ملخصات بالانجليزية)

والاشتراك السنوي : للأفراد ٣ ١٢

للمؤسسات ١٠ ٤٠

• تطلب من : ادارة الاعلام ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ص ب ٢٠٥٠١ - الصفاة الكويت .

ملخصات





تخصيصات الاستثمار وتنفيذ أهداف خطط التنمية:

طاقة العراق الاستيعابية ١٩٥١ ـ ١٩٨٠

د . عبد الوهاب الأمين

يعـالـج هذا البحث ربط زيادة موارد العراق النفطية منذ اوائل الخمسينات، وخاصة بعد عام ١٩٧٣، بالجهود الانمائية الرامية الى اقامة البنية الارتكازية اللازمة لتنمية الاقتصاد العراقي ومعالجة خلله الهيكلي المتمثل بهيمنة القطاع النفطى على مجمل نشاطاته الاقتصادية، بتوزيع مصادر الدخل وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة القطاع الزراعي الذى تتوفر فيه القدرات الكافية لانطلاقة انمائية حقيقية تتسم ليس فقط بامكانية توفير مقومات الاعتماد على الذات، بل كذلك بالاستمرارية. الا ان هذه القدرات الذاتية قد يتعذر تحقيقها وتطويرها اذا لم تؤدى الخطط الانمائية الى تنمية الموارد البشرية وتطويرها والمحافظة عليها، لأنها تعتبر من اكثر العوامل المحددة للطاقة الاستيعابية. لهذا، يحاول البحث تسليط الأضواء على العوامل الرئيسية التى تحدد طاقة الاقتصاد العراقى الاستيعابية طيلة العقود الثلاثة الماضية بالتعرف على السمات العامة لبرامج وخطط التنمية المختلفة، خاصة فيما يتعلق بالتخصيصات القطاعية والمصروفات الاستثمارية الفعلية، التى عكست انخفاض نسبة التنفيذ فى جميع القطاعات الاقتصادية (ولا سيما فى القطاع الزراعى)، وتحديد معوقات تنفيذ الخطط الانمائية وتحليلها اذ ان الخاصية الأساس التى اتسمت بها تجربة التخطيط الانمائي في العراق قد عكست ان معوقات التنفيذ لا تعزى الى نقص فى الموارد المتاحة وانما الى محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد والتى تتأثر بدورها بمدى القدرة على احداث تحولات نوعية في بنية الاقتصاد العراقى وفي مقدمتها الاستثمار في رأس المال البشري الذي ثبتت جدواه الاقتصادية من تجارب الأقطار الأخرى باعتباره أشد العوامل حسما فى كسر القيد المتمثل بمحدودية الطاقة الاستيعابية ولأنه هو هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حماية المستهلك بالدول النامية

مشاكل وقضايا

د. محمد بسطامي منصور

عادت حركة حماية المستهلك الى الظهور بالولايات المتحدة الامر يكية منذ اوائل الستينات ثم ازدادات في الانتشار هناك وانتقلت الى الدول المتقدمة و بعض الدول النامية منذ ذلك الحين.

ولقد تميزت حركة حماية المستهلك الاخيرة، عن حركات حماية المستهلك السابقة، بانها اشتملت على عدد اكبر من القضايا والمشكلات المتعلقة بحماية المستهلك و بطول الفترة التى استمرت خلالها. وما زالت معظم القضايا والمشكلات والاجهزة المختلفة لهيئة الامم المتحدة. كما نتج عن حركة حماية المستهلك الحالية مجموعة من الحقوق تعرف «بحقوق المستهلك».

و يشتمل هذا المقال على مناقشة لحقوق المستهلك التي تم الاعتراف بها في الولايات المتحدة الامر يكية و بعض الدول المتقدمة، وكذلك مناقشة تفصيلية لقضايا ومشاكل حماية المستهلك بالدول النامية. و يتناول المؤلف باختصار خصائص الدول النامية خصوصا تلك التى تؤثر على النواحي المختلفة لحماية المستهلك، ثم يتناول بعد ذلك مشاكل وقضايا حماية المستهلك بالدول النامية بالتفصيل ومدى تأثير هذه المشاكل على امكانية ممارسة المستهلك لحقوقه التى تم الاعتراف بها ببعض الدول المتقدمة كما تم ايضاحه بالمقال.

وترتبط مشاكل وقضايا حماية المستهلك كما تمت مناقشتها في المقال بالنواحي التالية:

١ ــ مشاكل وقضايا حماية المستهلك الناتجة عن حجم وهيكل الاسواق.

٢ ــ مشاكل وقضايا حماية المستهلك المرتبطة بمدى توفر المنتجات، وانواع المنتجات ومواصفاتها، وخدمات مابعد البيع والضمانات المرتبطة ببيع المنتجات.

٣ ــ مدى تأثير اعتماد الدول النامية على الاستيراد على رفاهية المستهلك وانماط الاستهلاك.

٤ — مدى تأثير نشاطات الشركات الدولية على ظروف تسويق السلع بالدول النامية.

٥ — مشاكل حماية المستهلك الناتجة عن عدم وجود برامج كافية لتوعية المستهلك.

٦ — مشاكل وقضايا حماية المستهلك المرتبطة بنظم التوزيع وسياسات التسعير.



خصائص الخطر والمردود

على الاستثمارات في الاسهم العادية في بورصة بيروت

الدكتور محمد أيمن الميداني

تهدف المقالة الى دراسة خصائص الخطر والمردود على الاستثمارات في الاسهم العادية في بورصة بيروت ومقارنتها مع ذات الخصائص لفرص الاستثمار الاخرى. لمعرفة العائد على الاستثمار تم حساب المؤشرات الآتية. اولا: العائد السنوي على الاستثمار في كل سهم من الاسهم العادية الـ ٣٨ المقبولة في البورصة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣. العائد هنا مؤلف من عائد الربح الموزع ومعدل الربح (او الخسارة) الرأسمالية. ثانيا: العائد السنوي على حقيبة الاستثمار المؤلفة من كافة الاسهم المتداولة. وقد حسب هذا العائد بأخذ وسطي العائد على الاسهم لكل سنة من سنوات الدراسة الاربعة عشر . وقد افترض هنا بأن المستثمر يسيل حقيبة استثماره في نهاية كل سنة ثم يعيد توظيف الاموال الناتجة عنها بالاضافة الى الارباح الموزعة خلال العام و بنسب متساوية في الاسهم المتداولة في البورصة في بداية السنة اللاحقة. ثالثا: تم تصنيف الاسهم المقبولة في البورصة الى اربع فئات صناعية هي اسهم صناعة توليد الكهرباء، الاسهم العقارية، اسهم الصناعات التحويلية، واسهم مختلفة. وقد احتسب العائد السنوي على الاستثمار في كل من الفئات الصناعية بأخذ وسطي العائد لاسهم كل فئة لكل سنة من سنوات الدراسة.

ولتحديد العائد الذي كان من الممكن ان يحققه مستثمر ما خلال فترة الدراسة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ وخلال فترتين فرعيتين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ احتسب الوسطي الهندسي للتوزيع الزمني لمعدلات العائد السنوية على الثروة المستثمرة في حقيبة السوق (التي تشمل كافة الاسهم في بورصة) وفي كل فئة صناعية. اما خطر هذا العائد فقد تم قياسه بالتغير في المردود عبر الزمن. لذلك تم حساب الانحراف المعياري ومعامل التغير على عائد حقيبة السوق وحقائب فئات الصناعة خلال فترة الدراسة والفترتين الفرعيتين.

لعل اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي الآتية. اولا: ان معدلات العائد على الاستثمار في حقيبة السوق تتقلب بحدة من سنة الى اخرى، حيث تراوحت بين ـ ٩٫٨٥ بالمئة عام ١٩٦٩ و ٤٩٫٧ بالمئة عام ١٩٧٢. كما ان العائد

كان سلبيا خلال خمسة سنوات من سنوات الفترة الاربعة عشر . ان هذا التقلب في العائد ناتج عن التقلبات الحادة في اسعار الاسهم بدليل ان معدل الربح الرأسمالي يتراوح ما بين – ٤ر٢٦ بالمئة عام ١٩٦٩ و ٧٦ر٤١ بالمئة عام ١٩٧٢. بالمقارنة فان عائد الربح الموزع يبدو اكثر استقرارا حيث يتراوح مابين ٨١ر٢ بالمئة عام ١٩٦٥ و ٥٤ر١٦ بالمئة عام ١٩٦٩. ثانيا: لقد كان بوسع المستثمر في حقيبة تشمل كافة الاسهم العادية في بورصة بيروت ان يحقق عائد وسطي سنوي مركب ١٣ر١٢ بالمئة خلال فترة الدراسة و بمعامل تغير يساوي الى ٣٥ر١. بالمقارنة ان المستثمر الذي اختار ان يوظف أمواله في الحسابات المجمدة لسنة في المصارف اللبنانية كان من الممكن ان يحقق عائداً وسطيا سنويا مركبا مقداره ٦ بالمئة، ولكن بمعامل تغير ادنى بكثير و يساوي الى ١١٢ر. . هذا يعني ان الاستثمار في البورصة يحقق ضعف العائد على الحسابات المجمدة ولكن بخطر اكبر بأثني عشر ضعفا. ثالثا: ان نصف العائد على الاستثمار في حقيبة البورصة ناتج عن الارباح الموزعة والنصف الآخر عن الربح الرأسمالي. لكن خطر عائد الربح الرأسمالي بحسب معامل تغيره البالغ ٦ر٢ اكبر بخمسة اضعاف من خطر عائد الربح الموزع. رابعا: بمقارنة اداء الاستثمار في حقيبة البورصة في الفترتين، يتبين ان وسطي العائد السنوي في الفترة الثانية اكبر وأقل تغيرا، حيث يبلغ ٤٥ر١٧ بالمئة بمعامل تغير ١٢ر١ بالمقارنة مع ٧ بالمئة ومعامل تغير ٤٣ر١ في الفترة الاولى. خامسا: شكل عائد الربح الموزع ثلاثة ارباع العائد في الفترة الفرعية الاولى ونصف العائد في الفترة الفرعية الثانية. سادسا: ان وسطي العائد السنوي يختلف اختلافات هامة بين فئات الصناعة حيث يتراوح بين ٥ر٤ و ١٦ بالمئة. ان فئة الصناعة التي تحقق اعلى عائد على حقيبة الاستثمار هي المؤلفة من اسهم فئة الصناعات المختلفة (٨٢ر١٥ بالمئة)، يليها اسهم الصناعات التحويلية (٩٢ر١١ بالمئة)، فاسهم صناعة توليد الكهرباء (٨ بالمئة)، فالاسهم العقارية (٤٤٨ بالمئة). سابعا: يبدو ان العائد على حقائب الاستثمار في الفئات الصناعية تتناسب عكسياً مع درجة الخطر مقاسة بمعامل التغير. ان هذه النتيجة هي العكس تماما لما يتوقع عادة. ان التفسير الاولي الممكن اعطاؤه لهذه النتيجة هو ان المتعاملين في بورصة بيروت يتميزون بعلاقة تفضيل الحب للمخاطرة بحيث انهم مستعدون لأخذ الخطر في الاستثمار ولو كان ذلك على حساب العائد المتوقع طالما ان هناك احتمالات لربح كبير.

The Arab Gulf: A Study in Economics and Social History.

A. AL-Tamimi

Much of the emphasis of this study is on economic and social aspects of the Arabian Gulf region. Before the advent of the oil industry, pearling and trade were the most valuable sources of economic activity in the region. The pearling industry did, however, have favourable effects on the life of the society at that time.

Since the 1950's oil has brought fundamental changes in the economic and social structure. Despite the fact that oil remains the largest single economic activity the region has relied on, commerce has also played an important part. There is a considerable opportunity for real development in various fields, but tribal thought has hindered such development. The economic and social achievements apparently seem remarkable but its realty shows that they will not have influenced the future positively, hence considerable efforts should have been made to develop the region by rebuilding the society economically and socially.

Securing future income can be accomplished by investing the oil money inside the region and in the underdevelopment countries. The study also dealt with the impact of immigration on the population structure in the Gulf which has been enormous. There has been a negative social, economic and cultural impact of the non-Arabs on the Arabian Gulf society.

On the Business, Economic and Social Applications of Computers in the Arab World: Aspirations and Practical Realities

A. Noor

The first part of this paper summarises the state of the art in computer technology and its business, economic and social applications.

The second part details a survey of current significant applications of computer resources in the Arab world. This survey is based on the research, observations, and practical experiences in several organisations having computing resources. Analysis in this part indicates the existence of a number of major problem areas at the individual, organizational and the macro levels.

The final part outlines a strategy for bridging the gap between the expectations on one hand, and the realities of using computers on the other. Such a strategy could be implemented on three distinct fronts; namely, professional associations or institutes, educational centers and institutions, and business or government organizations.

Geography and its Relationship to the Social Sciences

M. A. EL-Farra

Geography is an independent discipline that deals with physical, social and formal sciences without being part of them. This paper seeks to examine the interrelations between geography and the social sciences. Geography studies phenomena spatially and analyses the interaction among them and among their elements and components.

Since social and economic phenomena in all regions of the world have emerged nowadays as important issues needing study and discussion, geographers who for a long time were involved in traditional and classical topics began to be induced to contribute to the study of such matters. The participation of geographers in social and economic topics stimulated deep cooperation with researchers in social sciences. For instance, geographers discovered the concept of region but economists succeed in defining it on a scientific bases. The result of the common interest of geographers and economists was the emergence of new fields of study and sub-disciplines such as space economy and regional science. This paper believes that more cooperation between geography and social sciences will take place in the near future. This cooperation may bring geography nearer to social science than physical sciences.

The European Monetary System:
Objectives & Potentials

I. Najjar

The purpose of this study is three fold.

First: A comprehensive review and critical evaluation of the various stages and trials of the European monetary co-operation, within the framework of the European economic integration and international economic events, particularly those pertaining to the International Monetary System. Among other subjects it covers the Raymond Barre Plan, the Pierre Werner Report and the council special committee report, all advocating the establishment, in stages, of an economic and monetary union to be realized by the year 1980.

Second: A detailed exposition of the European Monetary System; principles and objectives, adopted by the European Council in December 1978. A comparison is made between the systems of the Snake Arrangement and the International Monetary System.
The comparison covers the following:
a) The European Monetary Unit and its Role.
b) The Exchange Rate and the Intervention Mechanism.
c) The Credit System.
d) The Resource Transfer System.

Third: A critical evaluation of the system.

ECONOMICS OF RANKING MUTUALLY EXCLUSIVE INVESTMENT PROJECTS UNDER INFLATION

M. El-Azma

In analysing the impact of inflation on decisions concerning allocation of capital, the literature on capital budgeting has been generally concerned with the effect on net present value of a single independent investment opportunity. However, by taking cognizance of the recent emphasis on the portfolio level and general capital market equilibrium in taking financial decisions, it is apparent that there is a need to extend the analysis to the case of ranking mutually exclusive investment projects.

The purpose of this article is to present an analysis of the impact of changing prices on capital budgeting decisions involving consideration of the interdependencies among competing mutually exclusive projects. In the first part of the paper a general model of the impact of inflation of ranking mutually exclusive opportunities was presented under several restrictive assumptions, by an appeal to the concept of "Fisher's intersection". The assumptions of the model were then relaxed, **ceteris paribus,** to allow for the introduction of several factors bearing upon the issue. These factors include: the effect of differing depreciation policies under taxation, ranking projects differing in asset lives, sensitivity of products and factors prices to general price-level movement, the effect of different cost structures implied by competing projects, the effect of the monetary debtor creditor hypothesis on ranking, and the effect of capital market imperfection.

Throughout the analysis presented in the paper, due consideration was given to the literature pertaining to this topic; by offering a synthesis of some of the arguments, and by extending some of the conclusions arrived at by previous writers on the subject.

قواعد وأسس النشر بالمجلة

أ - الابحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١ - ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة في اللائحة الداخلية) والتى تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة. وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادى (٤٠٠٠) كلمة، وذلك عدا الحواشى اللازمة التى يرجى ان تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث.
أما الأبحاث التى تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة، داخل الكويت أو خارجها، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد ان تتم مناقشتها، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العملية التي تقوم المجلة بنشرها.

٢ - وكى يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر، يؤمل ان يراعى واضع البحث الملاحظات التالية:

أ - اعتماد الاصول العلمية في إعداد وكتابة البحث.

ب - ألا يكون قد سبق نشره.

ج - ان تزود المجلة بثلاث نسخ مطبوعة من الدراسة المراد نشرها، علاوة على **خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية.**

د - تضمين غطاء عنوان البحث اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذى ينتمي اليه. **ويرجى ان يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف وبخاصة القسم الذى يعمل فيه، وعنوانه الكامل.**

٣ - ترسل الأبحاث معنونة الى رئيس التحرير، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، ص ب / ٥٤٨٦ .

٤ - وبعد ان تصل الابحاث الى رئيس التحرير يتم عرضها - على نحو سرى - على محكمين (اثنين أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير.

٥ - وفي خطوة لاحقة، يقوم رئيس التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالرأى النهائي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

أ - يبلغ اصحاب الابحاث التى تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحر ير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين.

ب - اما الابحاث التى يرى المحكمون وجوب اجراء بعض التعديلات عليها أو الاضافات اليها قبل نشرها، فستعاد الى أصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر.

ج - وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التى تعالجها المجلة، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية، أو غير ذلك من الأسباب، فان رئيس تحر ير المجلة سيقوم بتبليغ أصحابها بذلك.

د - يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذى يتضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجانا.

٦ - الابحاث التى تصل الى المجلة لا ترد الى أصحابها.

٧ - يبلغ رئيس التحر ير أصحاب الابحاث عن استلام المجلة أبحاثهم خلال اسبوع من تار يخ الاستلام، على ان يبلغوا بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.

٨ - يتوجب على صاحب البحث، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر، ان يقوم بتبليغ رئيس تحر ير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر، دون علم «مجلة العلوم الاجتماعية»، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول أية أبحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث.

٩ - يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب . و يراعى في اولو يات النشر الاعتبارات التالية.

أ - تار يخ استلام رئيس التحر ير للدراسة المعينة.

ب - طبيعة الموضوع الذى تعالجه، ذلك ان من سياسة «المجلة» عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته.

ج - مصدر البحث، ذلك ان من سياسة «المجلة» تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن أكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد.

١٠ - تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة

١١ - تدفع المجلة لأصحاب الابحاث التى تقبل للنشر مكافأة مالية رمز ية مقدارها (٥٠) دينارا كو يتيا

ب - مراجعة الكتب:

و بالاضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة، تقوم «مجلة العلوم الاجتماعية» بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التى تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . و يراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية:

١ - ان تكون الكتب المنوى مراجعتها حديثة النشر أى صادرة بعد العام ١٩٧٠، أو تقترحها السكرتار ية وهيئة التحر ير للمراجعة .

٢ - ان لا تنشر المراجعة في أية مجلة اخرى.

٣ - ان يكون حجم النقد والمراجعة بحدود (٥) صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الا يجاز ضمن هذه الحدود . وفي هذا المجال، يفضل تقسيم العرض والنقد، بشكل مباشر أو ضمنى، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج.

٤ - ان يرسل منها ثلاث نسخ مطبوعة .

٥ - ان تحوى الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق، واسم المؤلف، ودار النشر، وتار يخه، مع ذكر عدد صفحات الكتاب، وثمنه ان امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العر بية، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتار يخ بلغة النشر الاصلية ذاتها.

٦ - تدفع «مجلة العلوم الاجتماعية» لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التى تقرها المجلة مكافأة مالية رمز ية مقدارها (٢٥) دينارا كو يتيا، علاوة على نسختين مجانيتين من العدد الذى نشرت فيه المراجعة.

ج - ندوة العدد :

وايمانا من هيئة تحر ير المجلة بأن ثمة مواضيع، هي في صلب العلوم الاجتماعية، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات، وادراكا منها لضرورة ز يادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية، على ان تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة رئيس التحر ير . وفي هذا المجال، ترحب هيئة التحر ير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمز ية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٥) دينارا كو يتيا باستثناء منظم ومحرر الندوة الذى يتقاضى (٥٠) دينارا كو يتيا.

د التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٥) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وأبحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون ان يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة.

هـ - دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة.

و - قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية، شيئا فشيئا، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع - مناقشات :

وأخيرا، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلمية فيما ينشر من أبحاث في المجلة . وفي هذا المجال، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التى تظهر على صفحات الاعداد المختلفة.

or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to .

Editor
Journal of the Social Sciences
P.O. Box 5486
Kuwait University
Kuwait.



consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).

b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

c- Renumeration for an article accepted for publication will be 50 KD (approx. 140 $ U.S). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.

d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3- Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.

4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article

5- The renumeration for a book review is 25 KD. ($ 75 U.S)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in

Kuwait University
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.

2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and the name of the university or institute with which the author is associated.

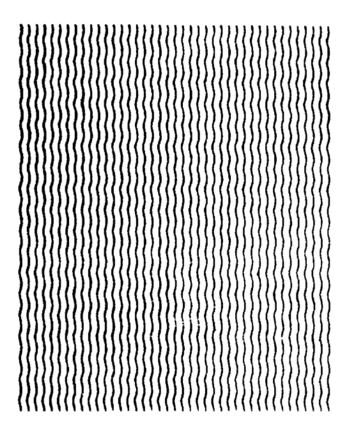
3) A separate sheet should be attached listing the following information: accademic achievements, previous publications, exact current address.

4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.

5) Publication procedures are as follows.

a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for

فهرس المجلة



فهرس المجلة

اولا: المقالات العربية:

- د. حسين حريم. **القيادة الادارية: مفهومها وأنماطها.** العدد الرابع/ السنه الرابعة. يناير ١٩٧٧. ٢١ ـ ٤٠.

- د. سمير نناغو. **الدول النامية و بعض مشاكل التمويل الانماني.** العدد الرابع/ السنة الرابعة. يناير ١٩٧٧. ص ٦٩ ـ ١٠٣.
- د. عاطف أحمد. **سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج.** العدد الرابع/ السنة الرابعة. يناير ١٩٧٧. ص ٧ ـ ٢٠
- د. عمار بوحوش. **ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي.** العدد الرابع/ السنة الرابعة. يناير ١٩٧٧ ـ ص ١ ـ ٦٨.

- د. محمد عيسى برهوم. **مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الاردن.** العدد الاول/ السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٧ ـ ٣٦
- د. حميد القيسي. **الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة.** العدد الاول/ السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٣٧ ـ ٦٢
- د. اسعد عبد الرحمن. **ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق.** العدد الاول/ السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ـ ٦٢ ـ ٧٨.

- د. محمد العوض جلال الدين. **السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث.** العدد الاول/ السنة الخامسة. ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٧٩ ـ ٧٠٢.

- د. محمود محمد الحبيب. **الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون.** العدد الثاني/ السنه الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦ ـ ٢٧
- د. علي السلمي. **نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت.** العدد الثاني/ السنه الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٢٨ ـ ٥٢.
- د. صالح الخصاونة. **صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري ـ الاردني.** العدد الثاني/ السنة الخامسه ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٥٣ ـ ٦٨

- د. عبد الرسول سلمان. **بعض المشاكل والحلول في التمويل الانماني للاقطار النفطية.** العدد الثاني/ السنة الخامسه ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦٩ ـ ٨٢.

- د. عبد الله النفيسي. **معالم الفكر السياسي الاسلامي. العدد الثالث/** السنه الخامسه ـ **اكتوبر ١٩٧٧** ـ ص ٦ ـ ٢٦

- د. عاطف احمد فؤاد، **في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ**، العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٢٧ ـ ٣٤ .
- د. علي عبد الرحيم، **تكاليف التسويق: دراسة تحليلية انتقائية** ـ العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٣٥ ـ ٤٥ .
- د. سليمان عطية، **أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية**، العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٦٧ ـ ٨٨
- د. محي الدين توق/**التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي ـ مدخل نظري**، العدد الرابع/السنة الخامسة يناير ١٩٧٨، ص ٦ ـ ٢٦ .
- د. هناء خير الدين. **اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية**، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨، ص ٢٧ ـ ٥٧.
- د. اسحق القطب. **استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية**، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ـ ص ٥٨ ـ ٧١.
- د. صقر احمد صقر، **الادخار واستراتيجية التنمية في مصر**، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ـ ٧٢ ـ ١٠٤
- د. عرفان شافعي، **الصناعة التحويلية في العالم العربي، تقييم لواقعها واهدافها**، العدد الاول/السنة السادسة، ابريل ١٩٧٨ ـ ص ٧ ـ ٣٨.
- د. فرح السطنبولي، **الاحياء القصديرية في المدن الشمال ـ افريقية**، العدد الاول/السنة السادسة ـ ابريل ١٩٧٨، ص ٣٩ ـ ٥٨.
- د. ناهد رمزي، **المرأة والعمل العقلي: منظور سيكولوجي**، العدد الاول/السنة السادسة، ابريل ١٩٧٨، ص ٥٩ ـ ٧٤.
- د. محمد عدنان النجار، **مجموعات العمل والقيادات الجماعية**، العدد الاول/السنة السادسة، ابريل ١٩٧٨، ص ٧٥ ـ ٩١.
- د. السيد محمد الحسيني، **نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع**، العدد الثانى/السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٧ ـ ٢٦ .
- د. اسكندر النجار، **الدول النامية وتحديات التكنولوجيا**، العدد الثاني/السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٢٧ ـ ٤٤ .
- د. زيدان عبد الباقي، **حول دوافع و بواعث السلوك الانساني**، العدد الثاني/السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٤٥ ـ ٦٢ .

- د. يحيى حداد. **دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.** العدد الثاني، السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨. ص ٦٦٢ ــ ٨٣

- د. عبد الله النفيسي. **الجماعية في دولة الاسلام.** العدد الثالث/ السنة السادسة. اكتوبر ١٩٧٨. ص ٧ ــ ٢٤ .
- د. صفوت فرج. **الابداع والفصام.** العدد الثالث/ السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨. ص ٢٥ ــ ٥٠ .
- د. اسماعيل ياغي. **العراق والقضية الفلسطينية.** العدد الثالث/ السنة السادسة. اكتوبر ١٩٧٨. ص ٥١ ــ ١٠١ .
- د. محمد يوسف علوان. **عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي.** العدد الثالث/ السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨. ص ١٠٢ ــ ١٢٨ .
- د. عبد الاله ابو عياش. **تطور النظرية الجغرافية.** العدد الثالث/ السنة السادسة. اكتوبر ١٩٧٨. ص ١٢٩ ــ ١٤٤ .
- د. كمال المنوفي. **التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر.** العدد الرابع/ السنة السادسه. يناير ١٩٧٩. ص ٧ ــ ٢٨ .
- د. أحمد عبد الباسط **حول العلاقة الوظيفية في التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة.** العدد الرابع/ السنة السادسة. يناير ١٩٧٩. ص ٢٩ ــ ٤٣ .
- د. حامد الفقي، د. تيسير ناصر. جميل عبده. **تقويم واقعي لاوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت.** العدد الرابع/ السنة السادسة. يناير ١٩٧٩. ص ٤٥ ــ ٦٧ .
- د. سبع ابو لبدة. **مص الاصابع.** العدد الرابع السنه السادسه. يناير ١٩٧٩. ص ٦٩ ــ ٨٤ .
- د. محمد اللبسي. **التنمية الاقتصادية في مصر: دراسة تحليلية.** العدد الرابع/ السنة السادسه. يناير ١٩٧٩. ص ٨٥ ــ ٩٩ .
- د. حميد القيسي. **نحو سياسة بترولية عربية مشتركة.** العدد الاول السنه السابعه. ابريل ١٩٧٩. ص ٧ ــ ٢٦
- د. عبد الستار ابراهيم. **التوجيه التربوي للمبدعين.** العدد الاول السنة السابعه. ابريل ١٩٧٩. ص ٢٧ ــ ٦١
- د. عاطف احمد فؤاد. **المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة.** العدد الاول/ السنه السابعه. ابريل ١٩٧٩. ٦٢ ــ ٨٢

- د. سامي خصاونة، **التخطيط التربوي والتنمية**، العدد الاول/السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٨٢ ـ ٩٤ .
- د. أمين محمود، **نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر**، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٧ ـ ٣١ .
- د. سمير نعيم احمد، **التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية**، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٣٣ ـ ٤٤.
- د. بدرية العوضي، **اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن «كامب ديفيد» في ضوء القانون الدولي**، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٤٥ ـ ٦٢ .
- د. عماد الجواهري، **الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة، من تاريخ الدولة العثمانية**، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٦٣ ـ ٨٠ .
- د . عبدالله الأشعل، **محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية**، العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٩.
- د. اسكندر النجار، **نحو نظام نقدي دولي جديد**. العدد الثالث/السنة السابعة ـ تشرين اول ـ اكتوبر ١٩٧٩، ص ٤٥ ـ ٨٤ .
- د. فيصل مرار **مشاركة العاملين في الادارة**. العدد الثالث/السنة السابعة ـ تشرين اول ـ اكتوبر ١٩٧٩، ص ٨٥ ـ ١٢٣ .
- د. محمد السيد ابو النيل، **دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين**، العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين اول/اكتوبر ١٩٧٩ ص ١٢٤ ـ ١٤٨ .
- د. كمال المنوفي، **السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية**، العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ٧ ـ ٢٦ .
- د. داوود عبده، **نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي**، العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ٢٧ ـ ٤٠ .
- د . عواطف عبدالرحمن، **الخليج وقضاياه في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل** ـ العدد الرابع / السنة السابعة ـ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠، ص ٤١ ـ ٥٥ .

- عبد ضمد الركابي، **الاصول التار يخية للموقف العر بي من النظر يات العرقية والطبقية**، العدد الرابع/السنة السابعة ــ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ٥٧ ــ ٧٦ .
- عبد الغفار رشاد، **تبقرط العملية السياسية**،العدد الاول/السنة الثامنة ابر يل ١٩٨٠ ــ ص ٦ ــ ٣٢ .
- د. سلطان ناجي، **الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمنى**، العدد الاول/السنة الثامنة ــ ابر يل ١٩٨٠ ــ ص ٣٥ ــ ٧٤ .
- د. فتحى عبد الرحيم، **دراسة للتفاعل الأسرى كأحد الابعاد الفارقة في برنامج التقو يم السيكولوجى للمعوقين**، العدد الاول/السنة الثامنة ابر يل ١٩٨٠، ص ٧٥ ــ ١٠٢ .
- د. سهير بركات. **الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة**، العدد الاول / السنة الثامنة ــ ابر يل ١٩٨٠ ــ ص ١٠٣ ــ ١١٩.
- د . رمزي زكي ، **الازمة الراهنة في الفكر التنموى**: العدد الثانى/السنة الثامنة ــ يوليو ١٩٨٠ ــ ص ٧ ــ ٦٩ .
- د. عبد الرحمن الاحمد، د. صالح جاسم، **التر بية العملية: وضعها الحالى، البرامج المقترحة واثر ذلك فى اعداد معلمى المستقبل فى كلية التر بية بجامعة الكو يت** ــ العدد الثانى/السنة الثامنة ــ يوليو ١٩٨٠ ــ ص ٧١ ــ ٩٧ .
- د. رابح تركى، **حقوق الطفل بين التر بية الاسلامية والتر بية الغر بية الحديثة**، العدد الثانى/السنة الثامنة، يوليو ١٩٨٠، ص ٩٩ ــ ١٣٠ .
- د. أحمد الخطيب، **التر بية المستمرة : سياستها، برامجها، وأساليب تنفيذها**، العدد الثانى، السنة الثامنة ــ يوليو ١٩٨٠، ص ١٣١ ــ ١٥٦ .
- د. فهد الثاقب، جوز يف سكوت، **موقف المواطن الكو يتى من الجر يمة والعقاب**، العدد الثالث/السنة الثامنة ــ اكتو بر ١٩٨٠ .
- د. محى الدين توق ــ **المستوى الاقتصادى الاجتماعى والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقى عند عينة من الاطفال الاردنيين : دراسة تجر يبية**، العدد الثالث/السنة الثامنة ــ اكتو بر ١٩٨٠ .

- د. عاطف احمد فؤاد، **علم الاجتماع : التحديات الايديولوجية، ومحاولات البحث عن الموضوعية**، العدد الثالث/ السنة الثامنة اكتوبر ١٩٨٠.
- د. فيصل السالم، **التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت: دراسة أولية**: العدد الثالث/ السنة الثامنة/ اكتوبر ١٩٨٠.
- د. محمد سلامه آدم، **مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية**، العدد الرابع / السنة الثامنة، يناير ١٩٨١
- د. حامد الفقي، **اثر اهمال الأم على النمو النفسي للطفل**، العدد الرابع/ السنة الثامنة، يناير ١٩٨١
- د. طلعت منصور، **علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية**، السنة الثامنة، يناير ١٩٨١

- د. وليد سليم التميمي، **مفهوم التسوية السياسية**، العدد الأول / السنة التاسعة، آذار / مارس ١٩٨١.
- د. اسماعيل مقلد، **دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية**، العدد الأول / السنة التاسعة، آذار/ مارس ١٩٨١.
- د. انور الشرقاوي، **الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت**، العدد / الأول/ السنة التاسعة، آذار/ مارس ١٩٨١.
- د. عبدالرحمن الأحمد، **لعب المحاكاة وامكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت**، العدد الأول / السنة التاسعة، آذار / مارس ١٩٨١.

ثانيا: ندوات

- **ثبات او تغير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الاجتماعية في الغرب**، د. اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير)، العدد الاول/ السنة الرابعة، ابريل ١٩٧٦، ص ٩١ ـ ١٠٩ ط.
- **النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي**، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني/ السنة الرابعة، يوليو ١٩٧٦، ص ٩٢ ـ ١٢٤ .
- **مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية**، د. أسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث/ السنة الرابعة، اكتوبر ١٩٧٦، ص ٥٥ ـ ٧١ .

- **حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية**، د. محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ١٢٨ ـ ١٥٢.
- **العالم الثالث والنظام الدولي الجديد**، د. فهمي الصدى (تنظيم وتحرير)، العدد الاول/السنة الخامس، ابريل ١٩٧٧، ص ١٠٢ ـ ١٢٢.
- **الصراع حول البحر الاحمر**، د. عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/السنة الخامسة، يوليو ١٩٧٧، ص ٨٥ ـ ١٠٩.
- **التحضر ومشكلاته في الوطن العربي**، د. عبد الاله ابو عياش (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث، السنة الخامسة، اكتوبر ١٩٧٧، ص ٩١ ـ ١٠٦.
- **ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية**، د. محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير)، العدد الرابع، السنة الخامسة، يناير ١٩٧٨، ص ١٠٧ ـ ١٣٤.
- **أبعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية الى المدن في الوطن العربي**، د. اسحق القطب (تنظيم وتحرير)، العدد الاول/السنة السادسة، ابريل ١٩٧٨، ص ٩٥ ـ ١٢٠.
- **مشكلة التخلف في الوطن العربي**، د. عمار بوحوش (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني/السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٨٥ ـ ٩٨.
- **التربية والتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية**، د. محي الدين توق (تنظيم وتحرير) ـ العدد الثالث/السنة السادسة ـ اكتوبر ١٩٧٨، ص ١٤٨ ـ ١٦١.
- **التعاون الاقتصادي الخليجي**، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/السنة السادسة ـ يناير ١٩٧٩، ص ١٠٤ ـ ١١٧.
- **التغير الاجتماعي في الوطن العربي**، د. كامل ابو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول/السنة السابعة ـ ابريل ١٩٧٩، ص ١١٩ ـ ١٣٤.
- **دول العالم الثالث**، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/السنة السابعة ـ يوليو ١٩٧٩.
- **التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية**، د. اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ـ العدد الثالث/السنة السابعة، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩، ص ١٥٢ ـ ١٧٠.
- **دور الجامعات في العالم الثالث**، د. احمد ظاهر (تنظيم وتحرير) ـ العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ـ ص ٨١ ـ ١٠٦

- **التنمية الشاملة ... ما هي ومن اين تبدأ**، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير)، العدد الاول ـ السنة الثامنة/ابريل ١٩٨٠، ص ١٢٤ ـ ١٤٩ .
- **قضية الامن الخليجى، المفهوم والتحديات**، د. وليد مبارك (تنظيم وتحرير)، العدد الثانى ـ السنة الثامنة/يوليو ١٩٨٠ ـ ص ١٥٩ ـ ١٧٧ .
- **الا تجاهات المعاصرة فى علم نفس الطفل**، د. عبد الرحيم صالح (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث/السنة الثامنة، اكتوبر ١٩٨٠ .
- **الاغتراب** ،د. حليم بشاي (تنظيم وتحرير) العدد الرابع / السنة الثامنة، يناير ١٩٨١
- **مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي**، د . محمود خضير (تنظيم وتحرير) العدد الاول / السنة التاسعة ، آذار / مارس ١٩٨١ .



A. D. Issa, *The Financial Market in Jordan*, No. 1, Vol. 8, April 1980.

N. Al-Sayegh, *Alienation: A Multi-Dimensional Enterpretation*, No. 1 Vol. 8, April 1980.

F. Baali & J. Brice, *Ibn Khaldun and Karl Marx: On Dialectical Methodology*, No. 1, Vol. 8, April 1980.

A. Saleh, *The Relationship Between Cognitive Development and School Achievement*, No. 2, Vol. 8 July, 1980, pp. 1 - 15.

A. AL-Abed, *Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World*, No. 2, Vol. 8, July, 1980, pp. 16 - 28

N. Eid, *The Kuwait Capital Market*, No. 2, Vol. 8, July, 1980, pp. 29 - 44

— S. Al-Qudsi, *Growth and Distribution in the Kuwait Economy 1960-1975. A Production Function Approach, No. 3. Vol. 8 October , 1980.*

— H. Bishay, *Maternal Self-Concept and Children's Academic Achievement, No. 3, Vol. 8, October, 1980.*

— J. Harris & S. Harik, *Dynamic Considerations in the Pricing of Public Enterprise and the Policy Maker's Objectives Revealed by Preferecne : An Application to Selected Asian Economies, No. 4, Vol. 8, January 1981.*

— F. Sakri, *The Arab National Character : A Critique, No. 4, Vol. 8, January 1981.*

— A. Al-Moosa, *Non-Arab Immigration to Kuwait with Special Reference to Asian Immigrants, No. 4, Vol. 8, January 1981*

— S. W. Romahi, *The Diplomacy of Resources in Arab-Japanese Relations*, No. 1, Vol. 9, March 1981.

— A. Dhaher, *Bureaucracy and Social Alienation: The Case of King Abdul-Aziz University*, No. 1, Vol. 9, March 1981

H. Ayesh, *Information is a Form of Energy*. No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 228-247.

- W. Wahba, *Cost-Benefit Analysis Applied to Technology*. No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 229-240.

- J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization*. No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 209-228.

- A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics*. No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 186-207.

- S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview*, 1950-1976, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 1-36.

- M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man*. No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 38-50.

- S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 52-59.

- H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 1-27.

- M. Naji, *An Integrated Approach to Manpower Development in the Arab World*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 28-55.

- F. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun*. No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 57-72.

- E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration*. No. 3, Vol. 7, October 1979.

- W. G. Wahba, *Factor Prices and the Choice of Technology in Developing Countries*. No. 3, Vol. 7, October 1979.

- A. Al-Koubaisy, *Classical vs Modern Organization Theories in Developing Countries*. No. 3, Vol. 7, October 1979.

- A. Bouhouch, *Bureaucracy and its Impact on the Social Integration in the Arab World: A Descriptive Analysis*. No. 4, Vol. 7, January 1980.

- S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron-Client Relationship*. No. 4, Vol. 7, January 1980.

- Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond Toward a Theory of Structural Functional Change*. No. 4, Vol. 7, January 1980.

H Faris & J Gaffney, *Three Studies of Social Change in the Middle East A Re-Evaluation*, No. 1, Vol V April 1977, pp 44-59

S Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development*, No 2, Vol V, July 1977, pp 1-17

R Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries*, No. 2, Vol V, July 1977, pp 18-27

I Farley & D Kefgen, *Unity from Hostility A Critique of the Psychosocial Perspective on the Middle East*, No 3, Vol. V, October 1977, pp 1-10

S El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations*, NO 3, Vol V, October 1977 pp 11-29

K Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait*, No 4, Vol. V, January 1978, pp 236-271

Y Haddad *Mannheim's Concept of the "Detached Intellectual"*, No 4, Vol V, January 1978, pp. 221-235

W Khadduri *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony*, No 4, Vol V, January 1978, pp 208-218

F Saddy, *Inter-Regional Interaction An Alternative Approach to the Study of International Relations*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp 192-207

W Wahba, *Joint Ventures Myth and Reality*, No F, Vol VI, April 1978, pp 228-242

J Prager, *Social Administration and Social Change*, Vol 1, Vol. VI, April 1978, pp. 189-227

S Magee, *Tarrif Preferences for Less Developed Countries* No 2, Vol VI, July 1978, pp. 231-275.

A Kuroda, *Ethnicity and International Relations. Japanese Investments in Hawaii*, No. 2, Vol VI, July 1978, pp. 197-230.

B Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study*, No 3, Vol VI, October 1978, pp 273-293

G. Szurovy & S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf) Problems, Prospects, and Potential Instability*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 249-272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:

- A. Karam, *Economic Dependence and the Size of Nations*. No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 163-177.

  F. Sakri, *Hardened Beliefs and Substenance of the Political Order*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 150-163.

- G. Farah, *Land Tenure and Land Use in Arid Zones with Implications for Middle Eastern Countries*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 178-186.

- W. Sharkas, *Societal Accounting: A Behavioral View*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 201-207.

- A. D. Issa, *Quantification of the Investment Risk*, No. 2, Vol. IV. July 1976, pp. 235-249.

- H. Kheir El-Din, *The Pattern of Income Distribution in the World: A Statistical Study*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 175-206

I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World*. No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 207-234.

- C. Prager, *Reflections about Systems "Theorists" in Search of International Politics*. No. 3, Vol IV, October 1976, pp. 177-202.

- I. Harik, *Structural-functional Analysis and the Study of Politics*. No. 3, Vol. IV, October 1976, pp 203-223.

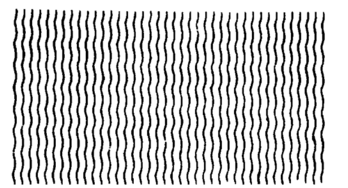
- B & S. Abu-Laban, *Female Education in the Arab World*. No. 4, Vol IV, January 1977, pp 257-276

- T. Farah & F. Al-Salem, *An Exploratory Analysis of Correlates of Political Violence in Thirteen Arab States*, No. 4, Vol. IV, January 1977, pp. 241-256

- E. A Early, *The Emergence of an Urban Za'im A Social Network Analysis*, No 1, Vol V, April 1977, pp. 1-25.

- G. Elghazzawy, *The Social Welfare System. A Conceptual Approach*, No 1, Vol V, April 1977, pp. 26-42

INDEX OF THE JOURNAL



to differences in goals, values, beliefs, and to "human nature" constraints on purely rational behavior. But most important of all, he assumes that "even if there were no differences (in these respects)..., carrying out the rationalization process in numerous distinct quasi-autonomous social units (nominally sovereign national states) would still be very likely to produce uniform results" (p. 150). Therefore, to the question "are all industrial societies becoming alike ?" Moore answers both in affirmative and negative terms. That is to say, the structural uniformaties in industrialized societies are not to be viewed as symptoms of a look-alike world, but rather as the consequence of the rationalization process.

Only by extention does Moore attend to answer the question "are all societies becoming alike ?". In this respect, the author contends that although all countries of the world are exhibiting more similarities than ever before, accentuated diversity still persists in the extent to which the applications of rationalization are carried out. By attending to what has been characterized as the confrontation between "North" versus "South" or between poor and rich countries, Moore finds that greater differentiation exists between these categories than within them.

Despites Moore's great contribution to discrediting the unidimentionality of some economic growth models of modernization and his attempt at reformulating a theory that accounts for both economic growth and social structure and culture, he nevertheless falls short on two counts. First, when attending to modernization in the less-developed countries in terms of structural rationalization, he does not attempt to identify the "limits" to this process borne by the growing interdependence of the countries of the world. Though he rejects the "dependence theory" that explains the continued backwardness of the developing world in terms of exploitative relationships between poor and rich countries, he does not provide the reader with any plausible explanation other than his "rationalization theory". So his so-called "quasi-autonomous social units" seem to float theoretically far above the level of fact, since such units, and mainly units of the developing world, are definitely bound in their application of rationalization by their relationships with other more autonomous states.

Second, Moore realizes that some states may be simultaneously committed to economic rationalization and to the preservation of old values, beliefs and practices. According to him, this "segmental rationalization" is only possible when states develop tension-management machanisms to contain inconsistencies and conflicts. But it seems that these same mechanisms might very well be short-lived techniques in the view of the life span of modernization processes.

Wilbert E. Moore, World Modernization: The Limits of Convergence. (New York: Elsevier North Holland, Inc., 1979) p. 167. $ 13.

Hassan R. Hammoud

In **World Modernization,** Wilbert T. Moore provides an interesting theoretical and conceptual analysis of the universal social change process called "modernization". The thesis of this book is that "modernization may be more closely identified as rationalization of the ways social life is organized and social activities performed" (p..1).

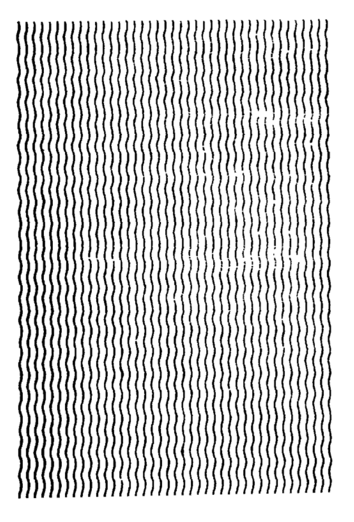
In his quest for a rational society, the author, using a comparative and historical perspective, traces its roots to early market transactions and the insuing law Merchant and, to John Locke's notion of a contractual, consensual state. He also attributes rationality to "the nature of human potential" but not without warning that although the capacity for rational conduct does not differ widely among human beings, the extent to which rationality is organized and institutionalized ... does" (p. 17). By "institutionalization of rationality" the author means the application of objective information and a rational calculus of procedures for the achievement of any utilitarian goal.

One of Moore's major concerns is with the convergence theory that presupposes a "model modernized society". He argues that although Westernization, industrialization or economic development are sweeping out of the way many differences between countries, the fact still remains that differences in social structure and culture are at the very core of the divergence in the economic performance of the countries of the world. For him, "modernization" is identified as a general process, comprising both "economic development and cultural change". It is this conceptualization that leads Moore to define modernization in terms of the structural rationalization of the social order.

From this vantage point, Moore explores the various applications of rationalization in industrialized societies (commercialization, differentiation, technification, education, bureaucratization, secularization and rationalizing birth, life and death) and "the logical and empirical limits" to this process. He deduces that increasing commonalities among these societies exist and that these are the consequence of structural rationalization. However, unlike the "convergence theorists" who presuppose a common destination toward modernization of all countries of the world, Moore dwells on "accentuated diversity" which he attributes



BOOK REVIEWS IN ENGLISH



21. For a valuable discussion of the properties of the adjusted R^2, see David B. Montgomery and Donald G. Morrison, "A Note on Adjusted R^2," **Journal of Finance**, Vol. XXVIII, No. 4, (September 1973), pp. 1009-1014.



11. The interest rates obtained represent the average rate for the month of December for each year from 1966 to 1973. The data were collected from three different commercial banks. No bank had any record of the interest rates on savings and blocked accounts before 1966. However, the bank executives have asserted that the rates were in the neighbourhood of 5 per cent during the 1960-1965 period. Since the interest rates furnished by the three banks did not differ significantly and since the banking industry in Lebanon is highly competitive (76 banks in 1974), the average of the three bank rates for each year was computed and considered to be representative for all the commercial banks in Lebanon.

12. Brigham and Pappas, **op. cit.,** p. 307.

13. An average annual rate of return for the banking stocks is not incorporated for two reasons. First, the annual return data for this industry class are incomplete as can be seen from table C-1, therefore, the geometric mean return over the three periods under study could not have been calculated. Second, the four banking stocks included in the sample firms represent only 4 per cent of the 76 commercial banks incorporated in Lebanon. This implies that any generalizations about the banking industry risk-return behavior could be highly misleading.

14. For a good discussion of the application of utility theory toward choices among risky alternatives, see Milton Friedman and Leonard J. Savage, "The Utility Analysis of Choices Involving Risk" **Journal of Political Economy,** Vol. LXI, No. 4, (August 1948), pp. 279-304.

15. The number of common stocks listed on the Beirut Bourse has increased from 35 stocks in 1960 to 45 in 1973.

16. Richard W. Mc Enally, "A Note on the Return Behavior of High Risk Common Stocks," **Journal of Finance,** Vol. XXIV, (March 1974), pp. 199 - 202.

17. William F. Sharpe, "A Simplified Model for Porfolio Analysis", **Management Science,** (January 1963), pp. 277-293.

18. Harry Markowitz, "Portfolio Selection," **Journal of Finance,** Vol. VII, No. 1, (March 1952), pp. 77-91.

19. William F. Sharpe, "Capital Asset Prices: A Theory of Market Equilibrium Under Conditions of Risk," **Journal of Finance,** Vol. XXX, No. 3, (September 1964), pp. 425-442.

20. John Lintner, "Security Prices, Risk, and Maximal Gains From Diversification," **Journal of Fiance,** Vol. XX, No. 4, (December 1965), pp. 587-615.

Footnotes

1. L. Fisher and J.. H. Lorie have made several such studies on the New York Stock Exchange. See for example their: "Rates of Return on Investments in Common Stocks", **Journal of Business,** Vol. XXXVII, No. 1 (January 1964), pp. 1-21; "Rates of Return on Investments in Common Stocks: The Year-By-Year Record, 1926-65", **Journal of Business,** Vol. 41 No. 3, (July 1968), pp. 291-316; and "Some Studies of Variability of Returns on Investments in Common Stocks", **Journal of Business, '1Vol. 43, No. 2 (April 1970), pp. 99-117.**

2. **"The Beirut Bourse is a Bourse for the Arabs," Al-Nassaref,** (February 1974), p. 43.

3. Three points ought to be noted with respect to these assumptions. First, the sample firms do not in fact all pay dividends at the end of the year, however, the assumption is made to simplify the analysis. Second, dividends and capital gains received are not taxable according to the Lebanese income tax law. Third, the commission charged by brokers on stock transaction is 0.3 per cent, which is a negligible amount and can for all practical purposes be justifiably ignored.

4. It is the same question L. Fisher & J.H. Lorie sought to in their: (January 1964), **op. cit.,** p. 5.

5. In any case other writers have shown that changing the investment policy does not lead, on the average, to any significant differences in the resulting rates of return. See for example: **Ibid.;** and E. F. Brigham and J. L. Pappas, "Rates of Return on Common Stock", **Journal of Business,** Vol. 42, (July 1969), p. 306.

6. Emile Ghattas, "Lebanon's Financial Crisis in 1966: A systemic Approach", **Middle East Journal,** (Winter 1971), pp. 31-44.

7. John Lintner, "Distribution of Incomes of Corporations Among Dividends, Retained Earnings and Taxes, **American Economic Review,** Vol. XLVI, (May 1956), pp. 97-113.

8. Brigham and Pappas, **op. cit.,** pp. 305 & 309.

9. Fisher and Lorie, (January 1964), **op. cit.,** p. 9.

10. Brigham and Pappas, **op. cit.,** p. 310. For a good discussion of the variability of returns on investment in the NYSE see also Lawrence Fisher and James H. Lorie, (April 1970), **op. cit.,**

APPENDIX C

Table C-1: Annual Rates of Return, Dividend Yields, and Capital Gain Rates for Industry Classes During The Period 1960-1973

Industry Class	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973.
					Rates of Return									
BANKS	57.10		-0.78	9.25	4.70	71.27	-	-	2 58	-	-	-	-	54 28
ELECTRIC UTILITIES	17.80	15.56	0.26	25.21	-1.87	-13.43	-8.65	-4 76	8.39	-17.29	19 37	31.77	45.63	12.90
REAL ESTATE	6.61	2.04	-11.53	20.78	-18.37	-16 95	5.50	-1.38	-16 05	-30.07	7.91	41.04	64.52	53 16
INDUSTRIALS	21.89	22.04	21.72	17.04	-4.22	-9.64	-6.15	-12.40	5.48	-14.58	23.66	28.26	51.24	48.45
MISCELLANEOUS	24.77	28.30	-5.40	12.00	13.38	-2.12	7.47	8.82	-4 93	8.91	42.22	37.24	29.71	35.48
					Dividend Yield									
BANKS	4.28		5.46	4.32	4.70	4.58	-	-	4 31	-	-	-	-	4.28
ELECTRIC UTILITIES	2.52	1.03	2.32	4.36	3.38	2.95	5.42	2.17	8 00	7.95	10.74	9.24	10.12	4.18
REAL ESTATE	0.00	0.00	1.82	6.30	1.06	0.66	0.77	0.99	0.00	1.90	0.98	0 65	6.72	2.46
INDUSTRIALS	3.38	3.18	8.18	5.76	3.90	3.64	3.35	4.64	6 71	6.64	6.37	7.65	8.03	6.41
MISCELLANEOUS	34.91	9.85	11.05	9.71	3.41	3.90	5.41	9.65	5.05	39.15	7.40	5.47	7.80	4 86
					Capital Gain Rates									
BANKS	52.81		-6.25	4.93	0.00	66.70	-	-	-1.72	-	-	-	-	50.00
ELECTRIC UTILITIES	15.27	14.53	-2.06	20.84	-5.26	-16.38	-14.07	-6.94	0.40	-25.25	8.63	22.52	35.50	8.70
REAL ESTATE	6.61	2.04	-13.36	14.48	-19.43	-17.61	4.73	-2.40	-16.05	-32.00	6.92	40.38	57.80	50 70
INDUSTRIALS	18.50	18.85	13.53	11.28	-8.11	-13.30	-9.51	-17.05	-1.23	-21.22	17.28	20.61	43.21	42.04
MISCELLANEOUS	-10.13	18.44	-16.46	2.28	10.00	-6.01	2.06	-0.82	-10.00	-30.24	34.83	31.76	21.92	30.61

beta coefficient; and e_t is the random error term with a zero mean, constant variance, and zero intertemporal and inter-stock covariance.

The regression results are presented in table B-5. The geometric mean rates of return and the coefficients of variation are added in the table to facilitate risk-return comparisons. The stocks are listed in a declining order of magnitude of the beta coefficient.

The estimated regression equations are all statistically significant according to the F test. The explanatory power of the independent variable (the market rate of return) is reasonably good. The adjusted R^2's, which are also used in the present context to measure the percentage of systematic risk of the stock, range from 38 to 88 per cent.[21] The correlation coefficients are also high. They range between 62 to 91 per cent which indicates that the rates of return on those stocks follow closely that of the market.

The intercepts of the regression lines are all negative except for that of the Orient stock. The negative intercepts imply that the estimated rate of return of the stock will be less than zero when the market is stationary; that is, when $r_{mt} = O$. The beta coefficients are all statisticaly significant as can be ascertainted by the t-values. The beta coefficients are used here as an index of the systematic risk of the security. Thus, as one would have expected, the two industrial stocks have the largest beta coefficients. Those coefficients are also greater than unity. The implication is that the industrial stocks are more volatile than the market and can, therefore, be classified as aggressive stocks. The beta coefficients of the utility stocks are less than unity, thus the stocks are less volatile than the market and can be considered as defensive stocks.

When ordering the stocks in terms of the declining value of beta, it can be seen that the geometric mean returns are proportionate to the size of the betas; that is, the higher the systematic risk (beta), the higher is the stock yield. This result is consistent with **a priori** expectations about the proportionality between risk and return. It is in contradiction, however, with the negative relationships between the geometric mean returns and the coefficients of variation that have been found in Table B-4.

Table B-5: Measures of Systematic and Non-Systematic Risk For Selected Stocks: Results of the Simple Regression Model : $r_{it} = a_i + b_i r_{mt} + e_i$

For the Period 1960-١٩٧٣

	a_i	b_i	$(SE)^2$	R^2	$1-R^2$	R	Ratio	GM %	σ/u
ETERNIT	-0.457	1.917* (8.18)	278.77	0.83	0.17	0.91	57.37*	20.60	1.52
CIMLIB	-2.641	1.880* (4.04)	1099.58	0.54	0.46	0.73	13.99*	16.86	2.06
EL-BARED	-0.516	0.849** (3.519)	295.94	0.47	0.53	0.68	10.61*	8.82	2.07
KADISCHA	-2.643	0.816* (10.07)	33.35	0.88	0.12	0.94	86.93*	7.30	1.90
ORIENT	4.132	0.813** (2.95)	386.95	0.38	0.62	0.62	7.44**	12.83	1.60
IBRAHIM	-3.496	0.745* (3.566)	221.63	0.48	0.52	0.69	10.90*	4.80	3.00

"t" values in parenthesis
* Statistically significant at the 1% level
** Statistically significant at the 5% level

An examination of the components of the average rates of return indicates that for the industrial stocks, approximately one third of the returns have accrued in the form of dividend yield and two thirds in the form of capital gains. For the utility stocks, however, dividends have contributed the bulk of the return. The dividend yields exhibit much less variability than the capital gain rates.

For the sub-period 1960-1966, the geometric mean rates of return are very low and highly variable. The returns range from 0.55 per cent for Kadischa to 11.5 per cent for Orient. The coefficients of variation range from 1.5 for Orient to 9 for Kadischa. Again, one could observe the strange finding that the highest risk (coefficient of variation) stock has the lowest rate of return, a market disequilibrium situation which ought not prevail for such a lengthy periods of time. The composition of the rates of return in this period shows that the return comes in the form of dividend yield which exhibits very little variability.

For the sub-period 1967-1973, the average returns are substantially higher while the variability of returns is smaller than in the previous sub-period. The industrial stocks have the largest average return 35.8 per cent for Eternit and 31.5 per cent for Ciments Libanais. About four fifths of this return comes in the form of the highly variable capital gains. The utility stocks' yield is about half that of the industrial stocks. A close look at the coefficients of variation of return shows that little differences in the relative risk can be observed among the six stocks. The coefficients of variation range between 1.08 and 1.62 excluding the 2.55 for the Ibrahim stock.

The analysis of the riskiness of the investment in the six stocks contained in table B-4 has been based on the securities' total and relative risks as measured by the standard deviation and the coefficient of variation, respectively. However, the wealth maximizing, risk-averting investor diversifies his portfolio and can therefore eliminate a part of the risk of the security.[18] Therefore, the risk of a security which concerns such an investor in the selection of an investment portfolio is its systematic risk measured by the Beta coefficient as shown by Sharpe[19] and Lintner.[20] It is this type of the security's risk that the market considers in determining its equilibrium rate of return, and thus, its equilibrium price.

In order to obtain a measure of systematic risk for the stocks studied here, a regression equation is estimated for each using the stocks' calculated annual rates of return time-series and that of the market over the peiod 1960-1973. The estimating equation is of the form:

$$r_{it} = a_i + b_i \; r_{mt} + e_t$$

where r_{it} is the rate of return of stock i at period t; r_{mt} is the rate of return of the market portfolio at period t; a_i is the alpha coefficient; b_i is the

Table B-4: Risk-Return Measures for Selected Stocks Listed in Declining Order of the Standard Deviation of Return Over the 1960-1973 Period and Two Sub-Periods

	Rate of Return				Range of Rates of Return	I.I Range of Adjusted Prices		Dividend Yield				Capital Gain Rate			
	u	GM	IRR	σ			σ/u	u	GM	σ	σ/u	u	GM	σ	σ/u
CIMLIB	22.8	16.9	14.2	47.0	-13.2 to 179.0	61 to 385	2.06	5.94	5.93	1.08	0.182	16.89	10.74	47.03	2.78
ETERNIT	25.5	20.6	17.6	38.7	-9.4 to 122.2	167 to 1140	1.52	6.33	6.05	8.30	1.310	19.19	14.72	36.38	1.90
ORIENT	15.2	12.8	12.5	24.1	-16.9 to 63.7	183 to 315	1.60	11.98	11.68	8.57	0.715	3.17	1.16	20.67	6.52
EL-BARED	11.0	8.8	7.9	22.8	-20.5 to 69.4	71 to 139	2.07	5.05	5.0	3.90	0.771	5.94	3.73	22.04	3.71
IBRAHIM	6.6	4.8	4.2	19.8	-20.0 to 48.1	44 to 101	3.00	2.91	2.86	3.17	1.090	3.70	1.78	19.87	5.38
KADISCHA	8.4	7.3	5.3	16.0	-15.6 to 39.0	129 to 259	1.90	7.58	7.44	5.65	0.745	0.83	0.03	12.92	15.50
					For The Sub-Period 1960-1966										
ORIENT	12.9	11.5		18.9	-6.0 to 56.4	197 to 298	1.47	6.63	6.63	1.15	0.17	6.24	4.86	18.38	2.95
IBRAHIM	5.1	3.4		18.8	-19.9 to 32.9	61 to 101	3.63	1.32	1.29	2.20	1.67	3.80	1.90	19.60	5.16
EL-BARED	4.1	2.9		16.0	-17.0 to 27.3	79 to 126	3.91	2.67	2.65	2.09	0.78	1.42	0.00	17.01	11.96
ETERNIT	7.9	7.1		13.4	-6.6 to 33.9	167 to 261	1.70	2.71	2.71	0.67	0.25	5.16	4.32	13.65	2.64
CIMLIB	4.5	3.8		11.4	-13.2 to 18.7	84 to 122	2.54	5.18	5.18	0.50	0.10	-0.72	-1.34	10.95	-15.13
KADISCHA	0.9	0.6		8.2	-15.6 to 7.9	179 to 259	9.05	4.30	4.30	0.48	0.11	-3.38	-3.75	8.25	-2.43
					For The Sub-Period 1967-1973										
CIMLIB	41.2	31.5		60.2	-5.7 to 178.9	61 to 385	1.46	6.70	6.70	0.97	0.14	34.51	24.30	60.68	1.76
ETERNIT	43.2	35.8		46.8	-9.4 to 122.2	170 to 1140	1.08	9.95	9.50	0.53	1.06	33.21	26.17	45.46	1.37
ORIENT	17.4	14.2		28.2	-16.9 to 63.7	183 to 315	1.62	17.33	17.00	9.41	0.54	0.11	-2.41	22.32	205.44
EL-BARED	17.9	15.1		26.2	-20.5 to 69.4	71 to 139	1.46	7.43	7.36	3.83	0.52	10.45	7.61	25.33	2.42
IBRAHIM	8.1	6.2		20.7	-19.6 to 48.1	44 to 78	2.55	4.50	4.45	3.20	0.71	3.58	1.67	20.14	5.62
KADISCHA	15.9	14.5		18.2	-7.3 to 39.0	129 to 235	1.14	10.88	10.70	6.47	0.59	5.05	4.00	15.18	3.01

Table B-3 Annual Capital Gain (Loss) Rates On Individual Stocks for the Period 1960-1973

		1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
BK	LIBSUIS	-	-	-	4 93	0.00	- 4 70		-	-	-	-	-	-	-
	UNINATL	52 81	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	50 00
	BKCRLEB	-	-	-	-	-	-	-	-	- 1 72	-	-	-	-	-
	SCAIL	-	-	- 6 25	-	-	138 09	-	-	-	-	-	-	-	-
EU	ELBARED	21.51	16.66	- 8 48	23 00	- 7 93	- 21 55	- 13 18	5 06	20 48	- 29.50	11 70	9 84	60 70	- 5.03
	KADESCH	3.63	1 03	3 26	2 37	- 10 81	- 20 00	- 3 24	- 12 84	- 5 12	- 12 83	8 91	6.76	21.00	29.47
	IBRAHIM	20 66	32.90	- 15 46	17.07	4.94	- 7 70	- 25 80	- 13 04	0 00	- 26 66	5 11	42.70	13.63	3.33
	TRANSPT	-	7 55	12 43	41 02	- 7 27	-	-	-	- 13 80	- 32 00	8 82	30.81	46 70	7.04
RE	CIL	-	-	21.90	112 50	- 58 57	- 32.84	- 11 90	2 99	-	-	19 04	38 00	75 36	52.90
	PORTRES	-	-	- 8 74	2.05	- 5 70	- 6.40	- 21 67	- 7 76	- 16 05	- 34 80	30 76	75 36	39 20	51.20
	HABITAT	3.22	3 12	- 19 40	- 21 05	- 28 57	5 33	6.01	-	-	-	- 23 38	39.00	87 90	-
	FONCIER	10.00	1 09	- 54 31	25 60	- 12 22	- 15 71	-	-	-	-	0 53	65.07	158 33	45.90
	GFL	-	-	-	-	3 00	- 22 54	3 00	-	-	- 29.16	7 64	45 35	50 37	73.00
	SACI	-	1 91	- 6 25	0 00	0 00	- 9 33	-	-	-	-	-	17 64	43.75	72.17
	SLAF	-	-	-	- 32 20	- 33 93	- 41 78	48 23	-	-	-	-	- 13.36	- 1.14	32 94
	SODECO	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	56.05	8.67	26.81
IN	BONJUS	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	22.85	- 1 16	- 3.52
	OKAL	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	141.90	77.40
	LEVANT	58.82	16 30	- 10 82	12.50	- 7 93	-	-	-	-	-	39.25	60 63	12.91	45 16
	CIMBLNC	-	-	-	-	-	- 47 74	11 20	- 35 65	- 16 26	- 49.64	21 42	-	-	-
	CIMLEB	5 41	12 84	- 1 36	12 15	- 17 28	- 3 00	- 13 84	- 5 95	- 11 40	- 13 57	20 66	30 13	48.15	173 55
	ETERNIT	9.72	31.67	- 5 86	15.05	- 4 48	0.60	- 10.57	- 14 28	- 3 64	- 8.10	22 94	59 33	54.05	122.22
	HUILVEG	-	-	-	-	- 36 08	- 19 35	-	-	-	-	24.28	-	-	-
	IDF	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	58.33	34 21
	JUTE	-	-	-	- 35 23	- 19 85	- 0 91	- 1 85	- 3 77	- 10 80	- 17.58	- 2 00	0 68	29 72	-
	LECICO	-	-	-	-	-	-	- 4 72	-	-	-	-	- 4 34	67 27	-
	RAFFSUG	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	- 2.77
	REGIE	-	-	80 00	54 81	17 70	- 13.61	- 19 52	- 25 14	35 93	- 17 24	- 5 55	- 25 00	- 18.62	- 22.28
	SNI	0 00	14 60	5 73	8 43	11 11	- 9.00	-	-	-	-	-	-	13 63	16 00
	SOLIVER	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	69 14	- 19 50
	SCIALE	-	-	-	-	-	-	- 27 27	- 17 50	-	-	-	-	-	-
MS	ABC	-	98 47	- 11.53	- 2 17	35 55	- 1 63	- 15 00	- 5 68	- 4 36	- 2.17	-	-	50 00	127 38
	CASINO	-	13 00	- 26 90	17 61	30 74	- 31 90	24.32	21 25	- 20 71	- 38 70	0 00	39.34	1 76	22.00
	TV	-	26.08	- 23 27	- 7 86	- 22.35	- 1.57	1.06	-	-	-	-	39.53	50 00	38.90
	GESTION	-	-	- 1 21	22.53	29.47	- 3 90	2 42	- 9.30	7 32	- 17.26	25 48	35.39	21 42	- 8 47
	GESTOLD	- 16.60	13 34	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	ORIENT	48 60	2 05	- 11.04	4.16	- 6.18	8.91	- 2.50	- 10.50	5.30	- 29.06	2.73	34.04	25.00	- 26.66
	DHP	- 62.40	- 42 30	- 24.44	- 20.60	- 7 40	-	-	-	- 37 50	- 64 00	111 11	10.52	- 16.70	-

BK = Banking: EU = Electric Utilty. RE = Real Estate IN = Industrial: MS = Miscellaneous.

Table B-2: Annual Dividend Yield on Individual Stocks for the Period 1960-1973

	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
BK LIBSUIS		-	-	4.32	4.70	5.00	-	-	-	-	-	-	-	-
UNINATL	4.28	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4.28
BKCRLEB	-	-	-	-	-	-	-	-	4.11	-	-	-	-	-
SCAIL	-	-	5.46	-	-	4.16	-	-	-	-	-	-	-	-
EU ELBARED	0.00	0.00	0.89	4.39	4.00	4.52	4.94	0.94	10.84	9.00	12.76	3.50	8.67	6.29
KADISCH	4.27	4.12	4.08	3.95	3.90	4.32	5.40	5.58	7.05	7.43	8.52	23.48	18.00	6.06
IBRAHIM	3.30	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	5.91	0.00	5.16	7.08	9.31	5.40	4.54	0.00
TRANSPT	-	0.00	4.32	9.10	5.72	-	-	-	9.00	8.31	12.35	4.60	9.29	4.36
RE OIL	-	-	9.14	2.08	0.98	0.00	0.00	2.00	-	-	0.00	0.00	0.00	0.00
PORTRES	-	-	0.00	4.79	2.68	2.84	0.00	0.00	0.00	1.31	2.60	2.00	1.67	1.92
HABITAT	0.00	0.00	0.00	29.32	0.00	0.00	0.00	-	-	-	0.00	0.00	0.00	-
FONCIER	0.00	0.00	0.00	0.00	1.33	0.00	-	-	-	-	0.00	0.00	11.53	7.17
GFL	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00	-	-	2.50	2.35	3.27	2.25	2.50
SACI	-	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	-	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00
SLAF	-	-	-	1.61	2.42	1.78	3.90	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00
SODECO	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.00	38.31	5.63
IN BONJUS	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11.42	9.30	5.90
OKAL		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.00	3.36
LEVANT	3.41	4.65	2.92	4.11	3.04	-	-	-	-	-	11.00	9.47	6.05	5.08
CIMBLNC	-	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	-	-	-
CIMLEB	5.41	5.82	5.46	5.38	4.11	5.00	5.12	5.95	6.32	7.85	8.26	6.84	6.31	5.32
ETERNIT	1.92	2.27	2.07	2.93	2.55	3.21	4.00	4.91	6.25	7.56	8.82	7.17	35.00	0.00
HUILVEG	-	-	-	-	0.00	0.00	-	-	-	-	0.00	-	-	-
IDF	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8.33	5.26
JUTE	-	-	-	2.49	2.94	4.58	5.41	5.90	6.12	6.60	2.66	0.00	4.72	-
LECICO	-	-	-	-		-	0.00	-	-	-	-	9.43	0.00	-
RAFFSUG	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	-	-	0.00
REGIE	-	-	26.66	14.81	9.56	7.72	8.94	11.11	14.84	11.20	13.90	9.19	8.82	11.44
SNI	2.77	0.00	3.82	4.81	5.00	5.00	-	-	-	-	-	-	4.54	22.19
SOLIVER	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5.31	5.53
SCAILE	-	-	-	-	-	-	0.00	0.00	-	:	-	-	-	-
MS ABC	-	9.54	3.84	5.45	5.55	4.91	5.00	23.33	7.06	6.52	-	-	0.00	0.00
CASINO	-	2.59	2.29	0.00	2.13	0.81	6.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
TV	-	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00
GESTION	-	-	5.18	6.48	6.75	6.61	7.48	7.19	7.84	8.75	12.13	10.36	8.00	6.86
GESTOLD	20.50	8.54	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ORIENT	7.76	5.13	5.45	6.35	6.05	7.13	8.55	8.10	10.37	12.11	17.45	17.00	38.74	17.50
DHP	76.46	33.03	49.55	40.00	0.00	-	-	-	0.00	168.40	0.00	0.00	0.00	-

Table B-1: Annual Rates of Return on Individual Stocks for the Period 1960-1973

		1960	1961	1962	1963	1964	1965	966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
BK	LIBSUIS	-	-	-	9 25	4 70	0 29	-	-	-	-	-	-	-	-
	UNINATL	57 10	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	54.28
	BKCRLEB	-	-	-	-	-	-	-	-	2 58	-	-	-	-	-
	SCAIL	-	-	- 0 78	-	-	142.26	-	-	-	-	-	-	-	-
EU	ELBARED	21.51	16.66	- 7.58	27 31	- 3 96	- 17.02	- 8 24	6 01	31.32	- 20 50	24.46	13 33	69.36	1 25
	KADISCH	7.90	5 15	7 34	6.32	6 94	15 58	2 16	7 26	1 92	- 5 40	17 44	30 24	39 00	35 53
	IBRAHIM	24.00	32.87	- 15 46	17 07	4 94	- 7.69	- 19 90	- 13 04	5.16	- 19 58	14 43	48 10	18 18	3.33
	TRANSPT	-	7 55	16 75	50 12	- 1 54	-	-	-	- 4 82	- 23 67	21 17	35 40	56.00	11 40
RE	CIL	-	-	31 04	114 58	57.59	- 32.84	- 11 90	5 00	-	-	19.04	38.00	75 36	52.90
	PORTRES	-	-	- 8 74	6.84	- 3 02	- 3 55	- 21 67	- 7 76	- 16 05	- 33 47	33.36	77 35	40.90	53.13
	HABITAT	3.22	3 12	- 19 39	8.27	- 28 57	5 33	6 01	-	-	-	- 23 38	39.00	87 90	-
	FONCIER	10.00	1.09	- 54 31	25.60	- 10 90	- 15 71	-	-	-	-	0 53	65.07	170.00	53 07
	GFL	-	-	-	-	2 97	- 22 54	2 98	-	-	- 26 66	10 00	48.63	52.63	75.50
	SACI	-	1 91	- 6 25	0 00	0 00	- 9 35	-	-	-	-	-	17.64	43 75	72.17
	SLAF	-	-	-	- 30 59	- 31.51	- 00 00	52 11	-	-	-	-	- 13 36	- 1 14	33.00
	SODECO	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	56 05	47 00	32 44
IN	BONJUS	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	34.28	8.13	2 35
	OKAL	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	141 90	80.76
	LEVANT	62.23	20 95	- 7 90	16 61	- 4 89	-	-	-	-	-	50.22	70 11	19.00	50 24
	CIMBLNC	-	-	-	-	-	- 47.74	11 20	- 35 65	- 16 26	- 49 64	21 42	-	-	-
	CIMLEB	10 83	18 66	4 09	17.53	- 13 16	1 99	- 8 71	0.00	- 5 06	- 5 71	28.92	37 00	54.47	179.00
	ETERNIT	11 65	33 94	- 3 78	18 00	- 1 93	3 81	- 6 58	- 9 37	2.60	- 0 54	31 76	66 50	89.00	122 22
	HUILVEG	-	-	-	-	- 36 08	- 19 35	-	-	-	-	24 28	-	-	-
	IDF	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	66.70	39 47
	JUTE	-	-	-	- 32 73	- 16 91	3 66	3 56	2 12	- 4 65	- 11 00	0 66	0.68	34 45	-
	LECICO	-	-	-	-	-	-	- 4 72	-	-	-	-	5.08	67 27	-
	RAFFSUG	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	- 2 77
	REGIE	-	-	106 66	69 62	27 27	- 5 90	- 10 58	- 14 03	50.78	- 6 03	8 33	- 15.80	- 9.80	- 10.84
	SNI	2 77	14 59	9 55	13 25	16 11	- 4 00	-	-	-	-	-	-	18.18	38 19
	SOLIVER	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	74.46	- 14 00
	SCIALE	-	-	-	-	-	-	- 27 27	- 17 50	-	-	-	-	-	-
MS	ABC	-	108 01	- 7 69	3 26	41 11	3.27	- 10 00	17 64	2 70	4.34	-	-	50.00	127 38
	CASINO	-	15.58	- 24.59	17 61	32 88	- 31 08	30 00	21 25	- 20 71	- 38 70	0 00	39.34	1 76	22.00
	TV	-	26.08	- 23.27	- 7.86	- 22.35	- 1 57	1.00	-	-	-	-	39 53	50.00	39 00
	GESTION	-	-	3 96	29 01	36.22	2.72	9 91	- 1.10	15 17	- 8.51	37 62	45.76	29 42	- 1.64
	GESTOLD	3.90	24.89	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	ORIENT	56.36	7 19	- 5 95	10 52	- 0 12	16.05	6.06	- 2.48	15 68	- 17 00	20 18	51.03	63.74	- 9 15
	DHP	14.05	- 9.02	25.11	19.41	- 7.40	-	-	-	- 37.50	104.00	111.11	10.52	- 16.70	-

APPENDIX B: RATES OF RETURN ON INDIVIUAL STOCKS

This Appendix presents the results of the rate of return computations for the individual common stocks included in the sample firms for the period 1960-1973. Table B-1 shows the annual rates of return for each stocks. Tables B-2 and B-3 show, respectively, how the rates of return are split into dividend yields an capital gain rates.

It is noticable that there are many blanks in the tables. These blanks indicate that a rate could not have been calculated because of the inavailability of stock price data. The incompleteness of the return data has seriously hindered the possibility of conducting any meaningful analysis of the return behavior of the stocks in different risk-classes to determine whether the rates of return on those stocks are commensurate with the associated levels of risk.[16] It has also prevented investigating the relationships that exist between the outstanding securities' relevant-risk (i.e, the nondiversifiable risk or the Beta characteristic) and the required rates of return in the market as advanced by Sharpe's diagonal model[17]. However, a few stocks had a complete set of rates over the study period. Those stocks have been selected for the purpose of analyzing their risk-return characteristics.

Table B-4 presents the appropriate measures of risk and return for six common stocks over the 1960-1973 study period and for the two sub-periods. These stocks consist of two industrial stocks (Ciments Libanais and Eternit), three electric utility stocks (El-Bared, Ibrahim, and Kadischa), and the Telegraph company stock (Radio Orient). The internal rate of return (without reinvestment of dividends) is calculated as an additional measure of return. The ranges of the rates of return and of the adjusted prices are reported for each of the stocks in order to provide a better idea about the degree of variability of returns. To facilitate the analysis, the stocks are listed in a declining order of magnitude of the standard deviation of return.

Over the 1960-1973 period, the geometric mean rates of return for the six common stocks range from a low of 4.8 per cent for the Ibrahim stock to a high of 20.6 per cent for Eternit. The two industrial stocks yield the highest return, but also have the largest standard deviation of return, as one would have expected. The utility stocks yield a substantially lower rate of return with a correspondingly smaller standard deviation.

The relative riskiness of the investment in the six stocks is rather high; this is evident from the magnitude of the coefficients of variation which exceed 1.5, and reach as high as 3.0. Furthermore, the riskiness of the stocks does not seem to be commensurate with the realized rates of return. For example, the utility stocks have larger coefficients of variation than those of the industrial stocks, but their returns are lower. This finding implies that the utility stocks are inefficient investments.

extent that some stocks do not enter the sample firms when price observations could not have been obtained for them. The result is a possible upward bias in the computed annual rates of return on the market portfolio; for the stocks which are not traded and also do not have a bid and/or an asked price data, typically, have a declining value. Thus, had it been possible to obtain prices for such stocks, the annual rates of return on the market portfolio and the geometric mean return would have been lower. Third, there are many missing price observations in the data. This has the effect of making the security mix of the market portfolio change every year depending on the availability of beinning-and end-of-year price data for the listed stocks. Table A-1 shows the number of stocks included in the market portfolio for each year of the study period versus the number of listed stocks.

Table A-1: The Number of Stocks Included in the Sample Versus the Number of Listed Stocks Over The Period 1960-1973

	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73
Sample	13	17	21	23	25	24	20	15	16	16	20	24	29	27
Listed Stocks*	38	38	40	44	46	48	50	49	46	44	41	43	43	45
Per cent	34	45	52	52	54	50	40	31	35	36	49	56	67	60

* Source: Beirut Bourse

It can be seen from the table that the security content of the market portfolio varies between 31 and 67 per cent of the listed stocks, or an average of about 50 per cent over the entire study period. Although this may beg the question about how representative the market portfolio is of the Bourse, it is non-the-less an attempt to get some measure of the return on investments in the Beirut Bourse.

The fourth limitation is that large changes in the prices of some stocks were observed which could imply a capital change, but no capital changes had been reported. Finally, there were two cases of companies issuing rights to subscribe in the stock of another company and one case of a company issuing rights for subscription in a new bond issue, but for which no market price data were available to compute the value of those rights and add them to the annual dividends.

last business day of the month, the closer of the most recent transaction price or of the mean of the bid and asked prices to the end of the month is selected. Second, if only the bid and the asked prices are available, the mean of the two is taken, Third, if there is only a bid price or only an asked price and a most recent transaction price, the most recent transaction price is always selected, except in two cases. One case is when the price closer to the end of the month is a bid price greater than the most recent transaction price, then the bid price is selected. The reasonning is that when the bid price is the closer price to the end of the month and is also greater than the most recent transaction price, it is an indication that the stock price has gone up since the last trading. Therefore, the bid price would be a better approximation of the market price of the stock at the end of the month. The other case is when the single price closer to the end of the month is an asked price smaller than the most recent transaction price, which implies that the stock price has declined since the last trading, thus, the asked price is selected. The fourth criterion relates to when there is only a bid price or only an asked price, in which case the single price is taken provided it did not fall before the 15th of the month, otherwise, that month was treated as a missing observation.

After adjusting the monthly price data for capital changes and for dividends, the yearly closing (end of December) stock prices have been used to compute the rates of return. Again the problem of the inavailability of closing December prices for some stocks arose. This problem was handled by selecting the monthly closing price closest to December either in the same year or in the following year provided it was not more than six months distance from December. When there were two monthly closing prices, one in the same year and one in the following year, equally distant from December, the price pertaining to the year in question was selected.

Data Adjustment: In order to isolate the effects of capital changes on the stock prices, adjustments for stock splits, stock dividends, cash dividends, subscription rights, and exchanges of shares have been performed on the prices. In the case of stock splits, stock dividends, or exchange of shares resulting from a change in capitalization, both stock prices and dividends were adjusted appropriately. When a rights issue was offered, the value of the right was computed and added on to the dividends of that year. The cash dividends effect on the stock prices was eliminated by first examinning whether the price was cum- or ex-dividend. If a price was cum-dividend, it was reduced by the amount of the cash dividends paid.

Data Limitations: The data suffer from a number of limitations which ought to be mentioned in specific. First, the data have been varified at every stage of the study except for that of the initial data gathering. To check the accuracy of the price data transcribed on special sheets against the Bourse records would have been costly therefore, it was dropped. Second, a selection bias might have been introduced into the data to the

Second, about half of this average annual return has come in the form of dividends and half in the form of capital gains. However, the latter rate is about five times as variable with a coefficient of variation of 2.6 Third, a comparison of the performance of the market during the two sub-periods 1960-1966 and 1967-1973, shows that the average return in the second period is much greater and less variable. The average return for this period is 17.54 per cent and the coefficient of variation is 1.12, compared with 7 per cent and 1.43, respectively, for the first period. This high average rate of return in the second sub-period has occured despite the fact that the market had hit bottom early in the period (1969) as a result of the cumulative effects of the Intra crisis and the June 1967 War. Therefore, it seems that the boom witnessed by the industrial sector of the economy in the early 70's has an appreciable effect on the stock prices and hence on the performance of the Bourse. Fourth, dividends have contributed three fourths of the average return of the first sub-period and half of the return of the second sub-period. Fifth, the average annual rates of return differ significantly among the industry classes and range between 4.5 and 16 per cent. The highest yielding class is the miscellaneous stocks, followed by the industrials, the electric, utility, and the real estate stocks. This ranking of the return per industry class holds true for the study period as well as for the two sub-periods. Sixth, it seems that the rates of return of the industry classes are negatively related to variability. This has led to the tentative assertion that the Beirut Bourse is dominated by traders who possess more of a plunger's type utility function.

APPENDIX A: THE DATA

Data on stock prices have been obtained from the Bourse records. A member of the Bourse staff transcribed on pre-designed data sheets monthly closing prices, whenever available, for all the stocks listed from December 1959 through December 1973. When no transaction price was quoted on the last business day of the month, the most recent trade price and the most recent bid and asked prices, or the bid price, or the asked price, were recorded with their respective dates. Thus, price data for 38 stocks have been collected or a total of about 2800 price observations.[15] Information about dividends and capital changes were obtained from Company Sheets provided by the Bourse for each of the listed firms. The company sheet shows all capital changes and all dividends paid since the comapny was established.

Data Selection: End-of-month closing prices were not available for each of the listed stocks for every month of the 14 year study period. Given the inactive nature of the Beirut Bourse, there was a large number of missing price observations. In an attempt to increase the data base (minimize the number of missing observations), some criteria have been established to serve as guide-lines for systematically selecting prices to fill in for the missing data. These criteria are: First, if no trading price is quoted on the

electric utilities (2.72 per cent). The capital gain rates are all highly variable. However, those belonging to the real estate and to the electric utility stocks demonstrate the greatest amount of variability with coefficients of variation of 4.41 and 4.06, respectively. The industrial stocks had the least amount of variability of capital gains with a coefficient of variation of 2.41.

For the sub-period 1960-1966, the miscellaneous stocks generate the highest average annual rate of return, 10.6 per cent, and show the least amount of variability with a coefficient of variation of 1.04. The average return of the real estate class is the lowest, -2.60 per cent, and has a substantially high coefficient of variation of 7.85. The average returns of the industrial and the electric utility classes are below their values for the entire study period.

Over the same period, dividends have accounted for over 100 per cent of the return of the miscellaneous stocks. It has also accounted for about two-thirds of the return of the electric utility stocks, and for a little over half the return of the industrial stocks.

During the period 1967-1973, the industry class average annual returns are all higher than those of the previous period and of the entire study period. They range from the high of 21.3 per cent for the miscellaneous stocks to 12.0 per cent for the electric utilities and the real estate stocks. Again the highest yielding industry class, the miscellaneous stocks, has the least amount of variability of return with a coefficient of variation of 0.74. The real estate stocks, on the other hand, yield the lowest return but have the greatest amount of variability with a coefficient of variation of about 2.

The dividend yield in this period has contributed 62 per cent of the return of the electric utility stocks and 50 per cent of the return of the miscellaneous stocks. Capital gains, however, have contributed 86 and 58 per cent, respectively, to the returns of the real estate and the industrial stocks.

III. CONCLUSIONS

The major findings of this study can be summarized in the following points:

First, an individual investing his money in common stocks in the Beirut Bourse would have earned a compounded average annual rate of return of 12.13 per cent over the 1960-1973 period, with a coefficient of variation of 1.35. In comparison, an investor placing his money in the one-year blocked account at the commercial banks in Lebanon over the same period, would have earned 6 per cent, but with a significantly lower coefficient of variation of 0.112. Thus, the investment in the Bourse is twice as profitable as that in the one-year blocked account, but it is twelve times as risky.

Table IV: Average Annual Rate of Return, Dividend Yield, Capital Gain Rate, and Measures of Variability Per Industry Class for Three Periods)

Industry Class	1960—1973 u	1960—1973 GM	1960—1973 σ	1960—1973 σ/u	1960—1966 u	1960—1966 GM	1960—1966 σ	1960—1966 σ/u	1967—1973 u	1967—1973 GM	1967—1973	1967—1973 σ/u
Rate of Return												
ELECTRIC UTILITIES	9.35	8.00	17.44	1.86	4.98	4.11	13.52	2.72	13.72	12.00	19.67	1.43
REAL ESTATE	7.66	4.48	27.19	3.55	-1.70	-2.60	13.35	-7.85	17.02	12.07	33.54	1.97
INDUSTRIALS	13.77	11.92	20.62	1.50	8.95	8.06	13.71	1.53	18.59	15.91	24.82	1.34
MISCELLANEOUS	16.85	15.82	15.46	0.92	11.20	10.59	11.64	1.04	22.50	21.31	16.70	0.74
Dividend Yield												
ELECTRIC UTILITIES	5.32	5.27	3.15	0.59	3.14	3.13	1.32	0.42	7.50	7.45	2.93	0.39
REAL ESTATE	1.74	1.72	2.07	1.19	1.52	1.50	2.04	1.34	2.00	1.94	2.08	1.06
INDUSTRIALS	5.56	5.55	1.77	0.32	4.50	4.47	1.72	0.38	6.64	6.63	1.01	1.15
MISCELLANEOUS	11.26	10.80	10.80	0.96	11.18	10.76	10.10	0.90	11.34	10.82	11.47	1.01
Capital Gain Rate												
ELECTRIC UTILITIES	4.03	2.72	16.38	4.06	1.84	0.88	13.91	7.57	6.22	4.60	18.26	2.93
REAL ESTATE	5.92	2.90	26.10	4.41	-3.22	-4.02	12.38	-3.85	15.06	10.33	32.27	2.14
INDUSTRIALS	8.21	6.40	19.82	2.41	4.46	3.62	13.10	2.93	11.95	9.25	24.21	2.03
MISCELLANEOUS	5.60	3.82	19.04	3.41	0.02	-0.60	11.08	559.30	11.15	8.43	23.25	2.08

* The dividend yields and the capital gain rates may not add up to exactly equal the rates of return due to computer rounding error.

Returns On Industry Classes: The firms whose stocks are examined in this study are grouped by the Beirut Bourse Administration into five industry classes. They are: four banking stocks, four electric utility stocks, eight real estate stocks, fifteen industrial stocks and six miscellaneous stocks. The annual rates of return, dividend yields and capital gain rates for each of the five industry classes are presented in table C-1 in appendix C. The results outlined in the table are self explanatory and will not be discussed here. It is useful, however, to examine the average and the coefficients of variations of these returns, presented in table IV, in order to analyze the risk-return characteristics of the various industrial classes.[13]

Over the entire study period, the miscellaneous stocks have yielded the highest compounded average annual rate of return (15.8 per cent), followed by the industrial (11.9 per cent) and the utility (8 per cent) stocks. The real estate stocks had the lowest average return, 4.5 per cent only. The interesting observation, however, is that the higher return industry classes have a smaller amount of variability of returns, and visa versa. For example, the highest yield miscellaneous stocks have a coefficient of variation of 0.92 compared with 3.55 for the lowest yields real estate stocks. More specifically, it seems that the variability of return per industry class is negatively related to the rate of return. Stated alternatively, the higher the variability of return, the lower is the return, and conversely. This unconventional result may be suggestive of the utility function the traders in the market possess. Thus, one may reach the tentative conclusion that the Beirut Bourse tends to be dominated by speculators and not by investors. That is, the typical individual trader in the Bourse has a utility function more akin to that of a plunger.[14]

An examination of the dividend components of the industry class average returns shows the same ordering of the magnitude for the dividend yields as that of the average rates of return. The miscellaneous stocks have paid the largest dividend yield (10.80 per cent), while the real estate stocks have paid the lowest yield (1.72 per cent). The industrial and the electric utility stocks rank second and third with dividend yields of 5.55 per cent and 5.27 per cent, respectively. Furthermore, dividends have accounted for at least half of the rate of return in all the industry classes. Specifically, the dividend yield has contributed two thirds of the return of the miscellaneous and the electric utility stocks, and just a little less than half of the return of the industrial and the real estate stocks. The dividend yields in general exhibit a high degree of stability in comparison with the capital gain rates. The industrial and the electric utility stocks, however, seem to have the most stable dividends, with coefficients of variation of 0.32 and 0.59, respectively.

As for capital gains, it appears that the industrial stocks have generated the largest capital gain rate (6.4 per cent), followed by the miscellaneous stocks (3.82 per cent), the real estate stocks (2.9 per cent), and then the

Referring back to table II, it can be seen that about half of the average annual of return on the Bourse portfolio has occured in the form of dividend yield (6.23 per cent), and half in the form of capital gains (5.63 per cent). This is compared with approximately 38 and 62 per cent, respectively, for the NYSE[12]. Thus, although the stocks listed on the Beirut Bourse pay a higher dividend income on the average than those of the NYSE, the severe fluctuations in their prices leave a smaller net average capital gain rate than that of the NYSE.

For the sub-period 1960-1966, the average annual rate of return on the Bourse portfolio is low, 7 per cent only, compared with the 5 per cent average interest rate on the saving and the one-year blocked accounts for the same period. The bulk of this rate has arisen from dividends with capital gains contributing only 26 per cent of the return. The small relative contribution of the capital gains is due to the general decline of the Bourse during the period as can be seen from Figure I. The average dividend yield for this period is 5.2 per cent, slightly smaller than its average for the 1960-1973 period. The average capital gain rate is 1.9 per cent, which is not only significantly smaller than its average for the 1960-1973 period, but is also greatly more variable. Its coefficient of variation is 4 compared with 2.6 over the study period. This has contributed to the higher coefficient of variation of 1.43 for the average market rate of return of the period. The dividend yield, however, demonstrates a substantial degree of stability with a coefficient of variation of only 0.46.

During the pêriod of 1967-1973, the realized average annual rate of return on the Bourse portfolio is 17.54 per cent. It is two and a half times greater than its level in the previous subperiod and about three times greater than the average interest rate on the one-year blocked accounts for the period. The average dividend yield and capital gain rates for the period are 7.26 and 9.53 per cent, respectively. Both of the rates are greater than their averages for the previous sub-period and for the study period. Unlike the previous sub-period, the capital gain rate has accounted for the larger proportion (55 per cent) of the rate of return, while the dividend yield has contributed 42 per cent. What is especially noticeable for this period is the reduction in the variability of the capital gain rate to 1.9 compared with 4 in the previous subperiod and 2.6 over the study period.

The large average annual rate of return on the Bourse portfolio in the 1967-1973 sub-period can be explained by the high rates of growth experienced by Lebanese industry in the early 1970's. Thus, although the 1967 war and the Intra crisis had adverse effects on the performance of the companies whose stocks are listed in the Beirut Bourse in the late sixties, the exceptional performance of most of those companies in the years 1970-1973, dominates the subperiod averages.

portfolio at the end of each year, would have earned a compounded average annual rate of return of 12.13 per cent over the 14 year period of 1960-1973. This figure is surprisingly similar to the 12.5 per cent before-tax average annual rate of return on investment in the 658 industrial and utility stocks listed on the New York Stock Exchange for the period 1946-1965 founded by Brigham and Pappas. But, it is greater than the 9.8 per cent after-tax return reported in the same study.[8] The Bourse return is also greater than the 9 per cent rate of return with reinvestment of dividends obtained by Fisher and Lorie for tax exempt institutions on all the common stocks listed on the NYSE over the 1926-1960 period.[9] However, the investment in the Beirut Bourse is three times as risky as that in the NYSE. The coefficient of variation of the rate of return on the Bourse portfolio is 1.35 compared with 0.42 for the NYSE.[10]

How risky the investment in the Bourse is, can be also seen from comparing it with other investment opportunities in Lebanon. Since no rate of return data are available on other investment possibilities, the comparison is made with the interest rates on the one-year blocked and the saving accounts paid by the commercial banks in Lebanon over the same years as those of the study period.[11]

An investor placing his money in a one-year blocked account or in a saving account over the 1960-1973 period would have realized a compounded average annual rate of return of 6 and 5.2 per cent, respectively, as can be seen from table III.

Table III - Interest Rates Paid by Commercial Banks in Lebanon on One-Year Blocked and Saving Accounts During the 1960-1973 Period

	Blocked Accounts	Saving Accounts
Period Range	5-7 %	4.5-6 %
Geometric Mean	5.9	5.2
Standard Deviation	0.661	0.783
Coefficient of Variation	0.112	0.151

A comparison of the investment in the Beirut Bourse with that in a one-year blocked account indicates that the Bourse is a better investment in terms of the return. It yields twice the average annual rate of return. However, given the coefficients of variation of the two investments, the Bourse investment turns out to be **twelve** times as risky. This may lead one to conclude that the rate of return on investment in the Bourse is not commensurate with the risk born by the investor.

Table II: Average Annual Rate of Return, Dividend Yield, Capital Gain Rate, and Measures of Variability for the Bourse Portfolio for Three Periods*

	1960 — 1973				1960 — 1966				1967 — 1973			
	U	GM	σ	σ/U	U	GM	σ	σ/U	U	GM	σ	σ/U
r_{mt}	13.55	12.13	18.36	1.35	7.50	7.00	10.7	1.43	19.61	17.54	22.05	1.12
$(D/P)_{mt}$	6.28	6.23	3.40	0.54	5.23	3.21	2.40	0.46	7.33	7.26	3.90	0.53
$(\Delta P/P)_{mt}$	7.27	5.63	18.86	2.60	2.26	1.86	9.06	4.00	12.28	9.53	24.06	1.96

* The dividend yields and the capital gain rates may not add up to exactly equal the rates of return due to computer rounding errors.

Table I: Annual Rates of Return, Dividend Yields, and Capital Gain Rates on Investment in the Bourse Portfolio During the Period 1960 - 1973*

	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966
r_{mt}	22.0	19.20	0.90	17.90	-3.22	-3.93	0.20
$(D/P)_{mt}$	10.0	4.46	6.24	6.62	2.93	2.81	3.53
$(\Delta P/P)_{mt}$	12.0	14.72	-5.35	11.15	-6.16	-6.75	-3.74

	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
r_{mt}	-3.74	1.42	-9.85	22.60	35.0	49.7	42.22
$(D/P)_{mt}$	5.0	5.94	16.54	6.10	5.13	7.91	4.69
$(\Delta P/P)_{mt}$	-8.74	-4.51	-26.39	16.47	29.84	41.76	37.52

* The dividend yields and the capital gain rates may not add up to exactly equal the rates of return due to computer rounding errors.

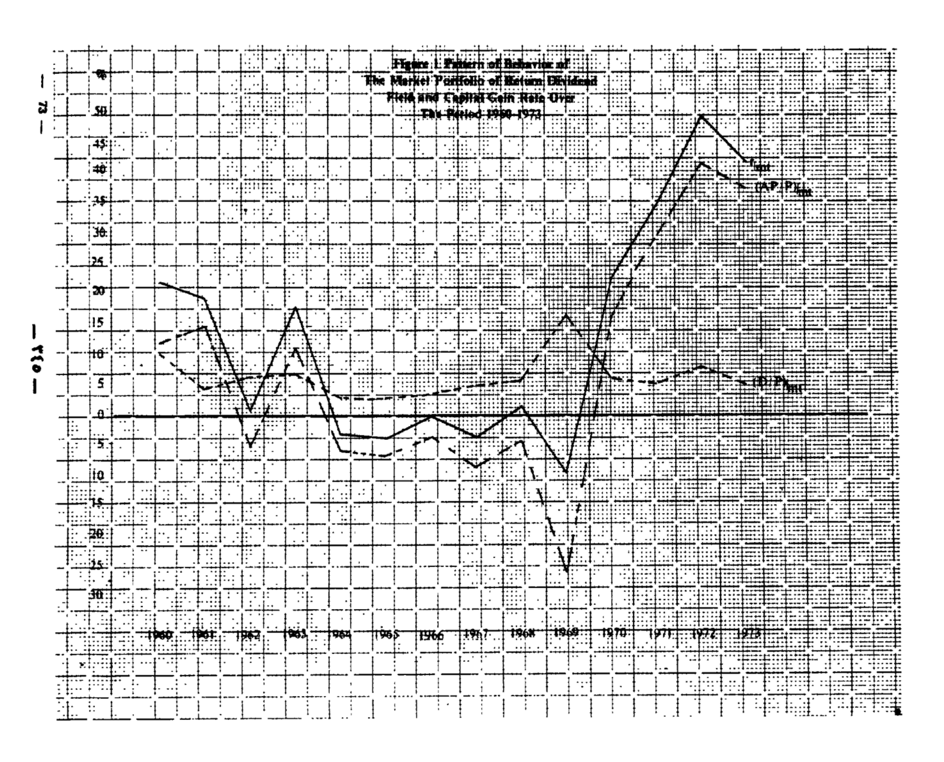


Figure 1 Pattern of Behavior of The Market Portfolio of Return Dividend Field and Capital Gain Rate Over The Period 1960-1973

study period, are provided in the Appendix. More specifically, risk-return measures of the investment in each of the six stocks are presented in table B-4 and analyzed. An attempt to ascertain the systematic risk of those stocks is also made by regressing their annual rates of return against the market portfolio returns to estimate the beta coefficient of each. The estimated parameters of the regression equations are presented in table B-5, followed by an analysis of the results.

Returns on the Market Portfolio: Since investors, in general, are risk-avertors and tend to diversify their portfolios; the focus of this study has been to determine how much an individual investor would have earned by investing his money in the stock market (Bourse) portfolio. The computed annual rates of return, dividend yields, and capital gain rates on the market portfolio are presented in table I.

An examination of the table reveals that the rates of return fluctuate widely from one year to the next. The range is between -9.85 per cent in 1969 and 49.7 per cent in 1972. This is largely due to the volatility of the stock prices as evidenced by the severe variability of the capital gain rates which range from -26.4 per cent in 1969 to 41.76 per cent in 1972. In contrast, the dividend yields exhibit a greater amount of relative stability. They range between 2.81 per cent in 1965 and 16.54 per cent in 1969. The relative stability of dividend yields is confirmd by examining the dividend time series for the individual stocks. The indication is that Lebanese companies just like those in the U.S. prefer to maintain a reasonably stable dividend policy.[7] It can also be observed that the market rate of return is negative in five years of the study period, the capital gain rate is negative in seven years (or half the period), while the dividend yield is expectedly greater than zero.

More suggestive information about the behavior of the Beirut Bourse is *obtained by plotting the data of table I. Figure I shows* the pattern of behavior of the market rate of return, the dividend yield, and the capital gain rate over the period 1960-1973. The figure reveals three important points. First, the market rate of return is heavily influenced by the capital gain rate. This is seen from the close correspondence and the close movement together in the same direction of the two rates. Second, the capital gain rate and hence the market rate of return have declined systematically since 1960 and reached a bottom in 1969. However, they rose sharply since to hit the peak of the 14 year period in 1972. Third, the dividend yield has remained very stable over the period.

In table II, measures of the average annual return and of risk for the market portfolio over the study period and the two subperiods are presented. The results show that an investor following the naive buy-and-hold strategy of buying all the stocks listed on the Bourse and for which there are beginning and end-of-period prices, and who liquidates his

All the computed rates of return are decomposed into their components; the dividend yield and the capital gain rate, to determine the percentage of the return which accrues in the form of each.

The riskiness of the investment in common stocks is measured by the variability of the rates of return over time. Thus, the standard deviation of return and the coefficient of variation are computed and used as the measures of risk.

The geometric mean, the standard deviation, and the coefficient of variation are calculated for the rates of return as well as for the dividend yields and the capital gain rates over the entire study period and for the two sub-periods: 1960-1966 and 1967-1973. The years 1966 and 1967 have been chosen as the milestone years for breaking up the study period because of the occurance of two major events during these years, which had a strong impact on the Lebanese economy. The first event was the bankruptcy of Intra bank at the end of 1966 which triggered the bankruptcy of five other commercial banks and ensued a serious financial and banking crisis in the Lebanese economy The second major event was the 1967 June war. The purpose of dividing the study period into pre-and post 1967 periods is to ascertain whether these events had any significant effect on the performance of the stocks listed on the Beirut Bourse.

To determine the relative attractiveness of the investment in common stocks in the Beirut Bourse, risk-return comparisons are conducted between such an investment and those in the saving and in the one-year blocked accounts at the commercial banks in Lebanon, and with similar investments at the New York Stock Exchange. Risk-return comparative analysis is also made among the three time periods specified in the study and between the industry classes.

The stock price data have been generously provided by the Bourse. A comprehensive discussion of the data including the methods and criteria of data collection, selection, adjustment, and limitations is presented in Appendix A.

II. PRESENTATION AND ANALYSIS OF THE FINDINGS

Returns on Individual Common Stocks: In order to measure the rates of return on the market portfolio, it was necessary to calculate the rates of return on the individual common stocks first. Those returns as well as their divident yield and capital gain rate components are presented in tables B-1, B-2, and B-3, respectively, in Appendix B. The tables are self explanatory, therefore, the task of analyzing them is left to the interested reader, especially, the security analyst. However, few comments regarding the results reported in those tables and some further analysis of the risk-reported in those tables and some further analysis of the risk-return characteristics of the few (six) stocks which had complete data over the

where: r_{it} is the rate of return on security i during the period t; P_{it} is the price of one share of security i at the end of period t; P_{it} is the price of a share of security i at the end of period t-1; and D_{it} it the dividend per share paid by company i during period t. This calculation assumes that dividends are paid at the end of each year and that the taxes and transaction costs are equal to zero.[3]

An annual rate of return on a market portfolio consisting of all the stocks in which there was trading during the period is also calculated by averaging the annual rates of return of the individual stocks for each year in the study period. It is assumed here that the individual investor liquidates his portfolio at the end of each year and reinvests the proceeds together with the dividends earned in equal proportions in all the stocks for which there are beginning - and end-of-year prices in the following year. This policy of allocating investable wealth equally among securities implies that the individual investor exercises no judgment in the selection of his portfolio. More specifically, this calculation answers the question of how much an investor who has selected stocks at random and with equal probabilities of selection would have earned on the average on his portfolio.[4] Other schemes of allocating investable funds such as investing in proportion to the market value of each stock at the beginning or at the end of the period could have been used. Such investment policies result in a rate of return on the market as a whole, and not a rate of return on the opportunity set facing an investor, which is what the present study attempts to measure.[5]

The 38 stocks are grouped into industrial classes and the annual rates of return per industry class are computed by averaging the annual rates of return of the stocks belonging to each class for every year of the study period.

How much an investor would have earned over time is measured by calculating the geometric mean of the inter-temporal distributions of the rates of return on the wealth invested in the market portfolio and in each of the industry classes. The geometric mean return concept is selected because it was found to be a more appropriate measure of the average rate of return over time than the usual internal rate for two reasons. First, it is consistent with the assumption made earlier that the individual investor liquidates his portfolio at the end of each year; that is, each holding period consists of only one year. Second, the geometric mean rate of return as used in this study (i.e., one year holding periods where dividends are paid at the end of each period) does not require making any assumptions about the reinvestment of dividends like the internal rate of return.

THE RISK-RETURN CHARACTERISTICS OF INVESTMENTS IN COMMON STOCKS IN THE BEIRUT BOURSE

M. Midani *

I. INTRODUCTION

Although the Beirut Bourse has been in existence for over 50 years, no study has been made to answer such questions as: "How much would an individual have earned from investing in the market ?" and "How risky would this investment be ?".[1] Yet there is a widespread belief among the Beirut investment community that the market is "highly speculative". The implication is that, given their expected return, investments in common stocks in the Bourse are too risky. This general belief is reflected in a question raised during a recent press interview with the Chairman of the Bourse Committee who was asked about the reason why most investors fear to deal in the Bourse. He responded by stating that "it is not a matter of fear but rather a habit".[2]

In more formal terms, the statement can be interpreted in three possible ways. First, that investors are irrational, i.e., they do not act so as to maximize expected utility. Hence, although the Bourse may offer efficient investments in the risk-return sense, potential investors are unwilling to undertake those investments. While some irrational investment behavior may exist, investors in general can be assumed to act rationally. Second, the statement can be interpreted to mean that the cost of information is so high that when it is incorporated in the return, it makes investments in the Bourse inefficient compared to other investment opportunities. This may well be a reason why investors refrain from investing in the Bourse. That proposition is, however, an empirical question which falls beyond the scope of this study. The third possible interpretation is that the risk-return characteristics of investments in the Bourse are inferior or (or dominated by) those provided by other investment opportunities.

The purpose of this study is to investigate the risk-return characteristics of investments in common stocks in the Beirut Bourse and to compare them with those of other investments. To do that, the annual rates of return on investments in each of the 38 common stocks traded during the 1960-1973 period are computed. The rate of return is measured according to the equation:

$$r_{it} = \frac{(P_{it} - P_{it-1}) + D_{it}}{P_{it-1}}$$

* *Professor of Finance, Faculty of Business Administration at the Lebanese University.*

Bibliography

1- Adler, J.H., **Absorptive Capacity: The Concept and Its Determinants** (Washington D.C.: The Brookings Institute, 1965), p. 1.

2- Al-Eyd, K.A., **Oil Revenues and Accelerated Growth: Absorptive Capacity In Iraq,** Preager, 1979, p. 76

3- CACI, INC. - Federa.., **Medium Term Ability of Oil Productivity Countries to Absorb Real Goods and Services,** for the Department of State, March, 1976, Vol. II, chapter 2.

4- El-Mallakh, R. & Atta, J. **The Absorptive Capacity of Kuwait: Domestic and International Perspectives,** PP. 8-9

5- Haseeb, K., "Plan Implementation In Iraq, 1951-1967" in **Studies on Selected Development Problems in Various Countries in the Middle East,** 1969 (United Nations, 1969) pp. 2-3.

6- Penrose E., and E.F., **Iraq: International Relations and National Development,** London, Ernest Benn, 1978, p. 453.

7- Seymour, I., "Iraqi Oil Policy in Focus", **Middle East Economic Survey,** XVIII, 35, June 1975, pp. 1-6

8- Warriner, D., **Land Reform in Principle and Practice,** Oxford, 1969, P. 43



FOOTNOTES

(1) For a good and precise discussion, see: Haseeb, K., "Plan Implementation In Iraq, 1951-1967" in **Studies on Selected Development Problems in Various Countries in the Middle East, 1969** (United Nations, 1969) pp. 2-3.

(2) See Haseeb, **Ibid.,** P. 3

(3) For a detailed discussion of this concept from several related perspectives, see: **Medium Term Ability of Oil Productivity Countries to Absorb Real Goods and Services,** A Study prepared by CACI, INC.-Federal, for the Department of State, March, 1976, Vol. II, Chapter 2.

(4) Adler, J.H., **Absorptive Capacity: The Concept and Its Determinants** (Washington D.C.: The Brookings Institute, 1965), p. 1

(5) See their forthcoming book: **The Absorptive Capacity of Kuwait: Domestic and International Perspectives,** PP. 8-9

(6) The present war between Iraq and Iran which broke out on 4 of September 1980, will, no doubt, have adverse effects on the absorptive capacities of both countries.

(7) Al-Eyd, K.A., **Oil Revenues And Accelerated Growth: Absorptive Capacity In Iraq,** Praeger, 1979, P. 76.

(8) Seymour, I., "Iraqi Oil Policy in Focus", **Middle East Economic Survey,** XVIII, 35, June 1975, pp. 1-6

(9) Penrose E., and E.F., **Iraq: International Relations and National Development,** London, Ernest Benn, 1978, p. 453.

(10) Warriner, D., **Land Reform in Principle and Practice,** Oxford, 1969, P. 43.

(11) For a more detailed discussion see: Penrose, **op. cit.,** pp. 471-76

(12) See Haseeb, **op. cit.,** p. 10.

C. Strategic Bottlenecks

The development experience in Iraq has shown that by not adopting a strategy of integrated projects, great damage had been incurred by the Iraqi economy, especially in the agricultural sector. Although closely related, water control, drainage, desalination, and irrigation projects were included in the programmes and plans as separate projects instead of being considered as an integral part of a single complex.

Thus, inadequacies and lack of coordination and follow up have adversely affected plan implementation. However, some serious attempts were made in this respect to ameliorate the processes of implementation during the 1970-74 Plan.

It should also be noted that planning policy in Iraq until the end of 1970-74 Plan was based on investment planning instead of production planning. However, the current 1976-80 Plan is supposed to have shifted planning policy towards realizing certain production objectives, but no concrete results have come out yet.

In conclusion, the Iraqi development experience has shown that shortage of capital has not been the limiting factor in its development, but rather the limited absorptive capacity of its economy, which, in turn, is affected by various factors.

(2) Lack of executive powers and their concentration at the ministerial levels.

(3) Delay in handing over project sites to contractors by the executing ministries due to government red-tape.

(4) Delay in the civil engineenng works.

(5) Political instability and frequent changes among cabinet members, especially in the case of the Planning Ministry which had six ministers during the period 1964-1968, and six more since 1968. The changes were even more frequent in the case of the main sectoral ministries.[12] During the period 1964-68, there were eight ministers of Industry and Transport and seven ministers of Public Works and six ministers of Agrarian Reform. These changes, however, have become less frequent after 1970.

B. Technical and Economic Bottlenecks

Among these are the following:

(1) Lack of reliable feasibility studies, frequent changes in cost estimates and designs of some projects. This has led in many instances to the reopening of discussions in both the Planning Board Steering Committee and the Planning Board as to the rationale of these changes and thus, leading not only to delays in implementation, but also to a great increase in the cost of the projects.

(2) Misjudgment in selecting project sites. This has made it more difficult to overcome problems of logistic and otherwise as to the operation of projects at their full capacity.

(3) Shortages of local contractors.

(4) Lack of banking credit facilities granted to local contractors.

(5) Lack of technical staff in the government agencies which are directly implementing plan projects has made it difficult to make them committed to a time schedule.

(6) Lack of economic incentives to engineers, technicians and administrators at project sites.

Table (9)
Sectoral Investment Allocations and Actual Revenues and Expenditures of Development Programmes and Economic Plans, 1951-74
(millions of Iraqi dinars)

Period	(1) Allocations	(2) Actual Revenues	(3) Actual Expenditures	(4) Surplus (+) Deficit (-)	(5) % of Act. Exp. to Act. Rev. (3) to (2)	(6) % of Act. Exp. to Allocations (3) to/1
(1951-1954)	87.4	107.5	43.1	(+) 64.4	40.1	49.0
(1955-1959)	410.2	241.4	222.2	(+) 19.2	92.0	54.1
(1959-1961)	313.16	100.9	108.3	(-) 7.5	107.3	34.5
(1961-1964)	442.3	239.0	200.3	(+) 38.7	83.8	45.3
(1965-1969)	605.6	407.0	287.6	(+) 119.4	70.6	47.5
(1970-1974)	1,259.0[1]	1,259.0[2]	886.0	(+) 373.0	70.4	70.4
Total	3,118.1	2,354.8	1,747.5	(+) 606.8	72.2	56.0

(1) Total allocations amounted to ID 1,932 million but this figure includes other expenditures totaling ID 673 million of which ID 459 million allocated in 1974.

(2) Due to the increase in oil revenues, we assume these revenues were actually realized.

Source: Complied by the author.

increase the area cultivated, the advantages of large-scale farming will not offset lack of incentive. No farming system is efficient if people will not work under it; this is a principle worth remembering."[10]

Low level productivity in public industrial enterprises was the center of concern of top political leadership in the country and was extensively debated during the autumn of 1976. Many reasons were given to explain the fall in productivity. Some of the main reasons were: firstly, the labour laws, which made it difficult for management to control and supervise inefficient workers; secondly, low standard and lack of specialization of managers and administrators; and thirdly, inappropriate wage policies.[11]

Actual expenditures in all sectors fell short of investment allocations throughout the period 1951-74. Total investment allocations amounted to ID 3.1 billion, of which ID 1.7 billion (or 56%) was actually spent. The ratio of actual expenditures to actual revenues was 72% for the said period (see table 9).

It should be noted, however, that the difference between planned allocations or actual revenues (which is more meaningful) and actual expenditures cannot be taken as a reliable indicator of plan implementation. This is because such an indicator is merely a financial one and does not necessarily reflect that the plans' objectives (in physical instead of in financial terms) have been realized at the end of each plan.

It follows from the above discussion that shortcomings in plan implementation cannot be attributed to scarcity of capital, but rather to the limited absorptive capacity of the Iraqi economy which is attributed, in turn, to a large extent to various bottlenecks confronting the implementation of development projects. These are discussed in the following section.

(2) Bottlenecks of Plan Implementation:

Many bottlenecks have been directly or indirectly responsible for the delay in the implementation of development projects in Iraq. These bottlenecks may be divided into three main categories: (A) organizational, (B) technical and economic, and (C) strategic.

A. Organizational Bottlenecks

The most important are the following:

(1) Lack of competent administration in the executing ministries and hesitation in decision making processes.

Table (8)
Iraq: Gross Domestic Product by Economic Sector
at Current Prices, 1953-76
(millions of Iraqi dinars)

Sector	1953	%	1963	%	1973	%	1976	%
Agriculture, forestry, and fishing	71.5	22.1	109.3	16.3	225.9	14.2	348.7	7.6
Oil extraction	128.9	39.9	242.5	36.2	563.4	35.5	2,446.0	53.4
Other mining and quarrying	0.9	0.3	1.9	0.3	10.9	0.7	29.1	0.6
Manufacturing	19.7	6.1	64.2	9.6	157.6	9.9	324.5	7.1
Construction	11.3	3.5	20.3	3.0	57.6	3.6	355.1	7.7
Electricity, water, and gas	1.5	0.5	5.2	0.8	16.0	1.0	22.5	0.5
Transport, communication and storage	21.4	6.6	48.8	7.3	88.5	5.6	217.7	4.8
Wholesale and retail trade	17.8	5.5	35.9	5.4	115.2	7.3	197.8	4.3
Banking, insurance, and real estate	3.2	1.0	12.8	1.9	20.5	1.3	89.0	1.9
Ownership of dwellings	11.6	3.6	12.4	1.8	58.8	3.7	75.9	1.7
Public administration and defense	18.3	5.7	67.4	10.0	154.5	9.7	432.8	9.4
Other services	16.8	5.2	49.9	7.4	118.6	7.5	43.7	1.0
GDP at factor cost	322.9	100.0	670.6	100.0	1,587.5	100.0	4,582.8	100.0

Source: AL-EYD, K.A., **Oil Revenues and Accelerated Growth Absorptive Capacity in Iraq**, PRAEGER, complied from Tables: 2-3 and D. 2 PP. 29, 165.

There is no doubt, that the rise in the volume of imports was a deciding factor in precipitating the transport crisis. Yet, the true cause always has been insufficient investment.[7]

Over the 1951-74 period this sector received ID 670 million or 21% of total investment allocations. However, actual expenditures during this period were only ID 366 million, or 54% (see table 1). Thus, the neglect of the transport sector was revealed in 1974 when the demand for its services reached its peak. However, since 1974, serious attention has been given to expanding transport facilities.

The oil sector has been the primary force in the Iraqi economy since the early 1950's. It accounted for more than one third of the country's GDP during the 1953-73 period. Following the rise in oil prices, the share of the oil sector in Iraq's GDP rose sharply to 53% in 1976 (see table 8).

"Iraq's oil production has been decreased for conservation purposes, but production capability is to be increased significantly. Iraq originally targeted oil production at 6.5 million barrels per day by 1980. However, the 1973-74 price increase made this unnecessary."[8]

Iraq exports about 95% of its crude oil production which had reached about 3.5 million barrels per day before the war broke out with Iran in September 1980. During 1950-74 period oil exports accounted, on the average, for about 80% of the country total exports. Its contribution grew markedly, from 47% in 1950 to 98% in 1974.

Over the 1951-74 period the agricultural sector received ID 848 million, or 27% of total investment allocations. Actual expenditures on agricultural projects during this period were only ID 388 million or 45% (see table 1).

The share of the agricultural sector in Iraq's GDP fell sharply from 22% in 1953 to 7.6% in 1976 (see table 8). According to the 1976-80 plan, a 7% annual growth rate is forecast for agriculture, but its share of the GDP is estimated to be about 5% during the plan period.

It should be noted, however, that the agricultural sector in Iraq had undergone many organizational changes ever since the July 1958 Revolution. I am inclined to agree with the conclusion reached by some well known economists that "the organization of agriculture has been such as to minimize the commitment of the cultivation of the soil to the maintenance of its long-run productivity."[9]

It should also be emphasized, in the words of the most experienced economist of land reform, ".... that though tractors and combines can

domestic investment expressed as a proportion of GNP, that can be made at an acceptable rate of return, with the supply of co-operant factors considered as given".[4]

To put it differently, absorptive capacity simply refers to the ability of an economy to absorb capital that will yield a minimum acceptable rate of return within a given period of time. However, the term is a very broad and ambiguous concept. Like the concept "economic development", it deals with quantative and qualitative aspects of investment. Perhaps more so of the latter than the former aspects. Thus, when one studies the absorptive capacity constraints, one is often confronted with the features of economic under-development.

According to a recent and excellent study by Ragaei El Mallakh and Jacob Atta, the absorptive capacity constraints may be grouped under five categories:[5] (a) limitations relating to the physical characteristics of the country, (b) lack of sufficient natural resources other than oil and gas, (c) manpower problems, (d) failure to formulate and implement long-term development planning and (e) political and socio-cultural factors which tend to inhibit productivity.

One might add to the previous list another constraint, i.e., external factors such as the destruction of infrastructure of an economy caused by a war[6].

It should also be emphasized, however, that the absorptive capacity of an economy depends upon the present and future government economic policies. In other words, the absorptive capacity of an economy is not independent of but is a product of economic development strategies and policies.

Absorptive capacity can be looked at from a sectoral approach. The absorptive capacity of each sector of the economy may be constrained or hindered by the performance or absorptive capacity of another sector. For example, the transport sector of the economy may be a possible constraint on the absorptive capacity of other sectors. This is exactly the case that Iraq experienced in 1974.

The inadequacy of the transport system became painfully evident in 1974 when, due to the sharp increase in oil revenues, the volume of imported goods increased sharply to ID 773 million (compared to ID 270 million in 1973). The transport system was poorly prepared to handle the influx of cargo. The problem was complicated further by the limitation imposed by storage capacity, the failure of importers (most of whom are public enterprises) to remove their imported goods within a reasonable time from storage areas.

Table(7)
Sectoral Distribution of the Active Labour Force in Iraq: 1976-1980
(Thousands of workers)

Sector	1976	% of total	1980	% of total	Annual change %
Production Sector:	1,965.4	66.3	2,308.2	65.8	+ 4.1
Agriculture	1,571	53	1,571	44.8	0
Metals & Quarries	21.4	0.7	28.1	0.8	+ 7
Manufacturing Industries	232.8	7.9	450	12.8	+ 17.9
Construction & Buildings	119.2	4	113	6.4	+ 17
Electricity, Gas, Water	21	0.7	36.1	1	+ 14.5
Distribution Sector:	359.8	12.2	469.8	13.4	+ 6.9
Transport & Comm.	146.5	4.9	184.6	5.3	+ 6
Trade & Hostels	201.5	6.8	269.3	7.7	+ 7.5
Banking & Insurance	11.8	0.4	15.7	0.4	+ 7.4
Services sector	637.2	21.5	732	20.8	+ 3.5
Total	2,962.4	100	3,510	100	+ 4.3

Source: Ministry of Planning, **The National Development Plan for 1976-1980, Ibid,** Table No. (3), p. 13.

Table (6)
Growth and Distribution of the GDP
(millions of Iraqi dinars)

Sector	1976	1980	Annual Growth Rate %	% of Total	
				1976	1980
Production sector	3,108.2	5,988.5	17.8	72.9	76
Distribution sector	465.0	866.0	16.9	10.9	11
Services sector	689.4	1,027.0	10.4	16.2	13
Total GDP	4,262.6	7,881.5	16.6	100.0	100

Source: Ministry of Planning, **The National Development Plan For 1976-1980**.Dar Al-Jamaheer Lilsahafa Press, 1977. Table No. (20), p. 101.

It is to be noted, however, that although no specific government revenues are earmarked for the plan, most of the funds allocated are derived from oil revenues. In the 1970-1974 Plan, these revenues financed more than 80% of the investment expenditures. With the unanticipated oil price hike in 1979 and revenues for the year estimated at ID 6 billion, it is likely that investment allocations for 1979 and 1980 will be revised upward.

According to the plan's objectives, national income should increase from ID 4 billion in 1976 to ID 7.5 billion in 1980 (at 1975 constant prices), for an annual average growth rate of 16.8%. Income per capita should therefore also rise, from ID 349 in 1976 to ID 575 in 1980 (against ID 100 in 1969), for an average growth rate of 13.3%.

The GDP is stated to rise from ID 4.3 billion in 1976 (at 1975 constant prices) to ID 7.9 billion in 1980, an average annual rate of 16.6%. The structure of GDP: the production sector's share of GDP will go from about 73% in 1976 to 76% in 1980 to the detriment of the services sector (whose share will decrease from 16.2% in 1976 to 13% in 1980), the distribution sector's share will remain practically unchanged (from 10.9% to 11%) as shown in table (6).

Realization of the plan will necessitate the creation of 548,000 new jobs. This will increase the active population from about 3 million in 1976 to 3.5 million in 1980. The percentage of active to total population should increase from 25.7% in 1976 to 27% in 1980.

The sectoral distribution of the labour force reflects the plan's relative priorities. 68.8% of the total labour force (2.3 million) to be employed in the production sector in 1980 (against 66.3% in 1976), 13.4% in the services sector (against 12.2% in 1976) and about 21% in the services sector (against 21.5% in 1976). The largest employment increase will be registered by manufacturing industries and by building and construction, whose respective shares of the labour force will increase from 7.9% and 4% in 1976 to 12.8% and 6.4% in 1980. This growth will take place at the expense of agriculture, whose share of the labour force will fall from 53% to 44% as illustrated in table 7.

4. Absorptive Capacity and Plan Implementation

(1) The Concept of Absorptive Capacity:

Many different definitions have been used,[3] but perhaps the most widely quoted definition of absorptive capacity is that suggested by Adler. He defined this concept as "that amount of investment or that rate of gross

Table (5)
Ordinary and Development Budgets
(millions of Iraqi dinars)

	1976	1977	+%	1978	+%	1979	+%	1980	+%
Ordinary Budget	1,476	1,653	12	1,850	12	2,616	41	3,650	39
Auto. Govt. Agencies	2,075	2,326	12	2,812	21	3,569	27	5,213	46
Development Plan	1,573	2,377	55	2,800	19	3,283	17	5,240	60
Total	5,124	6,356	25	7,462	18	9,468	27	14,103	49

Source : Official Gazette, 14 January 1980
ID 1 = $ 3.407

Table (4)
National Development Plan (1976-1980)
Investment Allocations
(millions of Iraqi dinars)

Sector	1976	1977	1976—1980		Total	% of Total
			Public	Private		
Agriculture	268.0	389.9	2,374	180	2,555	18.7
Industry	709.0	966.0	4,000	360	4,360	32
Transport & Comm.	242.5	351.6	2,200	180	2,380	17.5
Buildings & Services	213.2	348.0	1,400	910	2,310	16.9
Other	60.8	301.6	2,026	-	2,026	14.9
Total	1,493.5	2,357.1	12,000	1,630	13,630	100

Source: Ministry of Planning.

15.4%) for transport and communication, ID 188 million (or 17.5%) for buildings and services, as shown in the following table (3).

Table (3)

Central Government Investment Allocations
April-December 31, 1975
(millions of Iraqi dinars)

Section	Allocations	Percent
Agriculture	207.5	19.3
Industry	448.0	41.6
Transport & Comm.	166.0	15.5
Buildings & Services	188.0	17.4
Others	66.5	6.2
Total	1,076.0	100.0

Source: **Annual Abstract of Statistics 1978.** Ministry of Planning, P. 144.

(8) The National Development Plan (1976-1980)

This plan calls for investments totalling ID 13.6 billion, of which ID 12 billion is earmarked for the public sector and ID 1.6 billion for the private sector. The sectoral distribution of these investments is as follows: ID 2.5 billion (18.7% of the total) for agriculture, ID 4.3 billion (32%) for industry, ID 2.4 billion (17.5%) for transport and communications, ID 2.3 billion (16.9%) for buildings and services, and ID 2 billion (14.9%) for other sectors (see table (4).

In 1974, the time of the oil price boom, the 1976-1980 Plan initially called for investment of ID 5 billion. This amount was raised to ID 10 billion in 1975, and the plan was approved in its final form in June 1977. Nevertheless, it is reviewed each year, final allocations being made within the framework of the overall national budget. Thus, total investment for 1976, projected at ID 1,493 million a year, had risen to ID 1,573 million by year-end. The amounts allocated for the plan for the next four years were ID 2,375 million for 1977, ID 2,800 million for 1978, ID 3,283 million for 1979, and ID 5,240 million for 1980, the last year of the plan (see table 5).

Table (2)
National Development Plan (1971-1974)
Central Government - Annual Investment Programmes
(millions of Iraqi dinars)

Sector	1970	1971	1972	1973	1974	Total	% of Total
Agriculture	28	60	23	65	190	366	19.0
Industry	28	50	28	60	225	391	20.2
Transport & Comm.	15	28	16	40	120	219	11.3
Buildings & Services	13	28	22	45	175	283	14.7
Other *	32	36	46	100	459*	673	34.8
Total	116	202	135	310	1,169	1,932	100.0

* Includes international obligations and loans to government agencies. For 1974 this item also includes allocations for the development of the northern region and major development projects (principally petrochemical projects).

Source: **Annual Abstract of Statistics 1976**
Ministry of Planning, Baghdad.

Table (1)

Sectoral Investment Allocations and Actual Expenditures of Development Programmes and Economic Plans, 1951 - 1974

(millions of Iraqi dinars)

Period	Agriculture		Industry		Transport & Communication		Buildings & Services		Total		%
	Alloc.	Expen	Alloc.	Expen.	Alloc.	Expen	Alloc	Expen.	(1) Alloc	(2) Expen.	(2) / (1)
1951-1954	39.3	19.7	14.0	2.6	18.7	10.4	15.4	10.4	87.4	43.1	49.3
1955-1959	138.5	61.5	57.1	32.3	121.9	57.2	92.7	71.2	410.2	222.2	54.1
1959-1961	43.9	22.5	32.8	11.9	84.8	21.4	152.1	52.5	313.6	108.3	34.5
1961-1964	87.4	19.9	121.7	38.3	114.9	55.1	118.3	87.0	442.3	200.3	45.3
1965-1969	173.5	56.3	187.2	103.9	110.1	61.1	134.8	66.3	605.6	287.6	47.5
1970-1974	366.0	208.0	391.0	330.0	219.0	177.0	283.0	171.0	1,259.0	886.0	70.4
Total	848.6	387.9	803.8	519.0	669.4	382.2	796.3	458.4	3,118.1	1,747.5	56
%	100.0	45.7	100.0	64.5	100.0	57.1	100.0	57.5			

Sources. Compiled by the author from

(1) **Development of Investment Expenditures In Iraq 1951-1969**, Economic Department, Ministry of Planning, Baghdad, April 1972.

(2) **Annual Abstract of Statistics 1976**, Ministry of Planning

The second category includes projects of the self-financed public sector, such as those of the National Oil Company, ports and electricity agencies.

The plan had been revised and its central allocations increased from about ID 537 million as originally estimated to ID 1259 million. This considerable increase was attributed to the increase in oil revenues following the Tehran Agreement on oil prices in 1971 and in 1974. The sectoral distribution of allocations was as follows: ID 366 million (or 29% of the total) for agriculture, ID 391 M. (or 31%) for industry, ID 219 M. (or 17.5%) for transport and communication, ID 283 M. (or 22.570%) for buildings and services. (see table 1).

It should be noted, however, that a shift in planned allocations for 1974 which amounted to ID 1,169 million, has resulted in a change of emphasis, whereas industry emerged as the top priority sector. The increase in the industrial sector's allocations seems to have been accomplished at the expense of agriculture, whose final share declined to 19% (see table 2). This should not necessarily imply, however, a change in plan strategy. Rather, it is attributed to the fact that absorptive capacity tends to be greater in industry than in agriculture.

By the end of the plan period actual sectoral expenditures amounted to ID 886 million, distributed as follows: ID 208 million in agriculture, ID 330 million in industry, ID 177 million in transport and communications, and ID 171 million in buildings and services.

The lowest rate of implementation was in agriculture (56.8%) and the highest in industry (84.4%) as shown in table (1).

(7) Investment Allocations For the Period: April-December 1975

According to the old fiscal year, the 1970-74 Plan ended on March 31, 1975. Iraq adopted a new fiscal year (January - December 31) which became effective in 1976. Therefore, the transitional period prior to the 1976-1980 Plan covered only nine months, from April 1 to December 31, 1975. The investment allocations for this period amounted to ID 1,076 million, distributed as follows: ID 207 million (or 19.3% of total) for agriculture, ID 448 million (or 41.6%) for industry, ID 166 million (or

(3) The Provisional Economic Plan (1959-1961)

Total allocations for this plan amounted to ID 313.6 million. Top priority was given to the buildings and services sector which received ID 152 million or about 48% of the total. The transport and communications sector was second in importance, receiving ID 85 million (or 27%). The share of agriculture was ID 44 million (or 14%), and that of the industrial sector was ID 33 million (or 10.5%) of total allocations.

Actual expenditures were less than planned allocations in all sectors: agriculture (51%), industry (36.4%), transport and communications (25.2%) and buildings and services (34.5%) as shown in table (1).

(4) The Detailed Economic Plan (1961-1964)

Total allocations for this plan amounted to ID442 million. Top priority was given to the industrial sector which received ID 122 million (or 27% of the total). The buildings and services sector was second in importance, receiving ID 118 million (or 26%). The transport and communications share, ID 115 million (or 26%). And that of agriculture was ID 87 million (or 20%) of total allocations.

Actual expenditures were less than planned allocations in all sectors: buildings and services (73.7%), transport and communications (48%), industry (31%) and agriculture (23%) as shown in table (1).

(5) The Five-year Economic Plan (1965-1969)

Total allocations for this plan amounted to ID 605.6 million. As in the case of the previous plan, this plan also emphasized industry and its share was ID 187 million (or 31% of the total), while that of agriculture ID 173 million (or 28.6%). The share of buildings and services was ID 135 (or 22%) and that of transport and communications was ID 110 million (or 18%) of total allocations.

Actual expenditures were 31% in industry, 48% in transport and communications, 49% in the buildings and services sector and 32% in the agricultural sector, as shown in table 1.

(6) The National Development Plan (1970-1974)

This plan includes projects of both the public and private sectors. Projects of the public sector are divided into two categories, according to the nature of finance. The first category includes projects of the central government sector which are primarily financed by oil revenues in addition to the contribution of governmental agencies and local and foreign loans.

The dramatic increase of oil revenues after 1973 encouraged the higher authority to step up development. This led the Planning Board to delegate some of its responsibilities to the executing ministries and agencies, empowering them to execute projects not exceeding ID 3 million, without having to refer to the Planning Board, except for the approval of the preliminary reports on these projects.

Since the beginning of the Five-year Plan (1976-1980) no major changes in the planning machinerv have taken place. However, participation in the sessions of the Planning Board was greatly enlarged to include not only cabinet members of sectoral ministries, the governor of the Central Bank, four non-full time members and heads of the technical departments (renamed lately as Commissions) but also some high-ranking Baath Party members.

3. Development Programmes and Economic Plans:

(1) The First Programme (1951-1954)

Before the Development Board was established in May 1950, the Investment Budget had been a part of the general budget. The last investment budget was for the period 1949-1953 with annual allocations of ID 11 million.

Investment allocations for the First Programme (1951-54) amounted to ID 87.4 million. Although the industrial sector received ID 14 million or 16% of total allocations, the actual expenditure on industrial projects did not exceed ID 2.6 million or 18%. Allocations for the agricultural sector were ID 39 million, whereas actual expenditures did not exceed 50%. Transport and communication projects received ID 18.7 million whereas actual expenditures were about 55%. Buildings and services projects received ID 15.4 million, and actual expenditures were 68% (see table 1).

(2) The Second Programme (1955-1959)

Investment allocations for this programme amounted to ID 410 million, distributed as follows: ID 138.5 million (or 33.7% of the total) for the agricultural sector, ID 57 million (14%) for the industrial sector, ID 122 million (29%) for transport and communications, and about ID 93 million (22%) for buildings and services.

It should be noted, however, that actual expenditures in all sectors amounted to ID 222 million or 54% of the total allocations. (see table 1)

The 1964 Law of the Planning Board was amended according to Law No. 193 of 1964 whereby a Steering Committee (composed of the Minister of Planning and four full-time members) was established. The Board delegated some of its authority to the Steering Committee. According to the Law No. 18 of 1966, the composition of the Steering Committee was amended to include the Minister of Planning (as its chairman), four non full-time members and heads of the six technical departments: (1) Economic (2) Industrial (3) Agricultural (4) Transport and Communication, (5) Buildings and Services and (6) Educational and Social departments of the Planning Ministry.

(3) The Post-1968 Period

After 1968, the government embarked upon a new stage of elaborated and articulated economic planning. On April 1, 1970, the government enacted the Law No. 70, whereby the National Development Plan for fiscal years 1970-74 was put into effect.

According to this law, the Steering Committee was empowered with extensive authorities. These can be summed up in three main categories: firstly, to decide on all matters relating to the execution of the Five-year Plan and its annual investment programmes, the projects of which not exceeding ID 3 million, secondly, to decide on all matters relating to the self-financed projects, and thirdly, the Steering Committee can (subject to the approval of the Planning Board) terminate or limit some of the authorities of the executing ministries as deemed necessary.

It can be seen from the previous brief survey that the responsabilities of planning and execution were distributed at three levels: higher level (i.e., the Planning Board), middle level (i.e., the Steering Committee) and lower level (i.e., the executing ministries).

It should be noted, however, that this system of distribution of responsibilities was criticized on the ground that the Planning Board and the Steering Committee were practically in charge of functions of both planning and execution, and thus, the system was partly blamed for the delay in the implementation of the plan's projects.

During the second year of the National Development Plan (1970-1974), the higher authority showed interest in both regional and long-term planning. Therefore, two new departments in the Ministry of Planning were set up in 1971.

Perhaps one of the major shortcomings of that decision was the introduction of political instability (which characterized the political life of the country) into development programmes.

It should be noted, however, that the development strategy designed by the Development Board did not change as a result of setting up the Ministry of Development.

(2) The Period 1958-1968

Following the July 1958 Revolution, important changes were introduced into the planning machinery of Iraq. In 1959, the Ministry of Development was replaced by a Ministry of Planning and the Development Board was replaced by a Planning Board. The Planning Board was confined to plan formulation and to the follow-up of plan implementation.

Centralized planning and execution thus were replaced by centralized planning and decentralized execution, with planning becoming the responsibility of the Planning Board and the Ministry of Planning and execution becoming the responsibility of the ministries concerned depending on the nature of each project. The technical departments, which originally formed the main part of the Ministry of Development were transferred to the sectoral ministries. Moreover, the share of the Development Budget from oil revenues was reduced from 70 percent to 50 percent, due to increasing expansion of government current expenditure.

The planning machinery continued to undergo changes after 1963, the purpose of which was mainly to ensure that the Planning Board would have more independence and continuity and would be less vulnerable to political changes.

In April 1964, the government enacted Law No. 44 of the Planning Board, according to which the "Board was entrusted with the formulation (subject to the approval of the Council of Ministers) of the economic, fiscal, monetary and commercial policies needed for the implementation of the plan. The Board was empowered also to supervise the preparation of the annual Ordinary Budget in conformity with the requirements of the plan. Moreover, the Board was authorized to orient the economic activities of the private sector within the general framework of the plan. Except for formulating the plan and performing some follow-up functions, however, the Board made little use of its prerogatives."[2]

According to the-1970-74 plan and the 1976-80 plan, Iraq's economic development strategy is based on industrial diversification, agricultural self-sufficiency and infrastructural development, improvement of social services and education, reduction of regional differences and standard of living discrepancies between rural and urban areas. However, these objectives have not been fully realized, mainly due to the fact that the process of development has been restrained by a number of factors, including those limiting the absorptive capacity of the Iraqi economy.

The purpose of this study is to examine the main factors that have limited the absorptive capacity of the Iraqi economy during the last three decades. This necessitates a review of the structure and functions of the planning machinery throughout the period under study. The general features of the various development programmes and plans will be examined in terms of their sectoral allocations and actual investment expenditures. Finally, the absorptive capacity of the Iraqi economy will be discussed vis-a-vis analysing the shortcomings in plan implementation.

2. The Planning Machinery:

Ever since the establishment of the Development Board in May 1950, the planning machinery of Iraq has undergone frequent changes, particularly so during the period immediately following the 1958 Revolution.

It is not intended here to discuss in detail all the changes that have taken place in the planning machinery but rather to point out very briefly some of the main changes and the rationale behind them.[1]

(1) The Period 1950-1958

The Development Board, which started operations towards the end of 1950, was entrusted with setting up a development plan for the country. Five technical departments were set up: (1)irrigation, (2) transport (3) industry (4) agriculture and (5) housing. The Board had a separate budget and its revenues consisted of the entire oil revenues. Due to the increase in oil revenues as a result of the new agreement concluded with the oil companies in 1952, the government decided to reduce oil revenues allocated to the Development Board to 70 percent of the total. This was attributed to the increase of government current expenditures.

The Board was accused of having too much power and independence, and the government decided in 1953 to set up a Ministry of Development.

Investment Allocations and Implementation of Development Plan Objectives: Iraq's Absorptive Capacity 1951-1980 *

Abdul Wahab Al-Ameen **

1. Introduction:

There is little doubt that the main objective of economic planning is the efficient allocation of economic resources, which are often quantitatively and / or qualitatively limited. A part from its oil resources, Iraq is favoured with other resources such as fertile land, water, and mineral deposits.

Ever since the early 1950's, rising oil resources, especially after 1973, have stimulated Iraq's economic development. Over the 1954-73 period, the gross domestic product (GDP) increased in real terms at an average rate of 6% per annum and increased by 10% and 18% in 1974 and 1975 respectively. The 1976-80 plan expects Iraq's GDP to increase by an annual growth rate of 16.6%.

Oil is the most important sector in the economy. Its contribution to GDP increased from about 40% in 1953 to 53.4% in 1976, whereas it employs less than 1% of the total labour force (estimated at about 2.96 million by 1976).

In contrast to the rising share of the oil sector in the Iraqi economy, that of agriculture has declined sharply since the early 1950's. Its share of the GDP declined from 22% in 1953 to 7.6% in 1976, and it is expected to decline further to 5% during the 1976-80 plan, whereas its contribution to the labour force is expected to fall from 53% to 44% during the plan period.

Cultivable land in Iraq is estimated at 12 million hectares or a little more than one-fourth of the total area of the country. However, due to the widespread practice of the fallow system, only about a fourth of the cultivable land is actually cropped in any given year. This and other problems, such as soil salinity, water-logging, shortage of trained personnel, poor maintenance, lack of incentives, etc., have led to the decline in agricultural productivity.

* *A paper presented to the 7th International Energy Conference held in Boulder on October 15-16, 1980 sponsored by the International Research Center For Energy and Economic Development, University of Colorado, U.S.A.*

** *Associate Professor and Chairman of the Economics Department at Kuwait University.*

52. **Al-Ahram,** April 3, 1978, p. 9.

53. See for example Louise G. Richards, "Consumer Practices of the Poor", in Lola M. Irelan, ed., **Low-Income Life Style** (Washington, D. C.: U.S. Department of Health, Education and Welfare, August 1967, pp. 67-86, David Caplovitz, "The Merchant and the Low Income Consumer", in Norman Kangun, Ed., **Society and Marketing: An Unconventional View** (New York: Harper & row, Publishers, Inc., 1973), pp. 222-236. and "The High Price of Being Poor", **Changing Times,** The Kiplinger Magazine, August 1968, reprinted in Kangun, pp. 237-245.



27. Karl P. Sauvant, "His Master's Voice", **Ceres,** September-October, 1976, p. 51.

38. Richard J. Barret and Roland E. Muller,**Global Reach : The Power of Multinational Corporations** (New York: Simon and Schuster, 1974), p. 145.

39. James A. Lee, "Cultural Analysis of Overseas Operations", **Harvard Business Review,** March-April, 1966, pp. 106-108.

40. Daniel Creamer, **Overseas Research and Development by United States Multinationals, 1966-1975: Estimates of Expenditures and Statistical** profiles (New York: The Conference Board, Inc., 1976).

41. Ibid, p. 35.

42. Ibid, p. 5.

43. Ibid, pp. 63-65

44. Ibid, pp. 63 & 65.

45. Richard W. Moxon, **The Cost, Conditions, and Adoption of MNC Technology in LDCs,** Working Paper No. 76-53(C), November 1976 Graduate School of Business Administration, New York University pp. 33-34.

46. Reed Moyer, "The Structure of Markets in Developing Countries", **MSU Business Topics,** Autumn 1964, pp. 43-60, reprinted in William G. Moyer, Jr. and David L. Wilemon, Ed., **Marketing Channels: A System Viewpoint** (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1971), pp. 66-67.

47. Constantine V. Vaistos, **Interaffiliate Charges by Transnational Corporations and Intercountry Income Distribution,** Unpublished Doctoral Dissertation, Harvard University, June 1972, quoted in Barnet and Muller, **op. cit.,** p. 158.

48. Barnet and Muller, **op. cit.,** pp. 157-158.

49. Ibid, p. 187.

50. Raymond Vernon, **Storm over the Multinationals: The Real Issues** (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1977), p. 82.

51. Mike Muller, "Selling Health - or Buying Favour ?", **New Scientist,** February 1977, pp. 266-267.

22. Ibid, pp. 293-301.

23. Charles P. Kindleberger, **Economic Development** (New York: McGraw-Hill Book Company, Inc., 1965), pp. 18-38.

24. Ibid, p. 38.

25. The writer depended in this section mainly on Benjamin Higgins, **Economic Development: Principles, Problems and Policies,** (New York: W. W. Norton & Company Inc., 1967), pp. 3-33, Jagdish Bhagwati, **The Economics of Underdeveloped Countries,** (London: World University Library, 1966), pp. 43-102, Kindleberger, **op. cit.,** pp. 3-39 and Meir and Baldwin, **op. cit.,** pp. 293-314.

26. Higgines, **op. cit.,** p. 16.

27. Ibid, p. 17.

28. Ibid, pp. 17-22.

29. **New Directions and New Structures for Trade and Development** TD/183/Rev. 1 (New York: United Nations, 1977), p. 44.

30. J. C. Abott, **"Marketing Issues in Agricultural Development Planning"** in Reed Moyer and Stanley C. Hollander, Ed., **Markets and Marketing in Developing Countries** (Chicago, Illinois: American Marketing Association, 1968), p. 99.

31. Ibid, pp. 103-104.

32. P. T. Bauer, "Some Aspects and Problems of Trade in Africa", in Moyer and Hollander, **op. cit.,** p. 64.

33. Ibid, pp. 53-54.

34. Walt W. Rostow, "The Concept of a National Market and its Growth Implications", Peter D. Bennet, Ed., in **Marketing and Economic Development,** (Chicago, Illinois: American Marketing Association, 1965), p. 19.

35. Harper W. Boyd, Jr. and Abdel Aziz El Sherbini, "Wholesaling in Egypt", in Robert Bartels, Ed., **Comparative Marketing: Wholesaling in Fifteen Countries** (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1963), pp. 92-105.

36. Bartels, **op. cit.,** p. 291.

Protection," the Economic and Social Council requests the Secretary-General to prepare, and to submit to the Council at its sixty-fifth session, a survey illustrative of the range of institutional and legal arrangements existing in the field of individual consumer protection at the national level, with a view to identifying needs for co-operative and assistance in this field that may be provided at their request to the countries concerned, particularly developing countries." Also, see **Consumer Protection: A Survey of Institutional Arrangements and Legal Measures,** report of the Secretary General, United Nations Economic and Social Council E/1978/81, 8 June 1978.

10. **"Consumer Advisory Council, First Report",** Executive Office of the President (Washington, D.C.: United States Printing Office, October 1963).

1. Nixon, Richard M., **The Office of Consumer Affairs,** Executive Order No. 11583: 92 USCA 2531, February 26, 1971, quoted in Gerald G. Udell, "A Call for a Philosophy of Consumer Rights", **Combined Proceedings,** 1974, American Marketing Association, pp. 335-336.

12. See Aaker and Day, **op. cit.,** pp XVIII-XX, Walters, **op. cit.,** pp. 70-73 and Udell, **op. cit.,**p. 337.

13. For a brief survey of consumer education programs in the United States, see Paul N. Bloom and Mark J. Silver "Consumer Education: Marketers Take Heed", **Harvard Business Review,** January-February 1976, pp. 33-36 and p. 40.

14. Udell, **op. cit.,** pp. 337-338.

15. Gerald M. Meier (ed.), **Leading Issues in Economic Development,** (Oxford University Press, 1970), p. 7.

16. Harvey Leibenstein, **Economic Backwardness and Economic Growth,** (New York: John Wiley & Sons, 1957), pp. 10-11.

17. Irma Adelman, **Theories of Economic Growth and Development** (Stanford, California: Stanford University Press, 1961), p. 1.

18. Ibid, pp. 1-2.

19. Ibid, p. 9

20. Ibid, p. 147.

21. G. M. Meir and R. E. Baldwin, **Economic Development: Theory, History, Policy** (New York: John Wiley & Sons, 1957), p. 293.

FOOTNOTES

1. For a summary of the historical development of consumerism in the United States, see Robert O. Herman, **The Consumer Movement in Historical Perspective** (University Park, Pennsylavia: February, 1970) and G. Glenn Walters, **Consumer Behavior: An Integrated Framework** (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1973), pp. 60-73. For a discussion of consumerism in th. Jnited States during its early stages see Kenneth Dameron, "The Consumer Movement", **Harvard Business Review,** (January 1939, pp. 271-289).

2. For a discussion of the causes of the 1960s consumerism movement in the United States, see Philip Kotler "What Consumerism Means for Marketers", **Harvard Business Review,** May-June, 1972, pp. 48-57, Richard H. Buskirk and James T. Rothe, "Consumerism: An Interpretation", **Journal of Marketing,** October 1970, pp. 61-65 Virginia Knauer;"The Growing Impact of Consumerism on Marketing Government Relationships", in William Lazer and Eugene J. Kelly, Ed., **Social Marketing: Perspectives and Viewpoints** (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1973), pp. 147-153, and David A. Aaker and George S. Day, Ed., **Consumerism: Search for the Consumer Interest** (New York: The Free Press, 1974), pp. xvii-xxvii.

3. for a summary of consumer protection programs and the role of consumers organizations and international organizations, see **Study Guide on Consumer Protection** (Geneva: International Labor Office, 1973), pp. 19-31, and United Nations Economic and Social Council, **Activities of the United Nations System Related to Consumer Protection,** Report of the Administrative Committee on Co-ordination, E/5996, 20 June 1977.

4. Leslie M. Dawson, "The Human Concept: New Philosophy for Business", **Business Horizons,** December 1969, pp. 29-38.

5. Kotler, **op. cit.,** pp. 54-55

6. Martin Bell and C. William Emory, "The Faltering Marketing Concept", **Journal of Marketing,** October 1971, pp. 31-42.

7. Frederick E. Webster, Jr., **Social Aspects of Marketing** (Englewood Cliffe, N.J.: 1974), p. 106.

8. **Ibid,**p. 109.

9. In operative paragraph 2 of the United Nations Economic and Social Council Resolution 2111 (LXIII) of 11 August 1977 on "Consumer

powerful position of manufacturers, wholesalers, and sometimes retailers, in relation to consumers, together with the absence of consumer advocates and consumer organizations in many developing countries. As the majority of consumers in these countries have low incomes, low education, or are illiterate, they are not able to organize into consumer groups. They are also not likely to be concerned with issues of consumer protection. Moreover, affluent consumers in developing countries may not feel the pressure of high prices and inappropriate marketing practices, since their level of income enables them to maintain a high standard of living. Middle-class consumes constitute the only group which may feel the need for consumer protection. However, the absence of consumer organizations may frustrate their efforts regarding consumer protection. Similarly, the consumers' right for redress is severely limited in developing countries due to lack of effective mechanisms for handling of complaints, lack of consumer legislation, lengthy and costly judicial procedures, and the absence of consumer organizations. Problems of consumer redress in rural areas in developing countries are extremely complex. As consumers in these areas have low-incomes, and are mostly illiterate, they are not able to protect their rights through the complicated and costly judicial procedures.

consumers that they are not receiving more value for their money when buying products in connection with some sales promotion items.

Consumers in developing countries suffer from the lack of correct and adequate information regarding products, terms of sale, and procedures to be followed for handling complaints. Inadequate attention is given to information regarding product quality, ingredients, performance, uses, unit prices, and the harm that may be caused by the use of certain products. Ingredient and nutrition labelling of products is not common, with the exception of a small number of imported products for which ingredients, and sometimes, nutrition information is provided on packages in the language of the country of their origin. Unit pricing for packaged products is almost non-existent. Under these circumstances consumers do not have access to information which enables them to evaluate alternative products and make intelligent purchasing and consumption decisions. A lack of information also exists regarding cost of credit on instalment purchases, terms of warranties, and occasionally costs of maintenance services.

The lack of such information in developing countries can be attributed to inadequate attention given by governments of developing countries to the establishment of product standards, product testing, gathering and dissemination of information, as well as lack of concern among consumers for obtaining and using information. This lack of concern among consumers results primarily from the existence of low levels of income, education, and literacy in many developing countries. It also proceeds from a general low level of skills among consumers in developing countries with regard to determining consumption needs and making purchasing decisions. To raise the level of consumers' skills in this area, there is a need for effective consumer education programs.

The right to consumer education is not recognized in developing countries. Consumer education programs are confined only to home economics courses at the high school level. In addition, such courses are limited in scope and given to female students only. Thus, there is a lack of consumer education programs for consumers at various levels of society in developing countries. Such programs are urgently needed to raise the consumers' skill in making intelligent consumption and purchasing decisions, rational management of their financial resources, and protection of their rights as consumers.

Problems and Issues Related to Consumer Representation and Redress

In most developing countries there is a lack of adequate consumer representation in governmental decisions and in the enactment of legislation dealing with various aspects of the marketing system and consumer protection. This situation has come about mainly from the

Problems of Consumer Protection Related to Promotion, Consumer Information and Consumer Education.

Advertising and other promotional methods are used widely by business enterprises in developing countries to influence consumer's buying decisions regarding products and services. Advertising messages rarely aim at providing information to consumers in order to enable them to make good purchasing decisions. Frequently, advertising messages used in advanced countries are also used in developing countries without any changes, or by merely translating the texts of the advertisements or television commercials. Such advertising messages may influence the consumer's decision-making process in a way which may counter his own interests and welfare.

There are no effective control programs over advertising in most developing countries since consumer protection in general is not given high priority by governments of such countries. Thus, consumers are frequently exposed to deceptive advertising messages of various types. There is a lack of legislation and programs which establish criteria for determining the form and extent of deception contained in advertising messages; measures for control over advertising prior to the publication or broadcast of advertisements and commercials; and measures of corrective advertising when necessary.

In addition, few adequate controls exist over promotional methods in developing countries. One method which usually involves inappropriate practices is th use of "sale" programs by retailing establishments in which the prices of selected products are to be reduced during a specific period of time. Retailers usually use incorrect information about reductions in prices. In addition, items sold at reduced prices usually include those items for which demand is low because of their obsolete styles or models, as well as items which are available only in limited colors and sizes. This results in deceiving consumers regarding the conditions surrounding such "sale" programs.

The use of other sales promotion methods, such as the distribution of some products such as gifts, or stamps which may be redeemable for gifts, may be against consumers' welfare in developing countries. Such practices succeed due to the low level of awareness among consumers of the real value of the items they receive free in connection with their purchases, as well as the lack of effective control measures on the use of sales promotion methods. Moreover, some sales promotion items are suitable mainly to the need of high-income consumers. In addition, sales promotion items may be used by retailers to get rid of low quality or obsolete products, or to disguise the real effect of price increases. Thus, it may not be evident to

high commissions or other questionable payments in some developing countries to avoid governmental restrictions or gain control over markets. Such practices may increase the firms' operating expenses in local markets, and may ultimately result in increased prices paid by consumers in developing countries. A transnational firm which adopted questionable promotional methods in the Philippines in order to control the market for infant's milk illustrates this point.[51]

The lack of competition in the markets for many products, and the lack of effective governmental control programs are the main causes of increase in prices in many developing countries. As mentioned above, the markets for many products, especially imported products, in developing countries are characterized by the lack of competition. Some enterprises in such countries engage in price-fixing practices. Some importers may also engage in corrupt practices to influence governmental officials to abandon programs aimed at strengthening competition in local markets. An unsuccessful attempt by some importers of pharmaceutical products in Egypt in 1978 to influence the Minister of Health in order to abandon programs aimed at the manufacture of pharmaceutical products in the country illustrates this point. The Minister exposed this attempt to the public.[52]

If a developing country has a rigid social structure and a traditional culture which emphasize kinship and personal relations there may be discrimination in prices among consumers. Higher discounts and better selling terms are granted to buyers with high social status or with good personal relations with the seller. This is a recognized feature of the marketplace in many developing countries which have the above characteristics. These practices result in a violation of a basic right of consumers, namely the right to equality, which has been recognized in the United States and other advanced countries. The final effect of such practices is usually seen in high prices paid by low-income consumers in developing countries.

Prices paid by low-income consumers in developing countries may also be higher than prices paid by high-income consumers. This results from the purchasing habits of low-income consumers. Such consumers do not usually shop discriminatingly for alternative products and sellers. They often buy in small quantities and rely heavily on credit. Some merchants in areas of low-income consumers take advantage of these consumers and charge high mark-ups for lower quality items. They are enabled to follow this practice by extending credit to low-income consumers. Studies have also revealed that consumers residing in low-income areas in the United States pay more for particularly durable consumer goods than consumers residing in high-income areas.[53]

related to prices in developing countries result from pricing practices and the monopoly position of transnational firms, lack of competition in local markets, inadequate price control programs, rigid social structures, traditional behavioral patterns, and purchasing practices of low-income consumers.

Pricing and other business practices of transnational firms may result in higher prices in developing countries. An important objective of transnational firms is to maximise profits on their global operations. This leads to the adoption of transfer pricing policies which aim at minimizing taxes paid by transnational firms, overcoming the restrictions on the remission of profits to the home country, or avoiding criticism by various groups regarding high profits generated in host countries. Thus, transnational firms may adopt pricing policies which result , in turn, in high prices paid by consumers in host countries. The pricing practices of the subsidaries of transnational pharmaceutical firms in Colombia have resulted in considerably high prices for medicines in this country.[47] Also, transfer pricing practices by transnational firms may result indirectly in high prices in developing countries. Some transnational firms may underprice their exports to foreign affiliates in countries with lower tax rates than those existing in other countries in which they have some of their operations. However, high salaries and high expenses incurred by the foreign affiliates may result in higher costs of the products they produce. When such affiliates export their products to other countries, prices to consumers may be high. Some cases of underpricing of exports by affiliates of some transnational companies were also cited by Barnet and Muller.[48] In addition to transfer pricing policies, transnational firms may engage in price-fixing in colloboration with their foreign affiliates, thus causing an increase in prices paid by consumers in host countries. This was also a practice followed by some transnational pharmaceutical companies.[49]

Transnational firms may also cause an increase in prices for products produced by their foreign affiliates or by other independent firms by charging high prices for various elements of technology transferred by them to such enterprises, thus raising the costs of their products. High costs are then recovered through increasing prices paid by consumers.

The monopoly position which some transnational firms enjoy usually results in the control of markets for many products in developing countries. Although competition faced by transnational firms in global markets is increasing, some transnational firms may be able to attain a dominant position in local markets through product differentiation strategies and advertising practices.[50]

Some transnational firms may adopt the practice of paying artifically

Problems related to the availability and other marketing aspects of services are complex in developing countries. Some types of insurance services such as medical insurance are not available, or available only in limited scope and at high costs in developing countries. The cause may be lack of concern for medical insurance among consumers and employers, low level of income, or inadequate government support of such programs in developing countries. Medical services are not usually adequate in terms of scope and quality. The performance of medical services by private hospitals and physicians is not well regulated in many developing countries.

Thus, the major issues related to consumer protection regarding the availability of products and services, product standards and qualities, and adequacy of after-sale services and warranties in developing countries are:

1. To what extent may the uneven distribution of income be allowed to be a factor in directing the marketing system toward the satisfaction of the needs of affluent and middle-class consumers, and result in the neglect of the needs of low-income consumers.

2. To what extent may unattractive marketing opportunities related to the marketing of products and services to low-income consumers be allowed to be a barrier to the availability of products and services to such consumers.

3. To what extent may the lack of competition in markets for many products be allowed to result in product shortages.

4. To what extent may balance of payments deficits be allowed to influence the availability and quality of products.

5. To what extent may transnational firms be allowed to pursue production policies which might result in satisfying the needs of affluent and middle-class consumers, and achieving high level of exports at the expense of satisfying the needs of low-income consumers.

Problems and Issues Related to Prices:

The problems of consumer protection regarding prices in developing countries are somewhat different and more complicated than those which are encountered in developed countries. Not only are prices for many products in developing countries higher than prices for similar products in developed countries, but - also pricing practices by enterprises in many developing countries are against consumers' welfare. The problems

In addition to the problems of product availability and product qualities in developing countries, which have been discussed in detail in this section, there are other problems related to product safety, product quality, and services in developing countries which stem from conditions other than those discussed earlier. One of these conditions is the lack of effective mechanisms for the establishment and enforcement of product standards in many developing countries. In some developing countries, manufacturing has not developed to a stage where enterprises have gained expertise in product development, thus preventing voluntary establishment of product standards. Such lack of development of manufacturing may also be a factor in the lack of effective measures by the governments of developing countries to establish product standards and enforce their application. Programs related to product standards may not be conceived as having priority in such developing countries in comparison with other important measures aimed at industrialization.

In developing countries which rely heavily on imports, the establishment of product standards and enforcement of their application may constitute a difficult task given the diversity of resources, bureaucratic structures of governmental agencies, and the relative priorities of other developmental programs. The absence of programs for the establishment and administration of product standards in developing countries may result in the marketing of products of poor quality and unsafe features. It may also be a barrier to good purchasing decisions by consumers.

The preoccupation of developing countries with industrialization and other developmental programs may result in giving low priority to consumer protection programs in general. Some aspects of consumer protection which may not receive high priority by governments of developing countries are those which regulate the flow of products to overcome product shortages; establish measures for product safety in order to protect consumers against themselves and against harm that may be caused through the use of products by other consumers; and aim at the prevention of air pollution, water pollution and pollution of other parts of the environment. Such programs and measures are usually lacking in rural areas of developing countries.

The existence of unregulated ring markets in rural areas of developing countries usually aggrevates the problems of consumer protection since control over various product characteristics and other selling conditions are difficult to establish in such markets.

expenditure by U.S. multinationals in 1972 was about 10.7 per cent of all research and development expenditures of parent companies financed by company funds in that year.[41] These overseas research and development expenditures were concentrated in highly industrialized countries of Western Europe and Canada. Research and development expenditures in developing countries in 1972 amounted to only 3.3 per cent of overseas research and development expenditure of U.S. multinationals.[42]

The above-mentioned study also reveals some interesting results related to overseas research and development expenditures in terms of product fields. The overseas expenditures by U.S. multinationals on applied research and development, which accounted for about 97 per cent of all overseas research and development expenditure in 1972, were concentrated in two product fields. These were motor vehicles and equipment (54 per cent) and office, computing, and accounting machines (30 per cent).[43] The percentages of overseas applied research and development expenditures on food and kindred products, drugs and medicines, agricultural chemicals, and construction and mining were negligible. They were 1.3 per cent, 1.5 per cent, 0.3 per cent, and 0.7 per cent for the above mentioned product groups respectively. In addition, the study reveals that expenditures on applied research and development by 135 foreign affiliates of 37 U.S. parent companies were in product fields similar to those product fields of parent companies on which applied research and development expenditures had been made. Foreign affiliates allocated applied research and development expenditures on 149 product fields of which 83 per cent, or 124, were identical in classification with those of the parent companies. "There were only 25 product fields receiving attention from the foreign affiliates that were not on the research roster of their parents". Thus, applied research and development on the part of foreign affiliates of United States multinationals seems to have been primarily an extension of research in product fields of the parent companies.[44]

On the basis of the foregoing discussion, it seems reasonable to conclude that transnational firms have not given enough attention to the development of products appropriate to the conditions of developing countries. In addition to cultural bias and engineering bias on the part of executives in multinational companies, lack of concern for development of products appropriate to developing countries may have resulted from two other conditions. One of these conditions is the high cost of product development, on the one hand, and the small market size for many products in developing countries, on the other. This may result in a low rate of return on investment. The other condition is related to market structures in developing countries. Some transnational firms with monopoly positions may have an irrational bias against products appropriate for developing countries, the resulting reduction in profits being covered by high profits in consequence of their monopoly position.[45]

to the export of many basic commodities for the purpose of obtaining foreign currencies. This leads to shortages of many commodities in local markets. Some of the commodities designated for export may be available in local markets, but in low qualities. In addition, some developing countries with balance of payments deficits may concentrate on the manufacture of certain products primarily for export. This leads in many cases to diverting the production capacities from the manufacture of the products needed by their consumers, and consequently to product shortages. As some developing countries enter into bilateral trade agreements the problems of product shortages and lack of consumer choice are increased. In addition to product shortages created by designating some agricultural and manufactured products for export, imported products on the basis of bilateral trade relations may not be suitable to consumers' needs or may be of low quality.

Faced with problems of shortages of basic commodities which are exported, some developing countries may exclude certain commodities which are in short supply in the local markets from export, or limit the quantities exported. This, coupled with imposing a ceiling on prices of such commodities, may paradoxically result in limiting their supply in the local market. Producers of such commodities tend to build temporary inventories, or limit their production, hoping that export restrictions may be lifted.

Problems of lack of consumers' products in developing countries are increased by transnational corporations and their activities related to product development. One of the major criticisms of transnational corporations operating in developing countries is that they do not adapt products to suit the conditions of host countries. Rather they tend to manufacture products which have been developed for affluent and high-income consumers in advanced countries. These products sometimes have a built-in bias, and include unnecessary features which increase their prices and maintenance costs. Local companies in developing countries also tend to imitate transnational firms in product development activities. This results in the lack of many products needed by low-income consumers. Although a few transnational companies, such as Ford and General Motors, have adapted some products to the needs of developing countries, many tend to market products which were produced for advanced countries without modification. A study conducted by the Conference Board, which dealt with overseas research and development expenditures by U.S. multinationals, throws some light on the practices related to product development in host countries.[40] The study included an estimate of research and development expenditure in 1972 on the basis of a survey which included a sample of large U.S. parent companies and their foreign affiliates. The study reveals that overseas research and development

countries. These goods may have built-in obsolescence and result in high operating maintenance expenses. This also results in the neglect of the needs of low-income consumers for low-cost transport services or vehicles, appliances, housing, and low-priced food products with adequate nutrition value.

The dependence on imports also creates an inefficient marketing system in a developing country. Import markets are characterized by the dominance of a small number of importers who determine the types, qualities, and quantities of goods to be imported. They are usually motivated by high margins on goods imported regardless of the benefits to consumers. Furthermore, importers in developing countries tend to create artificial shortages of products by hoarding inventories of imported products in order to raise prices. This also contributes to the lack of many imported goods. In addition, importers in developing countries are interested in selling their products in local markets in which a high level of demand exists. They are not interested in penetrating the markets in remote areas. This impedes integration of national markets, and contributes to the existence of marketing dualism in the developing country. This, in turn, is likely to result in shortages of imported goods which some middle-class consumers residing in rural areas of developing countries may be willing and able to buy.

After-sale services and warranties are not usually adequate in developing countries which depend heavily on imports. As few powerful importers control the markets for imported goods, the bargaining power of consumers becomes weak. Importers or their agents determine the availability of spare parts, types of warranties and the cost of after-sale services. Some spare parts may not be available or only available at high prices. Warranties may not be adequate, and after-sale services may be available only at high cost to the consumers in terms of price paid and the time lost in performing services. Again the lack of qualified technicians and service facilities in developing countries usually contribute to poor quality and high costs of product services. All these result in problems related to consumer protection in developing countries regarding warranties and the availability and costs of maintenance services.

Other conditions which exist in many developing countries and which lead in many cases to product shortages are those conditions which are associated with problems of balance of payments. As many developing countries suffer from deficits in their balance of payments they adopt measures aimed at the restriction of imports and the encouragement of exports. Restrictions on imports usually result in Shortages of many products and the creation of unregulated markets for imported goods. This restricts consumers' choices. Some countries adopt measures leading

Thus, the dominance of transnational advertising agencies and transnational communications networks contributes to directing the activities of the marketing systems in developing countries toward the production of goods needed by affluent and middle-class consumers, and diverting part of the scarce resources from satisfying the needs of low-income consumers. In some developing countries this takes place through dependence on imports, and in others, through the activities of transnational corporations, as illustrated later in this paper. In some developing countries which restrict imports and in which the activities of transnational firms are limited, enterprises which engage in the production of import-substitution goods are established. Such enterprises usually give primary attention to the production of goods needed by affluent and middle-class consumers for which demand is high. The rate of return on investment in the projects needed for the production of such goods is likely to be higher than the rate of return on the projects needed for the production of goods for low-income consumers. This results in the neglect of satifying the needs of low-income consumers, and in limiting grealty their exercise of the right to choose in making purchasing decisions.

In cases where developing countries adopt and encourage programs for the production of import-substitution products, the needs of low-income consumers are often neglected. As mentioned above, business enterprises tend to engage in the production of goods needed by affluent and middle-class consumers. They usually tend to copy the design of products which were previously imported rather than engage in product development activities according to the prevailing economic conditions. In adopting such practices, business enterprises are usually motivated by their desire to appeal to affluent and middle-class consumers, and avoid high costs of product development. Also, such enterprises may rely on licensing or technical assistance by firms based in developed countries. In such cases, local enterprises tend to imitate the designs of products produced by the foreign firms with which they have licensing or technical assistance agreement. Local firms rarely adopt new designs with the objective of increasing the benefits of products to consumers.

In the developing countries which depend heavily on imports, goods imported are not developed according to the needs of consumers in these countries. They are rather developed on the basis of what managers in enterprises in developed countries think of the need of consumers in developing countries. In other words, goods exported to developing countries reflect what one writer[39] calls the "self-reference criterion" of developed-country managers. This often leads to the export of goods which are not suitable to the economic conditions in the developing

which exist in their advanced home countries to developing countries through their affiliates. They also adopt production patterns which encourage the marketing of goods needed by the affluent and middle-class consumers in developing countries, without giving adequate attention to the satisfaction of the needs of low-income consumers. Transnational advertising agencies, who follow their transnational clients, contribute greatly to the adoption of the advanced-countries' life styles by affluent and middle-class consumers. This, in turn, contributes to the lack of products needed by low-income consumers in developing countries. One writer who is an expert at the United Nations Centre on Transnational Corporations points out in this respect that:

> Values and patterns of behavior acquired during the colonial era and especially the consumption patterns created, maintained or reinforced by transnational advertising agencies do not reflect the conditions of developing countries. Rather, they reflect the wants and the abundance of developed countries. At least for the time being, these wants can only be satisfied through continued imports from abroad. Consequently, economic dependence on countries and institutions that can help to fulfill these foreign-oriented wants continues and is reinforced. At the same time, scarce domestic resources are siphoned off and squandered for production and in processes that do not provide for basic goods and services for the great majority of the population.[37]

The adoption of the advanced countries' life styles and consumption patterns by affluent and middle-class consumers in developing countries, and accordingly, the marketing of goods and services which have both advanced-countries' cultural bias and high-income bias are enhanced by the spread of newspapers, movies, news films, and television programs produced in advanced countries. Consumers in developing countries are exposed almost daily to these various programs which influence their life style and values. This process of influence is made possible by the heavy dependence of developing countries on news and communication services, films, and television programs produced by firms in advanced countries, and the dominance of some big and transnational communications networks based in advanced countries. U.S. networks play a dominant role in developing countries, particularly in Latin America. The leading U.S. television networks dominate the markets for television programs in developing countries through the control of affiliates in these countries engaged in television broadcasting, through technical assistance programs with networks, as well as other tie-in arrangements related to the distribution of their programs. Some of these tie-in arrangements enable a U.S based television network to place a television program with a designated commercial in a number of developing countries.[38]

class consumers are found in lagging regions.

The existence of regional dualism which may be associated with technological dualism, as mentioned above, leads to a lack of integration of national markets. Thus, dualism in marketing also exists under such conditions. As mentioned earlier, inefficient marketing operations, poor marketing services, inadequate transportation, storage, and financial facilities are the characteristics of marketing systems in lagging regions in developing countries. Low income levels in such regions result in small market size for many goods and services. This, in addition to other marketing conditions which exist in the lagging regions in a developing country, result in the lack of many products needed by consumers in such regions. Not only are many products and services not available to consumers residing in such regions, but also qualities of products are low. Moreover, warranties are inadequate, costs of after-sale services and consumer credit are higher than those in other areas, and sanitary conditions related to the distribution of goods are poor. Lack of effective government control over product standards, product qualities, sanitary conditions, weights, prices, consumer credit, warranties and services contribute greatly to the prevailing marketing conditions in lagging regions in developing countries.

Low income levels of many consumers residing in leading regions in developing countries make marketing opportunities related to the production of many goods needed by low-income consumers less attractive for enterprises than the opportunities related to the production of goods needed by affluent and high income consumers. Accordingly, many goods needed by low-income consumers are not available. However, low-income consumers residing in advanced regions in a developing country are more likely to obtain the products available at better selling terms and in better qualities than consumers residing in the lagging regions.

Many developing countries depend heavily on imported goods needed by affluent and middle-class consumers. This is a major problem facing consumers' welfare in developing countries. Due to the demonstration effect, a concept which was originally formulated by Singer, affluent and middle-class consumers tend to adopt life styles and consumption patterns which are similar to those existing in advanced countries. This tendency is enhanced by the dominance of transnational advertising and communications firms and the activities of transnational enterprises. Transnational advertising firms which are based in advanced countries utilize advertising practices which are aimed at creating needs and consumption patterns existing in advanced countries. Futhermore, transnational firms transmit behavioral patterns and managerial practices

of large and powerful import and distribution establishments, which exist in some countries and how to increase the marketing efficiency of small manufacturing and distribution units in other countries. Resolving these issues is essential for consumer protection in developing countries.

Problems and issues of consumer protection related to product availability, product qualities and standards, after-sale services, and warranties:

Most of the problems of consumer protection regarding availability of products, product qualities and standards, after-sale services and warranties in developing countries result from low income levels, inequitable distribution of income, imperfect markets, the existence of technologial and regional dualism, heavy dependence on imports, balance of payments deficits and the practices of transnational corporations.

As most developing countries are characterized by low levels of income and uneven distribution of income, there exist mainly three groups of consumers which largely determine the types and qualities of products that will be marketed in such countries. There is the affluent consumer group which constitutes a small percentage of consumers. Another larger group consists of middle-class consumers with high income level, but lower than the income level of the first group. The third group, which comprises the majority of consumers in many developing countries, consists of consumers with low income at the subsistence level or slightly higher than the subsistence level.

The types of economic activities, social structure, and social policies in a country determine the size and income levels of each group, the economic activities they perform and their geographic distribution. In a country which is characterized by technological dualism and sharp differences in the distribution of income, there usually exists a small class of owners of large-scale agricultural enterprises, industrialists, owners of financial and commercial enterprises, and top government officials. Middle-class consumers in such countries are those who own medium-size enterprises or hold high-paying jobs in the enterprises of the technologically advanced sectors. Low-income consumers are usually low-wage employees and workers in the technologically advanced sectors, and peasants in the lagging agricultural and handicraft sectors.

In some countries where technological dualism and regional dualism overlap, geographic distribution of the three groups of consumers reflects clearly such conditions. A small group of affluent consumers and a larger group of middle-class consumers are concentrated in leading regions where technologically advanced economic enterprises are also located. The majority of low-income consumers and a smaller number of middle-

manufacturers with market information related to demand.[35] The existence of small wholesaling enterprises and small, widely dispersed retailing establishments in developing countries results in inefficient operations and high prices.

As a low level of savings is a characteristic of many developing countries, there is a lack of capital to establish long-scale manufacturing and wholesaling enterprises. This results in high production and marketing costs per unit, and correspondingly high prices. Also, in some developing countries, low income level, low level of savings, and uneven distribution of income created a stratum of some wealthy individuals and families who engage in wholesaling, retailing, and importing. This, in turn, results in restricting competition, high prices, and improper marketing practices such as poor product qualities, high interest rates on credit purchases by consumers, and inadequate warranties and services. Such conditions usually prevail in import activities. In addition, governments of some developing countries imposed restrictions on competition through granting exclusive import licenses to their citizens, certain influential groups, cooperatives, or governmental organisations. Still, in some developing countries which are characterized by rigid social structures, extended family systems, close kinship relations, in addition to uneven distribution of income, there exist some wealthy families which dominate commerce. Such families control import activities and wholesaling. Studies of wholesaling in fifteen developed and developing countries in the early 1960s revealed that wholesaling constitutes a type of social power which opposing interests in a society seek to control. As wealth constitutes a leverage for gaining power, it is sometimes used for controlling the power inherent in wholesaling.[36] This state of affairs exists in some developing countries in which governments do not intervene actively to strengthen competition. Also, competition is weakened further if the governments of these countries restrict the participation of foreigners in trade, and permit the exclusive agency system of distribution. Furthermore, in developing countries in which the above conditions prevail, competition is weakened by collusion among enterprises and exclusive distributors to fix prices and determine other selling terms. All the above conditions result in restricting the consumers' right to choose with regard to products and sellers, as well as in maintaining high prices and inadequate services and warranties.

The above analysis reveals that consumers in developing countries suffer from high prices, unsuitable selling terms, and sometimes, unsuitable products as a result of small manufacturing and distribution units, inadequate competition which results from the control and distribution of products by cooperatives, government enterprises, wealthy families, and powerful merchants and enterprises. The most important issues regarding market structures in developing countries are how to regulate the activities

not only in rural areas, but also in urban areas of developing countries. There is also a redundancy of labor in wholesale and retail outlets in developing countries, which causes labor productivity to be low. This, in addition to poor financial, transportation, and marketing services, which are some aspects of regional dualism, result in high distribution costs and high prices. The establishment of cooperatives and government or quasi-government marketing organizations did not contribute substantially to the improvement of marketing conditions. Such organizations were characterized by inefficiency, insensitivity to consumers' needs, and imposed restrictions on competition in many cases. This is evident in some developing countries which adopted such measures.

Thus, the issue of how to strengthen the position of farmers in developing countries to attain good prices for their produce and supplies suitable to their needs at reasonable prices is evident. Resolving this issue is essential in expanding the size of markets and improving marketing conditions in rural areas in developing countries. It is equally essential in the making of national markets in developing countries through the more effective linking of rural and urban areas. The development of a national market is also a necessary step for increasing exports of a country. Thus, a developing country, by establishing industries which gain efficiency through the development of a national market, may stand competition in world markets.[34]

Market structures prevailing in developing countries have a direct impact on consumers' welfare in such countries. In some developing countries the limited size of markets for many manufactured products have prevented the development of large-scale manufacturing enterprises. Besides, many of the manufacturing enterprises do not follow advanced marketing concepts and practices. Also, as a result of insufficient financial resources, small-scale operations, and the lack of skilled marketing personnel, manufacturing enterprises are production-orientated. They are mainly concerned with products rather than satisfying consumers' needs. They are encouraged in their practices in this respect by the scarcity of products. Thus, they neglect obtaining marketing information, and do not adopt sound marketing practices. Such enterprises also do not have adequate sales and distribution facilities, and therefore depend on agents or wholesalers in distributing their products. Wholesaling in some developing countries is characterized by a large number of small enterprises. An example is Egypt, whose wholesaling system has for a long time consisted of many small wholesalers who distribute products of many small manufacturers to a large number of small retailers. Many of these wholesalers often extend credit to retailers, and sometimes to manufacturers. Their marketing activities are confined mainly to selling and transporting of products and extension of credit. They rarely provide

and credit ties between buyers and farmers according to which farmers are obligated to sell their produce to the merchants from whom they received credit advances. All these factors contribute to the low price of agricultural and farm products in developing countries. Although the government of some developing countries established cooperatives to act as marketing agents of agricultural and farm products, in some cases such steps were not effective in strengthening the bargaining positions of farmers, since local managers of cooperatives were tempted to exploit their monopoly position.[30]

The difficulty in obtaining consumer goods of adequate qualities at reasonable prices, and needed supplies such as fertilizers, insecticides, improved seeds, and farm equipment also contributed to the lack of incentives among farmers in developing countries to increase their production of agricultural and farm products. Abbott cities some cases in this regard.[31] Some developing countries also established cooperatives in rural areas for the marketing of consumer goods and farm supplies in order to enable farmers to obtain government support for consumer cooperatives through subsidies, extension of credit, provision of physical facilities, exclusive trade licenses, and exemption from taxes and import duties. However, some consumer cooperatives in rural areas were not effective, and their practices resulted in restricting competition. In other cases, government departments became involved in activities of the cooperatives through regulation and support programs.

All these advantages which cooperatives were granted made rational economic evaluation of their usefulness in terms of satisfying consumers' needs lacking.[32]

Some developing countries have also imposed restrictions on the activities of international firms and traders related to the handling of produce and the distribution of consumer goods and supplies in rural areas. Such firms had good links with international markets and were characterized by efficient operations. Restrictions imposed on their activities resulted in reduction of exports of agricultural and farm products, on the one hand, and the increase of prices of consumer goods and supplies which they usually made available to farmers on the other.[33] The above conditions contributed to a low level of output of agricultural and farm products, which in turn resulted in low level of income in rural areas of some developing countries. This also resulted in small market size for many consumer goods.

Small market size in addition to regional dualism in many developing countries resulted in poor marketing performance. Small market size gave rise to the increase in the number of small-scale wholesalers and retailers,

importance of the family in an individual's life decisions impedes geographic and occupational mobility and the development of "individualism" among people in developing countries. These, in addition to educational systems characterized by the above, are obstacles to the development of a high achievement motive among individuals in developing countries. This, in turn, is likely to impede the emergence of a class of enterpreneurs who are essential for economic development.

Problems and Issues of Consumer Protection

On the basis of the forgoing analysis we may now proceed with the discussion of the various problems and issues of consumer protection in developing countries. The discussion will deal with the problems resulting from the size and structure of markets; availability of products and their suitability to consumers' demands; consumer information and education; problems and issues related to advertising and promotion, pricing, aftersale services, warranties and consumer representation and redress. The discussion will also deal with the extent of consumer protection in developing countries in the light of the recognized consumers rights presented earlier in this article.

Problems and Issues Resulting from Size and Structure of Markets

As mentioned above, most of the developing countries are characterized by low level of income, a high proportion of the labor force engaged in agriculture and residing in rural areas, the existence of technological and regional dualism, dependance on imports, and rigid social structures which prevent occupational mobility. All these characteristics have resulted in the small size of markets, particularly in rural areas, and market structures characterized by lack of competition in many developing countries.

Rural areas which are characterized by low levels of income also contain small markets for many products. In some rural areas, low income levels resulted partly from the lack of incentives for farmers to increase their production of agricultural commodities because of poor marketing conditions and lack of efficient transportation facilities. Such conditions resulted in high unit cost and quality deterioration of perishable produce. In addition, lack of storage facilities, capital to hold produce after harvest, and Large-Scale processing enterprises near places of production also contribute to the low-level of prices and price fluctuations of agricultural commodities.

Low prices for agricultural products also resulted from monopoly buying in rural areas, due mainly to lack of competition between buyers, weak bargaining power on the part of farmers, lack of market information,

Low Proportion of Industrial Output in National Output

Developing countries seem to have a lower share of industrial output of the total output than that which exists in developed countries. The share of output of primary sectors such as agriculture, petroleum and mining in developing countries is considerably higher than that of developed countries, with a few exceptions. Productivity in primary sectors in developing countries, excluding advanced sectors such as mechanized plantation and agriculture, mining, and petroleum is low. Besides, the share of the tertiary sector (commerce, trade and services) of total output in developing countries is also high. However, productivity in the tertiary sector in some developing countries is likely to be lower than productivity in similar sectors in developed countries as a result of lack of utilization of advanced managerial and marketing techniques, lack of adequate infrastructure, and the existence of small business units.

Concentration of Exports in Few Commodities and Heavy Dependence on Imports of Manufactured Products.

A large number of the developing countries derive their export earnings from the export of a small number of primary commodities. The low level of earnings of developing countries (with the exception of oil exporting countries) from the export of such commodities has prevented the increase of their export earnings. At the same time, developing countries themselves depend heavily on imports of equipment and machinery, technology, semi-processed products, and raw materials. This, in addition to the increase in oil prices, resulted in serious deficits in the balance of payments for many developing countries which are not oil producers. Payments deficits for these countries reached $ 45 billion in 1975.[29]

Rigid Social Class and Traditional Social Structures

Developing countries share socio-cultural factors which are different from those which exist in developed countries. Such factors are considered obstacles to economic development. Rigid class structures which exist in many developing countries impede social and occupational mobility. Also, in some developing countries social structures exist which are characterized by emphasis on face-to-face relations, extended family systems, and kinship systems which emphasize the importance of the family to the individual's survival and progress as well as its authority over him. An individual's decisions are mainly shaped by such social conditions. In addition, the educational systems in many developing countries emphasize memorization rather than problem solving, taking initiatives and analytical skills. Closeness of social relationships and the

The traditional sector, on the other hand, includes the peasant agriculture, handicrafts or cottage industry, very Small-Scale industry, and the services related to the activities of this sector. In the traditional sector, techniques used are traditional and labor-intensive, and the managerial and marketing methods employed are not advanced. Productivity per man-hour in a traditional sector is low.

Many developing countries are also characterized by the existence of regional dualism which reflects the existence of rich or leading regions and poor or lagging regions. In the leading regions, per capita income is high, and there exist modern establishments and services. The lagging regions, on the other hand, are characterized by low income, traditional business establishments, and low quality services. The existence of regional dualism in a country prevents economic and social integration. Thus elimination of regional dualism is an important step toward economic development.

In some developing countries technological and regional dualism overlap. In such cases regional dualism becomes a reflection of technological dualism. Thus, disparity among regions exists in terms of productivity per man-hour, income, and standards of living. In some cases the lagging regions are also characterized by the existence of people with traditional cultures and patterns of behavior which may impede economic development of such regions as well as the country as a whole.

High Level of Unemployment

Many developing countries are characterized by high levels of unemployment. In some cases, unemployment may be a reflection of technological dualism and the use of capital-intensive techniques. It may also result from regional dualism and the lack of opportunities to create employment in lagging regions. Furthermore, a common feature in developing countries is the existence of disguised unemployment, low-productivity employment, and seasonal unemployment. A high level of unemployment results in lowering per capita income in a country, decreasing purchasing power, and accordingly decreasing the level of investment in enterprises in low-income regions. Moreover, it may prevent progress in education and manpower development, and consequently contribute to occupational and social immobility. All these factors will result in impeding economic development in a country.

Low Level of Literacy and Education

Literacy and education levels are low in many developing countries. These factors may be a reflection of low income levels, rigid social structure, and traditional cultures and behavioral patterns.

a complex process in which many variables, both economic and non-economic, interact. Accordingly, a variety of criteria based on factors related to economic development are needed to identify the enormous variety of economic and social conditions which exist in countries classified as "developing". This has led to the development of multiple-variable indices to classify developing countries. However, for the purpose of our discussion in this article, we will use a number of economic and socio-cultural variables to describe developing countries. Thus, developing countries are likely to have the characteristics presented in the following section of this article.[25]

Low Per Capita Income and Unequal Distribution of Income

As mentioned above, real per capita income is widely accepted as a single criterion for economic development. Thus, developing countries are those which have low per capita income. One scholar points out that "any country should be considered underdeveloped if more than half of its population lives in poverty". He than defines poverty as "a level of living that provides no margin above the food, clothing, and shelter essential for health-for simple luxuries —, recreation, education, and provision for sickness, old age, and temporary loss of income".[26] Referring to the level of income which may be used to describe underdeveloped countries the writer also points out that countries are likely to be underdeveloped if they have a per capita income below one-fifth or one quarter of the United States.[27] However, a high level of per capita income is not by itself an indication of economic development. The distribution of income in a country is also a criterion which is widely accepted as an indicator of economic development. Developing countries may have high per capita income but inequitable distribution of income.

Technological and Regional Dualism[28]

An important characteristic of most of the developing countries is the existence of technological and regional dualism. Technological dualism is the division of the economy into two distinct and radically different sectors in terms of the technology used. One sector is a technologically advanced sector, which may also be called a leading sector. The other sector is a technologically retarded sector, which may be termed "a lagging sector". The advanced sector usually includes the petroleum industry, modern manufacturing, large-scale mechanized plantation and agriculture, modern trade institutions, as well as other services such as banking and finance, insurance, storage, communication and transportation. The advanced sector also employs capital-intensive techniques and advanced managerial and marketing systems. Productivity per man-hour is high in the advanced sector.

economic development, emphasize that socio-cultural factors are important elements in the process of economic development. Irma Adelman defines economic development as "the process by which an economy is transformed from one whose rate of growth of per capita income is small or negative to one which a significant self-sustained rate of increase of per capita income is a permanent long-run feature".[17] However, she points out that the above definition of economic development is in no sense a "single criterion" definition. Rather, the assignment of an economy to the category of "underdeveloped" must be made upon a rather complete examination of its economic and socio-cultural behavioral relationships.[18] In dealing with economic growth of an economy, she uses a production function which includes a variable to take into account the impact of social, cultural, and institutional changes upon the productivity of the economy under consideration.[19] The socio-cultural environment is essential for both the technical progress and the development of enterpreneurial activities, which are, in turn, essential for economic development. Thus technical and sociocultural variables must be assigned the role of prime movers in the **initiation** of economic development.[20]

Emphasizing the impact of the socio-cultural variables on economic development, Meier and Baldwin, writing in 1957, pointed out that poor countries are characterised by certain socio-cultural conditions which result in low labor efficiency, labor immobility, limited specialization in occupations and trade, lack of enterpreneurship, economic ignorance, and a value system and social structure that minimize the incentives for economic change.[21] Elaborating on the above characteristics, the writers point out that such characteristics resulted from certain socio-cultural factors which existed in some developing countries, such as: rigid social structure, illiteracy, low value placed on work, lack of economic individualism, a tendency to keep the established pattern of economic life, and lack of recognition and reward for enterpreneurial activities.[22]

Kindleberger also attaches great importance to the impact of socio-cultural factors on economic development. He demonstrates the relationship between economic development and a number of social and cultural factors, which include: the relation of an individual to his society; family structure; class structure; race relations; religion; city-country differences; the size of social unit; cultural personality; the level of the need for achievement; and other existing social institutions.[23] However, in emphasizing the relative role of both economic and socio-cultural factors in economic development, the writer adds that "socio-cultural and economic factors interact in an ongoing process in which it is unlikely that one always dominates the other".[24]

From the foregoing discussion, it appears that economic development is

grievances relating to the purchase and use of products and services.

In addition to the above, other rights have been partially acknowledged through the enforcement of legislation and programs. These include the right to equality; the right to fairness and honest treatment; the right to future consumption; and the right to a physical environment which will enhance the quality of life. One writer advocates two other rights of consumers. These are the right to adequate services and the right to an efficient marketing system. An efficient marketing system requires the efficient use of resources in the country in order to conserve resources, lower prices, and increase the benefits to consumers from their expenditures on products and services.[14]

Although consumers' rights have not been formulated in other developed countries, some rights have been recognized through the enactment of consumer legislation and the administration of consumer protection programs. Effective consumer protection programs exist in the member countries of the European Economic Community, Western European Countries, and Canada. Also, some of the consumers' rights, particularly those related to consumers' safety, have been recognized by some developing countries through consumer protection legislation and programs. However, the consumers' rights which have been recognized in developing countries are far fewer than those which have been recognized in developed countries. The writer will deal with the extent to which consumers' rights in developing countries are recognized and protected when dealing with the problems and issues of consumer protection in such countries. This will be achieved through the discussion of the various aspects of acquiring and using products and services in developing countries.

CHARACTERISTICS OF DEVELOPING COUNTRIES

Although there is no agreement on a multiple variable index oı economic development, there is an agreement that development is a process which involves economic as well as socio-cultural variables. In fact, sustained increase in per capita income is probably the most agreed upon single indicator of economic development. One scholar defines economic development as "the process whereby the real per capita income of a country increases over a long period of time."[15] Another scholar emphasizes the capacity of a country to produce goods and services per capita as an important aspect of economic development and, accordingly, uses per capita output as an index of economic development.[16]

Other scholars who accept the notion that economic development is a process, and that per capita income is an important measurement of

2. The right to accurate information on which to make his free choice.

3. The right to expect that his health and safety have been taken into account by those who wish his patronage.

4. The right to have his complaints heard when his interests are badly served.[11]

The scope of consumers' rights has been broaded, as mentioned before, by the enactment of legislation and the expansion and strengthening of consumer protection programs.[12] The right to safety includes the prevention of the sale of harmful products, protection of consumers against themselves (e.g fixing of seat belts in automobiles), protecting individuals against harm that may be caused by the use of products by other individuals (e.g. prohibition of smoking in public places, compensation for harm or injury caused by products such as paint containing lead, and compulsory use of anti-pollution devices in automobiles), and discouragement of potential consumption of harmful products, such as banning cigarette commercials on radio and television.

The right to be informed goes beyond the prevention of deceptive advertising messages to include the right to obtain accurate information about the identity of products and services; ingredients they contain; their uses, prices, and terms of sale. The scope of the right to be informed was also broadened to include the right to consumer education which was formally recognized in the United States by the enactment of the Consumer Education Act of 1972. Various consumer education programs were developed and implemented by the Federal government, State governments, universities, consumer organisations, and business enterprises in the United States.[13]

The right to choose includes the consumers' rights to the availability of products and services. This requires that there would be a number of alternative products and services, as well as alternative producers and sellers, through the maintenance of competition and the elimination of barriers to entry into new fields by enterprises for the production of products and the provision of services. Maintenance of competition has been the concern of the Federal government in the United States for a long time which has been enforced through antitrust laws.

The right to be heard includes consumers' representation in the formulation of policies, participation in hearings related to the enactment of legislation affecting their interests, and consumers' rights to redress for

over after a full accounting for all social and economic resources used in the production of goods and services".[8]

The issues and problems of consumer protection in developing countries are, however, different from and more complicated than those in developed countries. This difference results from the characteristics of developing countries, particularly those related to the level and distribution of income; the role and structures of governmental, business, and other social institutions; the low literacy rate; and lack of concern on the part of consumers in some developing countries for their long-term interest and the society's welfare when making purchasing decisions.

The effort of the United Nations, particularly the effort of the Centre on Transnational Corporations, in the area of consumer protection is of great importance. The Social and Economic Council's resolution 2111 is an extremely significant step toward consumer protection, particularly in developing countries.[9] Following this resolution, some of the United Nations agencies have developed and coordinated programs dealing with various aspects of consumer protection, particularly in developing countries.

In this paper the writer will review briefly the consumer's recognized rights in the United States; discuss the characteristics of developing countries which are thought to be related to the problems and issues of consumer protection in developing countries; and then proceed to a detailed discussion of the problems and issues of consumer protection in developing countries.

Consumers' Rights

In 1962, President Kennedy announced what is known as the consumer bill of rights. These rights according to President Kennedy were to include:

1. The right to safety
2. The right to be informed
3. The right to be heard
4. The right to choose[10]

A large number of laws were enacted, and the activities of federal government agencies were expanded and strengthened to help establish these rights. In 1970, President Nixon restated the consumer's rights as follows:

1. The right to make an intelligent choice among products and services.

Marketing professors became critical of the marketing concept, which had dominated the thinking of academicians and business leaders for a long period of time. Toward the end of the 1960s and early 1970s, some writers questioned the validity of the marketing concept as a basis for the activities of a business enterprise in view of its consequences in terms of consumer interests and the welfare of the society as a whole. One writer advocated the replacement of the marketing concept with a broader one which may be called the "human concept", according to which the role of the enterprise would be the fulfillment of human needs. This could be achieved by directing the activities of the enterprise toward the development of human resources, satisfying consumers' needs and generating long-term consumer welfare, as well as dealing with societal problems.[4] Other writers advocated broadening of the marketing concept into the "societal marketing concept" to take into account consumers' long-term welfare and society's well-being.[5]

Other marketing scholars also advocated the modification of the marketing concept to more relevant business philosophy, according to which all activities of the firm must be directed to enabling the consumer to maximise the benefits he derives in the long run from his expenditure on goods and services. This calls for giving consumers' long-term interests priority over profits, as well as cooperation between organisations for achieving such goals.[6] Still another writer who advocates the adoption of a revised marketing concept by business enterprises points out that:

> "A revised marketing concept must recognise the public consumer's stake in the private relationship between the individual consumer and the firm. It must also recognise the legitimate responsibility of the manager for influencing the choices of consumers and for determining what is truly in the consumer's interest instead of simply responding to the individual's call for immediate satisfaction and selling what is easiest to sell."[7]

In dealing with the relationship between profits and consumers' interests under the revised marketing concept, the writers adds:

> "Social responsibility is seen as more than a set of constraints, imposed from outside the firm, within which management must seek profits. Rather, the firm through its marketing activities and decisions, must take active responsibility for defining and serving the ever-changing public interest by offering consumers a flow of goods and services. The new criterion of marketing effectiveness involves "full accountability to the individual citizen, for both social and economic consequences" and a new definition of profit not "as advantage or benefit" but as "the social and economic increment left

CONSUMER PROTECTION IN DEVELOPING COUNTRIES: PROBLEMS AND ISSUES

Mohamed B. Mansour*

INTRODUCTION:

Although consumerism movements took place earlier in the developed countries and consumer protection legislation and programs were implemented as early as the beginning of this century, the consumerism movement which has been active since the early 1960s is different from the previous ones in duration, scope and impact.[1] The consumerism movement of the 1960s, which emerged first in the United States, resulted from different circumstances, has covered more issues and activities than the previous consumerism movements, and is still in existence. In addition, the 1960s consumerism movement in the United States has had a more far reaching effect on all parties involved in the market place, namely,Federal State and local governments, consumers, business firms, consumer advocates and consumer Organizations than any previous consumerism movement.[2]

This consumerism movement produced a somewhat negative response by business enterprises during its early stage, but this response became positive and important at a later stage. Many business firms in the United States have adapted to the demands of the consumerism movement through development of good and useful products; providing consumers with accurate and sometimes adequate information; better services and better warranties; and also establishing effective channels of communication for handling consumers' complaints.

The role of the Federal and State governments in the United States and other governments in developed countries also expanded to deal with many issues and cover a large number of activities. Moreover, the role of domestic and international consumer organisations, intergovernmental agencies and other international organisations with regard to consumer protection has also expanded.[3]

The consumerism movement also resulted partly from, and had an impact on, writers and academicians, particularly during the 1970s.

---

* *Associate Professor of Marketing and International Business, Kuwait University.*

TOPIC: Energy in the Arab World: Current Trends and Potential Patterns
PARTICIPANTS: **I. Ibrahim, A. Al-Saadee, M. Sartawi**
MODERATOR AND EDITOR: **S. Al-Qudsi**

BOOK REVIEWS IN ARABIC:

1- W. Brandt , **North-South, A Programme for Survival.**
Reviewed by: **M. El-Farra**

2- A. Massieri, **The End of History: A Study of Zionist Thought.**
Reviewed by: **Y. Mahmoud.**

3- M. Al-Haq : **Poverty Curtin**
Reviewed by: **F. Fadlallah.**

CONFERENCES:

1- Seventh International Conference on Absorptive Capacity and the Supply of Petroleum.

First International Area Conference on Saudi Arabia: Energy, Developmental Planning and Industrialization.
A. Al-Ameen

2- The Fourtheenth Annual MESA Meeting.
F. Al-Salem

GUIDE TO UNIVERSITY DISSERTATIONS:

Political Thought of Imam Mohammed Abduh.
A. Ahmed.

ABSTRACTS

BIBLIOGRAPHY:

Administrative Development
N. Dahoud

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTIONS

INDEX

CONTENTS

VOL. 9 **NO. 2** **JUNE 1981**

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.350) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:
* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD. 2.500 or equivalent in the Arab world (Air Mail): $U.S. 15 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions - $ U.S.(40) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY



An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

• **Forward all correspondence and subscriptions to:**

Journal of The Social Sciences

Kuwait University P.O. Box 5486 - Tel. 510188/373/250
State of Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 9 No. 2 June 1981

The Risk-Return Characteristics of Investment in Common Stocks in the Beirut Bourse

M. Midani

Consumer Protection in Developing Countries: Problems and Issues

M. Mansour

Investment Allocations and Implementation of Development Plan Objectives: Iraq's Absorptive Capacity (1951-1980)

A. Al-Ameen